

بازدید شد
۱۳۸۱

۳۲۵

سجده

۴ سبک روان بر سر

~~۱۸۹۱~~

۱۷۵۲
۲۲۶۴۳

۱۸۹۱

۲۲۶۴۳



خانه
ورای
می

عند الروح على نقر في العبد الذي استعمل فيها
وكانت عالم الشرب ودار التعذيب
وعالم بول بالشراب وهو كاس البول
القطر على صدى واداء الطيف
في البعد من دار الطيف الى جوارك
فانزل به
فانزل به
معه المراكب
عنه حاله
منه حاله

على حماره يقيم في القلعة
معناه القلعة

1000

خبره در صورت این

س
تاریخ التبریه و جهها
تاریخ التبریه و جهها

من خط بیاض الشیب عینی
فقد وجدته منها فی التواد

اذ انما نذا الکر المکر
دعونا بالبقا من فیلاکا
دعونا بالبقا من فیلاکا

التم فی التبریه
و جهها
و جهها

لینا الالحار و الخضر
خلال لیل طریقت یمنیه
فقطت لیل الکر الکر
عین دما بر الوجه یلاح

التم فی التبریه
و جهها
و جهها

من خط بیاض الشیب عینی
فقد وجدته منها فی التواد
التم فی التبریه
و جهها
و جهها

تاریخ التبریه و جهها

تاریخ التبریه و جهها

تاریخ التبریه و جهها
تاریخ التبریه و جهها

تاریخ التبریه و جهها

حاشیه حکمت

فصل في بيان الفرق بين العقل والوجدان
والعقل هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتأثر
بشيء من الحوادث والوقوع والوجدان هو الذي
يتغير ويتبدل ويتأثر بالحوادث والوقوع
فالعقل هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتأثر
بشيء من الحوادث والوقوع والوجدان هو الذي
يتغير ويتبدل ويتأثر بالحوادث والوقوع
فالعقل هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتأثر
بشيء من الحوادث والوقوع والوجدان هو الذي
يتغير ويتبدل ويتأثر بالحوادث والوقوع

وله في المحاشية قبل ما يؤيده معناه قوله ما لا زيادة في الجملة اقربا
بوجه ما وذلك ليعني ثانيا كما قلناه له هو جاري في زيادة في العينين
المحاشين بالاضافة اذ الزيادة انما هي جميع عنده من اضافة اليه
مطلقا فذلك تحقيق للزيادة في معناه الصيغة مع قطع النظر عن
وعرضه من ذلك انه لو اعتزل الزيادة من جميع الوجوه فعلى لا يتحقق
احدا ويختص بوقوعه فافهم قوله وان لا يكون مح قول هذا هو قوله
فان الشيعة يكرهون الفصل في ان يبين له بلفظ على ويقولون في ما
ذلك حديثا وايضا هو صرح الاختصار ولا حاجة في هذا الفصل
للاضافة الجارية وانما اكتفى بعبارة في الله عنه مع اشتراكه في
استحقاق القسوة كقوله بالاصل ولور الاختصار وعاية النوع
الاستهلال كما في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل

فان قوله لا يستعمل في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل
فان قوله لا يستعمل في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل
فان قوله لا يستعمل في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل
فان قوله لا يستعمل في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل
فان قوله لا يستعمل في الفريسيين لا وليس قوله واحوال المعاد لا يستعمل

الحق قبل العقل لا يستعمل ما كثر احوال المعاد وان استعمل بعضها كقوله
النفوس بعذاب البدن ولذلك اثبتته الحكاء ويستعمل ما كثر احوال
من احوال البدن وان لم يستعمل بعضها كالشعر والجمرة ولذلك لم
يثبت الحكاء طوفان ما كثر احوال المعاد وبعض احوال البدن لا يستعمل
بما ثبتنا العقل كان الظاهر وقولنا ان مراده المعاد الجسماني
المعقل الخاص بعلم الكلام والوقوف الوثيق به بالموثبات في العلم
عند اطلاق مثل الشرع وظهر عدم استحقاق العقل
وان بقاء العقل بعد خراب البدن ليس له احوال المعاد الجسماني
وان كان له نوع تغاير به ولذلك لم يذكره كمالا لمصنف بعض الجاهل
ذكره في مسلم الجاهل ولا يخفى ان الله ليس كلاما اشعارا
العقل بعض احوال البدن لا يندرج في الترتيب اذ لا ينظم فقه
التي اودع على احوال البدن مطلقا وكيف يقدم اثبات لرسالة على
اثبات وجود المرسل ولا يلازم في سبيل الترتيب احوال البدن
ما جعله هذا القابل الظاهر وفوق على كون احوال المعاد الجسماني
من احوال المعاد الروحاني وهو غير ظاهر لا يقال لا توفض له
ذلك الجواز ان لا يستعمل العقل بعض احوال الروحاني لا تا
نقول هذا كلام على التسديد لا على هذا التقدير ونوص

المراد بالمعاد في بعض الاحوال المعاد
والنفوس في بعض الاحوال المعاد

جاء

جميع احوال البدن فانها
يستعمل العقل في بعضها
جميع احوال البدن او بعضها
وعلى استقلال
العقل

اثبات كون هذا الشئ جزءا من هذا الشئ اكثر مما يثبت في العقل
حيث قال ولذلك فاذكروا الشاهد الجليل في هذا الموضوع وأخط
في الحبب بما لا يهمل فيه **قوله** في المعارف الالهية اذ ما بالمعارف
الالهية ما لا يعرف الا بتوقيفها على عدم استقلال العقل ^{منه}
الاعين ^{لا يجوز ان يعلم في العقل الا بالبرهان ولا يعلم في العقل الا بالبرهان} **قوله** انما يستنبط من البحث في كمال الممكن ^{لا يمكن}
الى الجوهري والعرض ^{مستخرج} قول ظاهر البيان ان البحث في قسم الامر العامه
على الممكنات وليس كذلك بالبحث في قسم الوجود والعلية ^{مستخرج}
على وجه يتناول الواجب ^{مستخرج} فانه صريح بذلك فيما بعد حيث قال
او رد كلامنا ينحصر بولدهما في باب احتياج الى ايات عرفه ^{مستخرج} في كمال
اما بين ثلثاته كالوجود والعلية والاشياء كالمية والعلوية
فانه صريح في ان البحث عاينها في الواجب الممكن فوايد بالحوال
اعم ما ينحصر او يعممه فيرد كما ان المراد بالامور العامه اعم مما يعمم
فقط او اياها مع الواجب اعتمادا على ما نعلم ولم يفصل ابتداء
وما لا يختصا على نطاق العرض من وجهه ^{مستخرج} المحصر والمترتب **قوله**
ما لا يختص قسم من اقسام الموجود او في مقابل ان يغفل في كمال
الممكن فانه يوجد في الجوهري والعرض وكذا الجوهري في العلم
والارادة والسمع والبصر فانه ^{مستخرج} في الواجب الجوهري

ابقاء عند بعضهم لأفعال المراد وجوده في جميع أفراد الثلاثة و
 جميع أفراد العندين والصفات السبعة لا يوجد في الأفراد
 أصلاً ولا في الجمادات من أفراد الجوهر والكم لا يوجد في الجوهر والكم
 الواحد لا نأفعل بعد الاغراض عدمه لا لآلة اللفظ على ذلك
 انهم جعلوا العلية كما يشترك فيه الثلاثة كما صرح به الساجد
 بجميع أفراد الجوهر والعرض عنونه وأنه يلزم خروج العلة المائية
 والصورية وغيرهما بل يخرج عن ذلك من ماذر ويمكن الجوا
 بان كون هذه الأشياء من الأمور العامة لا يوجد بحث
 عنها على وجه العموم بل البحث عن النوعها نعم انما يلزم انه لو بحث
 عنها على هذا الوجه لبحث في هذا القسم ويؤيده ان المعروف
 المنعبر عنه والمعبر عنه ونظايرها ذاتية في نفس السيل لا موهبة
 معناه لا يبحث عنها أصلاً لكن في ثلثي العرض المعقدة بالبحث
 عن الصفات السبعة على وجه العموم نظراً لآلة اللفظ في جميع
 المطلق في علم الاغراض لان البحث عنها كما هو مقرر في كونه
 من الحوادث هناك على سبيل المبدئية لان حيث ان سبائل
 ما في الباب ان يكون ترك ذلك كونه السبائل المنزوعة في ذلك
 على وجه المبدئية في قسم اخر كسائر المبادئ ولا يخفى

لا تخالفه للاستحسان ولعلها انما لم يذكرها في الامور العامة
 ليحيل في ضم الاعراض عليها بناء على اقامتها على مخصوصة التعليم
 من المسائل فالحال ان عليها في هذا البعض مع طول الفصل
 الانتشار لا يقال لحواله لا يختص بضم الامور فليس حواله مما
 مخصوصه بالعضل فانقول هو وان كان كذلك لكن بضمها
 الى احواله يتدبر تحت الكثرة فلا يمتنع ثرا عند ادبها من
 الحديثة بل انما يقتضي الاحتياج منه المؤكدا اليها في مباحث
 فلهذا لم يثبت في كرها في مسائل الامور العامة بل في
 على سبيل المبدئية في ضم الاعراض وفيه تكلف يعلم ان
 ان الامور العامة هي المستقاة وما في حكمها مع فاندفاع هذا
 الشواظ ظاهر لانما يثبت عنه في الاعراض ونفيلكم وتكم
 الشامل الذي هو من الامور العامة وبذلك يتدفع براءه
 وهو ان الكيف يعرض للظاهر والاعراض مع انه مذكور في ضم
 الامور الخاصة وكذا البراد بالكم المتصفاة يعرض للموجود
 العرض اذا الجسم التعليم يعرض للجسم والطسيع يعرض للجسم
 يعرض السطح **وله** في الحاشية يعرض لها يقالها اقول فلان
 اراد بالمقابلة في قوله مع ما يقالها المعنى الاصطلاح

النضاد

النضاد والتصنيف والتسليم لا يجاب والعدم والملكية
 والوجوب ليس من تلك الافئدة انما أحدها سلب الحضرة
 الطرفين والآخر في الوجوب الطرف الموقوف ومقابل كليهما
 بهذا المعنى كالواجب والامكان او في طرف الطرفين او سلب
 الضرورة الطرف الموقوف لا يتعلق بغيره على ان ادمع ان النسبة
 والمنافاة فالاحوال المختصة بكل واحد من الثلاثة مع الاحوال
 بالآخرين تشمل جميع الموجودات ويتعلق بجميعها العرض العلي
 من مقاصد النظر لان يقال المراد شمولها مع مقابل واحد
 بكلمها عرض على كبرياء اليه قوله ويتعلق بكلمها عرض على
 من التقابلين وتلك الاحوال امور كثيرة وان عتبرت لكل منهما
 واحدا يكون هو جهة شاملة لجميع الموجودات لو كان المقابل
 بما يتعلق به على كونه لا في الوجود وعدم قبولها على السلب
 لا بمعنى عدم الملكية مثلا فامل **فوله** فالبحث عن العدم كونه
 في مقابلة الوجود اقول لاحاجة الى التزام ذلك بناء على تغيير
 فان العدم بمعنى وضع الوجود من احوال الموجودات مشتمل
 والعرض وكذا الامتناع ان رتبة به ما بالعرض والمطلوب
 له لا يقال المبادىء والعبان ما يختص بالموجود او ان يكون

النضاد والتصنيف والتسليم لا يجاب والعدم والملكية
 والوجوب ليس من تلك الافئدة انما أحدها سلب الحضرة
 الطرفين والآخر في الوجوب الطرف الموقوف ومقابل كليهما
 بهذا المعنى كالواجب والامكان او في طرف الطرفين او سلب
 الضرورة الطرف الموقوف لا يتعلق بغيره على ان ادمع ان النسبة
 والمنافاة فالاحوال المختصة بكل واحد من الثلاثة مع الاحوال
 بالآخرين تشمل جميع الموجودات ويتعلق بجميعها العرض العلي
 من مقاصد النظر لان يقال المراد شمولها مع مقابل واحد
 بكلمها عرض على كبرياء اليه قوله ويتعلق بكلمها عرض على
 من التقابلين وتلك الاحوال امور كثيرة وان عتبرت لكل منهما
 واحدا يكون هو جهة شاملة لجميع الموجودات لو كان المقابل
 بما يتعلق به على كونه لا في الوجود وعدم قبولها على السلب
 لا بمعنى عدم الملكية مثلا فامل **فوله** فالبحث عن العدم كونه
 في مقابلة الوجود اقول لاحاجة الى التزام ذلك بناء على تغيير
 فان العدم بمعنى وضع الوجود من احوال الموجودات مشتمل
 والعرض وكذا الامتناع ان رتبة به ما بالعرض والمطلوب
 له لا يقال المبادىء والعبان ما يختص بالموجود او ان يكون

ان حيث هو موجود ولا العدم
 والامتناع كذا لا نقول بغير
 الامكان وان اردنا
 يكون من احوال الموجود م
 الموجود حال كونه موجودا بمعنى انه لا ينافي في الوجود انجه عليه
 ان العبارة لا دلالة لها على ذلك اصلا وما يباحث على هذا
 حتى يلزم لاحد كذا بعض الباحث نطفلا فان قيل ليس في
 المطلق والالذني من احوال الجواهر والعرض بل لا يتصف شي
 بحسب نفس الامر كما حقق في بحث المحمول المطلق قلنا قال السيد
 قدس سر في حاشية الفوائد كان انقسام المفهوم في
 العالمية وجودا ذهنيها لا يمكن الحكم بكونها معدومة مطلقا
 او في الالذني مطابقا للواقع براد التقيد بالقيود القوية فان
 لم يكن انقسامها وجودا ذهنيها بل انشائي فوانا فان لم يكن
 تصور الشيء بغير ما هو موجودا انه لا يتصور بكمه امكن صدق ذلك
 الحكم بلا ريب وان كان جميع تصوراتنا الشيء وجودا الالذني على
 انها مختلفة احيانا ذلك الحكم الى تقييده زمانا سابقا والآخر
 او بعض لاذهان كلامه وقد جردنا لبعض تلك الاحتمالات
 كلا او بعضا لاحاجة الى التزام كون البحث عنه نطفلا على
 يمكن ان يقال مع قطع النظر عما ذكرنا انضمام المفهوم ان
 المطلق والالذني وان كان انما ليس واجبا لتلك المفهوم وان
 بل محكا وفصح ايضه السيد قدس سر في بحث المحمول والمطلق

فصح

في ذلك الموضوع ومع تجويز تلك الأقسام

جند

وحينئذ فسلب ذلك الوجود عنها يمكن فالعدم المطلق من احوالها
 الممكنة الثبوت لها ولا باعثة على حمل الاحوال على الاحوال
 الثابتة لها بفعل حتى يلزم لاحد كذا بعض الباحث نطفلا
 انه عنون الفصلية وبعد للسياق ان كون البحث عن العدم الحار
 اصيلا من غير ريبه فالزام كون البحث لعدم مطلقا نطفلا
 غير سديد الزام ذلك في العدم المطلق والعدم الالذني
 كما عرف **قوله** فلان لا مكان في اخذ منه نظرا الى ما في الثالث
 لا يخصص في الوجود بل يتحقق في كل محمول ليس موضوعا كحق
 موضوعا فامكان الاخبار عنه عبارة عن سلب زور في محمول
 عنه وعدمه فان معناه كونه بخلافه بالامكان المحمول في
 كل قضية يرجع الى ثبوت المحمول للموضوع او سلب ثبوت له
 الاخبار عنه يرجع الى سلب زور في ثبوت الاخبار عنه وعدم
 ثبوت له وفيه نظر لا يتحقق ان الثبوت المذكور معنى رباط
 الثبوت السلبية وقد جعل ههنا التلاخطة الطرفين و
 المعروف بوجود الشيء في نفسه على تقدير ان يكون المطلق
 الشامل له وللنسبة فيكون تعريفا بما قصد في علمه ولا
 فيه الا بالشرطين المشهورين وكلاهما في صورت الزام **قوله**

انما هو ان
 الزمان من غير الزمان
 الزمان من غير الزمان

فان سلبه من
 انما هو العدم
 انما هو العدم
 انما هو العدم
 انما هو العدم

فلا نه فلان هذا الكون المحق قلنا للمعرف ان يقول الكون المأخوذ في التعريف غير متعين بمعنى ثبوت الشيء على وجهه والمعرف في الشيء نفسه على ما هو لظاهره فانه لا يزداد في كنه ولا في مصدره كان لناضه والثاني مصدره كان لناضه لا يقال قول المصنف بعد ذلك واذ حمل الوجود او جعله ببطء يدل على ان المعروف مطلق الكون الشامل للشيء لان قول للمعرف ان يقول بعد تسليم ان الوجود معنى شاملا للشيء انما عرفنا الوجود في نفسه وعلى تقدير ان يكون المعروف مطلق الوجود الشامل للشيء فلا تزداد ايضا بل كون تعريف الشيء بحدوده على ما لا يزداد فسادا كما لا يقال للشيء هو الكون في نفسه مع فساد تعريفه الصفة التي يزيل لاننا نقول من البين انه ليس كذلك كيف وكيف التصديق في ثبوت الشيء على وجهه مع الشك في ثبوت معنى تفكيره لغو ثم على هذا التقدير انما يكون تعريفه بالمراد فيكون كونه اطلاقا الكون علمهما بحسب الوضعية في الامكان فالحاصل انما اذا لو كان كذلك لم يكن تعريفه بالمراد وان كان كذلك كان فيل ثبوت الشيء على صفة جميع الوجود لا نصا في نفسه فوضنا استلزامه له فليتنا اقل **قوله** وسلب كون في تعريفه

فان قيل في تعريفه بالمراد فيكون كونه اطلاقا الكون علمهما بحسب الوضعية في الامكان فالحاصل انما اذا لو كان كذلك لم يكن تعريفه بالمراد وان كان كذلك كان فيل ثبوت الشيء على صفة جميع الوجود لا نصا في نفسه فوضنا استلزامه له فليتنا اقل **قوله** وسلب كون في تعريفه

فان قيل في تعريفه بالمراد فيكون كونه اطلاقا الكون علمهما بحسب الوضعية في الامكان فالحاصل انما اذا لو كان كذلك لم يكن تعريفه بالمراد وان كان كذلك كان فيل ثبوت الشيء على صفة جميع الوجود لا نصا في نفسه فوضنا استلزامه له فليتنا اقل **قوله** وسلب كون في تعريفه

الحق قلنا على تقدير ان يكون العدم سلبا لكون لا يكون منهما تزداد للتفاوت بالاحتمال والتفصيل كما بينا لادراك الحسوس الناطق فلا يقال ان العدم مراد للتساوي لكون للوجود فلان اخذ العدم كضاهيا الى الوجود كان سلبا لكون مراد فاولا لم يمتنع عدم الوجود لم يصرح بالتفصيل كغناء بقرينه المقابلة والشهرة في هذا المعنى **قوله** ومنه فثبت على سلب مفهوم الوجود بحسب العقل فلا يرد ما اورد عليه السكت الحاشية قلنا **قوله** واعتذر عنه المحق فيه بحث اما اوله قلنا فثبت هذا الاعتذار ونقول مفهوم الوجود يشمل على شيئين مفهوم الوجود ومفهوم الصيغة لكن مفهوم الوجود معلوم لكل من يعرف من اللغة فاذا علم مفهوم صيغته المفعول علم مفهوم الوجود وان جهل جهل فلو احتجنا الوجود الى التعريف كان ذلك لا حياض مفهوم الصيغة اليه فتعرف الوجود بالثابتين ليس تعريف الوجود **قوله** لانه غير محتاج الى التعريف بل المحتاج اليه هو المخرج الاعلى وهو الصيغة كلاهما معلومين ومفهوم الوجود مجهول فيعرف باجله كما سائر المفاهيم المكتشفة والحواس عن الاول ان ما علم من اللغة انما هو مفهوم لفظ الوجود لا كنه الوجود والمقصود بالتعريف هو

فان قيل في تعريفه بالمراد فيكون كونه اطلاقا الكون علمهما بحسب الوضعية في الامكان فالحاصل انما اذا لو كان كذلك لم يكن تعريفه بالمراد وان كان كذلك كان فيل ثبوت الشيء على صفة جميع الوجود لا نصا في نفسه فوضنا استلزامه له فليتنا اقل **قوله** وسلب كون في تعريفه

الثاني ومن الثاني ان تفصيل معنى الموجود الى المعنى المشتق منه الصيغة
 معلوم من على اللغة والصرف اذا لم يكن الاول يعلم من الاول والثاني
 من الثاني وليس كذلك من وظائف المقام قطعاً فلو كان كذلك
 معلوماً لم يوجب الموجود الى التعريف الصيغتين الى التفصيل الذي
 هو معلوم من اللغة قلنا ما عينه ولو لم يكن لا عندنا على ان تعريف
 معناه المشتق المشتق حيث يكون التعريف تعريف المبدأ بالمتبذل كما
 بالقابل لكان أظهر ولو فوضه عليه ما ذكره **قوله** اولها الخاطفا
 عليها تشامح المح بالانظار الى الامور المعاني هي المحركات فذكر
 مبادئها معاً مشهوراً ويؤيد قوله فيما بعد فيقول **الاحكام**
 فائدة المحل وقوله واستفاء الخبايا فلو اذ احل الوجود وقوله
 اتحاد مضمون تعينه على استنباطه هناك **قوله** فحينئذ
 اجيب بمشتق اخر المح اخر هذا في التعريف الواسع من فان
 المشتقين اذا كانتا متساويتين وان لم يصدق في المبدأ على المبدأ
 لا يجوز تعريف احدهما بالآخر كما مضى في التعريف على
 معناه المضاحك بل على افراده فلا يجوز تعريف كذا بفعل المقتر
 المعرف صدق على افراد المعرف حيث اطلق الصدق على المعرف
 في كلامهم فراهم ذلك على ان لا يمان المنجيب بصدق على معناه

هذا هو التعريف
 وهو الذي لا يصدق
 على المعرف بل على
 افراد المعرف

دور

اعني المضاحك لا بطريق بل انما هي عين انضامها ثم لا يصدق
 المفهوم المقيد للاطلاق وغيره من الامور التي هي عينها
 واما اذا كان المح لا يوجب عليك ان هذا هو تعريف المشتق بالمعنى
 بل هو تعريف المصادق عليه المشتق كما صرح وتعرف المشتق
 مستحق الفهم لا في كلام المعتز من ضرورة ولا بد عليه
 اورد عليه لا تلتزم ان تعريف كل مشتق لا مشتقاً عما
 الاشتقاق قوله يجوز تعريف الحساس بالتحريك بالارادة ولا يجوز
 تعريف الاحساس بالتحركة الارادية قلنا هو تعريف المصادق
 الحساس للمفهوم الذي هو معنى المشتق ولو صدق تعريفه به
 لم يصح لاستلزامه تعريف الاحساس بالتحركة الارادية كما في
 وكلام المعتز ينادي على ان مراده ما ذكرنا حيث لا يجوز
 مشغل على شئ من فانه صريح في ان تعريفه هو المشتق
 بالمشتق تعريف للمأخذ بالمأخذ واما قوله وتعرف الموجود بما
 ان يبرهنه ليس من قبيل الوجه الاول فيقول الكلام على هذا
 ان يكون عرض المعرفين بهذا التعريف واما له بيان كنه المؤ
 بما هو موجود فاني اقول فاذ النزاع انما وقع في بدايته
 ليس الغرض تصويراً فاما الموجود بحيث يشار الى المعتد وما فان ذلك

هذا هو التعريف
 وهو الذي لا يصدق
 على المعرف بل على
 افراد المعرف

لا يحتاج الى النظر الا انما في حصول التعريف على الوجه الاول كان
تعريفنا لازما للموجود بوجهه بينما نحن المعلوم وذلك لا يحتاج الى
النظر الا انما في ما حصل التعريف على الوجه الثاني وكان
لاوارد الموجود بوجهه بينما نحن المعلوم وذلك في بعض
المقام قطعاً المطابق للتعريف انما على الوجه الاول اعني في
الموجود بما هو موجود في نفسه يكون امكان التعريف محسوساً على
خلل اثر في التعريف لو لم يمتنع التعريف ولو لم يكن كونه محسوساً عليه
مثلاً اذا سئل الجواب عليه انه من اجل ان التعريف بما هو
الكل في الجواب اصلاً اذا كان التعريف القابل للتعريف
يصح وقوع التعريف في جواب ما هو كذا والمعلوم في جواب ما هو
في حد ذاته وجهه ونوعه وهذا الاجراء ليس شياً اذ هو كونه
في المثالين قد وقع بان الفهم جبراً في المطالب في طلب
ومطلب هل ومطلب لم يمتنعوا مطلبنا الى انما هو طلب شرح
الاسم والى انما هو طلب شرح الاسم والى انما هو طلب التام
الحقيقة ومطلب هل الى البسيط والركبة فيكونوا الى طلب
الاسمية من غير انما جميع المقادير معلية انما الفهم شرح
قولا انما هل عندنا تعريف وجوده فيمكننا ان نحكم عليه بالفهم

الاشارة فيجب ان يكون هذا الجواب الى الاسم قبل طلب
ما هو تعريف ان الشئ وجود ثابت فيمكننا ان نحقق انه اذا
للمعروف وان حقيقة في اول الامر اذ به ما يعلم الجواب
التعريف للفظ ايضاً يصح هذا الحكم من اجل ان يعلم من
مثلاً في طلب عليه البسيط فمالم الى آخر المطالب وهذا
وصحح بالشيخ عز الدين الخيام في رساله في حكمه ان يكون التعريف
حيث قال ما هو لفظ من حقيقة الشئ بحيث يمكن الجواب
محددان وترسموا واما شرح الاسم وتبيناه ولا يكون هذا
خاضعاً لاجواب الجيب من طرفي السلب واليجاب بل يكون الجواب
الى الجيب باي مما شاء وبما اراد الله لك الشئ او قال الله
ان الاسم يقع في طلب ما هو في الجواب على ما صرح به
ونعائده ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع
كما صرح به في شرح الاشارات وبذلك يتضح فوهم لنا في
بينه وبين ما اشهر في كلامهم من حصول المقول في جواب ما هو
الامور الثلاثة فان المحض هو بحسب الحقيقة فاشهر
ولا بدع الهوى فيضلك عن سبيله والله الموفق فان لم
اورد به طاهراً يدل على ان لا روي من الفهم والمركب ما لا

مسلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في سائر العلوم
والفنون
والادب
والفلسفة
والنحو

الوجود بناء على ان الظاهر ان الامر بالاجزاء
فذلك استظهار ان الاغاية لا يمكن ان تكون
الزائد هو الحقيقة الاجتماعية فيكون تلك الاجزاء معروضا
في تمام ان يكون ذلك الامر معروضا لما يكون في كنهه
وهو من حيث هذا الشيء الفسق او العارضا ولا معروضا
هناك تركيب لا في الوجود ولا في عارضه ولا في معروضا
اجنبي عنه فيكون كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
يشي في كنهه لانه اذا كان عدم تذكر المشقة فلا كان
البدني في نظري فليلا لان لا الاشياء انما يحصل في
ما في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
قليل فليلا في حصول المشقة مع انها قد كانت قليلة
في نظريه البدني في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
يضي في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
وضع المشقة وعندها الاحتمال ان يكون واحدة وقد كانت
تكون المشقة مع ان الغالب لا يكون بالكتبه وانه واحد
بالبدني في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الشك في بدنيته البدينية اكثر من الشك في كنهه في كنهه

في سائر العلوم
والفنون
والادب
والفلسفة
والنحو

فما مل في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الاجزاء معروضا من كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
يصدق عليه انه عدم فليلا في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
المعروض بكنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
المجرب عنها في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
والجواب ان التردد في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
المطابقه للواقع في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
يتقضي كونها في الواقع في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الثانيه وعندها وجود في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
للعقل التشكيك فيه وايضا الكلام في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
لذلك في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
ان التردد في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
كون مفهوم الوجود مفهوم واحد فليلا في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
وليس المعقول منه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
ولا يلزم من مجرد ذلك كون تلك الموضوعات موجودة في الواقع
فليلا في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الواحد في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه

في سائر العلوم
والفنون
والادب
والفلسفة
والنحو

في قوله لا يكون الوجود نفيًا لعدم لان كون
 اعدا الماهيات نفيًا لانها لا تكون الا في عينها
 لعدم ايضا فنفي الوجود لا ينافي مع نفي الوجود
 الوجود وعدم الوجود وليست الا في عينها
 الثاني هو في تصور عدم بغير الوجود وفيه تنافي
 ان يقال لعدم اذا كان بمعنى الوجود فيكون في الثاني
 فليس عدم الوجود نفيًا لعدم الاعتبار لانه في حق السالبة
 المحمول والمحمول ليس نفيًا للسالبة بل نفيًا لهذا الاختيار
 هو الوجود الذي في قوة المحمول فليس نفيًا لهذا الاختيار
 عدم الوجود الذي في قوة السالبة المحمول هو الوجود الذي
 في قوة المحمول **فليس** قيل لان عدم الوجود قد نشأ في عينه
 عدمه فان السالبة بنوعها كما هو المشهور كما في عينه
 عليه النوع مثل النوع والافق عليه وانما في كون السالبة
 سويًا لاضا قائل ما هو سويك لو كان نفيًا له لغير العقل
 الواضح عنها ما ينفى خصوصية سلبه لغيره لانه في ذلك لا يكون
 لنفسه فهو مأمور ذلك ما يوضح انما نحن فيهما عندنا وهذا
 دقيق وهو ان يقال ان الوجود هو السلب لاطلاقه في عينه

رضاء ورفض كل شئ نفيًا فيكون الوجود نفيًا لعدم لان كون
 اعدا الماهيات نفيًا لانها لا تكون الا في عينها
 لعدم ايضا فنفي الوجود لا ينافي مع نفي الوجود
 الوجود وعدم الوجود وليست الا في عينها
 الثاني هو في تصور عدم بغير الوجود وفيه تنافي
 ان يقال لعدم اذا كان بمعنى الوجود فيكون في الثاني
 فليس عدم الوجود نفيًا لعدم الاعتبار لانه في حق السالبة
 المحمول والمحمول ليس نفيًا للسالبة بل نفيًا لهذا الاختيار
 هو الوجود الذي في قوة المحمول فليس نفيًا لهذا الاختيار
 عدم الوجود الذي في قوة السالبة المحمول هو الوجود الذي
 في قوة المحمول **فليس** قيل لان عدم الوجود قد نشأ في عينه
 عدمه فان السالبة بنوعها كما هو المشهور كما في عينه
 عليه النوع مثل النوع والافق عليه وانما في كون السالبة
 سويًا لاضا قائل ما هو سويك لو كان نفيًا له لغير العقل
 الواضح عنها ما ينفى خصوصية سلبه لغيره لانه في ذلك لا يكون
 لنفسه فهو مأمور ذلك ما يوضح انما نحن فيهما عندنا وهذا
 دقيق وهو ان يقال ان الوجود هو السلب لاطلاقه في عينه

في قوله

في قوله لا يكون الوجود نفيًا لعدم لان كون

ليس نفيًا لعدم لان كون الوجود نفيًا لعدم لان كون
 الوجود الذي هم والدليل لا ينطبق عليه لانه سلب
 الوجود الى مفهوم خاص هو الوجود فلو كان من متعدد المراتم فكل سلب
 بنوعها بل وانما بل بالوجود انما هو في عينها لا يقال السالبة
 لاضا حقيقة الوجود وان اضيق نظرنا الى عينه في ذلك
 السالبة في اننا من ونا اعتبارا شوبها في نفسها او لغيرها او
 غيرها لافا لسلب الى اي مفهوم اصيف فهو بالحق حقيقة مفاد
 الى الوجود في بعض الوجود فاعادة يدل على اللفظ
 كذلك لكن لا يراد بان يقال لانه حينئذ لا يكون من عينه
 غاير السلب بل وانما بل بالوجود انما هو في عينها لا يقال السالبة
 تعرف **في** والمقصود انه لا يلزم العرض اشراكه في جميع الوجود
 وما ذكر من شمول المقسم لاضا مة كما في ثبانه ولا يعتبر
 شموله لافراد الممكن اذ ليس مطلوبنا كيف وهو لا يصدق على ما
 فان وجه السؤال بان لا يجوز ان يكون الوجود مشتركًا بالشيء
 الى وجود بعض افراد الجوهر والاعراض ون وجود افراد بعض
 منها فيصح تنسيبه الى وجود الواجب وجود الممكن فيصير
 الممكن الوجود الجوهر وجود العرض مع الوجود انما هو الجوهر

في قوله لا يكون الوجود نفيًا لعدم لان كون
 الوجود الذي هم والدليل لا ينطبق عليه لانه سلب
 الوجود الى مفهوم خاص هو الوجود فلو كان من متعدد المراتم فكل سلب
 بنوعها بل وانما بل بالوجود انما هو في عينها لا يقال السالبة
 لاضا حقيقة الوجود وان اضيق نظرنا الى عينه في ذلك
 السالبة في اننا من ونا اعتبارا شوبها في نفسها او لغيرها او
 غيرها لافا لسلب الى اي مفهوم اصيف فهو بالحق حقيقة مفاد
 الى الوجود في بعض الوجود فاعادة يدل على اللفظ
 كذلك لكن لا يراد بان يقال لانه حينئذ لا يكون من عينه
 غاير السلب بل وانما بل بالوجود انما هو في عينها لا يقال السالبة
 تعرف **في** والمقصود انه لا يلزم العرض اشراكه في جميع الوجود
 وما ذكر من شمول المقسم لاضا مة كما في ثبانه ولا يعتبر
 شموله لافراد الممكن اذ ليس مطلوبنا كيف وهو لا يصدق على ما
 فان وجه السؤال بان لا يجوز ان يكون الوجود مشتركًا بالشيء
 الى وجود بعض افراد الجوهر والاعراض ون وجود افراد بعض
 منها فيصح تنسيبه الى وجود الواجب وجود الممكن فيصير
 الممكن الوجود الجوهر وجود العرض مع الوجود انما هو الجوهر

في قوله

خارج من المضمين فلما هذا لا يوضح فوجيا الكلام الشافق
 الوجود ان ليست شافرا القيد الضم على الممكن بل هو هذا
 الى افراد القسم فلا مدخل في هذا الا بالمتقدمة الشافق
 بان المضمين لا يبرز شموله بجميع افراد قيدا القسم لجزا ان يكون
 القسم من المضمين ثم هو شموله على ان لا يصح جعل كل قسم
 الا بكتف نام وهو ان يجعل القسم من المضمين على القسم المحقق
 لا بكتف المضمين فلا يبرز شموله الوجود من وجوده ان لا يكون
 منقسمه في عنائه في ان يضم الى القسم من قسم وجوده
 العرض الى اقسامها فيكون لا تضار على كالتقسيم من قسم
 الجمل سلكا لسلك لا كفاء الشايع في الكلام والضرورة
 انه لو لم يجعل على ذلك كان تقسيم وجوده الممكن الى وجوده
 العرضا معا كما لا يخفى منه اذ في تناظره لا يربك ان يوجد
 عين الجواب الثاني لان الثاني من على القسم الاول في
 من خلاف لفظ التقسيم على ان تركه الاحتمال ان البعده
 الطبايع المستقيمة في مقام التقييد غير تكرار العين
 رضى الاحتمال ان المشايق الى الوجود التي تغلب رضى
 في الحزم بما يبدى عليه فافترق هذا المقام فبقاؤه في

حاشية

المراد من القسم هو الذي لا يخرج من المضمين

فلان المركب لا بد له من الانتهاء الى الاول لا يخفى على
 كونها الجزء عقلية ولو لم يعمل مفصلة لا يبرز الانتهاء فان
 منها حقيقة خفية منسفة هنا وهاجا لا يفي بمجرد التركيب
 يسلم الانتهاء البسيط اذ لا معني الاضطرار البسيط على
 الامر له اذ كان تركبا موجودا انفسا البسيط الموجب وان كان
 لا تنفي جرده لا ناقلا معني التركيب الخفية ان الفصل ان
 الى الموهي تلك الاجزاء العقلية فلكل الاجزاء في الحقيقة جزا
 تحمله فان الموهي لا يحتاج اليها في الوجود اصلا اما في الخارج
 فظاهر واما في الذهن فلا يمكن ان يوجد فيه بنفسها من دون
 التفصيل كما يقيم في ايم المقدم والموسوعة لنفسه لاختيار الاول
 وجوده ثم يحتاج اليها في الذهن لاختيار النفس من الوجود
 لا في الوجود الذهني مطلقا فاذا المركب هذا الجزء التفصيل
 الوجود ليرتزم انها وها الى البسيط اذ لا يكونا لتفصيل
 عند حد معين كما في انقسام المقادير الى معين وموثر
 لهذا في بحث محوى الاجسام انشأ الله لهم فلان البسيط
 مبدأ المركب لما في اربع كون البسيط الحقيقي مبدأ للمركب فظا
 الى ان يقوم عليها البرهان فان القدر القصير هو ان المركب لا بد له من

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

للمبسط

اجزاء يتقوم هوها واما انما هذا الى ليس مركب ليس
 بديا بنفسه والكثرة لا يفيها من واحد الصلح على ان الواحد
 يجوز ان يشتمل على واحد اخر وهكذا مثلا الكثرة من افراد
 لا يفيها من لا يشتمل الواحد على الاثنان الواحد شمل على اثنان
 لا يكون اشياءا ويجوز لكل واحد من تلك الاشياء شيئا
 احاد لا يكون من نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير انما يافى فلا
 ان يفسد بها ان التطبيق **فان** وهذا انما يتم مع الضاهرين
 اشياء الى اطلاقنا الى فاقنا ما اورد عيونهم على كلامهم
 كما مر فضلا ويؤكد قوله فلا ليل على استغناء ما ذكرنا
 عنقنا بالذليل لنا وقال الخليلي هذا الى فافهم **فان** ان
 اقصى العرفان الى اقبال ان يقولوا لا يجوز ان يقضى نفسه
 الى بعض المهيأ والمرتبة بالتبني الى العرفان والتبني
 فانه ليس بعد اجتهادنا الى لا يصور فيهم انفسا الامور المتباين
 والجلوسان هذا على تقدير التوافق غير ان المواقف لا
 بالذات في العرفان بعضهم ان سبيلنا يكون او لا يكون
 ما هو في له فلا يكون متواطيا بالقياس الى افرادها او
 يظهر انما يتصور على تقدير التكميل في جميع الى ذلك الشان

اشياء الى افرادها
 كما ليس
 شئ

ان يكون في العرفان
 ان يكون في العرفان
 ان يكون في العرفان

ان يكون في العرفان
 ان يكون في العرفان

كما يفصله بعد **فان** وانما يلزم ان لو كان الموجود متواطيا الى
 ان مقتضى المفهوم الواحد لا يتماثل عنه سواء كان متواطيا بالاشياء
 الى افرادها او متماثلها بالاشياء الى افرادها لا يتماثل عنه سواء
 الوجود التطبيقية بالشيء الى بعضه والمرتبة بالاشياء الى
 والعرفان بالقياس الى افرادها كان تلك الاختلاف مقتضى الى
 او لا يلزم انما انما كان متساويا لا يتناول ما حصل استمدان
 ان الوجود اما ان يقتضي لاختلافه ويقتضى العينية او يقتضي
 وعلى التقادير يجب ان يكون كذلك بالتبني الى الجميع فافهم **فان**
 المتصل ما اخرى بتبنيها ومنع الملازمة من وجوب كونها كذلك
 بالتبني الى الجميع يجوز ان يقتضي لاختلافه والعرفان والتبني
 بالتبني الى البعض ومن البعض فلا هو اختلافنا هذا ولكن
 عليه انه اذا كان الوجود مقتضيا بانه لا حولا لثلاثة كان كل
 في حصة من حصة لتلك الاحوال فيكون وجود الواجب في
 المعية مثلا عارضا لبعضها غير بعضها عينيا لبعضها الآخر
 مختلف مقتضى التماثل عنها فافهم **فان** واقرى ما ذكرنا الى قول
 التكميل انما بالاولوية والافدية ما والاشياء او افرادها
 المتضايا ما انما انشاء الاولوية في التماثل فلا يتناول التماثل

ان يكون في العرفان
 ان يكون في العرفان
 ان يكون في العرفان

لأنه قاع الإبر من قدر يصل وزناؤه حتى لا يشكك
 مهمنا فمما بين الأول والثاني أن لا يغفل الشكك وتكون
 رتبة في الثاني أن لا تشدد ولا تضعف مختلفا بالمعنى وقد قيل أن
 ليس بالشخص فقط إذ في كل مرتبة من مراتب الشدة والضعف
 نفس الشئ كمرتبة وبعد ذلك لا يشك في العلل والاعتناء
 حكمه حكم سائر الحقائق التي تحكم بالاختلاف في درجاتها لا الاختلاف
 في رتبها والاعتناء وشبهه على وجه العدد من المراتب وما يتبعه
 وذلك أن لو فرضنا إلى ما قبلها القدر ونسبنا الأول من ذلك
 فإذا فرضنا جسيما فمضى فرضنا أنه لم يزل من هذه المرتبة في
 إلى مرتبة أدنى منها وأقربها إلى السلب بغير كراهة لهذا الذي
 مع الذين السابقين بالتوجه فلو فرضنا أنه لم يزل من هذه المرتبة
 مرتبة أدنى منها وأقربها إلى السلب بحيث يكون نسبها إلى المرتبة
 السابقة عليها كمناسبة الثانية إلى الأولى يكون هذه المرتبة
 الثالثة النسخة بالتوجه مع المرتبة الأولى وهكذا إذا جعلنا
 النسبة بين المراتب إلى أن يبلغ السلب الصفر يكون جميع تلك
 المراتب متحدة بالتوجه فيلزم أن يكون السلب الصفر متحدة بالتوجه
 مع البياض الذي هو المراتب الأولى ولا يهبط إذا تم هذا فالنقص

أن ورد في المقام الأول فلا يوجب إلا إذا ثبت أن مقدار
 أحدهما أربعين من الآخر ودون اثني عشر خط القابل للعدد
 من الآخر لا مقدار به كما قال الشيخ في كتابه طبعه في مسائل الشك
 فصل خواص الحكم بعد التحقيق أن لا تضاد فيه ولكن لا يفسد
 تضعف واشتداد ولا تنقص أو يزداد وليس على هذا
 كنهه لا يكون أن يثبت في الجملة من غير مشاركة فلا فلا
 من ثلاثة ولا أربعة من رتبة واختلاف حقيقته أي أشد
 في أنه ذو بعد واحد من خط آخر أو من حيث المعنى لا هذا
 منه المعنى لظهور الاختلاف في شرفه والفرق بين الأشد والأقل
 وبين الأبعد والاشتداد فيكون في الكمية أن هذا لا
 يمكن أن يثبت في ما قبله من حيث الأصل وزيادة والاشتداد لا
 الذي منعه لا يمكن في هذا ذلك وإنما في الفضل السابق
 عليه وأما أن الكمية لا إضافة هو العدد والكثرة لا
 عرض في العدد وكذا القول في نسبة ما يشابه ذلك هذا
 وكذا القدماء في شدة تغيره في تغيره من الشك أن هذا
 المقام الثاني فلا يحصى عنه إلا أن يثبت أنهما في المقام
 كما في مراتب الاختلاف وهو متعلقان فافهم من أن النسبة العز

هذا هو المقام الأول فلا يوجب إلا إذا ثبت أن مقدار
 أحدهما أربعين من الآخر ودون اثني عشر خط القابل للعدد
 من الآخر لا مقدار به كما قال الشيخ في كتابه طبعه في مسائل الشك
 فصل خواص الحكم بعد التحقيق أن لا تضاد فيه ولكن لا يفسد
 تضعف واشتداد ولا تنقص أو يزداد وليس على هذا
 كنهه لا يكون أن يثبت في الجملة من غير مشاركة فلا فلا
 من ثلاثة ولا أربعة من رتبة واختلاف حقيقته أي أشد
 في أنه ذو بعد واحد من خط آخر أو من حيث المعنى لا هذا
 منه المعنى لظهور الاختلاف في شرفه والفرق بين الأشد والأقل
 وبين الأبعد والاشتداد فيكون في الكمية أن هذا لا
 يمكن أن يثبت في ما قبله من حيث الأصل وزيادة والاشتداد لا
 الذي منعه لا يمكن في هذا ذلك وإنما في الفضل السابق
 عليه وأما أن الكمية لا إضافة هو العدد والكثرة لا
 عرض في العدد وكذا القول في نسبة ما يشابه ذلك هذا
 وكذا القدماء في شدة تغيره في تغيره من الشك أن هذا
 المقام الثاني فلا يحصى عنه إلا أن يثبت أنهما في المقام
 كما في مراتب الاختلاف وهو متعلقان فافهم من أن النسبة العز

ان كنهه فربما يكون معلوما بكنهه عند نفسي و لا يعلم به غيره
 بالكنهه كما اذا تصورنا الجبلون لنا طين و لو تعلم انه كنه الانسان
 فانا نشك في كونه معلوما بالكنهه فانا اذا تصورنا كنهه اشلا
 بالكنهه عند تعقل كنهه لما بانا حاصل عند تعقله بالكنهه كنه
 الانسان فيكون عندنا ان يكون وجهه من وجهه عند تعقله
 تعلم ان كنه الانسان غير معلوم عند تعقله بالكنهه اشلا
 ان يكون معلوما و لا تعلم انه هو فلا يحصل لنا العلم بخارجه
 لكن بالانتاوان لمنا معياره ليحيط لنا طين اذا لا تعلم كنه
 نعم لو علمنا ان ذلك كنهه لا نضع ذلك و لعل هذا مراد الاشواق
 بنا في مشقة ذلك في التعديل الاول كما لا يخفى بل غاية التكليفات
 يقال المراد بالوجه الذي يميزه عما عداه و لا يفعل و لا يكون
 ما به من الركاكة و التعسف و يمكن ان يقال لا يكون من انفسه على
 المقدمين ان لا يتوقف على غيرها فيندفع اليراد على تقدير كنه
 منعقلا بالكنهه اذ يتم باضها مقدمه اخرى هي العلم بكونه كنه
 و يتبع الكلام في التفسير لاخر فانه لا يدل على العلم بعد العلم
 اصلا عند تكرر الجواز ان يكون معلوما لا يقال على تقدير ان يكون
 معلوما لا يجوز ان لا يكون معلوما الا امتناع لاجل الخفي

هذا الجواز من فائدة
 في ان كوننا معلوما
 بالكنهه

لانا غفل على تقدير ان لا يكون معلوما لا يجوز ان يكون معلوما
 عندنا العقل معلوما الا لا متافاة بين متافاة الشيء في الواقع و كنه
 شونه عند العقل **فلا** وايضا اذا لم يكف الح اقول في صوري
 بالكنهه ان يكون نفسه متفلا في الذهن و المتصور و لو كان كنه
 هو متفلا بل ما يصدق عليه كنه توجه به العقل الى ما يصدق عليه
 فالمراد المرعى في الاول محال بالذات وفي الثاني محال بالان
 متفلا لا محال بالعرض و يتحقق لكنا اتخاذ الشيء بما هو ذاتي و
 ذات له اخرى من اتخاذ بالعرض الضاد في كنهه فانا الاول كنه
 بالذات و الثاني اتخاذ بالعرض لا مصاد في ذلك اتخاذ هو
 مبدأ الاشفاق في حقيقة و متصور هو مطلق الاتحاد هو
 مشتركة بين الاتحادات المتماثلة و العرضيات الا ان صدق العمل فيها
 مختلف فاذ واحد من المهيئة في الخارج كان انما هو موجوده
 بالذات و عرضيات له متوحد به بالعرض فان الوجود الخاص
 للما مهيئة العرضية ليس لها رضا للعرضية انه متماثلها بحيلة المهيئة
 و يجعل كنهه خلافا و ارتباطا ما فيصنف بالاتحاد وجهه ما يربط
 ما في اتحاد النظر و التطلع مثلا من حيث البياض في اضافة
 مما كان وجوده الما مهيئة في الخارج يستلحق كنهه بالعرض

هذا الجواز من فائدة
 في ان كوننا معلوما
 بالكنهه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the lower half of the page.

(Faint handwritten notes in Arabic script)

Handwritten signature and date: 1911/12/12

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۲۱

في حرمنا هذا الموجودين على لولاه الصلح له ان يسمع منه
الصفحة مثال الاول ايضا على ما في هذا المثال الثاني

زيد بالعري لا شك ان هذا المعنى المتفهم يشترك في وجوده
 وطرفي الانقسام يبرهن انه ما لم يكن الشيء موجودا في الخارج
 مثلا لم يصح انضمام وصفه اليه في الخارج ولا كونه في الوجود
 الخارجى بحيث يصح منه التراجع وصف ولا يشترط وجود الصفة
 فيه اذ العقل في برون من الوجود الخارجى مورا اضافيا وسلبيا
 لما في الخارج ويصفه بها وصفافا دقا ويصح لهذا زيادة بسط
 فان الشيء ما يشترك في الخارج المع فيه بحيث اما اولا فالتصور
 بانضمام الحيولى للصوت في الخارج مع تقدم الصور في علمها في
 الوجود الخارجى ويمكن ان يدعى بان المتقدم على الحيولى في
 الصوت واضوا انضماما للحيولى بها متأخر عن وجودها ولكن
 نظرا كونه التقيان بانضمام الحيولى بالصوت من حيث انما تصور
 على وجودها الخارجى ان كان متأخر عن الوجود الخارجى وهذا
 ليس خارجيا بل في الذهن فاضاها بالصوت من حيث انما
 متأخر عن وجودها فكونا للحيولى قد تصور من حيث انما
 فتصور هذه الصور المعنى فوهذا معنى قولهم الحيولى
 الصورة في الوجود للصوت يحتاج الى ما في المتخيل اما انما
 لوصح ذلك لكان انضماما اليه بالوجود موقوف على انضمامها

ومنه ان الشيء لا يشترك في الخارج المع فيه بحيث اما اولا فالتصور
 بانضمام الحيولى للصوت في الخارج مع تقدم الصور في علمها في
 الوجود الخارجى ويمكن ان يدعى بان المتقدم على الحيولى في
 الصوت واضوا انضماما للحيولى بها متأخر عن وجودها ولكن
 نظرا كونه التقيان بانضمام الحيولى بالصوت من حيث انما تصور
 على وجودها الخارجى ان كان متأخر عن الوجود الخارجى وهذا
 ليس خارجيا بل في الذهن فاضاها بالصوت من حيث انما
 متأخر عن وجودها فكونا للحيولى قد تصور من حيث انما
 فتصور هذه الصور المعنى فوهذا معنى قولهم الحيولى
 الصورة في الوجود للصوت يحتاج الى ما في المتخيل اما انما
 لوصح ذلك لكان انضماما اليه بالوجود موقوف على انضمامها

ذلك الانضمام بالوجود اما في الخارج او في الذهن على المقدر
 يلزم كونها موجودا مع ان غير متناهية مؤنفة والجواب بان
 المقدر في الامور الاعتبارية لا في الوجود اما اعتباريا لا اعتباريا لانه
 لو كان الانضمام بالوجود الخارجى في الخارج لم يلزم الا ان يكون له
 مثله في الوجود ويوجد خارجا اخر وهكذا وهذا ايضا في
 الوجود اما الخارجى التي هي الامور الاعتبارية في الوجود
 الخارجى قلنا الشيء الواحد لا يكون له وجود خارجي واحد
 يكون له وجودان متعدده فدهسه اما في عين واحد وفي
 متعدده فالحديث هو مقتضى الوجود الخارجى للشيء الواحد
 اذا وجد بذاته مثلا في نفس فلا شك انه ليس له في هذه الحالة
 الوجود واحد في ذهنا فاذا فرض انضمامه بهذا الوجود
 على انضمامه بوجود سابق كان ذلك الوجود اما في نفس
 بالوجدان كما رايت في ذهن اخر ونقل الكلام اليه لانه
 امثا انه ان يكون وجودا في عين واحد بوجود اخر غير متناهية
 او في مدارك متناهية بوجودان كذلك والاول هو المطلوب
 نعم فضعنا ان الشيء اذا وجد في مدرك لا يكون في ذلك
 الزمان في ذلك المدرك الوجود واحد ولهذا ان لم يكن احيى

فان قيل ان الشيء لا يشترك في الخارج المع فيه بحيث اما اولا فالتصور
 بانضمام الحيولى للصوت في الخارج مع تقدم الصور في علمها في
 الوجود الخارجى ويمكن ان يدعى بان المتقدم على الحيولى في
 الصوت واضوا انضماما للحيولى بها متأخر عن وجودها ولكن
 نظرا كونه التقيان بانضمام الحيولى بالصوت من حيث انما تصور
 على وجودها الخارجى ان كان متأخر عن الوجود الخارجى وهذا
 ليس خارجيا بل في الذهن فاضاها بالصوت من حيث انما
 متأخر عن وجودها فكونا للحيولى قد تصور من حيث انما
 فتصور هذه الصور المعنى فوهذا معنى قولهم الحيولى
 الصورة في الوجود للصوت يحتاج الى ما في المتخيل اما انما
 لوصح ذلك لكان انضماما اليه بالوجود موقوف على انضمامها

ومنه ان الشيء لا يشترك في الخارج المع فيه بحيث اما اولا فالتصور
 بانضمام الحيولى للصوت في الخارج مع تقدم الصور في علمها في
 الوجود الخارجى ويمكن ان يدعى بان المتقدم على الحيولى في
 الصوت واضوا انضماما للحيولى بها متأخر عن وجودها ولكن
 نظرا كونه التقيان بانضمام الحيولى بالصوت من حيث انما تصور
 على وجودها الخارجى ان كان متأخر عن الوجود الخارجى وهذا
 ليس خارجيا بل في الذهن فاضاها بالصوت من حيث انما
 متأخر عن وجودها فكونا للحيولى قد تصور من حيث انما
 فتصور هذه الصور المعنى فوهذا معنى قولهم الحيولى
 الصورة في الوجود للصوت يحتاج الى ما في المتخيل اما انما
 لوصح ذلك لكان انضماما اليه بالوجود موقوف على انضمامها

فقدرة الوجود الخارج على شئ الوحدانية من حيث ذاته واما ان
 ان يكون في الوجود اذ هو غير شئ هبة واما ان يكون في الوجود
 لحيوان ان لا يكون بينهما فرق اصلا وان كان بين الوجودات في
 ترتيبها اذ لا يخل الوجود الذي في العلم لا يطالب في كل
 ترتيبها لصور الادراكية فاما لا يقال في الجوى الكلام في
 بالوجود المطلق لحيوان هذا الخارج لا يمكن ان يقال ان
 الماهية بالوجود المطلق هو في كل حال خاصتها بالوجود في كل
 يكون لها قبل الاضاف الى الوجود المطلق فاما ان يقول
 الاضاف بالاطلاق ما في ضمن اقسام الخارج او ان يضاف في
 اضافة في ضمن فكل اضافة في ضمن فكل اضافة في
 والتحقين انه ليس الخارج مثلا لا ماهية من وان كان
 هناك الامر المستحق للوجود ثم العقل في كل شئ من
 الامر ويصفه به ومضاف هذا الحكم ومطابقه هو
 المحو البديهية كما نرى من زيد مثلا الاضافه ويحكم بال
 ثابته له مع مضافا الحكم ومطابقه ليس الاضافه
 الموجود في الذهن فان قلت في الوجود والذات
 ان كل ما شئ في الذات تلك ملاحظة الذات كما في

الذات

الذات بالذات الوجود اذ لا بد منه من ملاحظة الخارج
 ووجدت ذلك او انما الى غير ذلك في ذمته نظر الى اذ كان
 الحقيقه طاق في الذهن فاما هبة من تلك الحقيقه لا يكون في
 ضرور فابتنطاط من تلك الحقيقه لا يربط على الا في
 والتمثيل في غير مطلق لان الاخرى التي في بعض
 في الخارج لا يخرجها من حيث انها حرة فلو كانت عاظمة لها
 من حيث الحرة لم يكن نحوها في عاظمة والمتمتع بها
 بما لا يخرجها من حيث لا يشترط اليها في الوجود
 الخارج لوجوده في الوجود اليها في الوجود في الوجود
 بخلاف ما عرفت فان الماهية لا يشترط الوجود فاما في
 في الخارج فكل الوجود الوجود عاظمة في الوجود فان قلت
 لا يشترط الوجود والذات في الوجود في الخارج بناء على ان
 من ان قيام الوجود بالماهية من حيث هو قلن نعم ولكن نفس
 الوجود فليدعى في الخارج وجوده فاما ذلك الوجود فلا بد
 عليها في الخارج وكل هذا في ملاحظة كلام هذا الغايل ان
 لا يثبت لها اوجه الذهن فاما هبة من تلك الحقيقه لا يكون في
 الذهن بل في العلم بالجموع حيث هو هذه الحقيقه فاما هبة

فاما ان يكون في الوجود
 لحيوان ان لا يكون بينهما
 ترتيبها اذ لا يخل الوجود
 الذي في العلم لا يطالب في
 كل ترتيبها لصور الادراكية
 فاما لا يقال في الجوى الكلام
 في بالوجود المطلق لحيوان
 هذا الخارج لا يمكن ان يقال
 ان الماهية بالوجود المطلق
 هو في كل حال خاصتها
 بالوجود في كل يكون لها
 قبل الاضاف الى الوجود
 المطلق فاما ان يقول
 الاضاف بالاطلاق ما في
 ضمن اقسام الخارج او ان
 يضاف في اضافة في ضمن
 فكل اضافة في ضمن فكل
 اضافة في والتحقين انه
 ليس الخارج مثلا لا ماهية
 من وان كان هناك الامر
 المستحق للوجود ثم العقل
 في كل شئ من الامر ويصفه
 به ومضاف هذا الحكم
 ومطابقه هو المحو البديهية
 كما نرى من زيد مثلا
 الاضافه ويحكم بالثابته
 له مع مضافا الحكم
 ومطابقه ليس الاضافه
 الموجود في الذهن فان
 قلت في الوجود والذات
 ان كل ما شئ في الذات
 تلك ملاحظة الذات كما في

فاما ان يكون في الوجود
 لحيوان ان لا يكون بينهما
 ترتيبها اذ لا يخل الوجود
 الذي في العلم لا يطالب في
 كل ترتيبها لصور الادراكية
 فاما لا يقال في الجوى الكلام
 في بالوجود المطلق لحيوان
 هذا الخارج لا يمكن ان يقال
 ان الماهية بالوجود المطلق
 هو في كل حال خاصتها
 بالوجود في كل يكون لها
 قبل الاضاف الى الوجود
 المطلق فاما ان يقول
 الاضاف بالاطلاق ما في
 ضمن اقسام الخارج او ان
 يضاف في اضافة في ضمن
 فكل اضافة في ضمن فكل
 اضافة في والتحقين انه
 ليس الخارج مثلا لا ماهية
 من وان كان هناك الامر
 المستحق للوجود ثم العقل
 في كل شئ من الامر ويصفه
 به ومضاف هذا الحكم
 ومطابقه هو المحو البديهية
 كما نرى من زيد مثلا
 الاضافه ويحكم بالثابته
 له مع مضافا الحكم
 ومطابقه ليس الاضافه
 الموجود في الذهن فان
 قلت في الوجود والذات
 ان كل ما شئ في الذات
 تلك ملاحظة الذات كما في

العلة قد علمت انهم ما الجسم لا يثبت اليها فيكون في ذلك الموضع
 السابقة وما علمه موجود في الخارج من جرد سابق على وجود
 الياض فيكون في تلك الموضحة السابقة متصف بتلك الحقيقة
 الماهية من حيث هو لا توجد في الخارج لا بالوجود الخارج عن
 الحقيقة فيكون كونها لا موجودة ولا معدومة فان قلت
 في الخارج ايضاً فيكون كذا فيكون في الخارج ايضاً
 فيكون هو في الخارج ايضاً فيكون كذا فيكون في الخارج ايضاً
 وجوده السابق على الياض لا يغير ولا يثبت في الخارج
 المستحيل لان المستحيل ارتفاعاً عما يجب من الوجود مطلقاً
 لا يجب من حيث هو من المراتب فان الامور التي ليس فيها علاقة
 بالتقدم والناظر والمعدوم ليس فيها في مرتبة الوجود
 وبقاها في مقام ان حيثما لا خلاف عن الغايب في مرتبة الوجود
 سابقة على وجود ذلك الغايب وليس لها في مرتبة الوجود
 على مرتبة وجودها كذا في الخارج مرتبة سابقة على مرتبة الوجود
 انصافاً بالعرض الخارجة فلا يكون حقيقة الاطلاق فيكون
 والعدم ثابتاً في الخارج بخلاف حقيقة الاطلاق فيكون
 فينا تسمى لا شبهة في تصور الوجود الخارجي في مرتبة الوجود
 فيكون كذا في الخارج فيكون كذا في الخارج فيكون كذا في الخارج

فلا راد ان لا يد بالانوار والاحكام في قولهم الوجود الخارجي
 ما هو مبدأ الانوار والاحكام الخارجية لزم الدور والاعتدال
 فيه الوجود الذي في ذاته مبدأ الانوار والاحكام الذهنية كما
 الثانية ولا يحتاج الى الجواب بان الانوار الخارجية ما تبرز على
 في الخارج بمعنى ان استبعادها لها في خارج الامر ولا
 الوجود الخارجي فلا دور على ما في هذا الجواب من المتأنيه ولا
 الجواب بان معنى مرتبة الانوار عليه كونه فاعلا والوجود الذي
 لا يكون فاعلا فان عدم كون الموجود الذي فاعلا مطلقاً خلا
 الواضح كيف وفيد وجوب ان الغاية يجب وجودها الذي هو عليه
 لفاعلة الفاعل نعم فاعلية الامر موجود في الخارج في مرتبة الوجود
 فيكون كذا في الخارج فيكون كذا في الخارج فيكون كذا في الخارج
 لا يلزم كذا في الحقيقة كذا فان فاعلا على ما علم من مرتبة الوجود
 جميع ما هو فاعله بحسب نفس الامر على وعلى هذا المقدور يكون
 الافراد الخارجية جميع ما هو فاعله في مرتبة الوجود في
 الباب ان يكون الحقيقة مساوية للخارجية لو كان فاعلاً
 على جميع الافراد الخارجية وجميع الافراد الذهنية فكان كذا في
 لكن ليس كذلك على انه لو كان كذلك لم يصح في الحقيقة فيكون

فيكون كذا في الخارج
 فيكون كذا في الخارج
 فيكون كذا في الخارج

فيكون كذا في الخارج
 فيكون كذا في الخارج
 فيكون كذا في الخارج

فاذا انصف جميع الافراد الخارجية
 عدل الحكم على جميع ما هو فاعله
 في مرتبة الوجود

على وجه الفصل
منه على سبيل
المراد من هذا
المراد من هذا

من التعاون بالاحمال والتفصيل لا يورث ذلك ذلك
الفاوت اما هو فاما الملاحظة لا في غير الحق ولا يصدق
ايها ما حيث كذا الاخرى بل نقول المقدمة العامة ان
الشيء يستند في بولته كايه لا يستند العقل فما شاع
المفهوم ان كيف لا المعلوم المطلق ليس شاع الاشياء
اصلا لا المحل الذي يصيرونه لا محالة شيء من قبيل
المطلق وفذلك لا الشئ كل موضوع لا يجب وجوده اما في
الاعيان واقا في الازمان وانما اوجبنا ان يكون الموضوع
القضايا بالايجابيه المعلومه وجوده الا ان يشرقا غير
يقضي ذلك بل لان لا يجب يقتضي ذلك سواء كان
خاد لا يقع على الوجود المعلومه ولا يقع على الوجود المعلومه
فقد بيننا ان الرضا الشئ يقتضي ثبوت الموضوع له وان
لخصيصه المحل المسمى بتدريج المساواة بينهما بحال
ولا يملكه الشان شيئا من اليجبا لا يستند في وجود الموضوع
بيان ذلك انه نادى ليرها على جميع المفهومه موجوده
نفس الامر اذا ما مفهوم الازمان جميع ان حكم عليه بحكم
صادق وذلك يدل على وجوده فضر الامر فاذا صدق الشا

الموجبه التي محمولها سلب ذلك المحمول بالبيان المنقول على
ذلك مبدى على تلك الموجبه لا يقتضي وجود الموضوع كما هو
بل على الوجود الذي يقتضيه ذلك لا يجب هو المحمول بل
وجميع المفهومه مشاركه في ذلك الوجود فان قلنا
يصدق للشيء والامكان بالامكان انما على شيء محدد غير
الامر فاذا قلنا كل شيء لا يمكن بالامكان انعام فلا وجود
هذه القضية اصلا فيجب ان يصح في ما قلنا ذكرنا
وجود الموضوع وبهذا يتبين كثير من قواعدهم كون
الساو من مساوين وانعكاس الموجبه الكلية كتنسبا
عكس لا يتغير كما هو مذهب الفلاس وهذا هو الذي حلل
اشياء للموجبه المساواة المحمول الحكم بالها لا يستند في
الموضوع قلنا القضية المذكورة يصح في حقيقة كما ذكرنا
في المحمول المطلق الحق كل ما لا يوجد لكان لا شيا في
لو وجد لكان لا يمكننا وبذلك يتبين على الغرض كما لا يخفى على
المتدبر بظهور ان كون هذه القضايا والمساواة لا ينافي
تلك الموجبه بوجود الموضوع وعدم انشاء المساواة له
انما يبرز من هذا الازمان وعدمها له لو لم يكن ذلك الموضوع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فما فيك من الخلل لا يجوز ان يكون عدم ايامه كغافل سبيل
المساحة وتشبه الامور بالماهية بالاولا عينه نظيرة
الحقيق كالشخصه غير متعلق بالعدد او اعتباري مع
تقسيم الكم الى المتصل والمتفصل ساجد فيهما فرق
في محل **قوله** وعلى تحقيقه ان يقول المحلل الثاني ان
اذا كان مغايرا لالامر المعلوم بالماهية كما قبله عليه خطأ محلا
هو عينه القول بالشيء والنال وان كان متخذا مدعى
غاد الاشكال الثاني ايضا حروفا واما هو عند الخوض في
الماهية لا يكون كغافل في الحقيقة فاقبل الثاني بالشيء
لا يقول حصول الماهية نفسها في الذاخر الا حركي بطاوع
به حقيقة كما هو متفق اليه ان فاعرفا فلما لم يراهما
رجوعا فاعرفا بالماهية لا بالمتعدد ودون حفظ الفيد

[illegible]

فانما لانهم لا يسمون المتعاقبة في الزمن كشيء واحد بل كل واحد منهما
 في الفعل بالحق لا من حيث هو بل من حيث تلك العوارض التي
 ما ذكرتموه اجابات مذهب ثالث فلا بد من اثباتها للتبيل
القول في صحة القول بالاعتزال في الحركة فيسئلون ان يكون
 للحركة في كل آن يفرق بين المعقولة التي فيها الحركة لا يكون
 له قبل ولا بعده فلا محالة لا يكون تلك الافراد موجودة بالفعل
 كما صرح به الفارابي وغيره لا بالاعتزال والارزاق فاما
 وكون الامور غير المتناهية في الوجود الممتدة محسوسات
 فلو وقع الحركة في الوجود لزم ان يكون وجوده بالقوة فلا
 المحركة تاتيا بالفعل وبما لا يمتنع ان لا يمكن للمحسوس
 الحركة في التصرف والما جواز ذلك الوجود على مقتضى القول
 اعني فيه لا على سبيل التدرج للشيء في الكلام فاما في تعيينه بل
 صانع الحركة فيه كما صرح به الشافعي فلا بد من اورد عليه ما
 قلنا بل من هذا ان لا يكون الا في مكان بالفعل ولا في غيره
 كما بالفعل وهو محسوس بالاعتزال قلنا تمامه في القول بالفعل
 الحركة بالتوسط بين تلك الافراد والعوارض تلك التوسط
 بين صرافة القوة ومحسنة الفعل والقدرا الصوري وان

القول
 في صحة القول
 بالاعتزال في
 الحركة

فانما لانهم لا يسمون المتعاقبة في الزمن كشيء واحد بل كل واحد منهما
 في الفعل بالحق لا من حيث هو بل من حيث تلك العوارض التي
 ما ذكرتموه اجابات مذهب ثالث فلا بد من اثباتها للتبيل

لانهم من تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا يخرج من افراد
 بالفعل فيلزم ضرورة ولا بد من اثباتها للتبيل
 قال الشيخ في الشفا بعد ما حقق ان الحركة في الجوهر لا يمكن
 يكون له صوت هو بالفعل ويكون جوهر موجودا بالفعل
 كان هو الجوهر الذي كان قبل فواصل وجوده في حصول
 الجوهر الثاني وان كان جوهر اخر الذي منه واليه يكون
 متناهي الجوهر الاول الى الجوهر الوسيط وغيره جوهران والكل
 فيه كالكل في الجوهر الذي فرض الحركة فيه ولا بد من
 على حركة الاستغناء لان الجوهر واحد في ذاته ان وجوده
 والصوت اذا وجدت حصل فيهما بالفعل فوجدان يكون
 الجوهر الذي من الجوهرين اما بالفعل ليس الفرض لا كذلك
 الاعراض التي يتوهم من حيثين فانها مستعصية عنها في
 الموضوع بالفعل والصوت فاجاب **القول** فانه ليس
 من حيث الحول لا يجوز ان يكون سر من حيثين وهو
 امر وجودي بدنه من قبل ولا الزم في مادة القطع
 لم يثبت القطعية لا يقال لو كان سر منه لكان القطع
 المولود له ونحوه غير ذلك لان القول بالاعتزال محسوس في ذلك

منه
 صفة الفعل

نفسه

فلا يلزم ما ذكره بل يكون لا محذور لذاته لغيره من قبل ان قيل
 الا لم يكن كونه اذ كانا فانه كما للمدرك له كونه اذ كانا
 وهو امر شوقي فلهذا لا يلزم المدعى وذلك لان الامر بالشيء لا يمتنع
 شرذاته وان كان متعلقا بغيره فانه لا يشك ان تعرفه لا
 شرسواء اذ كان له مدركه ولا لا المدعى عليه شيئا اخر وهو
 لا يكره عاقل حتى لو كان لتعريفه ولا لا لم يكن هذا الشر لا
 والتحقيق انهم اذ ارادوا ان يمتنع الشبهة هو لعدم فلا يجوز
 التعرض وان ارادوا ان يثبت بالذات هو لعدم وتما عداها
 به بالتعرض حتى لا يكون في الحقيقة لا شره واحده هي هذه القيد
 بالذات وينسب اليه بالواسطه كما هو شأن الانصاف
 فهو وادعاهم **لا** يريد ان هذه المقدمة هي لعله لا بد
 الاخره عرضة فلا بد من مناقشتها على المعنى ثم رد ان الصند
 انما يشتمل على عرضة لمعرض الصند من حيثيه الواحدة
 قدس في شيء من الاشياء اذ لا بد من جميع المعقولات من جميع الجسديات وانه لا يبعد
 في ان وجوده خير فان قيل بالنسبة اليه من حيث هو معدوم فان كل معقول من كل حيثه فهو
 وليس فيه شيئا بالنسبة اليه من اشياء وانما في الذهن او في الخارج فلا يصح شيئا للمعقولات
 فلهذا من ذلك ان الزيادة كانت هو لعدم اصله الا لا اجتماع الصندان قلنا بعد تسليم ما ذكره من عدم
 والوجود انما يصير في الاعتبار واستلزامه

ثم اقول يمكن ان ينفك عن ذلك المقدمه
 بوجه آخر غير الاستفهام ان يقال اذا
 فرضنا وجود شيء فرضنا انه لم يتجدد
 قدس في شيء من الاشياء اذ لا بد من جميع المعقولات من جميع الجسديات وانه لا يبعد
 في ان وجوده خير فان قيل بالنسبة اليه من حيث هو معدوم فان كل معقول من كل حيثه فهو
 وليس فيه شيئا بالنسبة اليه من اشياء وانما في الذهن او في الخارج فلا يصح شيئا للمعقولات
 فلهذا من ذلك ان الزيادة كانت هو لعدم اصله الا لا اجتماع الصندان قلنا بعد تسليم ما ذكره من عدم
 والوجود انما يصير في الاعتبار واستلزامه

المعقولات

المعقولات بضده لا يستلزم ان لا يكون له ضده لا يكون ضاه
 نفسا مما قلنا قبله في ذاته ما فيه واسند على الغايل الى
 يستدل عليه بان لا يمتنع له وجوده في ذاته والوجود هو
 المعقولات فلا يكون له مثل وجوده مثل ما هو على الاول
 لا انما قطعنا على ان يمنع هذه المقدمة ويقول مرادنا
 المدركة ما يشتمل على العاليه مطلقا على تقديرها
 لا يتحقق شيء من الاشياء بخلافها الحق فلا يتحقق شيء من الاشياء
 اصلها فانه لا يمكن لعل هذا بدعيه الهم كما زعم قوم انما تعلم
 قطعنا ان طوفان نوح مثلا مقدم على بقية سائر الهم
 ولو لم يكن ذلك ولا عركه فانه مستوجب الى يد يد الهم
 وان لم يكن على خلافه **لا** خيل من شوبنا المنفع في الحاجة له
 بعد النزول عن المنفع الشان فمع قوله فلهذا يثبت المنفع في
 الحاجه وانما يلزم ذلك لو لم يكن التعديرا لا اذ لو كان محالا
 بما زان يكون شوبنا على ذلك التعديري في القوة للمدركة لان
 الهم قد يستلزم تقيضه كما في تقدير عدم الزمان فانه يشك
 وجوده كما نرى في منعه واريد بالقوة المدركة ما يشتمل على
 العاليه فلا شك في استحالة فاعقل **لا** البتة الحاصيه

اشارة

المدركة

فلا يلزم ما ذكره بل يكون لا محذور لذاته لغيره من قبل ان قيل
 الا لم يكن كونه اذ كانا فانه كما للمدرك له كونه اذ كانا
 وهو امر شوقي فلهذا لا يلزم المدعى وذلك لان الامر بالشيء لا يمتنع
 شرذاته وان كان متعلقا بغيره فانه لا يشك ان تعرفه لا
 شرسواء اذ كان له مدركه ولا لا المدعى عليه شيئا اخر وهو
 لا يكره عاقل حتى لو كان لتعريفه ولا لا لم يكن هذا الشر لا
 والتحقيق انهم اذ ارادوا ان يمتنع الشبهة هو لعدم فلا يجوز
 التعرض وان ارادوا ان يثبت بالذات هو لعدم وتما عداها
 به بالتعرض حتى لا يكون في الحقيقة لا شره واحده هي هذه القيد
 بالذات وينسب اليه بالواسطه كما هو شأن الانصاف
 فهو وادعاهم **لا** يريد ان هذه المقدمة هي لعله لا بد
 الاخره عرضة فلا بد من مناقشتها على المعنى ثم رد ان الصند
 انما يشتمل على عرضة لمعرض الصند من حيثيه الواحدة
 قدس في شيء من الاشياء اذ لا بد من جميع المعقولات من جميع الجسديات وانه لا يبعد
 في ان وجوده خير فان قيل بالنسبة اليه من حيث هو معدوم فان كل معقول من كل حيثه فهو
 وليس فيه شيئا بالنسبة اليه من اشياء وانما في الذهن او في الخارج فلا يصح شيئا للمعقولات
 فلهذا من ذلك ان الزيادة كانت هو لعدم اصله الا لا اجتماع الصندان قلنا بعد تسليم ما ذكره من عدم
 والوجود انما يصير في الاعتبار واستلزامه

المراد بالخارج هي تلك الخارج عن شئ المدرك ولا يلزم من خروج
جميع القوى المدركة **فلهذا** لان كل واحد من العقلاء له هذا
من قبيل ان يقال كون اشار اليه باناجه هو اصله لا كل
واحد من العقلاء له هذا الكلام من قبل ان يقال ان كون
شئ اليه بانامع انه لو تصور الجوز مجردا لاصل بل مع انه لم
يكن شئ به على ما هو على المتكلمين او يقال كون زمان قد
حركه المتكلم الى غير ذلك من الظواهر التي لا يخفى لا شاعها
مخاضا في بيان بخارج الحكمة **فلهذا** مع انه لو تصور العقل هذا
الوجه وهو انه الواضح ونظر الامر ومطابق الصواب وان لم
يتصوره بصورة معينة كونه عقلا ومحلا لارثا حصول الكا
ثرة هذا البرهان على ان المتصور لهذا الوجه العقل المتكلم
المصداقا في ثبات النفس الزمان وفيها من الخطا بالحكمة
التي لا يخفى على من اذ بالحكمة **فلهذا** فعل تحقيق هذا القابل لا
للضرورة او قول فيه ثاقل لانه قد علم بالخارج بالمتكلمين
العقلين الطوبى بالضرورة او الجوان من غير نظر الى كون
فنا الذين تعلقوا به الجواب به مطلقا خارج هذا المعنى وان
غير هذا بالاجتناب ولا منافاة في تبين الخارج بهذا المعنى

كل هذا
شئ
انما
للمعنى
حركة العقل

يقال انه متعلق بالمشاؤون من اللفظ بل لفظ الظاهر لا المقام
لعله اراد انه يكون للضرورة وان لا للملك الذي يستعمله
من البرهان خارج من حيث انهما مقتضى الصواب والبرهان الجواب
لا محذور فيه فانهم **فلهذا** مع انهم يقولون في تفسير كلامهم ان
يقدرنا سبيل المراد بالخارج للمعنى في الجوان يوجد في الذين
او الخارج من سبيل المتكلم لتبني التي هي من لوله بالخطا
او الامطابقة ومعنى المطابقة هي ان يصح الحكم بغيرها عليه
وذلك بان يكون ذلك الامر بحسب هذا القول من الوجود مبد
لكل النسبة وهذا لا يقتضي وجود النسبة في الخارج أصلا
وسبيل ذلك لهذا تفصيل **فلهذا** للثبوت ثبوت ببال
الموضوع **فلهذا** والايضا في ثبوت ثبوت ببال ثبوت ببال
بالحكم المقدمة الثانية وفيه نظرا لا يلزم من انقضاء
انقضاء ببحر يلزم انقضاء ثبوت الجوان ان يكون لثبوت ببال
نفسه ثابتا للضرورة وموت كما في الوجود وغيره من المحذور
التي هي غير موجودة في انفسها والجواب ان المراد بثبوت
بب ثبوت ثبوت لكونه ان انقضاء ثبوت ثبوت ببال هذا
المعنى مستلزم لانقضاء بضرورة لانه ان انقضاء ثبوت ثبوت

ات

امرا

بقا الاستدلال عليه هذا مع استغناء عن الدليل بما
 وفي بعض الشواهد كان هذه دعوى تروى في بعض مواضعه
 لما كان هذه المقولة خترة ورتبه وما يستلزم من المقدار الذي
 غير الاشياء بغيرها على ذلك التفاوت **فان** ليس هو بل هو
 امر اعتباري الخ ان تعلم ان الاشياء هي على التفاضل على السلب
 والاختلاف مع وجوده وما يخرج عنه المساواة المحل لخصه على
 دون المقدولة باعتبار رتبة الامكان لا يفصح في قوله
 المعنى فلا يصلح المذكور في معجزات الاستدلال فان لا
 ان يقال الامكان اعتباري اي شونه للوجود في حيز
 فلا يلزم منه الاشياء الموضوعية فيه **فان** وعرفها بانها
 لموجود لا موجود ولا معدومة لغيره لوجود قارة اخرى
 لا يحصل بكونه لان صفات المعدوم معدومة في حيز
 ولا معدومة بل ان كان للكشف والشيء **فان** لا الامكان
 الوجود موجود يتضمن ثبوت الوجود لنفسه لغيره ان يقول
 اذا كان معنى الوجود كالوجود كما انتم تقولنا الوجود
 يتضمن ثبوت الوجود لنفسه اشتقاقا فالوجه ان يقول
 الوجود مجمل للعقل تجليه الى ذلك المعنى بعض الصور

انما كان في كونها
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه
 في نفسه كذا في نفسه

انه يلزم حيفا القليل في جميع الصور في هذه الصور
 ثبوت الشيء انفسه فلما اتبع اتصاف الشيء بنفسه هو
 هو هذا ايضا غير مشغ على اختلافه فان مفهوم الامكان
 ممكن تمام والعجابه قال قبل هذا ان الحزن والاشفاق
 الى حزنه لك لا يصدق على انفسه فمفاهيمه على الامكان
 الحزن لا حزن واللامع هو مفاهيم الحزن المنع انفسه
 الشيء بالانقيص لا اتصاف انفسه بنفسه فمفاهيمه على كل
 صفة اقول ما ذكر اتصاف الشيء بانفسه فيحصل شقنا
 ولا يلزم منها اتصافه بنفسه كذا لك ولو لم يكن الاتصاف
 يتصف بالانقيص الاتصاف بالانقيص الزم كذا الجمل الحزن لا
 حزن كذا الاتصاف بالشكل حزن ما ليس حزنه فالصواب ان يقول
 بل هو واضح فان السواء لا ليس بسود والعلم ليس بالوكره
 ليس بمفرط الى غير ذلك ونفسيه ان المعصية من اتصاف الشيء
 بنفسه اشتقاقا كما في كون الوجود معدوما فانه يتصف
 بسلب الوجود بمعنى انه لا موجود وظاهر ان اتصاف الجسم
 مثلا ليس من هذا القبيل بل هو اتصاف اشتقاقا فانا سلب
 الجسم والحجم لا يستلزم اشتقاقا مثل ذلك فانه لا رتبة

قوله

اذا لم يكن على انفسه

جميع صور الانضام فيلزم على تقدير مدعاها انه وهو كون
 الوجود لا يوجد او لا معدوم وان سلب الوجود الوجود
 وصف للوجود متعارفه فامل ولا يخطا فلا يلزم قيام
 العرض لا تقوم بالمعدوم اقول يمكن ان يقال قيام العرض
 بالحال والعكس على الصفة بالصفة مطلقا في قوة قيام
 بالعرض بمرئان دليلهم انهم يصحون بوجود اجزاء الماهية
 الحقيقية بعضها ببعض اذ بذلك كونها موجودة من فلا بد
 عندهم على تقدير كونها بالمرئان من قيام احداهما بالآخر فانه لا
 يسلبون اشتغال قيام العرض بالحال بالصفة مطلقا فلو كان
 نقضا لذلك لدليل فانهم معترفون بقيام الحال بالحال مع
 جريان ذلك الدليل فيه لانا نقول بما اوجبوا قيام اجزاء
 الماهية بعضها ببعض على تقدير وجود تلك الأجزاء لا
 ولذلك صرحوا بان الثانيين اللذين هما جزءا للسواد والجزء
 احدهما غاية بالآخر منهما لا يكونا لغير ذلك كما يمكن ان يكون
 ذلك سائلا في الحال صفة فائدة بوجوده فمما جردوا قيام
 بالحال لكن نفي ان يقال ربما يمتنعوا امتناع الصفة بالصفة
 مطلقا وان جرى فيه دليل اشتغال قيام العرض بالعرض

بالعرض

فيه دليل

بطل

حكمه

في

الحال

مطلقا

ذلك لا يمكن ان يثبت
 بالآخر منهما لا يكونا

لكن

لكن ذلك لا يضر لانه مكافئ فالخبر في جواب النقص انما
 ان يقال على تقدير كون احداهما لا لا يلزم قيام احداهما بالآخر
 فاذ ذلك على تقدير وجود اجزاء كما تر فلا يلزم قيام الصفة
 بالصفة اصلا فان الحال لما كان واسطة للحق لا يحق ان على
 تقدير تركه من المعدوم يكون معذورا مما لا يحل وراعي
 عدم ضرورته ان تقواء الكل بانها لا تجعل البدن بغيرها
 الحال معقولا للوجود فلا تتم معقولة الشئ العيني بالمرئان
 الذي من تركه بالوجود عندهم من الاحوال في الشئ بمنزلة
 الذي من الامور الذهبية ولا يشاع فيه فان التركيب في
 الاجزاء لا وجودها كما ان الذي يشان وجود الاجزاء في ذلك
 لا في الخارج واما تجزئ تقوم الحال بالمعدوم فيستلزم ان
 عدم الكل عن عدم الجزء وهو في غاية الشناعة فاما ان
 تلك المكافئة المأخوذة فان قيل على ما ذكره لا تتم ابطال
 تركب السواد من المعدوم لان المعدوم ثابت عند الماهية
 والسواد صفة فاعلم ان لا يجوزون تركب الصفة من الدليل
 فلا يلزم كون العاقل غير عاقل فانه لا يخلو المراد بالذات
 ميمنا ما يشق للمعنى فيصير صحيحا بالحق الشئ قدس

بما جردوا

في

الحال

مطلقا

بما جردوا

في

الحال

مطلقا

فيدخل فيه المستلزم كما شرح به الشارح لا يصحها فالتعاليق
 ان الحال لكونها غاربه عن صفى الوجود والعدم يصلح ان
 يصير المركب منها متصفا باحد الوصفين كما في الاجزاء الغاربه عن
 الصفات نحو التي تتبع التركيبات واحدا دها خلافا للعدم
 فانه متصفا بالعدم فلا يجوز تركب الوجود والحال منها كالمركب
 عدم الجزء الى الكل وهذا كما ان الاجزاء المتضافه قد يصير المركب
 ايضا كالشئ مثلا ولا يجوز ان يصير الوجود لا يصدق الصفات
 العرفه الخاليه عن العقول كما لا يصير جزءا لا يصير جزءا لا يصير جزءا
 المقدمه على ذلك معين لا يصير جزءا لا يصير جزءا لا يصير جزءا
 من الحاله لا لا وهام ولعل الخوض صحيح فيهم بل ان يستبعد
 الامر الشيعه الى اجتماع من الصفات مع عدم تصرفه في وصفه
 غير بانهم اياه مستبعدا جدا فان قلت لا شاعبه القول
 الثاني بغيره بالعدم بمسبب الشئ كما في تركب الوجود والحال
 بحسب تلكه ليس في كلام الله على ان هذا التركيب بحسب
 ولو فخص من ذلك اصلا بل اياه على ان كلامه على ان الحال
 لعدم الوجود وتبين ان التركيب من الوجود والعدم لا يصح
 من قول ولقد يجوز ان يكون الحال غنوما للوجود لا يعم

الموجود له محاصل كلام الشارح ان الواسطه يجوز تعينها بالعدم
 لكونها متصفا بالوجود وان جازوا لعدم فلا يجوز تعينها
 بالعدم ومطلقا عن كون الواسطه وخاصه المتناقضه ان هذا
 يجوز من كونه واسطه فان قيل هذا التركيب بحسب الشئ
 فلا يجوز من الواسطه على هذا كلامه ادفع لا غنوما للوجود
 بالحال وتقومه بالعدم ومن اجل هذا يكون هذا الفرق على
 الفصل الثاني ذكرنا وظلاله ونماثل **قوله** عن بعضنا الى
 اصلا لعدم المطلق بهذا المعنى الى معنى نفسه الاضافه
 الى الوجود وجزم من المعنى فليكون مغايرا للوجود اصلا
 وقد تغفل المشه بمثل ذلك وتكلم في قديم في بل هذا
 وتكلم عليه هناك انشاء الله تعالى **قوله** بل لا بد من انشاء
 بخلافه ما ذكر في الوجود الخ من في عدم تعينها مضافا
 الى المسلك يمكن تفويضه في عدم تعينها في الثاني انه لا يمكن
 الامضا فالوجود بخصه هو الثاني في غير من الاول كما لا
قوله اما ولا فلاه سلب مضافا الى مفهوم الوجود فلا يفتقد
 في تعينه بالوجود لا يفتقد كونه مطلقا كما في المعنى المطلق
 ان يكون عدم في اصله بضمه مطلقا الى كل شئ في دفع

اول ما ذكره في الوجود
 واما في عدمه فليس كذلك
 الرتبة

الصدق فاندفعه ما ذكره في الحاشية الطويلة التي هي
 ما بعد في هذا المبحث لا ينبغي على سكة ان المبحث
 السلب لا العدم والمملكة ما هم كون مفهوم احد ما وضع مفهوم
 الآخر لا احد من رفق الاخر عليه وذلك مع انه بين احدى وجه
 من كلام الغزالي ايضا في بحث التقابل وفي بعض النسخ بدل قوله
 ولاشك ان جميع المعنى الى هذا العنان والظاهر ان العقل
 تشيب الوجود فاما يثبت كايضا الى ما يشبهه يقبله كما هي
 الممكن لا الى حيث المنع هذا وان على طاله فاذكر ان لا يحصل
 له لان العقل يشيب الوجود الى ما هيبة المنع ويسلب عنه
 ولو صح ذلك لم يكن جميع الوجود عدم المملكة مثل ما ذكر
 ان الوجود المتبقي على ما هو هو الوجود المتبقي الى الصبر
 اخذ مطلقا وشارحا او دفنا فلا يلزم قوله انما ينسب الى
 ما هيبة فيه كما هيبة الممكن لا الى ما هيبة المنع كما لا ينبغي
 الا ان يقال هذا المثال محصور بالوجود الخارجي لا المنع
 الى هذه المادة فخطا فخره وعلل ذلك انه لا يوجد
 الى الشئ في الاولى والاضلال ان كلام هذا الغير الامام
 المقام وقد عرفت بعض تلافذه انه كثر الحاشية

المسرح كانه تنبه لبعض ما فيه فلم يسميه وتبينه لغيري
 ما زاد بذلك لا يكثر السواد كما لا ينبغي على من امل الخطر والنجاة
قوله ولا يكون الغاير بنامه غايرضا فيه بحيث انه ان اريد
 انه يجب ان يكون اجزاء الغاير باسرها غايرضا فيه فليس كذلك
 الغاير فان ذلك يقتضي الكثرة فاما غايرضا للمجموع مع ان
 الواحد هو جزءها ليست غايرضا له بانه بل هو جزء
 اربابا به يجب ان يكون اجزاء الغاير غايرضا عما للمعروض
 فلما لا يلزم كون الوجود غايرضا له هو جزءه بل هو اجزاء
 يمكن ان يكون باختيار الثاني ولا بد من الاشارة الى جزءه كما يكون
 له جزء غير منه اما فيكون الشئ اخص او عدمه كقول العالم
 غايرضا لا للشيء بل للجزء وانك تعلم ان ذلك الاشارة
 يتم في الاجزاء الخارجية واما الداخلية فلها قسمين احدهما
قوله واعرف عليه الحق لا نجاة لهذا الغاير على ما قرأه ان
 المراد من الوجود حق من الامور المعانيه المستقلة الا اذا اراد
 الموجود الخارجي وظاهرنا المستقلة عما اذا الموجود المطلق
 اذ لا يروى غافل ان الموجود المطلق لا يتصور من غير الخارج
 اعلم المعنى وفان هذا المستقلة الشئ اي من ادراكنا المعنى

بل يبرهن جميعها المتناقضة المطلقة الخارج فان قلنا ان
 العام ونظائره اعراض الموجود المطلق لصدقه على المعلوم
 من حيث هو معدوم وعدم صدق الموجود عليه من تلك
 قلنا المعبر بحسب المشهور ان الاعم المطلق صدق على شئ لا يصدق
 عليه الاخص اصلا اذ لو صدق عليه الاخص ولو كان
 اخرى لم يكن من اعمه وخصوصا مطلق الارى في المتأخر
 المستقطق من تلك الاعم لصدقه على شئ لا يصدق
 فكذلك الاعم والموجود المطلق نفسا وبالان كل ما يصدق
 عليه الممكن العام يصدق عليه الموجود المطلق ولو باعتبار
 وبالعكس فلا يصدق في ذلك صدق الممكن العام على شئ لا يصدق
 من حيث لا يصدق الموجود المطلق عليه من تلك المتأخر
 ويمكن دفع الاختلاف فان قلنا على تقدير التركيب المسمى
 بتوحيده الاعم يقوم المسمى بما انصرفت منه فصدقته بمعنى انه لا
 ان كان احداهما محمولا على الآخر بما حمل المتعارف فلما حمل
 اذا اعتبر جملة على شئ فاما ان يعنى انه يعين هو كما في حمل
 على غرضه بقدر الثغاب لا اعتبارا كما يقال الوجود هو
 وليس الوجود على الوحدة ولما ان يعنى صدق عليه على

بعد تسليمه لا يصدق

فان قيل لا يصدق
 على شئ لا يصدق
 على شئ لا يصدق

المعبر

مكرر

ذلك الشئ وروى من افرادها وما هو فرد واحد فان فردا لا يصدق
 هذا هو الشايع المتعارف ويحقق ذلك المعنى لم يعبر
 لكل من الاعتبارين المجتهد ان يصدق على النوع والتفصيل
 بالمعنى الاول يصدق عليه بالمعنى الثاني فلا يصدق عليه
 تنقيضه هذا المعنى بالمعنى الاول هو ما سلب عنه مفهومه
 بطرف الحمل المتعارف لا بالمعنى الاول كما لا يخفى فلا يجوز
 جزء اعفيا للمفهوم الموجود هذا وانت تعلم ان هذا
 من الاستدلال على ساطعة الوجود بانه لا مفهوم اعمنه
 بلا يرا اذ اكانا المراد بالوجود الموجود كما اسلفناه لان
 مفهوم الموجود شئ ثبت له الوجود فكيف يكون بيضا
 فنزل بهذا ذلك دليل الكلام في المفهوم اللغوي بل معنى اخر
 العام البدني المعبر عنه بالفاصل هيست وفي القاع
 مراد فانه **قوله** وعلى وجود الفار وغير الفار لم لا يحل
 بعد ما سبق في تحقيق التشكيك ان الوجود لا يصدق
 والضعف ولا الزيادة ولا القضايل اما قبل لا لونية
 عدمها والتقدم والناقص وقد صرح به في الفصل الثالث
 من المقالة السادسة من حيث ان الشايع هذا المعنى

فما هو موجود لا يختلف بالشدة والضعف ولا يقبل الكثرة
 والانقضاء وانما يختلف في ثلاث الحكم وهي التقدم والتأخر
 الاستغناء والحاجة والوجود والافتقار **فصل** في ما لا يعمل
 الاغراض المعقولة اذ قول السيد قدس سره عنها في المسئلة
 بما تعرض لها هي ان لا يمكن ان يكون لها وجود في الدنيا
 بخلافها في غير الدنيا فقول لو هي معقولات ثابتة لا
 التماس من العقل الا ان لا يمكن ان يعمل على الكيفية
 الا بعد تعقل فهو غير متصور ومنها انه لا يشهد في هذا العلم
 نعم يوجب المناقشة بان العقل في الحقيقة قد لا يجوز ان يعمل
 تعقلا غير تعقله ورضاها والاشكال الجزئية لا يثبت ويجوز
 بدقوى الحصر استقراء وقتها في غاية الجزئية بما يعقل
 الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقها في العمل
 في المعقولات الثانية امر ان لا يكون معقولة في الدنيا
 الاولى في المعقولات في الدنيا كان موجودا او معدوما
 يستلزم ان لا يعمل الاغراض المعقولة في الدنيا
 كونها لا يتصل في الدنيا في المعقولات اول معلول اول معلول
 موجودا او معدوما كما ان لا يتصل الاغراض المعقولة في الدنيا

في الدنيا
 في الدنيا
 في الدنيا

لغرضه اذا كان في الخارج ما يطابقه كالاغراض فان قيل حنفا
 في الخارج هذا كلامه ولا يخفى ان مقتضى هذا الكلام ان
 الحركات سوى ما ذكرنا اولها مما لا يمكن ان يعمل الاغراض
 المعقولة في الذهن ولا يكون في الخارج ما يطابقه في العمل
 في الحقيقة بل هي في الخارج ما لا يمكن ان يعمل الاغراض المعقولة
 في الحقيقة ولا يكون في الخارج ما يطابقه في العمل
 الاخرين وانما مما لا يعمل الاغراض المعقولة في العمل
 ما يطابقه وذلك من قوله فكل ما يعمل في الاخر ما يعمل في
 التعريف الاول فلا استند في القضية اذ لا يصرح بان التعريف
 فيه لا يخرج الاغراض فاعلم انه لا يخرج في الاخر ما يطابقه في العمل
 انما تعرض المعقولات في الذهن كما ان تعرض المعقولات
 في الخارج وذلك في العيان على كونها في الدنيا معقولة
 منوع وانما التعريف الثاني وهو ان المستند في العمل
 لا يحتاج اليه الاخر لا اضافات التي هي في الدنيا
 بحسب الخارج فلا يصدق في هذا ولا في الاخر في العمل
 لوازم الملازمة اذ يمكن تعقلها خارجا بحسب الحاجة فلا
 عليها ان لا يعمل الاغراض المعقولة في الذهن ولعله

للذين لا يميزون واما الثالث فظاهر ان قوله ما لا
 عارضاً لغيره الاضافات هي من خارج الى العيشة لا من داخل
 عنها ثم قوله اذا قيل بجمعها في الخارج محمول على التجميع
 اذ لو لم يوجد في الخارج وكانا شيئاً لما يتبعها بجمع
 التماثل لم يكن محمولاً على ثنائية ايضاً كما علم من حقيقة هذا
 وعرفنا في شرح الموافقة بما يعبر عن المعقولان الاول من
 اتفاق الذين ولا يخادى بها امر في الخارج ويمكن ان يقال
 القيدان لا يميزان عن لوازمهما من كل سلف ولنا
 محال واما المفرد الذي ذكره الشارح فظاهر من قوله
 فيه يكون في الامر لا غير يشمل ظاهر الاضافات في الخارج
 القيد لا يميز لاخرهما اللهم الا ان يتكلف تأويل الجمل
 حتى يكون المراد ما لا يفعل الاضافات المعقولة من حيث
 معقولها يخرج الى ما في شرح الموافقة وبالحكمة لا استدلالاً
 في ذكر هذا القيد وان فرض صحة الاكتفاء عنه بالعبارة في
 فصلنا الكلام بصيغة المناظر باطراف المفاهيم **منافاة**
 الى المنافاة شبهة على ما حمل الشبهة كذا علم من قوله
 فليس من قوله ان يقول ذلك في شبهة على ما حمل الشبهة

ارادة

على فرض

خلاف الواقع فلا يصح ان يحمل عليه ما يوضح به كيف لا
 ظاهر مما ذكره وانت خير بانه اذا ثبت لزوم المنافاة على
 وجهه المشتهر فيحمل على الوجه الآخر لسلام الكلام وبالحق
 في انه خلاف الواقع لم لا **قوله** او عاقل معاً اليه اول
 يقال الجزم بانا المشية لا يمكن تعقلها بطلان الوجود يمكن
 مطلقاً ينافي بخير كونها الشيء الموجود اذ في ذكره المنافاة
 ظاهر وان كون مال منهاها الى الوجود لا ينافي جواز تعقل
 احداهما مطلقاً مع عدم تعقل الاخر كذلك لغايرهما
 في المفهوم **فمن** سواء كانت معقولة او لا وثاني قول
 قيل بوجود المناهية من حيث هي في الخارج كما هو من الجمل
 وادعاهم المحرك بسبب صحة فالحكم بان فهو الكل ليس هو
 خارجاً بل هو المعقولات الاولى فان طبائع الاجناس
 والافواع والمناشئة هي حقيقة وجوده في الخارج على هذا
 التقدير واما المعقولات الثانية فليس هو من خارج
 غير محمول على المعقولات الثانية فليس هو من جوده في
 الخارج بحسب وجودها في الخارج بخلافه من المعقولات
 الثانية مسلوكة عنها بحسب كونها الوجود فليس هو

كان الموجودات الخارجية

الحاج وجود تلك العقول ان الثانية مع الشك في وجودها
 لا يمكن ان يكون لا قبل ان يفسد في غير وجه المبرور والكل
 الشبهة بالثبوت انه من بين سائر العقول ان الثانية مع الشك
 في هذا الحكم ولعلنا لاجل ان بعض الناس فهم ان الشك في
 الاجناس وقد ضعف بعض الحكماء رساله في رد هذا القول
 ونقل في بعض الاشياء ان بعض الكتب ان بعض ان الشك في الطاف
 موجود في الحاج ويقيم اليه المحققان فيحصل اليه
 قوله لا يمكن اجراؤه في ان الاعداد على ذلك بل في غير ذلك
 في ثبوتها في هذا العقول لا يفرغ الخلاف في ان ذلك
 ومن جعلها الاعداد فلو جرى فيها القيل ان كان ذلك انما لا
 موجودة في ذهن لم يكن تلك الاعداد معلوما في ذهنه
 عن كونها معدوما والمحققان لم يجعل الخلاف في ان الاعداد
 خلافا مستقلا بل جعل من حيثها الخلاف في ان الاعداد في ذلك
 عليه فاذن **قال** فتراد المصحيته ان بعض الم اقول انما
 بالاطلاق ولا يعلم لان عدم الخارج من بعضه فاما في غير ذلك
 الدوام لا يتضح في الحكم بثبوت المحل لجميع افراد في بعض
 الاوقات غاية ما في الباب ان يظهر فانه قد في بعض الاوقات

في بعض

وايضاً يجوز ان يكون لعدم قد يعرض لنفسه وقد يعرض
 من المفوضات وحيداً فالنفي يظهر فان لعدم سلبه كان
 او دمجها او خارجاً قد يعرض لنفسه وقد يعرض لغيره **فان**
 في خروج بانه اذا عرض الامر الم اقول يلزم عليه ان يكون كل
 جسم لا محذور كضرور انضائه مثلاً بالشكل مثلاً الذي هو في
 الامر كذا بل يكون في جميع الامور متصفه بصفات في كل
 منها بعض ما هي متصفه بها ويمكن الجواب بان انضائه على
 هو الامر كذا بمعنى ليس بحركة لا بمعنى سلب الحركة فاللزم
 منه انضائه بما ليس بحركة لا بسلب الحركة ومعنى الامر
 الثاني لا الاول واستبان من ان ما ذكره الشيخ في قوله
 من ان انضائه الشئ حقيقة انضائه ليس متصفه به وهو واضح
 فزمن افراد متصفه كالسود القابل بالجسم فانه لا جسم
 ما قال ليس صليماً اذا الملازم هو انضائه الشئ بما
 عليه بقبضه بالمعنى الثاني كما في انضائه الوجود بالعدم
 الاول **قال** ولا شك ان انضائه انما هو في المعنى
 انضائه لك الامر بذلك المعنى وان كان عرضاً بجزءه
 فذكر الشيخ في منطق الشفا مثلاً في بعضه مع ظهوره

المفرد

فان يوصف بانه

بعد ما نقلنا بعض مقترحات كلام ارسطو قال انه لا يمكن
 التحول على العرض محمولا على موضوع العرض ولا وجودا فيه
 العرض في الوجود وقال بعضهم ان كان التحول ذاتيا للعرض
 يكون موجودا في موضوعه ان كان عرضيا فلا قالوا اما نحن
 فنقول ان الاول يكون على كل حال وجودا في الثالث قال الشيخ
 كان فيه اللون لا يغير كان فيه جميع الامور التي يقال عليها اللون
 قولنا كليا ونوصف بها اللون وصفا عاما والاولى لك الشئ
 ولو لم يكن فيه لون وكان لك البياض ليس لوانا لم يكن البياض
 على البياض كليا بل على الشيء وجد في نفسه نبيذ عرض في الآخر
 فهو صفة في نتائج الامور التي يوصف بها ذلك العرض صفا
 كليا **فصل** في ان العدم المتضايف هو ان نتصور ان خيلا
 المحيطة التعليلية لا يهدي بها بل يجب ان يكون مختلفا
 النوعية والقبال لا يجوز ان يتضاهى المتضاهي بل هو غير متضاهي
 فقال اننا نقول ان العرض وهذا المعنى لا يقابل العدم هو نوع
 وموضوعه معدوم والمقابل له هو معدوم الذي يخصه العدم
 سابق على العرض ويصير بعد اعتبار عرض العدم عدما
 العدم ومعرضه موجود فالمتضايف متضاهيان قطعاً فان قلت

العدم العرض من الوجود
 في نفسه لا يارى في

معرض عدم العدم ان لا يتصف بالعدم المطلق وان نصفه
 كان موجودا ومعدوما معا فانما هو نصف بالعدم المطلق
 بمعنى انه سلب عنه شئ والمعدوم بهذا المعنى لا يقابل الموجود
 انما المقابل له المعدوم بمعنى سلب عنه الوجود وهذا غير
 لما ذه الشبهة فاذا قيل ان عدم العدم الذي يخصه العدم
 سابق على العرض عدم مفيد بقيد فيكون نوعا متوازيا لجميع
 العدم في موضوع واحد فيكون مقابلا له لرفع هذا الكلام
 بل الحق ان هذا العدم المقيد من حيث انه عدم مفيد بقيد
 مع قطع النظر عن خصوصية البقيد نوعه في نفسه ومن حيث انه في
 العدم مقابل لمتكتم له فاشعور اليه في الاختيار الاول هو كونه
 عدما مفيداً بقيد وفي الاختيار الثاني هو كونه نوع العدم وسلبه
 وسلبه فال موضوع مختلفا في الاختيار وهذا كما يقال من طار
 مثلاً في مقابلته **فصل** في ان العدم من حيث انه معالج من حيث
 مستعمل فان المتضاهي لا يتغير من حيث انه لا يمكنه المعالجة
 والمتاخر هو من حيث انه فال المعالجة فيما متاخر الاختيار
 وكذا المتاخر في علم التعريف انه فان النفس من حيث انه مختص
 مجردا من حيث انه مختص عند مجرد معلوم فوضوح المعالجة

لزم تحقيل العدم بالعدم

العدم العرض من الوجود
 في نفسه لا يارى في

للموضوع المعلوم بالاعتبار وهذا لما ذكره الشيخ في قوله
 ان الحقيقة تعليلية فغيره **فك** فظهر من هذا انه لا
 يكون شيئا الحكم المحال الشيخ وان صح بما نقله فليس المحال
 الثاني لهذا العقل بان لا سبب له من حيث هو الى غيره
 فاما ان يكون بينا بغيره واما الامير البتة بينا بغيره
 فليس هذا بعد ما ابدى لوجوه الحقيقة في كتابه في جمل
 تفصيل مشبع كما هو دأبه وهذا بظاهره يناقض ما ذكره
 فليكن **فك** واما المثال الثاني المحال لشيء من هذا الجواب
 جازية الاول واما الاول والجواب الاول فحقا للمغالاة في
 المشاهدة متيقنة من جنس الاطلاء على السبب بغيره هذا القيد
فك والمؤلف عليه لوجود ذي المؤلف لم فان قلت لا ذلك
 بل يقول العقل كونه مؤلفا معلولا لكونه ذا مؤلف او ما جازي
 نسبة له الى المؤلف وكذا كونه المؤلف متعللا بغيره
 غير ان قلنا المراد بالمؤلف كونه ذا بغيره وبقي المؤلف المتعلل
 الى المؤلف ولا شك ان نسبة الاحتمال الى المؤلف هو كونه
 ذاته اذ اجزاء ذلك ان يسببها لغيرها بل المراد بالمؤلف
 المعلوم المتصايف للمؤلف اذ لا يمكن الاستدلال بغيره

في المؤلفين والمؤلفين

في المؤلفين لا يمكن الاستدلال بان هذا الخ على انه ذو اثر
 بالعكس لانها معا وقد صرح بذلك الشيخ في هذا العقل
 حيث قال وانما ان قوسا المتضا فليبدل الحدود في المعلوم
 نفس تلك بان زيد الخ هو تلك بان له انما او شمل عليك
 بذلك فلا يكون الشبهة اعرف من المفيدة الصغرى فان كان
 كذلك بل يحتمل ان يكون له انما انما انما انما انما انما
 زيد الخ وانما انما هذه الامثلة التي لا يفسد في شأنا فلا
 عز ان يكون براهين فعلم ان ما ما الشيخ في المثال المذكور
 ذكر **فك** عليه عدم العلة لعدم المعلول المحال يمكن ان
 عدم العلة علة لوجود عدم المعلول او ان يكون علة لعدم
 المعلول في الخارج بمعنى ان يكون الخارج طرفا لا نصيبا
 وذلك بدني فلا يحدى المناقشة فيما ذكره في معرض المسبب
 فان كان انما انما الشئ بالعلية في الخارج حيث تخلفه فيه بان
 الاعداد قد يكون عللا للموجود او في الخارج لعدم الموجود
 ارتفاع المؤلف على انه يمكن ان يكون مراد بالعلية العلة
 القاعلية اذ لو كان عدم العلة علة لوجود عدم المعلول
 الخارج لكان علة تعليلية لاستغناء عدم المعلول عن غيره

او لا يكون معلولا لشيء
 كما هو قوله في غير ذلك

الذوق في الخلق والخلق في الذوق

بلى خلاق نفس الارض
هذا المعنى

انعدام
منصف على عدم المعلول بالذات وتوجده في الذم شرط
الاشتغال بغيره فعدم المعلول فانه غير منصف للمضام
على عدم العلة فيصير من لوازم المناهضة بالذات بل انما
بالذات وتوجده في الذم فيا لعدم على وجود عدم العلة
في الذم فان العمل يحكم بالترتيب هنا ليس في العمل
فيقول عدم العلة لعدم المعلول فيتمنا بالترتيب
العددي في الذم فيقول بعدم المعلول في الذم في
عدم العلة فيله فالوجود في الذم في الأول شرط للاشتغال
وفي الثاني هو المنصف بالمتقدم اذ لا يصح ان يقال عدم
فعدم العلة على هذا معني قول المنصف وان جازي له
انه يجوز كون عدم المعلول له لعدم العلة بحيث لا يها
بالوجود في الذم فيكون ويجوز ان يقال انما
بالوجود في الذم علة لا نصا الثاني كما سبق ويمكن ان يقال
ان تقدم عدم العلة على عدم المعلول باعتبار وجوده
نفس الامر غير ملاخضة ان وجوده فيه لا يكون الا في
الذم لذلك لا يوجد في الخارج فوصفا لكان متقدما
بحسب ذلك الوجود وتقدم عدم المعلول على عدم العلة

هـ

من حيث خصوص الوجود الذي في مقتضى الفرق ويمكن
كلاما الشبهة بان يقال انما يكون علته باعتبار الوجود في نفس
الامر مع قطع النظر عن خصوص الوجود الذي انما يكون منشأ
العلية فيه فتقضي ان العلة فيكون قول الشبهة والمراد بالعللة
في نفس الامر المح من قبل المتغير باللام للتعريف لا يكون عرضية
نفس الامر هذا المعنى في نفسه نظر لان المقدمة المذكورة في تلك
في كلامه كدلالة جعله عدم المعلول بالتسلسل لعدم
من لوازم المناهضة الوجود الذي في عدم المعلول وذلك
ان يكون الموضوع وبالعلة فيعدم المعلول لان يكون
الموضوع بها وجوده الذي فان لوازم الوجود الذي في
بها المناهضة نفسها بشيء وجودها في الذم كالكلية في
مثلا لاما هو وصف للوجود الذي وليس الامر في عدم
المعلول كذلك عند اذ لا ينفصل علة لعدم العلة أصلا
صريح به في الخبر البحث فيثبت فيصير تفصيل اللزوم في
هذا المقام فليشأ مثل **الاحتجاج** الى التكليف اطلاق الوجود
العدم على الشئ والسلب غير عزو له حلة على مسئلة ما
في علم المنطق وفي من جملة الى غيرها ما لا جدوى فيه بقدرها

فان كان في عدم العلة لا ينفصل
عن عدم الوجود في نفس الامر
الوجود الذي في عدم العلة

بشرط وجوده في

ولا ينفرد بالبحث عنه على ان الصنف ذكر كثير من المسائل
 المشهورة المنطقية وهذا الكتاب كالمواد الثلاث ومنها
 الجنس والفصل **وعنها** وعلى التقديرين انما يكون العنصر
 سلبية قال في الحاشية انما على التقدير الثالث فقط انما
 على التقدير الاول فلا ذكر بعض الحقيقة فمن انه اذا حكم
 اقربا متعانه لا يمكن اعتبار هذه القضية موجبة ولا سلبية
 اعتبارها سالبة لان اعتبارها لا يجاب بيقضي شيئا
 وصدد الحكم بالانقضاء يقتضي عدم شؤنه فيلزم من اعتبار
 في مثل هذه القضية لجماع المتناقضين ثبوت الموضوع وكونه
 اقول من البين انه اذا اعتبرت سالبة لم تكن المحمول والعلم
 اذ ليس معناها سلب الحكم على ان لزوم اجتماعها على سلب
 في التناقض وكذا في العلم الذي يثبت العلم المطلق ايضا
 قيد يقيد صالح او كما في القضية يمكنه بالعلم على علم
 الشر انما يلزم اجتماع المتناقضين قد في الامر باعتبارها موجبة
 الامر انما يحدث يكون كاذبة وكونها تحمل المفصل هي
 وهو ثبوت العلم للمواد بحسب نفس الارادة ما في البان
 يكون للمادة حينئذ في الاشياء في خاصية اخرى مغفلة عن

ان العلم لا يقتضي ثبوت الموضوع
 بل يقتضي كونه في موضوع
 من الاشياء

في هذا المقام واما على التقدير الاول فلما سئلت ان العلم اذا
 جعل محمولا لا ينفرد له انما بربطه بالموضوع بخلاف اذا جعل
 المحمول مقبولا اخر سواء واذ كانا العلم محمولا عن غير رابطة
 اخرى يكون الموضوع عن نفسه فيكون السلب سلبية
 اقول فيه ما سبقت في على ان الفصل ثامنه بالمعاني سلب
 الشيء عن نفسه وانفعاته في نفسه كيف يصح تعليل
 بالثاني بان يقال هو معلوم عن نفسه لانه معلوم في نفسه
 على ان ذلك في الحقيقة فلو ان المحمول ليس هو العلم بل
 نفس الموضوع والعلم رابطة فيقال انما الى ان العلم ليس
 محمولا اليه فلا يتم التزم وهو بان كون السلب سلبية
 تقدير يكون العلم محمولا مع انه خلاف المبدئية فانما تعلم
 ان اي مفهوم قبيل في مفهوم اخر فلو تعلم ان تعلم بغيره
 او انما هو العلم من المفهوم فاذا قيل ان مفهوم اخر هو العلم
 بسلبه عنه او بجايه فمماثل **قال** الاول ان يطرح من البين
 كان المصنف انما ذكره فيها وهم ان المعاني المذكورة
 هي ما غير الكليات المذكورة في المشق فخصر بالماضي **فمن**
 في محموله غير هو الموضوع **قال** الله تعالى لا يقال الخ لا يشك

المعاني
 سلب

وحيث ان يصح في ان مفهوم نسبت الى غير بالاجمال السلب
 فلا بد من ما من رابط اذ لا بد بعد تصور من تصور النسبة
 المعكينة واذعان وقوعها اولاً ووثقها اثنان في النسبة
 او انما هما على وجه الاختلاف على القدماء لا يحد
 ولا تعرفه بين مفهوم ومفهوم وهذا حكمه في الفظ في السلك
 ولهذا صرح الشيخ وغيره من القدماء بان كل قضية مركبة من
 اجزاء ثلثة الطرفين والنسبة الايجابية او السلبية والمنها
 بان كل قضية مركبة من اربعة اجزاء بناء على اعتبار النسبة
 هي مورد الحكم نعمه وقلنا فانصورنا زيدا ومفهوم الموجود
 هذان التصور في حصول الضد في غيرهما لا حظ في بينهما
 هذا يقول المحقق زيد منشأ زيد نسبت ذكر الواجب لا يصح
 كيف وعدم الذكر لا يدل على انما على انما يقولون زيد موجود
 وزيد وجوده نسبت وفي اللغة العربية نوزعها من المصنف التي
 بما لا يعرف من اوجوده هذا كله مع ان المحقق لا يصح من الاطلا
 العربية ومثبت ان هذا ان بطون لا ولفظ في المصنف
 استحوذ للناظرين واحده في القاموس **وعلى** اذ كان
 ان لا يخالط العلم في المادة لعل ان يقول في بل من غير ان

دفع في نسبة المادة لا يربط
 او يربط فلا بد من رابط
 القضية

مفهوم

عدم اختلافها لان الشيء قد يفعل بصرف غير ما فعله
 نظير ذلك ما يقولون ان النسبة باعتبار شئها في الواقع
 يسمى نسبة خارجية وباعتبار العقل يسمى نسبة ذهنية
 فخطا في النسبة الذهنية الخارجية وقد لا يوافقها **غير**
 وعلى راي قدنا هم المحقق في الشفاء واعلم ان هذا
 المحقق في نفس الموضوع لا التي بحسبنا في الفقه في بيان
 به وتصريحاً بقول انه لا كيف ولا التي تكون في كل نسبة
 الموضوع بل انما التي المحقق عند الموضوع في النسبة
 من واد صدقاً وكذباً ولا يربط مادة فاما ان يكون الحال
 هو ان المحقق يدوم ويجب كذبه فيسقط في الوجود كالحال
 عند الانسان او يدوم ويجب كذبه فيسقط في الوجود كالحال
 كما لا يخفى عند الانسان او لا يدوم ولا يجب احد هما في
 الامكان وهذه الحال لا يختلف بالاجمال في السلب فان
 السالبة فوجدتها في الحال في كذا فان محققا في
 الايجاباً عند هذه الامور المذكورة وان لم يكن واجباً
 كلامه ويمكن ان يقال بمعنى كلام المصنف انه يجب المراد
 الثلاث في كل قضية سواء كان موجبة او سالبة وذلك

وقد خسرنا في
 مفهوم المادة

سواء كان

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة

كون المواد مطلقا كغيره النسبة لا يجيء وفي السالبة
 النسبة السالبة كما رأيت في المثالين بل يصح على التقديرين
 فيكون كذا لعدم شعورنا بالمواد على هذا التقدير وإنما علم
 أن يكون هي نفسا المواد الثابتة على التقدير الأول وغيرها
 لا يقال للمادة الثابتة على تقدير محمول آخر الثابتة على تقدير
 جعل الوجود محمولا بالضرورة فكذا الثابتة على تقدير جعل
 محمولا بالضرورة رابطة لأنها تقول ليس هو إلا ما كان المستند
 إلى ثبوت المواد الثلاث على التقديرين الأربع وإنما علم
 خارج وكون الثابت على تقدير محموله لعدم خبرنا بغيره
 جعل الوجود محمولا لا يدل على كون الثابت على تقدير جعل
 رابطة أيضا غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا
 حيث خفيها بالكمية الثلاث يمكن أن يقال أنه لم يحضر
 في الثلاث بل خفيها في الذكر لأنها المجهول عنها في المثالين
 قلت قوله في الوجوب والامكان والافتناع ظاهر في ذلك
 على المحضر قلت إنما يدل على حضور الكيفيات الثلاث للمادة
 وهي الثانية وكيفية لا على حضور الكميات مطلقا
 الشد في الخامسة قال السيد شمس الدين هذا هو المقصود

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة

اصطلاح من عنده على ما ذكره لزمه أن لا يخالطها نجاسة المادة
 بحسب الذات واعتبارها في نفسها واعتبارها باعتبارها مع
 معنيتها فالهاتما حاشا له لو خالطها المادة المحمودة ولم يخالط
 يكون المحمودة مطابقة للواقع وإنما يجوزها في نفس كماله على
 وليس كذلك فالتا إذا قلت كل حيوان جسم لا يمكن أن يخالط
 مادة الضرورة وحمة الامكان الخاص وكان الفضيلة
 على ما اصطلاح عليه من عنده يكونا ضروريين لا الامكان الخاص
 جفتا على ما اصطلاح عليه العلم أن يكون الامكان الخاص
 هذا القضية كاذبة على أي حال فهم جهة على ما اصطلاح
 كلام في الحاشية وأقول هذا كلام فله السيد قدس
 ولما بعنه ولعل مقصودنا به أن هذا الاصطلاح يشترط
 بطلان ما من مسائل عند الكل أحدهما أن يخالط المادة في
 المثال المذكور من الص والوجه هو الامكان الخاص الثاني
 أن كذا في هذه القضية لعدم مطابقة الواقع بل يبرز على
 الاصطلاح أن لا يكون هذه القضية لعدم مطابقة الواقع بل يبرز على
 موجبه وإذا خالط الاصطلاح أمورا كغيره من المقبول
 من غير ما بحث في هذا كذا في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة
 في قوله تعالى لا يخالطها نجاسة

في قوله تعالى

كون التلازم فاجبة الوجود وهو محال لعل غرضه ان يكثر
 لا يطلعون عليها الواجب لذاتها وذلك يدل على ان معناه
 في اصطلاحهم ما يخص الوجود في نفسه فانه اذا اطلعوا
 بالذات لم يريدوا به الا هذا المعنى واذا ارادوا غير قبيح
 وذلالية كونه حقيقة عرفت فيه ولا يقتضد للوجود الا
 على المعنى الاعم اذا لم يكن متعارفا فيهم الاعتدال لقرينة
 عليه ان اللفظ قد يشترق بهما افراده بحيث يبادر عند
 الاطلاق من غير ان يصحرا فغيره كما قيل في الوجود حيث
 الخارج مع اقام يقسمونه الى الذهني والخارجي والآخر ما قل
 الامر في مثله ذلك بين **الشيء** كونه نسبة المحول الى
 الموضوع اقول ظاهر ان نسبة كونه الى المتلاشي في
 والشيء الخاضع للتجدي في النسبة بان يقال كل شيء قاتل
 او ممكن او منعه او في المحول باعتبار نسبة الموضوع او
 الموضوع باعتبار نسبة المحول اليه كما يشعر به قوله في النسبة
 فالظاهر ان يقال في نسبة الموضوع باعتبار هذه الامور
 الشارح الاصطلاح **الشيء** ولا يفتقر الى اللفظ ذاته فغيره
 للوجود كلف يوافقه لذاته او زده الشئ على قول المصنف

النسبة

ما هو

والوجود لا يرد عليه النسبة فان كثرة يرد ههنا فاجبه **الشيء**
 قلنا هذا التقسيم للموجود بحسب الاحوال العقلية اذ كان الواجب
 حقا وعنا المعنى كما صرح به يكون التقسيم بالمعنى لا بالوجود
 الى بل اذ لا يحق المصنف ان الغرض من هذا التقسيم هو
 الاحتمال العقلية اذ كان الواجب كما عن المعنى كما صرح به
 يحصل مفهوم الواجب يتفرع عليه اثباته وكلام الشيخ
 على ما عمله عليه بل غرضه ان هذا تقسيم بحسب الاحوال
 العقلية مع قطع النظر عن وجود الانقسام في الواقع الى ان
 معين بالبرهان وجود الواجب كيف قد فرغ عليه
 الواجب باسرها على ما حمل النسبة عليه يكون هذا التقسيم
 متغاير فكيف وصفت بمواضع الواجب والبيان ليس في عبارة
 الشيخ لفظ الانقضاء الذي ينافي كونه غير الوجود وعنه كل
 على ما صرح به او لا فاما في جملة على ما هو الظاهر اذ لا
 شكا فيصيح ان يقال السلوك اذا اعتدلت انه يجب كونه
 فكيف هذه العيان مؤبدا الوجهه وتحقق في المحل
 ان معنى الموجود عند علمهم ان يكون شيئا متصفا
 او غير الوجود القابل لثبانه سواء اطلاق على هذا

كان

اهل

معنى

اراد النفس وجودا

بشيء وذلك يقترن

الضم

حقيقة في عرض اللغة ونحوها ولا يلزم كون الوجودا
 له كما هو المنادى الى الوهم من ملامح اللفظ قال عصار
 في التحصيل اذا قلنا كذا موجود فلنا معنى ان الوجود
 خارج عنه فان كون الوجود خارجا عن الماهية عرفنا شيئا
 وبرهان ذلك حيث يكون ماهية وجود كذا لا
 الموجود وكذا يتبين ان كذا في الاعيان وفي الذهن
 وهذا على غير من فهمه ما يكون في الاعيان او في الذهن
 بفارزه ومنه ما لا يكون كذلك وقال فيه ليس يجب ان
 يكون في الاعيان هو كون الشيء كذا في الحس والبرهان
 ان بعض الوجود في الاعيان يقترن بشيئا وبعض لا يقترن
 الكون في الاعيان الذي لا سببه لو كان متعلقا بشي
 ذلك ان شيئا سببا لذلك الكون وقد فرض ان لا سببه وقال
 فيه ايضا نسبة الجمع اليه كشيء صوابا لشمس ما سواه
 الذي بسببه يضي كل شيء وهو مستغن عن غيره لو كان
 قيام بذاته لكن يغيى الاول ان الضم يحتاج الى كون
 والوجود الاول ليس له موضوع وقال الشيخ في التعليق
 ما هي التي لا دل هو الواجبة قال بعض المحققين شرحه لا



وجود محض غير عارض لما هيته اضلا وانما فعلنا مقدمات
 هذا الكلام من الشيخ وفصل القول بما نقله يفضي الى
 النظر بل قال في الشفاء كل ما له ماهية غير لائمه
 وسائر الاشياء غير الواجب عليها ما هيته فلا شيء الذي
 ممكنة بانغماسها الوجود وانما هي وجودا خارجا
 لا ممكنة له وذوات الماهيات يتغير عليها الوجود
 بشرط سلب لعدم وصار الاوصاف غير سائر الاشياء
 التي لها ماهيات فاما ممكنة توجد به وليس معنى قول
 مجرد الوجود بشرط سائر الزوايد عنه ان الوجود المطلق
 فيه ان كان موجودا هذه صفته فان ذلك ليس هو الموجود
 السلب بل الوجود لا بشرط الوجود اعني الاول ان الوجود
 مع شط لا زيادة في كسبه هذا الاخر هو الوجود لا بشرط
 الزيادة وهذا ما كان الكلي على كل شيء وهذا لا يعمل
 ما هناك زيادة وكل شيء غير فهو زيادة وقال المحقق في
 الاشارات كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته فان كان
 جزء منه او تمام ماهيته فالوجود غير مفهوم له في ماهيته
 بل هو عارض له ولا يجوز ان يكون معلولا لذاته على ما

فهم

قال الامام

سلب

يجل

في قولنا الوجود لا يكون نسب الجاهلية فاذن وجوده غير
والمفهوم ان الوجود اظهر في مفهوم ذاته الواجب لا
المشترك الذي لا يوجد الا في العقل بل الوجود الخاص الذي
هو مبدأ الاول لجميع الموجودات واذ ليس له جزو في نفس
ذاته وهو المراتب في فهم ماهيته هي انه اول سلسله اقل
وما تركنا من غير كنهانهم ولو كانا نعلم حقيقة الوجود
هو الوجود البطاني فبذاته المعنى في ذاته عن جميع البقوى
الاختصاصات القرينة فيكون وجود بذاته متضمن بذاته
بذاته فاذ بذاته اعني ذلك ان مصداق الحرف في جميعها
هو انه البسيطة التي لا يكثر فيها وجه من الوجوه وعي
غير موجود انه معروض بمحصدا الوجود المطلق بسبب
بمعنى ان الفاعل يجعله بحيث يخطه العقل مع منه
فبوصف الفاعل هذه الحقيقة لانه بخلاف الاول
بذاته كذلك ودفنا المناهية من ان للمكان الصانع
بالوجود بل ذلك الوجود الواجب له علاقة بها مصحح لا خلا
المستحق عليها كما في زيد مسمول وماء شمس كان لفظ الموجود
مناسبة لهذا المعنى فان قلنا ان كان معنى الموجود فافهم

ليس

لو يكن فعل الوجود وجودا بذاته لاستحالة قيام الشيء بنفسه
حقيقته والاكوان باعتمادها لنفسه مع بل يكون وجودا
بسبب عرض حصه من الوجود المطابق فلا يكون بذاته وبين
الممكنات في وان كان معناه ما هو مع من ذلك ونفس الوجود
كأن الوجودات بغايه ايضا موجوده اذ لا فرق بين الوجود
كلها في كونها وجودا قلنا معنى الموجود ما قام به الوجود
اعلم ان يكون على نحو قيام الوصف بموضوعه او على طريق
قيام الشيء بذاته الذي هو جوهري عدم التماثل مع كون اطلاق
القيام على هذا المعنى مجاز لا ينبغي ان يكون اطلاق الوجود
عليه كما لا ينبغي في فرض كونه مجاز في عرف اللغة فبذاته
يتماشون عن ذلك بل قال الشيخ ابو نصر واصل في تعليقه اذا
واجب الوجود وجودا فهو لفظ معناه انه يجب وجوده لا
شيء موضوع فيه الوجود اما باقتضائه غيره والفرق بين
الوجود الفاعل بذاته ان الاول يشترطنا بغيره بخلاف الثاني
فانه ثابت بغيره فيكون مصفا له بغيره ذلك بان كل واحد
قائمة بذاته فبذلك لا انما المطلق فيها فيكون عرضا واما اذا
لا معنى للحال الا الذات التي يصدر عنها تلك الاثار بخلاف

تمام حقيقته

بما ان

له او باقتضاء

والقائم بغيره

عنها تلك

التي في الحرارة القائمة بغيرها فان وجودها انما هو بوجود
 ناعته له فيصير لغيره لو خارا وكذا لو فرضنا الصفة انما
 كانت لغيره لا لغيره فيكون هو الصفة فاما بل انه كان
 ومفيا لغيره فوضعه بل انه بخلاف الصفة الفاعل فانه
 موجود لغيره فيكون لغيره مضميا وبالحكمة لا يبعدى المتنا
 في اطلاق اللفظ فانه يرجع الى بحث لغوي واللفظ محيل
 معلى شريك فيه يتلوه كان اطلاق اللفظ عليه حقيقة او حقا
 اذا تمجد ذلك فيقول هذا المعنى العام المشترك فيقول
 الثاني وهو ليس غيبا شئنا حقيقة نعم مصداق على ال
 ذاته بذاته كما هو مصداق غيره ذاته من حيث هو مجموع الغير
 فالحول في الجميع زائد في ذاته لان الارادى ومبدأ
 انزعاج المحول في المكثات من حيث هي كسب من الفاعل
 في الواجب ذاته بذاته فانه كما سبق عند وجوده فانه
 فهو في ذاته بحيث اذا لحظة العقل انزع عند الوجود
 بخلافه من فالوجود مجرد الذي هو ذات الواجب في حق
 بذاته صدق المطلق عليه وهو صحيح سواء كان المراد ال
 هو الاستلزام او الاستحالة في دفع ايراد الشئ ويمكن ان يقال

بحسب

فالمتن هو الوجود
 والمقتضى هو صفة
 المطلق عليه ٢٢

عنه

ايضا بان المراد من قضاء ذاته الوجود كونه موجودا الا
 بالقضاء الغير على نحو ما قالوا الجوهر قائم بذاته وارادوا
 سلب قيامه بالغير وبانهم هو الامر على ما يدعى في الطريق
 من ان الموجود اما ان ينقض الله الوجود كما مضاه له لو
 المناهية ولا فان ذلك كما يتبادر للنفس الى قوله ثم اذا
 انتهت النوبة الى المنطق الى العظم والبرهان ان حقيقة القسم
 ان الموجود اما عين الوجود او لا وانما ليس من الوجود
 يمكن انقضائه فانه كما نعلم في البحر اول الامر الى ان
 جليته الحال وامثلة ذلك كثير في كلام الحكماء فالحق انهم
 عرفوا الجسم بما يقبل الابدان الثلاثة لذاته بناء على انه
 يادى النظر هو الصون ثم عند افادة البرهان على تركه
 من الهيولى والصون يظهر ان عامل المذكور من الاله
 ومنها انهم اختلفوا في اول الامر وجوده والى ان في الخارج وجوده
 بانقسامه الى السنين والشهور والايام والساعات
 عدى بانقسام الكم عند تحقق الحال فخر ابا ان الزمان المقدر
 غير موجود في الخارج بل تنفع الوجود وان الموجود هو ال
 السيل الذي يرميه في الخيال وكذا في الحركة اذا جرد في

فالصير

حقيقة في منها

الامر في اذلي الزمان في الخارج وبقوله بانفسا مكن
 والمهور والايام والساعات وعدوه من انفسا ما لكم
 تحقق الحال له احوالنا امانا لمند في وجود في الخارج بل
 منفع الوجود فيه وان الموجود هو لا ان السال الذي يرب
 المحال وكذا في الحركة او نحو في الوجود هو بعد
 في الزمان واخطاها على المسافة وتكميا بكنها بالبحر
 الالحقيق في ان الموجود الذي يتم في الخيال انك الامر
 والله امر موهوم المعبره ذلك من الظاهر وقد مرش ذلك
 على من قبل الشيخ شيكازكان ما هذا شيكازكان
 كل ما قال الله انه موجود فانه اذا اعتبر بانة في غير احسبا
 شئ اخر فاما لا يكون وجودا او يكون فاطل في واجب الوجود
 لذاته على القسم الثاني وممكن الوجود لذاته على القسم الاول
 وهذه القسم لا يقتضي ان يكون ما هو من قبيل الشئ
 ومعناه معنى الوجود او ليس كذلك بل انما ذلك شئ اخر
 ويظهر عند ذلك ان واجب الوجود لا يمكن ان يتصور له
 هذه عبارته ولقد معني الاطنا حتى كما يقضي الى انفسا
 لكن دعى اليه المحاسب على الطلاب زالة نفسا في الانفسا

فراهم

عن اوصار اولي الالباب وغيره المقصد المحكم على انفسا
 الامتياز وعذري في كثير النقول في هذا الباب بل مع
 القصور وما انحراف بعض المتأخرين في هذا الكنا عند
 تصور مقصود الموهوم من صوب القلوب **والجواب** في القسم
 لا يمكن ان يكون مفهوم الوجود والموجود معا في هذا الصا
 جعل الوجود كيفية نسبة الوجود الموجود فانه يمكن
 كيفية تحقق الوجود ولا يلزم منه ان يكون الوجود انما
 نسبة المفهوم المرد بل لا جوا في ايضا وان الامر جوا في
 مردود فيه **فان** هذا من الاول افتقار في انفسا
 غير افتقار في الافضاء اليها ايضا جردون ان لا افتقار
 فرع الذات فلا يكون واجبا معنى الثاني لان المفهوم في
 مع قطع النظر عن غير كاهو مصرح به في بعض عباراتهم
 المتبادر عند الاطلاق ايضا وهذا هو مراد المجيب لما حمله
 الشيخ عليه كيف ولو كان المراد ذلك الكون في افتقار
 الخاص الى علة مكان قوله فيكون خارجا عن الحسب
 يلزم حينئذ ان يكون ذاتا لثانيها موجودا
 لا يخفى عليك بعد ما سبق ان ذاتا لا يجب ان يكون بذاته

بمعنى وحقيقته المتشخصة بذاتها بحيث لا يمكن للعقل
 الى شئ وجود بل وجود بحيث باعتبار وجوده باعتبار
 الخريف من الموجودات كما لا يمكن جعلها اجزاء الى اقسام
 تشخص وجوده بذاته متشخص بذاته فليس هذا الا بسبب
 معرفتها في الاعتبار كسبب اختلافه في اعتبارها باختلاف
 تلك التشخيصات باعتبارها في ترتيبها على الاراد وجوده
 انه بذاته متشخص ذلك الترتيب وجوده كما انه باعتبار رتبة منع
 فرض الشك في نفسه متعصب وباعتبار ان انه متشخص ذلك
 تبيين واعترافه بشان ذلك فصار صفاته متشخصا باعتبار رتبة
 يتشخص عليه الاشياء والارادة باعتبار ان ذاته متشخصه
 الاكتشاف علم وكذا في الارادة والغدق والمثل هذا
 المشيخ ابو نصر في تعليقه حيث قال في الجواب عن علم كنه
 كنه الارادة كنهه في ذلك ان انه علم باعتبار رتبة معانيه
 باعتبار رتبة كنهه لا ان شئ منه علم وشئ اخر منه قد
 التركيب في انه ولا ان شئ منه علم وشئ اخر منه قد
 حتى يلزم التام في صفاته الحقيقية ثلاث لا يمكن
 لا يقال اننا احكاما اخر وهو ان يكوننا وجوده جزمنا

انتم

المقسم هو مرتبة الوجود والوحدتين في هذا المقسم فبما
 الموجود الذي ذكره مركبه من مرتبتين فان مرتبة احد مرتبة
 عين الوجود ومرتبة الجزء الاخر لا يخرج من المصنف الاخر فيخرج
 المقسم بقيد الوحدة **ف** ولا يخفى على من سمعه انه لا
 لما يذكر كون وجود الواجب عنه وتبين انه ليس وجودا ممكنا
 عنها بهذا المعنى فاننا نقول بجليلها الى ماهية وجوده
 يشك ودفع في وجودها بعد تصورها بالكنه ولا ينافي ذلك
 عدم زيادة الوجود عليها في الخارج كما لا يخفى فظهر كون هذه
 اعلى مرتبة في الموجودية **ف** اقول ان هذه القسمات الثلاثة
 يكون فنية للشئ الى نفسه وفي تخصيصه يمكن حل القسم على
 كما هو الظاهر من وضعها بمعنى الخلق فوله في الممكنات اذ كان
 التسميم يقال في الممكن لان التسميم للمفرد لا لافراد لا يقال
 يكون ترتيبا للشئ من نفسه لاننا نقول امراده ان هذا الترتيب
 في الممكنة يكون على سبيل معنى الخلق ولا يترتب منه ان يوجد
 بعين ان الامكان **ف** اقول لم يرتبه تصادق الموجودات المطاوع
 الخ فيه بحيث انما او لا فله ان تصادق وجودها او لا
 لعدم ماخوذون بالاضافة الى ذات واحدة كما فرغ من تصادق

وعينه ٣

على المطلق
الطبيعي

الوجوب المطلق والامتناع المطلق ثم يرد ان صدق
على المقيدين صدق المطلق في الجملة واما على ما
تقي تضادها على سبيل الحمل المعنى في القضية وهو
من صدق في المقيدين ولا يجوز ان تصادق المقيدين بغير
بغير الحمل المعنى في الطبيعة بل بالحمل المتعارف والاول
يقال لا تصادق تضاد في الكل في المطلق واثباته في المقيد
فما قيل كلامه ان يورد ان مطلقهم واحد مصادق على
منهم الآخر كليا اذ انما مقيد بالاضافة الى ان كانت
كلا في المثال المذكور فان الفيا عند مجيء زيد مثلا
عليه بالنسبة الى العدة وكرامه بالنسبة الى اوليائه
فان معنى الاكرام هو الفعل المتبع من موان متعلفه والفتيا
المذكور ال على كرامة عتق وهو ان يتيه فوا كراما
الى العدة واثباته بالنسبة الى السؤال وان جبر الى الضا
الكل في المطلقين لا يرد من تضادها الكل في المقيدين
لانه اذا كان بمنزلة وجوب وجود ما هيئنا انما عدم تلك
الما هيئنا وبالعكس كان كل وجوب وجوده في العدة تلك
الما هيئنا وبالعكس لا فرق في ذلك اصل المطلق والمقيد

بغير

ولا يخفى ان التضاد في مثل هذا لا يتوقف على الإجماع
الى اثبات واحدة فان تعظم فان كانت هاتين عزم ويصح احد
المتعاملين خير لنا الاخر واما اثباتا فلا يثبت من ذلك
انما يعقل في محل النزاع اذا كان هذا الشيء يكون بالمتسا
الى الوجود وجوبا ولا لقياس الى عدمه انما عاود ذلك
يرى واما اثباتا فلا نالنا لثباته ان يقول في المثال المذكور
هو الفعل التام على كذا هذا مع قصد الاشعار به فان
معنى في مفهومه وكذا قصد الاشعار به ان معنى مفهوم
الامانة فلا يثبت تضاد في اطلاق اهل العرف زمانا يكون
لطرفي المساحة فان قيل كلام الشيخ منعه وما ذكر من المسا
سند فالكلام عليه غير بعيد فله ان يقول ان كلام الشيخ
السند مع وما ذكر في صورة الدليل بسند والامر في مثل
ذلك هيمن والجواب ان هذه المتناقضة لا يجب كبر لانه
يصدق على القيام المذكور الفعل التام على كرامة لا
وكذا الفعل التام على هوان الاولياء وذلك المعنى
مبدان للاشتقاق متغايران متضادان مع ان احدهما
متعلق بالاولياء والاخر بالاعداء سواء كان لفظا

والاكرام موضعين بازائها في حرف اللغته ويكون مقارنه
 القصد شرط لا لا خلا في مفهومهما او هو كمن بازاء
 المركب ومن القصد فان ذلك لا يفتح في القصد **فان**
 اقول فيه انما ما تصديقنا او غير عليه الحق المسمى
 صدق جهلها اشتقاقا وما هو صادقا اشتقاقا فاعل المقدم
 لا يكون ممكن لوجوده اذ لو كان ممكنا لم يكن انما المقدم
 به لان لا انما به على فرض كونه ممكن الوجودا بما يحصل
 في الموصوف ووجوده فيه فرع وجوده وعند موضع عدو
 كيف ولو جوزه لك لم يجوز كون المقدم وما يقتضيه السوء
 والياض وغيرهما من الامور الممكنة والمعدوم وهو عطف
 ظاهر كما سدا الشيخ في شرح قوله لزم انما بالواجب لهما
 يد كمن هو انما الموصوف بالسوء المعلوم وهو ظاهر
 وما نحن فيه هو انما المقدم بالسوء المقدم وهو لا محالة
 فيه كما سبق من الشارح في محبت ثبوت المقدم لا نقول
 ما هو انما المقدم وما الثاني بالانضمام المقدم وتاثيرا
 ليس نقطة حتى يستخرج عن النطاق ابطاله فلما اذ لم يزل
 امتناع ثبوت المقدم وما ظهر بطايرنا لا يتقيد انما المقدم

منها انما هو على وجه لا يظهر ان كان انما المقدم انما
 الصلة له وكلاهما في ان المقدم لا يتصف بها انما فاكو
 مظهر الا انما المقدم الموجود بغيره من غير تفاوت في الانما
 فان انما المقدم ومات والموجودات بالامكان سواء
 غير تفاوت اصلا كما يشهد به البديهة وسيجي ما يقرن **فان**
 اذ لا يمكن ان يقال لو كان لا انما الحق اذ لم يكن فان لا انما
 على تقدير وجوده يتوقف على موضوعه اعلى المنع والموقوف على
 الحال محال ولما كان وجود الانما محال لا يجوز ان يستلزم ما
 يتاثيره كما شاع حيث تخلف على المروم كما ظهر وما نفع ان
 يمنع كون الموقوف على الحال لذاته محال لانه غاية ما في البتة
 ان يكون محالا بالنظر الى الموقوف عليه فان انما المقدم
 الاول مع انه ممكن في نفسه يتوقف على انقضاء الوقت هو
 محال لذاته ودعوى انما امتناع الموقوف بخصوصه بشرط
 امتناع الصفة وان لم يستلزم امتناع الموقوف عليه
 كلياً امتناع الموقوف على ان يقوم البرهان **فان** لا يتصف
 الحق لا يخفى ان محال قد يخرج اليه الجدل كما نصرت بالنسبة
 الى الهيول فكيف لا يكون في غير **فان** انما المقدم

عدمه مع انشأ الموصوف بما في نفس الامر بل في الخارج اول
تحقق ذلك ان معنى الانشاء في نفس الامر وان كان هو ان يكون
الموصوف بحسب وجوده في احداهما بحيث يكون مطابقا لجمال تلك
عليه ومصادم له ولا شك ان هذا المعنى يقتضي وجود ذلك
الموصوف في ظرف الانشاء اذ لو لم يوجد فيه لم يكن في شيء
ذلك لوجود مطابق الحكم ولا يقتضي وجود الصفه فيه بل يكفي
كون الموصوف في ذلك الموصوف لوجود بحيث لا يخلو العقل
له انتزاع تلك الصفه عنه مثلا مصادم المخل في ذلك المعنى
هو ان يوجب وجوده في الخارج فانه في ذلك الموصوف
يصح للعقل انتزاع الصفه بان يقاس بينه وبين البصر
مسألة واعنه بالاعمال بانها له بالقوة النوعية فيحكم عليه
بصفها لعمومها كالموضوع في الخارج على
يصح للعقل انتزاع تلك الصفه عنه والحكم ببنوعها لظاهر
ان حد في هذا الحكم لا يثبت في شئ من اوصاف الموصوف
على الوجه الخارج للاحاطة للسلب في الوجود الخارج لانه
عن امر موجود في الخارج وشر على ما ذكرنا الخاطيء في الانشاء الذي
فان مصادم في الحكم بكنية الانشاء هو وجوده في الذهن على ما

يصير مبدأ الانتزاع العقل الكلية منه ثم حمله عليه انشأ
فمن كون الخارج او الذهن مطابقة للانشاء هو ان يكون وجود
الموصوف في احدهما مصادم لانتزاع العقل في ذلك الانشاء
منه بل ان يكون الموصوف باعتبار هذا النوع من الوجود هو الاول
الذي يعبر بظايفه الحكم ولا مطابقة له فان ذلك انما هو
انما للوجود في الخارج وهو عينه مطابق الحكم ولا مطابقة
عليه بالعنى غير هذا من الصفات التي تصف بما في الخارج
سواء كانت موجودة او لا والانشاء من حيث انه موجود في
الذهن هو الواجب الحكم عنه بالحكم عليه بالكلية وبغير ما من
الصفوا والذمينة وهذا يحصل عند العقل السليم لا يقال
الانشاء صفة فلو اقتضى وجود الموصوف لا مضي وجوده
لانا نقول مطابق تحقق الانشاء يقتضي تحقق الطرفين
لكن الانشاء ليس متحققا في الخارج حتى يزم تحقق الصفه
فيه بل هو تحقق الذهن وهو يثبت في تحقق الطرفين في الذهن
واما استدلال الانشاء في الخارج فمن حيث ان الخارج
له فان معناه كما مر فان يكون ذلك الشيء بحيث في ذلك النوع
من الوجود بحيث يصح ان يحكم عنه بهذا الحكم فان قلنا قد

يستدعي ملحق الطرفين بالصفه
في الخارج اولى بالذهن ليستدعي

تحقق الموصوف في الخارج

الشيء في الفصل الخامس من المبدأ الشفا بان لا يكون وجودا
 في نفسه يستحيل ان يكون موجودا الشيء قلنا عزه ان ما
 يكون موجودا في نفسه احلا يستحيل ان يكون موجودا
 حتى فان المعدوم المطلق لا يخرج عنه لا يخرج عنه وكلامنا في
 وجود الشيء في الخارج بمعنى كون ذلك الشيء متصفا بـ
 وجوده فيه واستدلال وجوده مطلقا لاينا في ذلك كما اشرنا
 اليه والذي يدل على ان ما لا يستلزم ان يكون له استقلال على
 المعدوم المطلق لا يخرج عنه فالان معنى قولنا المعدوم كذا
 وضعف كذا موجود للمعدوم فلا يخرج من ان يكون له الوجود
 في نفسه او معدوم ما فان كان موجودا فيكون المعدوم صفة
 واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف موجودا لا محالة فالمعدوم
 هذا محال وان كان معدوما فكيف يكون المعدوم في نفسه
 لشيء هذا موضع الحاجة من كلامه وخاصة ان المعدوم المطلق
 لا يخرج عنه لان لوصفها حقيقة ان كان موجودا في نفسه
 من انشاء الوجود كان الموصوف موجودا بالاكمل وان كان معدوم
 مطلقا لم يمكن شونه لغيره لان ما لا يتحقق احلا لا يمكن انشا
 الى شيء ما فان قلنا الوصف ثابتا للغير في الخارج فهو وصف

فان لا يكون مجردا في نفسه يستحيل
 ان يكون مجردا لشيء

بشئ

بالشئ لا يمكن ان يكون موجودا في نفسه ما على ذلك المفقده على
 حيث انظر من الشئ الذي هو المحل لا لا انشاء فان لا انشاء
 بذلك انما هو في الدهر ولذا اضطررنا الى ان لا نطالب لما
 فيه من الانشاء بواحدة الموصوف للشئ ولا شك ان لا
 الصفة اذا كانت معدومة لا يمكن انشاء الموصوف والمعدوم
 بها انشاءا فيزول شئ من الوجود لا يمكن انشاء الجسم
 بالبناء للمعدوم انشاءا فيزول عليه شئ في البصر كذا لا
 يمكن انشاء الجسم للمعدوم به انشاءا فاذ ذلك لا انشاءا واما
 الاضافات الذهنية التي هي كما في جعل الجسم لا يضر في
 الوجود والمعدوم فانه كما يمكن جعل الجسم للمعدوم بغير
 يمكن جعل الجسم للوجود ايضا مع انشاء البناء عنه في
 وقد سبق الى التاثير في **قوله** والحق في الجواب لا يجيب
 بعد ما نرى ان وجود الواجب عنه عدم تمشي هذا الجواب
 كيف ولو كان لكان محله لوجوبه اننا نشأه بالوجوب
 وجوبه ضروري تقدم له في الوجوب على الوجود للمعلول
 ونفسه لا يمكن ان يكون الذات متقدمة بالوجوب على وجود
 اعني يكون انشاء الذات بالوجوب متقدما على وجوده

لا ينفى

بشئ
 ان لا يكون مجردا في نفسه
 لا يمكن ان يكون مجردا لشيء

الوجوب

ووجود الوجوب متقدم على انقضاء الذات بالوجوب متقدما
او هو على تقدير كونه من الامور الجارية فيكون انقضاء الذات كونه
متقدما على انقضاءها بالوجوب وهذا لا يعارض تقدم وجود
الصفة العينية على الانقضاء بل يعتمد عليه انه وان لم يمتد
الانقضاء له ولا يخفى ان على المنصف **قوله** ان المطلوب ان يلحق
قد سبقنا لما اذا اعتبرت على هذا الموضع تنفع **قوله** ان المطلوب
الاولى ان هيئتك كنهه وان كان المازوم بدون ان كان مكال لازم
اللازم للعلوم مكان وجود المازوم وبقا لللازم وهو في الماكن
بينهما والحال ان مكان المازوم انما هو بالقياس الى ما اعتبرت
الامكانات المازوم لا امكانه بالقياس الى ما لا يكون ان هذا
قول بالامكان بالغير وان ذلك ان يحصل للغير بحيث يشق شبه
ذاته الى الطرفين وما تحق فيه امكانه بالقياس الى الغير لا امكان
وهو انه بسبب الغير وشيئا ما بينهما **قوله** لكن ممكن لما ذكرنا
يعني من انه صفة والصفة متفق على الموقوف وفقدان كنهه
فيه **قوله** فيحتاج الى سبب متقدم عليها ان الغافل ان يقول لا
تقدمه عليه بحسب الانقضاء بالوجوب وانما بحسب وجود
الوجوب فلا كثره فيكون ظاهره **قوله** والجواب ان انقضاء الذات

يستلزم
وهو يستلزم امكان الذات
بالقياس اليه

الحق قد ترقى بحقيقته كلام فلا يشران زيدنا بيانا فنقول لا
يريب عاقل في ان انقضاء ليس من الامور الوجودية في الحال
فان الموجود في الخارج هو الجسم لا مجرد شيئا لا عقل الا
بقوته الميزة وجد فيه جوهر انما يماذنه وياضنا فانهما
حصل فيه الشبهة القياسية فليس في الخارج **قوله** ان المطلوب ان يلحق
والبياض لهما في الخارج على وجه صحيح للعقل المحكاة عن
خالها هناك يكون الجسم متصفا بالبياض قطا في الحال وهذا
في قولك الجسم ليس هو ذات الجسم البياضا الحال في صدور
القائم عين فانه لا يدخل كنه في مطابق هذا الجمل وهذا يكون
ومصادفه خصوصية الموضوع من غير داخله او لم يرد وجوبه
في الخارج كقولك زيدان شان فان مطابق الجمل هناك ذات
فان العقل يتوهم منه الانشاء بحله عليه وكذا في سائر الكائنات
وفد يكون ذاته مع امرين له كما في قولك السبع اخو الكلب
فان المصادف بينهما هو هذا انما فقط بنا على عدم تحقق المشقة
في الخارج وكذا في سائر الاشياء فالتحتمية والاعتبارية وانما الجمل
كما في زيد اعرف ان مطابق هذا الجمل وجوده **قوله** ان الخارج على
وجه ليس محصوا بالخصوص وليس في الخارج **قوله** ان زيد حفظ الا ان

مطابق

قوله

قوله في الوجوب زيد

الحل يحتاج في هذا الحل الى ملاحظة امر زائد عليه وهو الجوهر
 والمغايرة بينهما بعد عدم مصاحبه لبدنه فهو بحيث انه
 ليس في الخارج الا اذا لموضوع يشبه حل الذاتيات ومن
 حيث انه يستند في ملاحظة امر خارج عن الموضوع والمغايرة
 بينهما يشبه حل الاضاميات فظهر ان طابق الحكم المحل المذكور
 ذات الموضوع فقط وقد يكون ذات الموضوع مع هذا المحل
 وقد يكون ذات الموضوع مع امر اخر مباين له والاول شمل الحل
 العدمي كما مر ولذلك في الشرح يصرر التصديق بان يجب في
 اذ من نسبة صور الذات الى الاشياء انفسها بانها مظهر
 لها من غير تعيين تلك الاشياء المكتوبة اليها ومن قال ان المستند
 مظهره للنسبة الخارجية فكذلك ما اول فما ذكرنا او وجود
 اذا تحققت ما مبداه لم يبق في ذلك رتبة في ان انفس الذاتيات في
 الخارج مثلا صفة لا يستلزم وجود تلك الصفة في مظهرها
 ولا في الله يستلزم وجود الموضوع فيه نعم في ما مر عن وجود
 الموضوع فيه نظر **وهو** في الجواب باننا لا نرا ان الموضوع
 بالصفة الممكنة اولا ان يكون ممكنا في عدمه وان يمتنع
 ويوجد في بعض النسخ بعد قوله لا يجوز ان يكون متعاضدا

هو قوله اعني متنع العدم واجبت ظاهرا ان مقصود المستند
 بقوله كان موضوعها اولى بان يكون لا تمكنا لانها بطرف
 الوجود فيشمل الواجب فلا بد ذلك عليه على انه لو اريد
 الخاص لكان متعاضدا لا يضر في هذا التقدير بل هو الموضوع
 وهو انفس **وهو** في الجواب ان المراد بهما او حينئذ يلزم من وجود
 العدم وجود الامتناع المحيوت عنه بهما اعني امتناع الوجود فلا
 يتم الاندفاع **وهو** لانه صريح في منع الملازمة انشأ تعلم الملازمة
 التي اذ عاها المستند انما هي بين نفي عدم الفرق والشئ لان
 الفرق والشئ وكلام المصنف يدل على منع الملازمة التي
 المستند فيصير لكلاما حسنا عن البحث خارجا عن النسخة و
 الظاهر ان مقصود هذا الغايل ان المراد ان المختص بالمعنى
 وهو الفرق وهو لا يستلزم شيئا لا تمكنا فليس فيهما متعاضدا
 للملازمة بل منع الشئ المتقدم وقول لا يتحقق نفيضا ما لا اله
 زاد عليه انه لا يستلزم محكي الخصم هذا وحيد بدو **وهو** عليه
 ان لا اله هذه العبارة على شئ الفرق بينهما اعني
 صريحها مجرد ان الفرق لا يستلزم الشئ والظاهر ان هذا هو
 ان يقال وخرق بين نفي الامكان والامكان المنفي فلا يلزم منه

مكنا

بوجود

قوله لانه لا يلزم من قطع النظر عن الغير ارتفاع امكان الممكن
 اقول ظاهر ان واد بانه على تقدير انتفاء الغير يرتفع امكانه
 مثل هذا المسألة ليس عزيرا في كلامهم **قوله** لانا نقول بخلاف
 يكون ذلك الغير واجبا انما حصرنا امكانا لا تفككا ليجيبه
 يكون بالغير ويكون الاتفكاك بالنظر في امكانه ممكن
قوله اقول فيه بحث الحق ذكر السيد قدس سره في هذا الباب
 اصل المدعى لم يثبت الحق في وضع الاعتراض عن الوجه الا
 نظرا الى انه يمكن في اثبات الدعوى بدون الاستغناء عنه في
 الاصل الاول ان يثبت ما ينداء به ويراد به هذا الاعتراض
 عن الوجه الاول نظرا الى انه يمكن في اثبات الدعوى بدون
 له بل حيث قال الاول ولم يغل الصلوات هذا شعره بان يمكن
 الا انما كان فيه تكلف وخطوب لا طائل لم يثبت الحق في
 بل اوجبه اليه ايماء لطيف والشارح رحمه الله لم يأت به
 على هذا الوجه فوما في الماشية بالذم هو ان عدم الاحتجاج
 بدفع هذا الاعتراض وتجب من ذلك وانا انضى الجرح في
 كيف ذلك من ذلك وجوز شبهة هذا الدعوى لا يثبت
 سنن ثم انه غير الاول الى الاول مع ان الاول هو الاول

مكرر

كلامه لانه لا يلزم الوجه السابق بل يمكن خلاف الصواب وكما
 كلامهما في لفظ الاول كان كلام الشارح رحمه الله في
 والا فورد العلة ان على معقول واحد لا يجوز ان يكون
 الذات في علمه الاستواء بل اصل عليه الاستواء بل لا يرد
 بانتفاء الغير فاذا وجد ذلك الغير لم يكن المستقل مستقلا
 بل لم يكن عليه فلا يلزم فورد العلة ان كان في اعتداء الجزأ
 المركب فان كل منهما علة مستقلة عندا لا فورد **قوله**
 علة منها لم يرد استقلال الاخذ فان قيل كما يكون ممكنا
 ذاتيا لان مكانه مستندنا في الذات في غير انتفاء الغير
 واخرى الى الغير فلا يزال الغير متعلقا في امكانه وادام
 يكن ممكنا ذاتيا كانا واجبا بالذات او منفعا بالذات
 وتبين بطلانها وانما الكلام في الحكم الذاتي لا محال
 انتفاء الغير شرط لكون الذات علة ثامة لا يمكن لا الغير
 الامكان فانه يتحقق سواء وجد الغير واستغنى عنه ان
 وعدمه الى سواء فلا يتوقف على شيء منهما لانا نقول في الامر
 يكن للغير وجود او عدمه متعلقا عليه الامكان كان الذات
 مطلقة علة ثامة فلا يكون عليه الثامة مشروطة بغيره

وهو ظاهر وأيضا فلا يكون ممكن الغيرة إلا لا من أجل الغيرة **وهي**
 بل هو أن ما قبل في الوجود لا يمكن له أن لا يكون له وجود
 المتأخر لعدم احتوائه علله وهو أن ما قبل لا يتقدم عليه
 نفسه وإن تقدمت أموره لكي لا يتسبب عللا يتسبب بها بل
 العللة هي المتأخر والمشتق من علته أن لا يتسبب بالمتأخر إلا في السر
 ضروري الوجود ولذا أنه لا ضروري لعدم لذاته فهو قائم
 أن يكون انتفاء الضروريات الذاتية معلومة لذاته أو للغير
 فعلى تقدير أن يكون معلومة للغير لا يلزم إلا انتفاء السر
 والخلل في الواجب لذاته والمنع لذاته إنما يلزم لو ثبت أن
 الشيء لا بد أن يكون أحد طرفي التبع ضروريا له بحسب ذاته
 أو يكون ذاته عللة لسبب الضروريات الذاتية وهو ضروري
 بخلاف أن يكون انتفاء الضروريات الذاتية معلومة للغير دون
 أن يتسبب بالمتأخر الثاني ما يكون علته لسبب الضروريات الذاتية
 من الطرفين اختلاص المواد في الثالث أنه يصح كذلك الشيء
 أن يكون وجوده ضروريا له كذلك ويكون ذاته عللة
 الضروريات الثانية ولا شك في تحوير العقل أن يكون سبب
 الضروريات معلولا للغير ومنه هنا أنه يمكن أن يمنع الخلق

لزوم نوارد العلتين إذ لو ثبت كون الذات عللة فقد يمكن
 إثباته بأنه لو كان معلولا للغير لكان يجب أن لا يكون
 ممكنا وأن يكون واجبا لذاته وأن يكون متعاضدا على
 الشئ الآخر متعاضدا للغير فإن الممكن لما أخذ مع وجود العللة فلا
 يجب وجود ذاته المتقدمة بالحيثية ومعتمدا بحيث أنه فاعله
 واجب بذاته لم يصير ممكنا بالغير خلافا للممكن إذا صار
 أو متعاضدا للغير فإن الممكن المتأخر مع وجود العللة مثلا يجب
 ذاته وهو ممكن بالنظر إلى ذاته فتد صا وضا هو ممكن بذاته
 للغير فاعله في أطراف الكلام بحيث يحققه المقام **فإن**
 فاعله أنه لا بد بالامكان بالغير قياسا على الوجود بالغير إلى
 أو لا وجود ضروري الوجود والانتفاء ضروري لعدم الامكان
 لا ضروري تهسا فالوجود بالغير هو انتفاء الغير ضروري الوجود
 والانتفاء بالغير هو انتفاء الغير ضروري الوجود لعدم
 الامكان بالغير القياس لهما امتضاء الغير الواحد والآخر
 لا ضروري تهسا ذلك ظاهر في الشئ فاعله بالضروري والوجود
 بالغير لعدم ثم فاعله الامكان بالغير علته ما جعله لا انتفاء
 الوجود لعدم وليس كذلك على ما عرفت في القياس **فإن**

بالذات يقتضي ان يكون معناه ما ذكره فان الامكان بالذات
هو ان لا يقتضي لذات وجوده ولا عدمه لان مقتضى وجوده
والامكان متع الطرفين لذاته فلا يقتضي ان المقصود بالامكان
بالغير هي المعنى الثاني بالامكان بالغير لا الامكان بالغير
كما اثبتنا اليه من قبل وعندنا عندنا الى الوجوه والوجه
الحج فيه بحث لانه قد صرح بهما بان الوجوب بطر الاجز
وجوب بالغير ولا يشك بانه يشك في الاجتناب لذاتنا بطر
الوجود وقد صرح بذلك فيما قبله لان مقتضى خشيته تعالى
يلزم ان يكون الوجود بالذات والاحتجاب بالغير وهو باق في
ومع وجودها بالغير منها ممكن فلا بد من تخصيصها بالغير بالذات
مطلقا او حيث حكم باستلزامه للامكان والثاني ان
لا والاشكال انه يمكن بالغير وضاهته ليدل الذات لولا واسطة
بين الذات والغير **قوله** ولا حلول التصور ههنا لانها محو
الحج بها انما فاعلم وجوده مجرد عن المواد الجسمانية
مطلقا الخال من قهره على امتناع حلول تلك الجواهر بعضها
بعض في ذلك محال كما هو المشهور وسفله الشيخ عن الامام

تفسيره

تفسير الجواهر فالقيد لا ينافي حلولها في المحل مطلقا والاول
بالهول والاجتناب فانها ممكنة في ذاتها غير ممكنة بالحلول
عنها وكذا المحل الاجز والمركب والحال ذلك المحل في الجواهر
المجردة على تقدير رجوع المحل فيها وسيجي هذا المقام تحقيق نظر
قوله في نسخة اخرى اجيب بان العلم بالمعلول الخ ان اراد ان
استلزامه للعلم والعلة المعينة ليس كما يتخلف في بعض
المواد لكنه لا يمتنع في العلم بما يكون العلم ببعض المعلولات
بخصوصية يستلزم العلم والعلة المعينة وكونا الامكان
من هذا القبيل وان اراد ان لا شيء من المعلولات يستلزم العلم
بها العلم بالعلة المعينة فلما علم ان مقتضى العلم
الدليل **قوله** في تلك النسخة وكوينا معلوما علمنا احد عليه
مثل ما مر **قوله** لاننا نقول قد يكون المحل الظاهر ان سبيل الكلا
بالاستلزام لان الاستلزام بالحد المعلولين على احدهما
العلم فيوقف على استلزامه على الاثر به لانه لا لا يقتضي
اقول اذا جاز كون بعض المعلولات مستلزما لعلها الا وما
بيضا يستلزم العلم بذلك البعض من وجهها العلم بالعلم
فجوز ان يكون الامكان معلولا للافتقار واستلزامه

البين فيستلزم العلم بذلك البعض للعلم بالاعتقاد فلا
 يشم الاستدلال على كون الامكان حيلة فلا تضار بما ذكر
في ذلك وانما نغز صحت الحسنة فيبدل على انما ذكر
 في طبعها ان حدوث الصفة المحسوسة يكون بدون رشح
 وجوده وهو الحسنة ذات لوجا عند ما وجودها فالتغير
 وهو ايضا الامكان لظاهر ان يقول لو فرض انه لا يدرك على
 هذا المذهب بل على بعض مذهبهم فان الدليل جازم في
 المذهب **في** **والحسنة** بان الامكان لا يحققه انما
 كيفية النسبة الفعلية فالخبر لا تضار بالاعتقاد فلا
 فانه كيفية للنسبة مطلقا فان قلنا النسبة الفعلية
 ممكنة فليس ثم لا يتوقف اضافها بالامكان على تحققها بالاعتقاد
 بخلاف اضافها بالحدوث **في** **واما** الحدوث فلا يوصف
 به الماهية التي هذا انما يتم اذا كان ثم كونه الحدوث عليه
 ويستبعد ان يقول به عاقل انما لو ارادوا ان هذه الخاصة لو
 بحيث لو وجد كان حادنا فلا لان هذه الحسنة لا يتحقق
 الوجود فلا يلزمهم يقوم الشيء على نفسه وما قيل ان
 الحدوث بذلك يلزم ان يكون الممكن للحدوث ما لم يحد

كما كان ممكنا ومفنا فاقول مدفوع بانه انما يلزم جواز
 الحادث عليه معنى الحسنة المذكور ولا تضار به
 توهم ان ذلك اصطلاح جديد بل هو مساجحة في المذهب
 نظره لان قدما الحكم لا يشرط لوجوه الموجود لا في صوته
 ففرضوا المتأخرون منهم الموجود لا في موضوع مما هو
 لوجوه في الخارج لكان في الموضوع وليس هذا اصطلاحا
 جديدا في الموضوع على انه يمكن ان يكون المراد بالحادث الحادث
 فيندفع هذا التوهم راسا فاما **في** **الوجه** لانه لا يجوز انما
 الح هذا انما يتم اذا كان ثم كونه الحدوث بالفعل عليه
 الخاصة ويستبعد ان يقول غا اقصاء الذات رجحان الطرفين
 الرجحان على سبيل الوجوب انما اذا كان امتناع له على سبيل
 الرجحان ايضا فلا لان الخضم لا يسلم ان ما يثبت في ما يثبت
 الممكن او لو منه منفع بالنظر اليه فان اصل النزاع انما هو
 في جواز اقصاء الممكن او لوجه احد الطرفين مع امتناع النظر
 الاخر فيقول الخضم لا يجوز ان يكون امتناع لثلاث الا
 على سبيل الاول وفيه هكذا الى حيث ينقطع الاعتراض
 رجحان الطرفين الرجحان في شي من تلك المراتب نظرا الى ان

لا ينافي انقضاء ذاته وتجانس الطرف الاخر لان الطرف الرابع
 في كل مرتبة من تلك المراتب الرابع بالنسبة الى الممكن الاول
 فلا ينافي جوار وقوع الطرف الرابع جوار امر جوار قبل
 واقول في اثبات هذا المطلب ما يقتضي رجحان طرف فهو
 يقتضي رجحان الطلب المقابل للنضام بين الرجحية
 والمرجحية ومن جوهريته يستلزم امتناع امتناع ترجيح
 المرجوح وامتناع يستلزم وجوب الطرف الرابع مع امتناع
 الطبقات فثبت **قوله** وما قبل من ان الواجب له لاحاطة
 هذا التكليف فان معنى قوله ما يجب له الوجود من غير التناقض
 غيره ان يكون هو وحده مستلزما للوجود لا ينافي الواسطة
 في اللزوم **قوله** فالاول ان يجاب على قوله على ما اورد
 على الوجه الذي اخبر عنه لان انقضاء عدم الطرف الرابع انما
 ينافي الامكان اذا كان ذلك الانقضاء على سبيل الوجوب ان
 واجبا بالنظر الى ما اذا كان مقتضيا له على سبيل الاول
 بان يكون اولي النظر اليه فلا يكون عدم الطرف الرابع
 واجبا بالنظر اليه وذلك لا ينافي المطلب بل يتحقق ويثبت
 على قوله واذا امار وقوع سبب لطرف المرجوح الى قوله

يزول ما كان مقتضى ان الممكن ان المفروض مضاد للممكن
 اولوية ذاتها الممكن الطرف على سبيل الاولوية بمعنى ان يكون
 ذلك الطرف اولي النظر الى الممكن الاولوية وذلك
 اولوية تلك الاولوية الى حيث يتقطع الاختيار ويحجز زوال
 ذلك الطرف بالنظر الى الذات مرجحا والاصل في الاولوية
 كما يقتضي وقوع هذا الطرفين يقتضي وقوع الاولوية اذا لم
 بعد ان الممكن لا يكون احاطة اولي النظر الى انه
 استحالته في جوار زوال مقتضى ان اذا كان انقضاء
 على سبيل الاولوية انما يقتضي اذا كان على سبيل الوجوب
 ويوجب باقيا مماثل ان هذا الوجه موجب لما اخذنا مما
قوله وان لم يتبع لثبوت وقوع الطرف المقابل ان يكون
 كما ان الماينة يقتضي اولوية الرابع يقتضي اولوية عدم
 سلب المرجوح فلا يتوقف وقوع الرابع على ارفاقه على ذلك
 وما هو مقتضاه لا بد لتفريقه من دليل ويرى على قوله فلا يكون
 ذلك الرجحان كما فيما انه على تقدير وقوع سلب الطرف الرابع
 لا يعني الرجحان فاحتماح وقوع الطرف الرابع الى عدم
 الطرف المرجوح لا يدل على عدم كفاية الرجحان وانما كان

عليه لوقوع الخلل في ترتيب الطوارىخ اذ الكلام في ان بعد
 تحقيق الرجحان لا يمكن في الوضوح **فان** وضعا وجوده فان وجد
 ووجه اخرى الى الاول الممكن ما يكون وجوده ووجهه جازيا
 الى انه لا يجوز وجوده فان وعده اخرى فانه قد يتبع ذلك
 مع كونه ممكنا كما في ان زمان فلا يلزم من استلزام وجوده ان
 وانما انه فان اخرى لمحال استلزام ممكنا له لذلك لمحال
 لانه انما الزم من المفروض الذي يلزم الامكان وايضا هذا الله
 لا يمتنع في العلم الالهي فلا يثبت الاخرى الكلام فافهم
فان ولفظ ان يقول الى لفظ ان يقول مثل هذا
 تقديره التساوي ايضا فان مقتضى التساوي هو الاحتسا
 الى جميع ما ظهر لا يجوز ان يكون ذلك المجمع عدم السلب كود
 فان تمسك في حق بعضه على الضرر في ان انما يلزم في
 الوجود لا بد لغيره وجوده وهذا حكم بان العلة الفاعلة
 لا يكون علة فاعلة يمكن على تقدير الاولوية بهذه العلة
 بان يقال اذا ثبت احتياجه الى الغير ثبت احتياجه الى
 وجوده حكم تلك المفارقة فان قلت ببدية العقل انما يحكم
 ذلك في التساوي الطوارىخ من ما هو وجوده او قلت ان

نزل

مقول اذا جوز في ذلك على تقدير الاولوية بهذه العلة
 فلم لا يجوز على تقدير التساوي لا يثبت ذلك من ان
 ان الخارج المحتاج اليه ان كان فاعلا كانه لم يحول الوجود
 في الوجود وان لا يكون فاعلا لان انه لا يمكن ان يكون
 لما سبق في كون الوجود عين الواجب قبل ان يستعدا
 المحتاج الى غيره في الوجود من المورث الموجود وهو بعد في
 اثبات الواجب على تقدير التساوي ايضا على ما سبق
 لما جاز في الحق من دفعه بان عرض المشتدك انه على تقدير الاولوية
 يحتاج الى عين فيلزم احتياجه الى فاعل موجود في
 تلك المفارقة التي ولا لها عرض الاثبات على تقدير التساوي
 ايضا **فان** مدفع بان الحكم المفروض ليس هو لا شيء
 وقد فرض وقوعه على عدم سلبه عدمه والمنفوق على
 معلول له وكافة اراد بالشيء الموجود يعني له معلول له
 حتى يكون عدمه مستندا الى وجوده فلا حاجة الى ذلك
 ولا الى قوله ولا الى استخالفه فان يكون العدم الزم
 بل يكون يقال يجوز ان يكون الخارج الذي يحتاج اليه
 اليه الوجود انتفاء لما يحكم هو المفارقة فلا يلزم الاحتياج

الى موجود والتحقيق ان علة العدم عدم علة الوجود لجميع
 اجزائها انتفاء وها قد يكون انتفاء هذا الانتفاء المستلزم
 لوجود المانع فان قلت هذا ايضا مما يتم اذا جاز كون العدم
 اثر الموجود او لم يحرم لم يمكن استناد عدم الماعول الى وجود
 المانع قلت ليس كذلك فان عدم الماعول مستلزم لعدم
 وجود المانع اتم معان ان لعدم العلة وجوده ليس له ثبوت
 سلم استلزامه له فلا موقعا لبيان ذلك فيكون انتفاء
 المانع مما يتوقف عليه وجود الماعول في الجملة وهو معلوم ^{بوجه}
 قوله فليعوض وتوهمه فان المانع مستلزم انتفاء
 القابلية مع زيادة هي ان بعد تبيين جواز وقوعه في قدر
 بالنظر الى ان الممكن يمكن ان يقال انه يمنع بالنظر الى احوال
 الشئ من العلة لان ذلك الحكم كما كان حاصله في جميع ذلك
 الوقت اذ منع بتخصيصه بالوجود والاخر بالعدم من دون
 احوالها لا يميز من وقوعه في بعض الاوقات ومن بعض
 محالها ولا يميز من انتفاءه لتمام الاحتياج الى عدم الوجود
 لان مقتضى عدم الطرفين اعم من انتفاءه في وقوعه في
 ولا يميز من التمام الا ان حتى يميز وجوب الطرفين للمانع

له

يمكن ان يقال ان العلة كما يقتضي رجحان احد الطرفين يقتضي
 رجحان وقوعه في بعض اوقاته دون بعض فلا يحتاج الى رجحان
 اخر ويكون معنى الانتفاء كما سبق كون ذلك الى النظر الى
 العلة لا يقتضي الوجوب اذ لم يثبت بعد ان الشئ ما لا يجب
 له توحيد يجوز ان يوجد الماعول لا لوثية انتفاءه بل لعل
 ويكون الا لوثية حاصلة من لوثية تلك الا لوثية وهكذا
 الى ان ينقطع الاحتياج كما انه على تقدير الوجوب سقطت
 الوجوب انما ينقطع الاحتياج ايضا هذا الدليل لا يحل
 في العلل الاينية بالنسبة الى معلولها فلا يثبت به ذلك
 بالكلية ولا ينبغي جريان مثل الوجوه الثاوية في الا لوثية
 القابلية ايضا فاحسب الى ^{قوله} لا يميز الماعول للاد
 من عدم الانتهاء الى الوجوب ان يحتلج الطرفين الرجحان على فرض
 وقوعه في بعض اوقاته بالمرجح دون بعض اخر على فرض وقوعه
 في بعض ذلك البعض دون بعض اخر الى رجحان اخر المرجح
 وهذا كلما فرضنا وقوعه في جزء من اجزاء وقت المرجح ولى
 يزبد مرجح ومن البتة ان لا يتبين تلك التفاضل وانما في احوال
 حتى يميز اجتماع الميكانات الغير المتساوية الواضحة ذلك

و لو سلم فبحرنا ان يكون الرجحان امور اعمية وان سلم
 حم لا يما غير منته بل انما يلزم توقف المعلول على الرجحان
 المشاهدة لا توقف بفضل احداهما على بعض الاول فذكر
 العلم انما المقصود بدونه اذا حصل انه لو كفى الاولية
 الخارجية لا يكون وقوعه ثانياً و قد عده اخرى ولو انكفرت
 لزوم ترجيح العلم المشاهدين وعدم كفاية ما ذكره ثانياً و هما
 محالان فكذلك المذهب الاول وهو الكفاية اذا الركن الاول
 لزوم الانتهاء الى الوجوب وهو ظاهر **فان** قد وضع قبل
 ان يقال لمقتضيان وجوب العقلين ان جواز العلم في العلم
 كما في الممكنات فيدفع ذلك و يكون الوجوب فيما على
 كما ذكر الشيخ فيلزم لوجه كلام المن من غير اضطراب **فان**
 هذا يدل على ان المراد بالبرهان هذا على التوجيه الذي كان
 مقارنته الوجوب الاخر للعدم في الجملة صادق لا يقال
 اننا نريد وجوباً لفعلين جميع افراده ينتقض بالواجب
 وجوباً لعدم وان اردت بعض افراده وهو وجوب وجود
 الممكنات رجحان الى توجيه الشيخ لا نأفعل ان المراد بوجوب العقلين
 هو الوجوب الاخر كما استدلنا اليه والمعنى ان الوجوب الاخر

ويقارنه جواز عدمه فالوجوبان على إطلاقهما كما هو الظاهر
 وجوباً اخر الا ان مادة المقارنة مخصوصة وحينئذ قد
 طبيعياً او جوازاً والتاين ونقول لا رجحان الى توجيه الشيخ
 الوجوب الاخر بان على إطلاقه والحكم جري لا يقال لا رجحان
 في العلوم عن الطبيعية لا نأفعل كثيراً ما يورد المصنف
 في صوغ الطبيعية والمزج كافي قوله في عدمه قد عرض
 لنفسه وقوله الوجوب شامل للذات الى غيرها من الطب
 التي لا يتجوز قد صرح الشيخ في الشفاء بان سائر العلوم
 المحكيية قد يكون جزئية نعم لا يكون شخصية **فان** اراد بها
 التمثيل لا المحصر فان الحكماء الحما سيطلبه المصنف **فان**
 الحما شامل للمادة ولا يلزم منه اثبات الامكان لا يستلزم
 بدوون المادة فلا يتم الاستدلال به على انه ليس **فان**
 المحضر اذا الحوادث عند المصنف كما لا يحتاج الى المادة
 لا يحتاج الى الاستثناء فقله انما يتحقق الاستعداد **فان**
 في بحث الحوادث وهو المركبات ثانياً المحصر على مذهب الحكماء
 علة اذا النفسانية بالمعنى المراد منها وليس مركب **فان**
 ان يقال لو ردد المحصر شوب الاستعداد في البسيطة

كالسياط كالغوس بسياط الصور ولا غرض في **المراد**
 عكس فان الابطح اذ اخذ الابط من حيث الاضافه
 مادة اخر اذ الحاد الزماني عن الحاد الزماني الا
 فليكن القديم الزماني من حيث عدم معايله الحاد
 مادة اخر في القديم الزماني عن القديم الاضافي في **النسبة**
 المذكورين بين القديمين انما يصير النسبة بالعموم
 والاولى ترك هذا التكلت وجعل النسبة بين الحاد
 المساوات في القديم فان كل ما يضاف في الحاد
 زمان في كل حادث زمان في هو حاد اضافي بالعموم
 الزماني ولا تضيق بالحق فان قلت عدم امكان المانع
 بوجوب ان يكون الفاعل وحده نامة فانا نعلم انه لو كان
 هناك مانع لم يتحقق فاما في جزء من الحاد سواء
 المانع او لا فانه في الباب ان يكون النفع المانع
 يمتنع ان يتصف شي من الاشياء بما يتصفه لم يكن
 جزء من الحاد فانه يرجع الى سلب المانع واشاعه
 فلا يحتاج المعلوم الى ان يضاف من الاشياء
 عندهم لو كان اتصافه بالمناحية وهذا كذب غير موجود

استوف

اتصافه جزء من الحاد كما ان ارادة العقل للمكون مانع
 الحركة في نفس الامر الا انه منع بالغير ويكون جزء من الحاد
 عليك بالناسل والمجمل العقل لا يمنع عن ان يكون شيئا
 بوجوبه من غير هذا خلا امر اخر بالعلية له ولا دليل على
 بل التعديس وما يوجبها وكونها على تقدير تحقيق المانع
 لا يقتضي حولا مانع في الحاد بما ان يكون لازما للعلية
 من غير توقف التأثير عليه فليس كل ما لا يكون معلولا
 يتوقف المعلول على انفعاله **فان** قوله هو غير مانع
 الشيخ قوله بل صرح بذلك في الجيب الشافي بحال القديم
فان واعلم هذا من القديم فان قلت فلم عدلها من
 القديم ولم يكتفوا بهذا القديم المشترك لخطو قدم في
 على ان تعليل الاضافه قلنا لا يعمى من الشافيين
 المشتركين من القدم ما هو ان يكون للقدم من حيث هو
 ليس للمناحر ولا يكون ذلك الشيء المانع الا وهو جزء من الحاد
 هذا المعنى مشترك بين القدمين على سبيل التشكيك
 مثلا في القدم بالمكان ما هو قسما في المبدأ الحاد يكون
 في ذلك المبدأ حيث يليه ذلك المبدأ حيث يليه

المبدأ الاول قوله الاقرب ثم جعل فضل المعنى كالمبدأ الثاني
 فافان له منه ما ليس الاخر الا ان لا الاول يجعل تقدما
 في ذلك الشيء كما نقول بالاعتناء بالاعتناء والاعتناء
 الى المروءة فان الاعتناء يقع للرئيس لا للمرؤوس وانما يقع
 حين وقع للرئيس ولا يفرق باختلاف الرئيس فمضاهوا ذلك
 يكون هذا الاعتناء روبا لغيره الى الوجود فمضاهوا الشيء الذي
 يكون له الوجود اوله وان لو كان الثاني والثاني يكون له لا
 وقد كان الاول متعديا على الآخر مثل الواحد فانه يمكن
 بدون الكثير ولا يمكن وجود الكثير بدون ان يكون وجوده
 قد وقع في فعل منه الى حصول الوجود من جهة اخرى له
 بل من نفسه او من تلك طرف من الاول وجوب الوجود الذي
 من انه كحركة اليد بالاعتناء بالحركة المتعديا للمعنى الذي
 المتفاوت في كل شيء من اقسام التقدم مختلفة مثلا في التقدم
 بالطبع المعنى الذي لا اعتناء يحصل التفاوت وهو لا يتقدم
 هو فضل الوجود فان الواحد حيث انه يمكن وجوده بدون
 ولا يمكن وجود الكثير الا في هذا الواحد وجودا او كما تقدم
 على الكثير ففضل الوجود هو المعنى الذي يحصل للتقدم وهو

الاعتناء

بعد المتأخر وهو لا يحصل المتأخر الا وقد جعل المتقدم وذلك
 قال الشيخ وقد خذنا من معناه ان لا يرجع بالكلية في المقدم
 بالعلية هو الوجود واعتناء وجوبه لا باعتناء اصله فان
 العلة لا تنفك عن المفعول فالتفاوت في انهما يجب حيث
 لا يجب الاخر والاخر لا يجب الا حيث يكون قد وجب الاول فان
 وجوب الثاني من وجوب الاول وفي الاول التفاوت في العمل
 مما يوجد حيث لا يوجد الاخر والاخر لا يوجد الا حيث لا يوجد
 فيكون نحو ان تقدم الالة بجهتها معنى واحد متعديا
 الثاني وهو التفاوت في الوجود اعلم من ان يكون بوجهين
 او يجب كبقية والحاصل ان اختلاف اقسام التقدم ما يجب
 المتعلق التي فيها التقدم وذلك مختلف في التقدم بالطبع
 والتقدم بالعلية ومنه علم ان الالة في التقدم بالعلية
 من ان يكون علة مرجحة للمفعول كما صرح به الشيخ في هذا المعنى
 ولا يلزم ان يكون قوته نظير جميع ذلك يظهر من الجمع
 بشروط سلامة القطر والله الموفق والشيخ استهلاله
 فاطيعه وبأس الشفاء قال غيره هيما فتم التقدم في ذلك
 هو التقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب وان

لا توجه احدهما الا وقد وجد الاخر وليس احدهما متقدما على
 على الوجه المذكور من التقدم بالطبع هيئتنا وان كان قد قيل
 المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلة وبالذات هذه عبارة
 وهو ظاهر من جواز إطلاق التقدم بالطبع على تقدم الشئ
 لا دلالة له على المحض من تقدم الذات بالتقدم بالعلة
 بل الظاهر انه اراد بالتقدم بالعلة بل الظاهر انه اراد
 بالذات هيئتنا هو المشهور بانتم التقدم بالطبع على فان العلة
 اذا قرن بالخاصة كذا المأذونه ما عدا ذلك الخاص فيكون
 بالطبع على التقدم بالعلة والقسم الاخر من التقدم بالذات
 فيكون في معناه التقدم المشترك بينهما وعلى الشئ
 في شرح الاشارات حيث جعل قوله وبالذات شيئا نال
 وبالعلة واستفاد إطلاق التقدم بالطبع على تقدم الشئ
 من جملة ثاق على القسم المشهور واخرى على المتقدم بالعلة
 كما علم من كلام الشيخ وحمل كلام الشيخ على انه قد يقال
 على المتقدم بالعلة ايضا فيكون معناه التقدم المشترك
 وبين المعنى المشهور وهو كما ترى ثم هذا المنقول يوجب بعض
 شئنا ما عدا ذلك في التام الصافي **فصل** في سواه فوجها

وجود العلم لا احتياج المعلول الى علته اما في الانضمام الى
 كما هو مذهب بعض اهل الفقه في ذاته كقولنا نابع لغيره وان
 يكون اثر العلة نفس الذات والانضمام الى الوجود اثره على
 من تلك الذات كما ذهبنا اليه اخرون فيكون على الاول العلة
 هو الانضمام وعلى الثاني نفس الذات وعلى الثالث العلة
 العلة نسبة الانضمام الذي يجعله الاول اثر العلة على
 نفسه يترتب عليها الامر بحيث انضمامه يصفق ويستخرج
 لتعقبات الحال فيهما والمقصود هيئتنا انه على الوجهين ولا فرق
 بين الاجزاء وشيئا مما على الاول فلا ان ليا يلزم من وجود
 في تلك الذات على غيره باعتبار ذاته بل اعتبار الانضمام الى
 فان جرد ذلك فله جرد ذلك فله جرد ذلك الى المذهب
 الاخر واما على الثاني فظاهر فان جميع العلل جديدا في
 غاية ما في الباب ان الحرج يحتاج اليه في الوجود من القدر
 بخلافه من ثاقه قد يحتاج اليه في وجوده دون اخر فيستحي
 الاول علة الذات والثاني علة الوجود كما سئل الاركان
 باعتبار كلا الوجودين لازمة للماهية ولا وجه باعتبار وجود
 لازم ذلك لوجود **فصل** في ما رتبته وهو ان يكون للشيء

بالزمنه انما تعبر بالبداهه المعروض او ما هو ورساينه فان الزمان
الوفاق في الزمنه يشتمل على الشئ في الطيف ورسايله الشئ المع
بالزمنه على الاطلاق هو الشئ الذي يشتمل اليه اشياء اخرى
فيكون بعضها اقرب منه وبعضها بعد واما بعد المطلق
فما هو اقرب المعنى من هذا المعنى انما هو لان الجزء
الزمن انما هو في نظر الزمان بعينه فيقول ان يكون تقدم
على بعض لانها وما سبقت كون الشئ كون عند قوله ولا يحل
الحادث الا في ذاته ومنه من ان اجابات الزمان متقبله
حدده انما لا يحلها بالفعل بل بالعرض كذا في حيث لو نظر العقل
انفساها الى جزئين حكم بانها لا يحتاج الى الوجود على
انها لو وجدانية كان احدهما متقدما على الآخر وما ذكر في الشئ
انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء متحدة ويكون بعضها متقدما
لتقدم وبعضها بالآخر لا يحد في كون احدهما بحدوثه
بغيرها لا تستلزم الى المناهضة المشتركة ولا الى الشخص فذكر
في غير العلية فان قيل كيف لم ذلك خلافا لما في النسخ
المعروض بناء على ان التقدم على فرض وجودها على
ان يقول يجوز ان يكون التقدم على فرض وجودها الوجود متساويا

العلية على ذلك الفرض ويستبدل الاختلاف في العلية
الفرضية الى الاختلاف في الشخص المعروض سواء هو
مدفوع بان ذلك غير لازم الحال لعل من هذا القابل
بغير اجزاء الزمان على بعض ما هو باعتبارها على
بالذات والتقدم بالذات ليس هذه الاعتبار بل باعتبار
فهي انما هي ان غاية الامر بما اجتمع في شئ
كالعلة المعقدة فانها مرجعها الى التام مع المعول متقدما
بالزمان ومن حيث يحتاج اليه المعول متقدما على
وذلك لا يحل المقصد وهو تقابل المتعينين فانه انما
لو فرض انهما في الوجود وتقدما بالطلع من ذلك
فيها نوع اخر هذا الدليل التقدم وهو الذي يستلزم
عدم الاجتماع والكلام في هذا التقدم **قوله** السبق
هو حبان عن ان يكون استا في اوقات غير ان اختلاف
انواع التقدم ما من اختلاف المعنى الذي فيه التقدم
ولا شك ان ذلك في المسمى هو كونه متبدا او القرب من
وبعد الزمان عين ولذلك يكون التقدم بالزمان من حيث
هو متقدما بالزمان في جميع المناظر بخلاف التقدم

فانه ان لم يتطابق مع المتأخر كان ذلك من حيثية اخرى
اخر من التقدم وهذا بوجوب كون ذلك التقدم فسادا
فصل في وجوب ان يكون سبق العلة للمعدة على معاويلها
ايضا متبعا زمانيا اللازم من ذلك ان يكون للمعدة العلة
على معاويله وهو حق لا انحصار سبقه في الزمان
واما ثانيا فلاننا نقطع السؤال لا يخفى انه اذا حصل قطع
من الزمان لم يتوهم لفعل مجرد هذه الملاحظة بعض الحرا
على بعض مثلا اذا لاحظنا الفعل بعونه الزمان المتد
قد رويتم على الوجه الذي يحدث عليه مجرد هذه
الملاحظة ذلك تقدم احداهما بخصوص على الاخر
فيل تلك الحادثة وفي تلك الموضع والاخرى في تلك الا
انقطع السؤال ونعلم ان احداهما احسن بالنسبة الى
والاخر علة وذلك لا ينافي علم الخمر بالتقدم اذ لا
يخصر لوصفه لا على وجهه فالتأخرية المذكورة مرادة
لغضبه اذا تعرضت السؤال فيقطع عند الانتهاء الى
اذ لوحظ بخصوصه على الوجه الذي هو موجود على ذلك
او يستمر عليه في الخيال على ما يحكي جميعه مثلا اذ

خطا الانسان مثال كونه في شغل بين يعلم مجرد هذه
الملاحظة تقدم بعد هذا الزمان على بعض شغل
قيل انه لو لم يكن كذلك كان مع ذلك المعين اكثر من ذلك ولا
لو كان ذلك الجزء متقدما على هذا الجزء غايته انه غير متد
الخبرين بالامس وعن الثاني في التفتة ولو لم يكن ذلك مستأ
الحرم الى وجهه الكيفية والتقدم على الثاني المتصور
بخصوصهما **فصل** في كونهما متبعا بالزمان لو كان هناك
واسطة في الشئ بين السوال ولم وان كان بينهما شئ
وذلك ظاهر وذلك كان هدايته لا ان لا يسأل في السوال لعله
الله **فصل** في الحكم بما قالوا في وجوب تعبط الحقة على المتأخر
المراد من التقدم المشترك بين اقسامه على اختلاف في الشفا
بروق الشفا فلا راد انه اريد بالتقدم المعنى اللغوي بوجوب
اصلا وان اريد به معنى اخر فلا بد من بانه ولا يجازي
الا عند راد ان زيادة الفصل والشرف سلب التقدم في
الحال السفا لبا فانه عدم خبرانه في غير الاشياء وكون التقدم
بالشرف جازيا كبريا في غير عده تقدمه ما جازا والامور الى
لها علافة بانقسام التقدم مصحح لاطلاق التقدم عليها

كثير فلا وجه تخصيصه من بينها بجعله متمازاً عنه **فيها**
 ويلزم على هذا ان يكون المقدم المعد الحال اما بالزمان
 لما تقدم بالزمان عليه لان لا يكون تقدم عليه بان لا
 اذ لا منع من اجتماع عدة اقسام من التقدم في شئ واحد
 بالغاثة والشوق والومان والزينة للفتك بالمدح والحمد
 العصرية **قوله** فالاولى ان يقال ان هذا يدل على تقدم
 المعد في التقدم بالطبع ويخرج عن التقدم بالزمان فيكون
 بغيره وان لا يكون لها تقدم بالزمان وذلك ظاهر لطلوع
 والحل اعتبار الجدية فان هذا التفسير بالحقيقة المحققة
 للتقدم وحيد فلا غل في التفسير لا ولا ايضا **قوله** ولا
 في المعية الزمانية على ان المتكلمين الحال كان الزمان
 المتكلمين هو المتقدم المعلوم بقدره من غير معالجه
 الزمانية لا يتصور تقدمه في اجزاء الزمان اصلا واما على
 اجزاء الزمان فيحقق الزمانية الغير الحقيقية كالحواشي
 واما المعية الذاتية فلا يرمان على نفسه فيه ولا على سائر
 فهو محل نظر وكذا المعية الذاتية عند المتكلمين لا احتمال
 في اجزاء الزمان هذا ما ذكره الشيخ ولو قيل بغيره

الذاتية عند المتكلمين من المتضايفين في تهم معدود
 ان يلزمهما زمان حقيقي على ما ذهب اليه الحكماء فان المعية
 الزمانية بينهما لوضع في زمان واحد عامه ان
 يتضيانا لوضع في الزمان الواحد فلا يكون للمعية بينهما
 لذاتهما على نحو كون التقدم والناظر الزمانين خاصين
 الزمان **قوله** اما قولنا ان المتكلمين الحال لما كانت الظاهر
 متساوون في القابل ان يخصا بالسبق الذاتية في اجزاء الزمان
 يقتضي تخصا للمعية الذاتية بعرض لثبته والافلاو
 للمعروض على هذا **قوله** لان الاختصاص الى المعدل
 الحال اما لان الاختصاص اليها ضروري في كل معلول بخلاف
 فليسا مل فيه فشرطه ان يكون الزمان المترتبة عليه اعم
قوله اذ يجوز في هذه الثلاثة ان يكون السبق فيها ثابتا
 وادوم فيكون اوله القول بعد تمامه يدل على اختلاف
 حصول السبق في معروضاتنا السابقين مغولا بالاشتراك
 عليها لا على كون السبق مغولا على التقدم كما ان البعض
 يلزم بعض الاجسام بحيث لا يمكن زواله مع فناءه ولا
 من كون المقدار مغولا بالمقادير بالاشتراك فان قلت

المتبقي المطلق كما سبق ان يكون المتبقي معني حيث لا اخر
 لا يكون للاخر الا حيث يكون له وذلك المعنى هو في السبق
 الثاني اقول ان يكون في السابق ذلك المعنى حيث لا
 ولا يمكن ان يكون له كان وجود المعلول في مرتبة وجود
 العلة منته على ان يكون المرتبة قيدا للوجود وطرفا له لا
 طرفا للاشتغال بخلاف وجوده في زمان وجود العلة فانه
 ممكن فذلك في سائر انواع السبق وان لم يكن هذا المعنى
 لما نحن من هذه الحقيقة فانه ممكن وكذلك لكنه يمكن
 يكون له فيكون السلب الذي هو معنى السبق في
 فيكون السبق منه اقوى قلت هذا لا يقتضي ان يكون
 اطلاق السبق على اقله بالتشكيك كما ان خطا زيدا من
 لا يقتضي كون اطلاق السبق على ما على ان يقتضي
فريق وانما الاشكال في القسمة لما ذكر المحمدي ان
 انما يلزم الاشكال اذا جعل قوله او غيره عطف على
 والمكان فيكون صفة للعارض اما اذا جعل عطف
 على فلا لان العارض لا يسمي عليه فيكون المعنى عارض
 زمانا وعاوض مكانا ووجوبها والعلم لا يخرج من الفاعل

الغير الزمان والمكان ومن الذات فيدخل المقدم باله
 لكن الظاهر انه مقصدا بصفتان مقصدا هذين العارض
 من من استناد المقدم وكيف على انه يصير كالمكانا لانه
 فاني يعتقد بها لان محتمل محتمل ان المقدم اما قبل
 العارض او بعده على شيء كان **فريق** احد هما وهو المستحق
 الخ فمن يقال حمل المحمدي في كتابنا الفرض عن الحقيقة المعنى
 هو محمدي في عرف الفرض بعيد فالأولى هو الوجه الأول
 لا اشتغال الخلو عنها يعني ان العطف لا يقع على اشتغال
 الخلو بين القديم والحادث الزمانا فلو عارض الزمانا فيها
 الشرع على هذا معنى قوله في القديم والحديث العطف
 لا يلزم لا يمتنع انهم قد يلزموا ذلك فيما فلا بد ان اشتغال
 الخلو فاما هو اذا لم يمتنع فيهما الزمانا ولما اذا اعتبر
 فلا يكون بينهما متع الخلو فلا يلزم الشرع والعقل العرف
 من ذلك ان كون الزمانا حادثا زمانيا لا يقتضي وقوعه
 في زمان القدم لغير اعتبار الزمانا في القدم والحادث
 الزمانين **فريق** والمراد ان اعتبار المحمدي لا يجعل على
 هذه العناية فاما ذكرنا من ان عطفه عدم استلزام حذره

الزمان وفوقه في زمان آخر كما ان لا يستلزم قدمه
 الحاضر كذلك **فان** تحقيق الحدوث الثاني بهذا المعنى
 المحل لو تكيف الحكم بذلك لان معنى الحدوث عند
 المستوفية بالعدم كما هو المتعارف عند هؤلاء
 المشبوهين انهم من الثانية والزمانية ولو قالوا ان ذلك
 لغو فوالله المسمى المتعارف من الحدوث بالكلية وكان اطلاق
 الحدوث عليه مجرد اصطلاح **فان** لو قالوا الحكماء في
 انهم ما زاد الشيخ في الحقيقة الشافعية في ذلك على ان
 المعلوم في نفسه ان يكون ليس وله عز عليه ان يكون
 امر اى موجود او الذي يكون للشيء نفسه ان
 الذي من الذات لا بالزمان لا بالزمان يكون عليه
 يكون كل معلول اى لابد ان يكون له ذات هذا
 ويوجه عليه ان المعلوم ان نفسه ان يكون وجودا
 ضروريا احتياجه في كل طرفي الوجود والعدم الى العلة
 وشي في هذا المطلب وجه اخر وهو ان وجود المعلول
 لما كان متاخرا عن وجود العلة فلا يكون له في مرتبة
 تاخر وجود المعلول عن وجود العلة انما يقتضي ان يكون

في

في مرتبة وجود العلة الا ان يكون له في تلك المرتبة
 القدم وجود العلة الا بالعدم والاكبر وجودا
 عنها او يرد عليه مثل انهم قالوا ان ذلك لا يمكن له في
 المرتبة ثبت انهم معذورون فيها فثبت وجوده في تلك المرتبة
 سلب وجوده فيها على طرفي المقيد لا سلب وجوده
 على المتصدي ذلك السلب يكونه في تلك المعرفة على
 المقيد فلا يلزم من انفا الاول تحقيق الثاني بل ان
 يكون انصافا بالوجود ولا انصافا بالعدم في تلك
 كما في الامور التي ليس فيها علامة العلية والمعلول
 ليس وجوده ولا عدمه متاخرا عن وجود الآخر ولا متعاقبا
 عليه لا يقال ان المتأخر في الزمان ينصف بالعدم
 زمان وجود المتقدم فليكن المتأخر بالمرتبة متصفا بالعدم
 في مرتبة وجود المتقدم لا فانقول سلب الوجود في زمان
 يستلزم الانصاف بالعدم ثم قد في تلك الزمانية الا ان
 في ذلك الزمان من طرفي التقيض وهو محال لما سلب
 عنه في مرتبة معينة فلا يستلزم انصافا بالعدم في تلك
 المرتبة على ان يكون المرتبة طرف الانصاف فيكون

عن التفسيرين بمعنى انه ليس بينهما في تلك المرتبة مجال
بل واقع كما ترتفعه وقد ينقص من ذلك المحقق ان الممكن
في المرتبة السابقة الامكان الوجود والقدم فله في هذه
المرتبة القدم بحسب الامكان فان كان في الحدوث
الذات بهذا المعنى فهو الا فلا يقال ان يكون لوجوده
عنده بالامكان بالذات على وجوده كما ادعيته ولكن
متقدما بالطبع والاحمال للعلية هنا فيكون ان لا يتحقق
العلية المتأخرة البسيطة وهو خلاف مدعهم بل
عن ذلك بانهم ارادوا بالاصل ما يحتاج اليه المعلوم في
وجوده لتفسير الاحتياج وما هو سابق عليه كالامكان
والاعتبار ان الازمنة له خارجة عنها لا هي غير مطورة
اليها في هذا التطور من خروجها عند هذا التطور
لذلك صرحوا بعدم دخول الامكان الذاتي في العمل
لكن لا يمكن اخراجه في القديم الذاتي يمكن ان يقال ان فوق
القدم الذاتي كان ما اذا نينا لانه مسبوق بموضوعه
فيكون ان لا يكون موجودا في مرتبة وجوده موصوفا فيكون
الموصوف في تلك المرتبة ما اذا نينا عفا وانما يتبين

م

الحدوث الذاتي قادر على جعل هذا وامثاله فقصر فيمكن
ان يقال في هذا العلم لو سلم انما كانت في **فصل** لا يجد في التنا
المتجني على عناق المشايخ الاصفهاني حيث قالوا كان
يأزم التفسير ما اشار به الله الى ما ذكر من الذاتية على انما
فيها من الخارج وهو انما هو وجدنا في الموجود من القدم اما
قد يروى حادثا او لا واسطة والثاني باطل ولا يلزم
القديم والاول بوجوب الشك وكذا الموجود من الحدوث اما
حادث وقديم والثاني باطل ولا يلزم قدم الحادث والاول
بوجوب الشك فان ذلك لا يجري على تقدير كونهما عقليا بل
موجودا في الخارج ليس فيهما ولا فيهما على معناه الا
فلا يحصر عنه الا بان براديهما بينهما الحدوث والمضي للغير
المصطلحين وهو متعانه خلافا لدليل الاصطلاح الذي
انسان فلا يصح قوله بغيره كقولنا وروى المناقشة بما
اوردنا على ذلك الشبهة فلا اراد عليه **فصل** اول الازمنة
الممكنة مما يحتاج الى الاخر العقلية فيمنعها في بحسب المعلوم
محقق بحسب الوجود اما الاول فظاهر فافهم انما يوجد
واحد منهما ومعهما انسان في وجودهما غيرهما واما وجود

ان الواجب لا يمتد له وراء الالوهية كما هو متفق في ذلك وهو
 انه شخص بسيط لا يخلط له العقل الى ما هيته وتخصيصه لا
 ما هيته ووجوده اذ لو كان له ما هيته كلية لم يكن هو شيئا
 ما هيته موجودا بل الخواص الى امر اخر نه يحصل الشخص فلا
 يكون وجوده غيرا هيته ولو كانت هيته بسيطة ولكنها
 وجوده لا الحاصل انما هو وجوده الى علمه ما فاما ان يكون
 علمه نفس لهوية او غيرهما او كلهما كما لان على افضل في
 والاصل ان وجود الواجب لا يمكن ان يتعلق بشي اخر
 سواء كان له جزا ومعرضا له اذ على المتدبرين يكون
 وجوده وصفا للضرر بمعنى انه يكون هناك شي من وجوده
 هذا شأنه فهو ممكن كما مر في هذه المسئلة ما ان السائل
 في تحقيق كون الوجود غيرا هيته ينفعك هذا **قوله** وايضا
 لا يجوز ان يكون مركبا من امرين متباينين كونه هذا على
 الدليل الذي اوردته انما لا يخفى **قوله** فلا يحصل انهما
 واحد الحركي بما ينفع ذلك والمستدل بالشر والمركب من قطع
 والحقبة المخصوصة كما هو المشهور وعرفنا لهية باعتبار
 انما كل على التبدل من غير ان سائر ايضا لما هو متفق

الامر

الواجب في انه من الحال كونه او افضايت فاما اجزاها
 التي هي ادراك المولى من الضوء الخالفة فيها ان يكون
 وهو خلاف ما فهم بل صرحوا بان المعية في الصون
 الحل اليها او في شخصه نوعا كما في نور المولى فان اجزاء
 العاصر محتاجه اليها في شخصها تلك الانواع افعالها
 وان لم يخرج اليها في وجودها وتخصيصها لاجل انواعها
قوله لم امكان الواجب لان العلم يقتضي ان العلم يتا في الوجود
 كما في الاعراض وفي الشخص كذا في الصورة الا في الوجود
 الوجود ظاهرا وثبت بان يثبت من ان شخص الواجب
قوله انما ذلك اذا كان المفترقا له عين خارجة والوجود
 من المعنى لان ثباته اذا كان الوجود وضا للذات سواء
 كان امرا اعتباريا او تعديليا كان ممكنا باعتبار شئ في نفسه
 على التعديلا الاول والمراد بكونه ممكنا امكانه باعتبار
 للذات لا باعتبار وجوده في نفسه فلا يرد عليه ما اورد
قوله وايضا فانقار الوجود الى الماهية هذا بحسب
 من النظر وما يراعى من ظاهر العيان في واقع الفتح والذات
 تحقق وجوده كونه مركبا لنفسه **قوله** كيف لا ولا معنى

الوجود قد عرف حقيقة الحال **فقال** اقول ان الحق
 الى السلب الى كل ما يعارض الشيء فان شئونه لئلا يثبت
 انصاف ذلك الشيء به او كونه هو او ما شئت من غير
 لا يستغنى عن العلة فان الذات مثلا لا يحتاج الى
 انشائها او كونه ما اخر يحتاج الى علة وذلك ظاهر
 فان توسط المجهول بين الشيء ونفسه يمنع بالذات واما
 كونه شئ اخر يحتاج الى سلب بالذات فلهذا لا يمكن
 الحكم بان وجود الواجب عينه شئ يستغنى عن وجود
 عن غيره اذ لو كان غيره فارتباطه به اما ان يكون ما يشا
 انه في غير تقدم الذات بالوجود على وجوده او غير
 فيلزم افتقار الواجب الى الغير **فقال** فان انصاف الار
 بالواجبة والحب بمعنى الضرور بشرط الوجود وهو لا
 يستلزم الاستغناء عن العلة بل العلة ذاتا لان
 بالواجبة ولا يحصى ذلك الوجود كما مر **فقال** اذا تم هذا
 فيقول الحق قد عرف انه على تقدير كون الوجود غير لا يكون
 واجبا بذاته **فقال** وهذا بعض الحقيقة صفات الواجب
 لا يكون اما الحق له اذا كان متساخا عنه كما لو كان

دوت

الذات هي والحبية اخرها وهو الذات فان لم يكن لها
 لم يكن الصفات ومن هذا تعلم ان ما ذكر في معنى انصاف
 ذات الواجب وجوده من حيث ان ذاته يجب انصافا
 يستلزم الانصاف الذي نقاه لانه اذا كان الوجود عين
 فيكون انصاف وجوده له انما يكون به انما يكونه انصافا
 الماهية بالوجود فيكون ما شئت الوجود حضور الماهية
 ويعود الحال لان لا يقال حضور الماهية ويعود الحال
 لا يقال حضور الماهية مع غير خصوصية بالانصاف
 من غير ان يكون في مدخل في نفسه الوجود بل يكون
 الانصاف الحاصل واجبا لذاته لا مانع قولنا لما فوقه
 الانصاف على خصوصية الماهية كان وجوده منوصفا
 بالحملة فلا يكون واجبا لذاته فاقبل **فقال** او يحتاج الوا
 الى عدم تعينه فان عرض الوجود للما هيان مستند الى
 فانها الموحدة لها ابتداء او توسط فانها بالعرض كون
 ابتداء علته وينتهي الى انتفاء الواجب هذا الوجه
 اذ لو سلم ان علته عرض الوجود افضل لما هيان هو ان
 لكن يجوز ان تكون علة كونه بحيث يكون الاعراض لها

التي يصح معرفتها فليكون انقضاء الموقوف في الوجود
 لانقضاء الماهية التي يكون روضها لها **قوله** والموقوف
 مستقضى اشار الى ذلك في بحث المواد الثلاثة عند
 وقد يوجد الثلاثة ذاتها فيكون انقضاء حقيقة من
 هذا التقسيم بحسب الاختصاص العقل وقد قلنا كذا
 ونستحق الحق فيه **قوله** فاما في الفرق ما بعده بغير
 والحاصل المح وهو ان الماهية انما يتصف بصفات الوجود
 الخارج بحسب الوجود العقل كما ان يتصف بصفات
 بحسب تلك الوجود ضروري في الشيء لا يوجد في الخارج لا
 شيئا فيه والمرا من الصفات الخارجة في قوله لا يمكن ان يكون
 لصفاتها جبهة عند وجودها في الفرق ما يتم فبطل الوجود
 وما سبق تمهيدا لتحقيق كونها لا تصابا بلبس بحسب الوجود
 العقل والعلية في الوجود الخارج فيقتضي عدم بحسب الوجود
 الخارج اما الاول فلا ينافي الماهية بالغا بلبس
 انما هو بحسب اعتبار العقل كما بينا وما الثاني فلا يمكن
 يكون فاعله لصفاتها جبهة عند وجودها في العقل فبطل
 فاعله **قوله** ولا يخبر موهبة لان التناقض بين وطائيل الكلام الجوا

منه

منع جريان الدليل في صوب النقص بحوا ان يكون القابل
 غير مشروط بالوجود الخارج والمطابقة بالفرق بين
 وظيفة التناقض بالعلية اثبات جريان الدليل في الجوانب
 بحيث ان قوله بالحاصل المح يخرج قبا وجهه من المحال
 فان محصله منع جريان الدليل نحو الفرق بين القابلية و
 القابلية الا ان الله بالغ في المستند في تحقيق الفرق هذا
 لكن الا بباطله مما سبق من كلام التناقض في على خصوص
 ان الماهية شوا في الخارج في تحمل بها الوجود بل القابلية
 انه متبني على ثلاثة لانه انما يتجه العقل في ان يقول الوجود
 مشروط بالوجود اذ لو كان مشروطا به لكان القابل
 يتساوى مع الحكم وهو شرط الوجود فلم يتصور النقص
 لان النقص هو جريان الدليل مع غلبة الحكم ولعل مراده
 ان كلامه ينبغي على خصوص انه يلزم من كون الماهية قابلية
 بالوجود ان يكون للماهية شوا في الخارج قبله كما يلزم من
 كونها قابلية وذلك تصور فاسد لما ذكره من مفاد الفد
قوله فان فرق ذلك الخلال في الوجود فاستلزامه
 في الرجوع الى الجوانب الاول فانه لا بدع انه جوا **قوله**

لا نأخذ في معنى تقدم العلّة على معلولها الخ هذا خطا فان
 الكلام في علّة الاشياء بالوجود الخارجي واذا كانتا متساويتين
 باعتبار وجودهما في العقل فاعلم ان علته لزمت بكونه موجودا
 في العقل قبل ان يتضاف اليها بالوجود الخارجي فيكون قبل ان يتضاف
 بالوجود الخارجي غافلا وذلك بين **ق** والبولنبيل مرافق **ق**
 ما مر **ق** وبدأ في جميع على قولهم ان الوجود الخ لعل هذا التام
 حائل العتبة على ان ما هو غير الوجود فهو اذا لم يبدأ به
 بحسب الوجود وانما يجب له بطر انضمام الوجود اليه وما
 يستلزمه من وجود العلّة كماله ذاتا غير الوجود
 اليه الوجود نسبة الامور الخارجية الى موصفاتهما يمكن
 بخلاف ما هو غير الموجود الغاير بدانه كما تم تفصيله **ق** **ق**
 فلا يلحق عن لزوم كون هذه الاشياء عين الواجب ان كل
 كنه ما هيته وكيف يتألف ان يقول بكون كل من العلم والعلّة
 والفقد والارادة مع اختلافه فهو ما كانه افراده
 بل معنى تلك انه بدانه مصداق لعل تلك الاشياء على كل
 من جملة وسحق تفصيله انشاء الله ولا ينبغي ان يترك على
 شيء جازك ولو كان المراد ما هيته من ظاهر الجان كماله

الموجود المطلق اولى بان يكون واجبا فكان الواجب عين الوجود
 المفعول بالتمكين فاعلم ان ذلك **ق** والوجود الخارجي عين
 حاشية الى القيد لعلنا اشار الى القيد انه المتناهي الى الابد
 دون الذي **ق** لانهم لما قالوا يكون وجود الواجب الخ كماله
 انهم سموا بكون الوجود من المعطولات الثانية اذ ارادوا ان يكون
 الموجود بالمعنى الخارج في تصديق اعني ما قام به الوجود نعم
 ان يكون لطرف تعليم الوصف بالموصوف او قيام الشيء
 وكون هذا المعنى معنولانيا لا ينافي كون وجود الوجود
 موجودا اذ الظاهر ان المعطولات الثانية مطلقة لا
 قائم جعلوها موضوع المنطوق كما مر في وجه المستفاد
 والعقل والجزء والكل لا يباد بها وانهم عدوها من فساد
 المتاهية في بحث الكليات وتوليدها من لا ينادى بها
 الخارج المراد بالعرض الخارج المحمول وسيدنا نقول الشيء
 ونظائرهما من المعطولات الثانية مع وجودهما في الخارج
 وليس لنا اعم من التثنية والبناء كما مر اجماعنا الشيخ
 لو سلمنا ان مرادهم المبدأ فلا فرق ان يكون معنولانيا
 الثانية ينافي ان يكون له مورد موجود في الخارج بحسب علته

اذا كان ذلك المفهوم عارضا في غير مخصصه لا شيئا في
 العقل فيكون باطنا وثلاثا محصيا من المعقول لا في الثانية
 وباعتبار ذلك المفهوم وجودا خارجيا لا يمكن الحكم عليه
 معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراد **هـ** وايضا
 تحتمل في الخارج فرد من افراد الوجود المطلق في هذا المعقول
 حيث انه عارض ليس له ما يطابق في الاحتياج وان كان له
 حقيقة اخرى مطابقا في العين هو معقول ان باعتبار **هـ**
 القاطنة للماهية في العقل وموجود في الخارج في ذاته
 فزان من شرط المعقول الثاني ان لا يكون له وجود في الخارج
 بجميع اعتباراته ان لا يكون موجودا فيه بالاعتبار **هـ**
 هو به معقول ثان كما محصيا شيئا على ان صدق الوجود
 المطابق على الواجب لعل صدق عقل ذلك ان صدق فعله
 بحسب الخارج لوجوده على كونه موجودا في الخارج بما على
 المشهور في وجوده من المفهوم لا شيئا في كونه متصفا ثانيا كما
ز ولا يمكن ذلك الوجود الخارجى المثلث ان الوجود الخارجى
 لا يمكن عرضه للماهية في الخارج فلا يكون من الماهية لا
 كما في ما يملك على الوجود من خصوصية به متعلق ولا يشترط

ان يصح عرضه له ان ما وجد ولا من العلم الثاني ان يتحقق
 ان يكون من العلم الثالث والا يمكن لشيء خاص في كونه
 عارضا للماهية بحيث هو الماهية الموجودة في الذهن بحيث
 ان الوجود في الذهن ليس في الموضوع بحيث يتغير
 وضعه لا ينافي كون عرضه في الذهن بمعنى ان الوجود لا
 متعلق للعرض ولعل منشأ الاشياء انه حسبانه
 العلم الثالث ان يكون المعروض هو الماهية المتأخوذة **و**
 الذمى وبازمة ان يكون المعروض في العلم الثاني هو الماهية
 المتأخوذة مع الوجود الخارجى ولا يخفى ان لا يكون ذلك بل
 في العلمين ان يتعلق لانتسابا للعرض من الوجود فمعنى
 الكلام في نفي كون الانتساب بالوجود بحسب الخارج فان ذلك
 لا يقتضي عدم الوجود الخارجى كما مر **و** لا يمكن ذلك
 فان انتساب الماهية الى الوجود اذا كان انتسابا به بحسب
 الامر واما في الخارج وهو محال او في الذهن فلخص الوجود
 الذمى فيه متعلق فيكون من المعقول الثانية فيقول
 انتساب شي لا غير في محو الوجود ان يجب ان يشار على انتساب
 بل ذلك لغير الوجود لانه لا يكون متعلقا لغيره **و**

ان ينفك الموصوف بحسب تلك الوجود في نفس الامر لا العقل
 ان ينفك الماهية بدون ملاحظة الوجود في نفسه بل
 في نفس الامر منازا بحسب تلك الوجود عن الوجود في نفس الامر
 ان كان غير متنازعته بحسب تلك الوجود في نفس الامر
 ايضا فليسا مثل هذا **في** والموصوف بالوجود هو الموصوف
 بالحيثية مثلا ايضا ليس هو الماهية الموجودة في النفس
 على ان يكون الوجود معتبرا في الموضوع فان وصف الوجود
 عرضي وقد عرفت انشاء الاشياء واذا تحقق ذلك في
 لك حقيقة الامر في كون الوجود والجهان شاملا في العقل
 الثانية **في** الحاشية والحاصل ان الوجود في الخارج لا يقبل
 ان يعرض الماهية عند وجودها في العقل الا ان يكون ذلك
 موجودا قبل ما لم الوجود بهذا يعلم ان الوجود في الخارج لا يقبل
 ليطابق لا يعرض الماهية عند وجودها في العقل بل الوجود في
 بل الوجود في الخارج يعرض الماهية ونفس الامر لا في الخارج هذا
 وقد سبق ما كلف على ذلك في قوله والامر يكون للماهية
 موجودة قبل قيام الوجود بها ان اللازم كونها موجودة في العقل
 قبل وجودها في الخارج وقد مر الكلام في بعض معضلات

في

اذا لم يكن عرضا مطلقا والخارج في العقل كما صرح به اوله
 لا في الخارج كما صرح به ثانيا فكيف يكون عرضا في نفس
 الامر وهو مختص بالخارج والذم في ان زعم الخارج من الوجود
 في نفس الامر لا في العقل بالخصوص الوجود بحسب تلك الوجود في نفس الامر بل
 والثاني ما يخص الوجود في الخارج والمال بالخصوص الوجود
 الذهني واللا يلاية ما ذكر من ان العلم الاول بالخصوص هو
 الوجود في ذاته كما لا يخفى على الطبع السليم بل يعود كالموصوف
 في الوجود ان ادخلها حقيقة عموما ايضا فالحاصل
 الذي ذكره الامر على تقدير الانصاف في نفس الامر كونه
 كما عرفت ان الوجود عامر في العقل من الماهية ووصفها به
 به ومصادف ذلك الوصف وقد عرفت الفرق بين الماهية
 الذاتية والعرضية فان قلت فيكون الحكم بثبوت هذه
 لها كاذبا لما سبق انه لا يثبت لها اصلا فليسا مما يلزم كونه
 اذا كان الحكم بثبوتها لها بثبوتها لا عرض بها لها اما اذا
 المراد بثبوتها لها كونها متغير عنها ايضا من الخليل ان
 المطلق الشامل له فلا فان قلت في جميع هذه المسئلة معقولة
 ثمانية او بعضها ورمزنا ما عرفت من معقولاتها على نفس الامر

بعضها وهو ما يكون الانضمام بحسب الوجود المسمى
 في ان الانضمام والعرفه متساويان بحسب الوجود الخارج والوجود
 ان شرطان للانضمام ان يكونا على وجه محال للمنافه
 في الوجود فصار كليهما ووجد في الخارج فصار في الخارج
 لكن في نفس الوجود من اشكال كالمزاجية اشياء اذ لو اشترط
 في الوجود الذي هو طرف الانضمام تقدمه على الانضمام
 ان الانضمام الوجود الخارج ليس بحسب الخارج لكن لو كان
 يكون الانضمام الوجود في نفس الامر بحسب نفس الامر تقدم
 الشيء على نفسه وانما كفى بمركبه مشروطة بالماهية
 بذلك الوجود لزم ان يكون الانضمام الوجود الخارج محال
 فانه منزع عن الماهية الموجودة في الخارج فالوجه كما اشترطنا
 اليه ان يقتضيه بعد كون الانضمام مستلوا لهذا النوع
 الوجود ان يكون الماهية وفي ذلك النوع الوجود غير مخلوطة
 بذلك الخارج فصار ان الماهية في الوجود الخارج كما
 في الوجود في نفس الامر مخلوطة به بحسب نفس الامر لكن للغير
 ان ياتى غير مخلوطة شي من العلوص فهو في هذا الامر
 معنى عن جميع العلوص حتى عن هذا الاعتبار هذا النوع

الوجود

الوجود طرف للانضمام وهو نوع من انواع وجود الماهية
 نفس الامر لا يقال لهذا النوع الوجود متقدم على سائر
 الانضمامات فلو اعتبر التقدم لزم الكلام لانا نقول في
 ان هذا النوع لا يقدم على نفسه ولا انضمامه هذا النوع
 هذا النوع فلا يصح اشتراط التقدم فاما في نفس الامر
 من ان عرض الوجود في نفس الامر ليس كعرض غيره من الوجود
 فان طرف الانضمام بهما معا برهما بل ربما تقدم عليهما محلا
 طرف الانضمام فانه باقائه باعترافنا كما علم ذلك في تفصيل
 مسمى هذه المقام كما لا يخفى على توفيقه لا في تمام **قوله** لا ياتى
 ما ذكره على تقدير صحته الحق الا في ترتيب البحث ان يقال
 ما ذكره في تقدير صحته انما هو في الصورت الثانية
 ليس ثبوت الصورت في العطل ولا لا لثبوتها في العطل
 الثانية فلا يلزم الا الاجتماع بين صورتين التيقن
 ليس ثبوت الصورت عين الصورت بعد التبرر لا
 في ان اللاتوث ليس عليها فلا يلزم الاجتماع عين احد
 وصورت **قوله** في هذه عرف بطلان هذا المذهب فذكر
 تحقيقه وما على تحقيقه فلا نفيهما **قوله** عدم المعنى

مطلقا الغزني على هذا التصريح قوله قسما غسارا من
 هو المعلوم لا لعدم قوله ويصح الحكم الى قوله ولا سيما
 فان هذا انما يلازم لعدم العلم الا لا فرق بين العلم
 المفهومات ما في محض الحكم ولا يترجم الحكم عليه بما نقص
 يحتاج الى دفعه **فصل** وحيد لا يجب ان يحل الموجود على الموجود
 في ذاته ليست قيم الكلام وترشدا بما سبق من ان العقل
 ان يصور جميع الاشياء فان انقسام الموجود في الخارج
 لا يغلط فيه وكذا المطلق يجوز ان يكون تقسيمه في خصوص
 بالموجود الخارج فندرجه في العقل وفيه نظر لانه اما ان يرد
 الانقسام بحسب فرض العقل وبحسب الواقع والثاني
 باطل اذا الشئ لا ينقسم الى نفسه الى ان يقسم في الواقع وان
 امكن فرض تقسيمه اليها على الاول لا حاجة الى تخصيص
 الموجود في ذاته كما في التسخير الاول في ذواتها وانما
 ان يلجأ بان المراد بالموجود في ذاته ما هو موجود في
 من الماهيات كالذات مثلا فانه فان كان وجودا في ذاته
 من ان يكون موجودا في ذاته او غير موجود فيه فهو متغير
 الموجود في ذاته وجب وجوده في نفسه الى ان لا يتساوى

في ذاته من غير الموجود في نفسه بالواقع فان لا يتساوى
 هو موجود في ذاته في الواقع متغير في الواقع الى ان لا
 الموجود الى ان لا يتساوى الغير الموجود فيه هذا والاطار
 الانقسام على الانقسام في العقل فيصير وجودي المتغير
 واحدا **فصل** يعني اذا كان طرفا الحكم موجودين في الخارج
 لئلا يلزم ان يقول معنى الجمال اتحاد الموضوع والحوال في الوجود
 فيكون كلاهما موجودين بوجود واحد فكيف يتصور كون
 احدهما موجودا دون الاخر فان لا يتساوى فلو انزلنا بدل هذا
 متساويا مع زيد كان موجودا بوجود زيد بحيث يمتثل بقول
 فرق بين الانقسام والاشياء انهم لو لم يمتثل في الخارج
 وفرد ههنا موجود في فعل احدهما موجودا في الخارجية دون
 الاخر تحكم والحجاب بان التذكر عند قول المصنف في الوجود
 من المعقولات الثانية انه اذا قيل الخلق موجودا فمعنا
 وجود افرادها واما المشتقا فاذا قيل انما موجوده كان
 ان افرادها اشتقاقا موجودة فمعناها لا على ليس موجودا
 لا نقاء افرادها غير متساوية لانه يجمع الى محدود اصطلاح
 والتحقيق انه اذا وجد فرد ما كان ماهية موجودة بوجوده

بالحقيقة وانما عوارضها فانما يكون وجوده وجودها بال
 انما هما معا بوجه ما وانما العرف مع الذات انما هو ذاتي في
 مع العرضيات انما عرضي فيكون الذاتيات موجودة في
 بالحقيقة والعرضيات بالعرض فلذلك يقال ان الانسان لا
 بشرط شي موجود في الخارج حقيقة بخلاف الاعراض لا وجود
 بالعرض وجودا زيدا وزيدا ليس في ذاته انما بل بالعرضيات
 عنه فاذا انتسب وجوده الى الاعراض كان نسبته بالعرض لا
 الانسان فان زيدا في ذاته انما لو فرض وجود الاعراض
 بذاته لم يكن انشائها ولا غير من الحيوانات بل شيئا اخر يكون
 ذلك المفهوم ذاتيا له اذا تم هذا فيقول معنى كل واحد
 انه اذا حكم على الامور الموجودة في الخارج بالوجود وجوده
 الخارج سواء كانت موجودة فيه بالذات او بالعرض حسب
 مطابقته للخارج اذ حيث لا يكون الغرضه خارجيه لا شيئا
 على الحكم بانها في الخارج فيشمل قولنا زيدا ذاتا وزيدا
 ايضا وزيدا عرضي لا يشمل قولنا زيدا ممكن لان الحكم بها
 على الموجود الذهني بالوجود الذهني او على هذه الغرضه
 والذهنية بما في الالبا نمانفان يكون للوجود من
 سنه

اخر

اخرى وجود في الخارج وموافقا لما علم للاختصاص في هذا الغرضه
 وانما اذا حكم على الموجود الذهني بالموجود الذهني فلا يجب
 مطابقته للخارج سواء كان لها وجود في الخارج او لم يكن
 وحاصله ان القضايا بالخارجيه بحسب مطابقتها للخارج
 بخلاف الذهنية فانه بحسب مطابقتها للنفس لا بالوجود
 اول ما ذكر في توجيهه اما اوله فانه حيث لا يعلم من
 كلامه ان صحة مثل زيد باعتبار المطابقة للذهنية في
 الخارج ويحتمل ان يحتمل قوله ولا على ما ليس كما خارجا فيشمل
 ايضا فيكون المعنى ان مضدا في الخارجيه ومضدا في
 الامور الحقيقية فاعلم ان يكون في هذا الخارج او الذهني
 كليهما وانما الذهنية فالذهنية فيكون في ذلك الغرضه
 كما هو اية وترتبه عبارة من قبل بعدا يقال ان الغرضه
 على توجيهها ايضا لا يعلم كلامه حال بعض الغرضيات فان
 الحقيقة على الوجه الاول والذهنية على الوجه الثاني
 موكل الى المقابلة لانا نقول بعد العلم بالخارجيه و
 الذهنية لا شبهة في حال الغرضه لان ما لها اليها وكذا
 العلم بالخارجيه والحقيقة لا شبهة في حال الذهنية وهو

ظاهر فليس فيها كثير فعمل وايضا فمخصص بعض افراد الغرض
 الخارجية بهذا الحكم ونظمنا في افرادها مع سائر اقسام
 في تلك الاحوال ما ينوعه الطبع السليم خصوصا مع
 هذا التوجيه الذي لا يخفى وضوحه اما ثانيا فلان سببا
 الكلام يدل على ان المسلم الثاني يكون صحته مطلقا باعتبار
 المطابقة لما في غير الامر وهو علم من الخارج والذم هلكت وهو
 ههنا في مقابلة الخارج فبينه ظاهر على ان المراد بالذم
 فان كون الصحة باعتبار المطابقة لما في غير الامر للمعنى
 مشترك بين الجميع فلا وجه تخصيصه بالوجه الثاني
 فخصنا في الحقيقة بحكم ضمنا لانه اما الخارج والذم ولا
فليس او على الامور الخارجية ولما كان لا يمكن من المعقول
 فالتوصوفات التامة لغير الذم في الخارج فتوصلنا الى ان
 يمكن حكم بالاذم للعقل على الامر العقل في الحكم اما على
 الخارجية مثلها او على الموجود الذي يمثله كما استدلنا به
 لا يقال لانه حكم على الامور الاعتبارية بتمثلهما في الخارج
 او على الموجودات العينية بالمعقولات الثانية كان كما دل
 على الموجود الذي هو الموجود الخارج والثاني عكسي لا مانع

على الوجهين ان كان بالحكم بالذم في الخارج كان حكما على
 الذم في مثله وعلى الاول يعتبر صحته المطابقة للخارج وعلى
 الثاني يعتبر فيها المطابقة للذم وليس على الحكم على الامور
 الخارجية مثلها ان يكون الطرفان موجودين في الخارج بحسب
 الواقع بل يعتبر احداهما بحسب الوجود في الخارج فان العرض
 مصداق في القضية الخارجية مطلقا فيعرف بالظن
 صدقها ولكن هذا فليذكر **فليس** اما الحكم بالامور الخارجية
 على الامور العقلية العقلية فوجه الشبهة لا يعلم من كلام المصنف
 ان المعنى في صحة هذا الحكم المطابقة للخارج او الذم
 حال شلوا لانه في الخارج في تمام استيعام مخرج كاصح وهو
 في النجيه ما وجدناه **فليس** والا فكون النسبة خارجا
 عليه ان كون النسبة الانجائية خارجية ايضا لا يوقف على
 ذلك كما زعمنا حيث صرح بان زيد اعني ضيقه خارجية ايضا
 يوقف على ذلك مع اعترافه بان المحرم غير موجود في الخارج
 يمكن الجواب بان كون النسبة الانجائية خارجية على الوجه
 الكلي يتوقف على وجود الطرفين اصلا وفيه ان هذا التأكيد
 على عدم جواز التخصيص لسابقة لانه على التخصيص

اذ لو جعل الحكم اعم من الايجاب والسلب كان كون النسبة
 خارجا على اوجه الكلي ايضا موقفا على وجود الطرفين وان
 ذلك فديكون خارجا عنه وقد لا يكون فلا فرق بين التخصيص
 بالايجاب والتعريف فاما **المراد** بالحكم في هذا المعنى
 ان يكون الطرفين موجودين في الخارج مدخلا في كون المعبر
 صحة الحكم الايجاب المطابقة مع الخارج ولا دخل في هذا
 بالنظر الى السالبة لان وجود الطرفين لا مدخل في كون
 السالبة خارجة ايضا حتى يكون له مدخل في كون المعبر
 صحته هو المطابقة مع الخارج بل السالبة يكون خارجا
 في صدقها المطابقة مع الخارج سواء وجد طرفاها او لم
 فقط او لم يوجد لكن لم يبرز الشر في الدنيا الا في قول الغم
 الثاني كقضاء على هذا فلو جعل الحكم على الايجاب في
 المتصلة الزمنية ولو جعل على السالبة لصدق الزمنية
 لما علم من ان المتقدم لا دخل له في الثاني بالعتبة الى
 مواد صدقة وهو السالبة ولا يخفى ان المتأخر اما
 هذا المقام هو الزمنية فينبغي ان يجعل الحكم على الايجاب
 يقال في الاول المتقدم في الثاني بعد التخصيص الايجاب

المراد

الثاني بكونه واما في السالبة فوجود الطرفين في مثل اليد
 حسب اعترافنا بالشر لا نأخذ في الثاني هو وجود الطرفين
 كما صرح به وذلك لا يتحقق في المرجحة بل في واما في السالبة
 فوجود الطرفين لا مدخل له في ذلك الجواب اصل الحكم
 ذلك الوجود مع اننا فاما هنا فاية توجيه كلام الشر فانه
 يظهر ان ما فيه ولو جعل تخصص الحكم بالايجاب بان يكون الطرف
 موجودين في الخارج فيحصل الايجاب بالخارج فيصدق الوجود
 الكلي في اعم جوب مطابقة الخارج ولا يتخصص الحكم بالسلب
 بالخارج اذ قد يكون السالبة حقيقة مع وجود طرفيها في
 الخارج كما في ذلك لاشي من الاشياء برفع ولا شيء من الاشياء
 فانما يصدق بان حقيقة مع وجود طرفيها في الخارج كما
 اولى **المراد** فان صدق شيء على شيء اخر ايجابا بحسب الخارج فيصدق
 على وجود الآخر فيه انا ارا ان صدق الحمل الايجاب في
 على وجوده في الخارج ثم انا ارا ان ثبوته له واتصافه به
 على وجوده فيه ثم لا يصدق اتصافا لثبوته بالصون كما هو
 القول بان المتقدم على وجوده يكون اذا اصابه الصون في
 الانصاف وان المتقدم هو الانصاف بغيره وهو انصاف

والاقتصار في الخارج انما هو بالصور المنقطة هو من
عن وجود الميول لا يمتنع في دفع المتع وان كلف في دفع
التقصير كما هو لا بد منها من اثبات المفارقة المتيقن والمجرب
ان الاستلزام واما التوضيح فلا **وهذا الشكل**
فوق هذا شرنا اليه فيما لم ينفردا شرنا الى جهة سلف
ونقول هنا قوله والمطابق يجب ان يكون مطابقا
اراد المفاخر بالذات ثم وان لا يكون مطابقا للمعايير
للاعتبار به في ذلك لا يلزم منه ان يكون الوجود غير
مغاير للوجود الذهني بالذات بل نقول هذه النسبة التي
في الذهن مطابقة لشيء من حيث هي موجودة في نفسها
في الذهن فانها مجتبه ووجدت في الذهن فبارها في نفسها
وتفصيله ان النسبة اذا وجدت في الذهن كان لها وجود
سواء كان ذلك باختراع العقل فعمله كما في الحكم بوجوب
الثلاثة مثلا او بدون اختراعه كما في القول فان كان
يخص الوجود بل كان منزها عن من شأنه ان يرفع منه ذلك
كان موجودا مع قطع النظر عنه وان كان وجوده في الدنيا
موجود فيه بدون قوله هو حيث انه موجود في الدنيا

له من حيث انه موجود فيه بلا عمل والاعتبار الثاني هو
في نفس الامر فان المنظور اليه في هذا الاعتبار هو مطابق
وجوده في حد ذاته اعم من ان يكون في الخارج وفي الذهن على
الوجه المذكور الا ان امر آخر وهو عدم صلاحية الوجود
انما هو افضل ان يكون ذلك الوجود له في الذهن فالنسبة
الذهنية فالقول في مطابقة هذا من حيث انما موجود في
حتى لو كانت موجودة في الخارج ايضا كما سبقت مطابقة هذا
في الكواذباذ لعلها الوجود في نفسها الى الوجود في
بلا فعل واختراع اصلا لا في الخارج ولا في الذهن اذ اخترع
عقله ان يقع قوله وايضا فانهم قالوا في قوله وهذا
منهم بخلافه انما لا يصح ان المعبر عنه الحكم مطلقا
المطابقة لما في نفس الامر لا لما في الذهن من نسبة الذهن لا
لزم صدق الكواذب ولا يلزم من ذلك ان يكون الوجود
مع قدره من افراد الوجود في نفس الامر وكذا قوله ومعلوم
ان لا يكون في الدنيا ان يكون في الخارج لعدم اواسطه
وهو ظاهر صوابا وكذا قوله وايضا فانهم قالوا في الخارج
فان الوجود في الذهن لم يكن في الخارج يكون خارج الذهن

فما يعنى قولهم الحكم الحكم انما كان طرفاه غير موجودين الخارج
 يكون محققا بطلانها في نفس الامر لا في الخارج ولا في الماهية
 الذهن وذلك لان مرادهم بالخارج هنا ما يقابل للذهن مطلقا
 لم يكن الطريق موجود من الخارج لا يكون محققا بطلانها
 بهذا المعنى وهو ظاهر ولا في الماهية بطلانها بغيره
 كانت وجوده في العقل لا في وجوده في الخارج على ما عرفت
 انما هو وضع في العقل لانه ان صدق الخارج بطلانها بغيره
 الذهنية للذهن الخارجية المراد بالخارج او العقل لغيره
 الذهن لا عن الذهن مطلقا كما يتم نزول في هذه العبارة ما لا
 يكون وجوده بغير العقل ان كان في العقل بغيره الموجودات
 العقل ولا مشاحة في اللفاظ بغيره في العقل واشعاره في
 مواضع معينة المراد وقد عرفت المراد من قولهم الحكم انما كان طرفاه
 غير موجودين لم يمتد ولا يتبع لافراء المبرلة والاولى بالمتصل
 والله ولي الشاهد ومنه العضد والسند **فما** **د** **ك**
 وبطلانها فلا يصح حملها لا بغيره جواز ذلك **فما** **د** **ك**
 الجواب ان خبره ان لا يرفع الاشكال عنهم معقول بان
 خزانة المعقولات كلها هو العقل لعلها لا اولها ان يقال ان

العلم

المطابق لما ارشد فيه من حيث صدق فيه به صادق وذلك
 الكواذب وان كانت مرفوضة فيه من حيث الحفظ لكن لا يخرج
 ان لا يكون صدقها فان لم يكن صدقها لا يكون مدعى عما
 بل ولا ان يكون صدقها لانه لا يخرج ان الخزانة الصور
 مدبرها عند فهم والحفاظه تخزن المعاني ولا يدركها
 ان يكون شأن العقل الفعل مع لقلود الحفظ والصدق
 ومع الكواذب الحفظ فقط وذلك لانه عن الشر والحق
 من نواحي المادة لا في معنى العلم الا حصول مجرد
 فانه ان كان يكون العقل غامضا لانه انما هو هذا انما يشتر
 كونه غامضا من حيث التصور واسلام حصوله بعد
 م والحاصل ان الخزانة انما تحفظ المعاني التي تغلب بها
 وذلك يستلزم تصورهما ولا يلزم منه حصول الصدق
 بها فتأمل **فما** **د** **ك** واعترض ايضا بانه يتعدا قولهم فان المطابق
 لا يثبت عن الغايق بالذات كما مر فبطلانها **فما** **د** **ك**
 عينه فيكون صدقها في الخارج من كونه بطلانها ومطابقا للعلم
 انهم لم يفسروا الا بالمطابقة فوجب ان يكتب خبره بالخارج في العلم
 وهذا تكلف مستغنى عنه بما ذكر على ان كلامه راسخا

في قولهم ما يفهم ان علم المبادئ لجل من ان يوصف بالصدق
وانما هو الحق حتى انه الواقع لا المطابق للواقع **فليس** ولا كذا
علم الواجب ان اذا علم الواجب يوصف بالصدق **فليس**
المطابق بل يعني اخره عليه انهم اذا فسروا الصدق في تلك
وان اراد الله لا يوصف بالصدق ولا بالكذب **فليس** رده عليه
خلافا لغير العام والخاص لان يحمل على ما نقل عن **طائفة**
انما وان اراد الله عين نفس الا في الحاجة الى الصدق **فليس**
المطابق انما بعد الاتهام عرض طاهر بغير الصدق كما **فليس**
انه يتألف ما وضع من ان قيل لا هو العقل العاقل **فليس**
يكون الواجب والمبادئ لعالية ما سرفا على **فليس**
لما ذكرنا من ان الكذب لا يفتح الحق لان مقصوده العقل
يتصور كل شيء وقد جعل المقتضى والحكم **فليس** على ذلك
ولا يختلف هذا القرض بصدق الحكم وكذبه **فليس** وانما
فلا يحد ما يبين الحق لا يخفى ان جواز كون امرنا ذهني وما
باستبار وغيره في هويته وتاليه باعتبار لا يرفع هذه الشبهة
اذ منشأها ان صدق الخبر مطابقا للحاج **فليس** من ان يكون
لكل من المتباينين هويته ثابتة في الخارج وظاهره لا يندفع **فليس**

وانما يندفع بان يكون لكل منهما هويته في الخارج **فليس**
ما وذلك ليسين اضلا وانما هو علمه **فليس** وانما
فلان المتباينين هما مفهوم ما ثابت في الذهن واللازم
من مطابقة الحكم للحاج ثبوت هذين المفهومين **فليس**
ليس ثابتين في الخارج فيقول هذا الغايل فيكون ما
ليس ثابت في الخارج ثابتا في المراد به نفس المفهومين
الذين هما غير ثابتين في الخارج وكانه رام بذلك **فليس**
في العبادة اذ ما جبالا للضرورة وتطلان التالى **فليس**
واحدة كانه قال لزم ان يكونا نفسا ثابتين **فليس**
غير ثابتين هذا على ما ذهب اليه الغايل وسعد الله من نفي
الطبايع الكلية نظرا لمرجبا وقد يتوهم في اوجبه ان هذه
القسم لما كانت مستغرقة لجميع المفهوم ما كان باليسر
في الخارج فاختلاف القسمين واحدهما فيلزم ثبوت في الخارج
وقد توهم فاسدا لا يلزم من وجود المفهوم وجود جميع **فليس**
فليس وحقيقتهما اذ ذلك النسبة والاختلاف الاول **فليس**
اذعان وفروع النسبة او لا وقوعها لتلايد خلقه **فليس**
والوهم بل العقل ايضا فان ذلك خاصها بالنسبة

الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط كما يشهد به من له وضوح
وهذا النوع من الادراك لا يتعلق بالمتعلق خاص هو ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة بخلاف التصور فانما هو
حجزة يتعلق بكل شيء حتى يتعلق بالمتدين فافهم **لما**
بل لا يكون هذا الحمل حقيقيا بل لا يكون هذا الحمل اضلا
اذ لا يعقل النسبة بين اثنين بالبدنية وتكرار ادراك
شيء واحد انا واعتبار لا يكفي وتفصيله ان الشيء
الواحد كذلك لا يمكن ان يتعلق به ادراكا من نفس واحد
في زمان واحد فان حصول صورتين مختلفتين في الزمان
في نفس واحدة يمنع بالضرورة الوحدانية فلا بد ان يرد
احدى الصورتين عن النفس حتى يحصل اخرى حيث لا يكون
الا ادراك واحد متعلق بمعلوم واحد فكيف تصور النسبة
مع انتفاء التعدد في الادراك والمذكر فان ادراكا
الزائل لا يدخله في حجة تصور النسبة قطعا ولو كان
تصور النسبة بسلب الصور الزائلة لحاز الحكم على الادراك
المتسبة والمذموم عنها ولو كفى الصور الواحدة المتماثل
لم يتجنى المتدين الى تصور انما لثلاث مل الى الصور

احدها

احدها تصور واحد هو عينه تصور الموضوع للحمل **لما**
تصور النسبة لربما يرتزاه القضية اشبه بالادراك
عند في المفهوم بل في الادراك فقط على ان بعض من
ذلك قابل بان القضية التي يحسوها الوجود لا يحتاج الى
الربط فيلزم عليه انه اذا حمل مفهوم الموحدة على نفسه
يركز هذه القضية المفهومة واحدا فعلق به ادراكا ان
مفهوم الموضوع والحمل عند واحد حتى الربط لا يحتاج
اليه هنا فيحصل القضية البسيطة فلا يفسد
بالقول الى غير ذلك من المفاسد لظلال القطر السامية
موتة هذا الصواب واليقين ان النسبة يعتبر بل يشترط
فاذا انتفى شدة ما فكيف يتصور النسبة ولا يطاق ان
يتصور كون المدرك بهذا هو المدرك بذلك فصدق
التماثل بين المذموم **لما** ومعنى الحمل ان المتماثلين مفهوم
قد يطلق الحمل معنى الحكم التحلي هو الذي يرتقبه وهذا
على متعلقه وهو المراد منه هنا وذلك ففسد بالتماثل المتماثل
مفهومها بحسب الخلف فانه يتعلق الحكم اعني وضع النسبة
وقد ذكر القسمة لتبليغ كفاها بالاصل لما اردت تفرقة على

وجه يتناول الحمل المتعارف ومن لم يحصل المفهوم بالحركة
 الذات بالموضوع كما هو المتعارف **فالمفعل** عليه
 المحمل للقيام الذات على الموضوع ولذلك اعترض عليه
 بانه لا يتفق اتحاد الذات مع التعارض في المفهوم والوجود
 الاتحاد يحمل التساوي على الحركة وحمل الفعل على صدق هذا
 لئلا يقع ذلك ونحن نقول ما لم يتحقق الحمل فيتحقق صدق
 المفهوم ما في التعارض على شيء واحد فان معنى كون الشيء
 وكونه حادثة بالذات اتحادا هو باحد انحاء الاتحاد فيقول
 الحمل حادثة فانك اذا قلنا قد حصل في خاصته فاعلمه كان
 هذا حكما على شيء واحد بانه يتصدق عليه بحسب ما فيقول
 هذا الذات ان كانت عين كل منهما الزم حمل الشيء على نفسه
 او غير الزم حمل الشيء اتحادا لا يميز لاهم مادة الشبه الا
 يقال هذا متحدان بالوجود متحدان بالموجود كما هي الحقيقة
فالمفعل لا الاتحاد هنا كالحق قول انه لا اتحاد بينهما بالوجود
 فانما لا يخفى في الموجود بوجه ما يوجد زيد انه فانه اذا
 زيد فقد وجد لا شك والحقول وسائر ادبياته من حيث
 عينه من حيث الذات وقد وجد لا يخفى من القول

الصادق عليه باعتبار رتبة تلك العرض وان لم يكن اتحادا
 من حيث ذاته فلذلك لا ينبغي وجوبه الى تلك الامور
 فهي محتاج معه في الوجود بمعنى انها موجودة بوجودها
 ومثل ذلك في الاعنى كونه مبررة عنه وفي مثل الاسود قبال
 الاسود به ولو لم يكن اتحاد بينهما في الوجود بوجه ما لم يصح
 يكون الاعنى في الذات مثلا اذا كانها زيدا ولو لم يترك
 على الاعنى بافراده وتفضيله ان معنى هو قولنا لا يشكك
 كالعرض كما صرح به المصنف فيكون زيدا والذات او
 من كونه اعنى فان لا اتحاد بالذات والذات العرض في الح
 في الشفاء والواحد بالعرض هو ان يقال في شيء شيئا اخر
 الاخر وذلك واحد اما موضوع ومحمول اعنى كما يقال ان
 واحد عند الله واحد وان زيدا والطبيب واحد واما مجموع
 في موضوع كقولنا ان الطبيب هو زيد واحد بالعرض ان كان
 شيء واحد طبيا واربعا عند الله موضوعا في محمول واحد
 كقولنا الشئ والمحمول واحد في البياض العرض يحمل عليها
 عرض واحد ان شئ كانه ويقول ايضا ان الحمل هو لا اتحاد
 اثبت ما ووجه ما اذ لو كان الواحد القدر لم يتحقق الحمل او

الكثرة الصرفة لم يصدق وكما ان الوحدة على جهات
 شتى كالنوعيات المجسدية فكذا ذلك المحل حتى يجري في جميع
 اقسام الوحدة التي يتحقق فيها الكثرة لان شيئا اورد هو
 بالانحداد في الوجود فانه المتعارف المشهور لا يقال في الحقيقة
 زيد من غير حيث اشرك كما بالنوع بل الانحداد في الوجود
 اعم من ان يكون كاشفاً ام جودين بالحقيقة كما في حمل الذات
 على الموجودات او يكون الموجودات احدهما والاخر موجودا بالغير
 بالمعنى الذي يشير اليه كما في حمل الاعتبارات عليها ولا
 في تحقيق معنى الحمل في ما قيل ان المحل في الذاتيات على الانحداد
 في الوجود في غير معنى الانضمام كيف معنى قولك زيد من
 هو من غير ملاحظة الانضمام بهذا الاشتقاق والمعنى
 المحل مطلق الانحداد في الوجود اعم من ان يكون بالذات والغير
 فاذ قيل من لا يجرب فان اردت مطلق الانحداد صدق في نحو
 من انحاء الوحدة بوحدها وان اردت المعنى الاخص مطلقا
 صدق في كونها متصدين في الوجود سواء اتخذت بالذات
 او بالعرض وان اردت الانحداد بالذات لم يصدق لان يكون
 احدهما ذاتيا والاخر او بالغير الخارجي لم يصدق لان يكون

احدهما عرضيا للآخر ودرجاً صدق في المحل بالحد الاعتبار
 وكذب بالآخر مثلاً الجزئ جزئ صادق بالاعتبار الاول
 كاذب بالاعتبار الثاني والمعالج معالجه بالاعتبار من حيث
 بالاعتبار الاول كاذب بالاعتبار الثاني فان كون المعالجه
 معالجه بذلك الاعتبار يمكن عرضه عرضاً ضرورياً في حقيقة
 انضافه وهو عرض ضروري **لان** الله لا يتصور التغير بل اذا
 حصل في الزمن لا يتصور متلافاً حصل في الزمان
 ما يصدق عليه بتجوز الانحداد فان لا يتصور زرع وعدة غيرها
 ووجودها هو وجود تلك المفهومات الصناديق عليها فغير ليست
 تلك المفهومات باسرها موجودة في الذات وهذا لا يتصور
 وجودها مطلقاً سواء كانت بالذات او بالعرض **لان** وجهه
 الانحداد قد يكون احدهما وقد يكون ثالثاً جبهة الانحداد وقد
 يكون الموضوع وحده والمحل وحده كما في المثالين الاولين
 وقد يشتمل شئنا الى الموضوع والمحل كما في قولك زيد
 زيد فان الموضوع هو زيداً مطلقاً بالآخر او بدو الخطأ
 بالعكس وجهه انحدادها هو زيداً المكون اعتباراً في الطرفين
 ولذلك يكون مثل هذا المحل بدنياً كان قلبي زيداً

ادركه الان فهو زائد او كنهه اسحق في هذا في زيد
 المكر لا في خارج الذي فان قد لا يكون ضروريا وهذا
 القسم الثالث هو الذي يستحيل الشيء على نفسه وتقول
 فان يكون احداهما يشتمل هذا القسم ايضا **فاما** وما لا يحل
 على نفسه صحته المع ميل يرد عليه انما يكون بطلان الزمان
 وهو قوله المحل محال وانما خبر بان بلله انما يدل على بطلان
 المحل لا الجان وربما يخرج قوله بسبب الصحة عن المحل فلا يرد
 عليه فلا يحل ان قوله ان يقول مقدم ما في هذه الرواية
 كما قلنا فيكم الاخر في نفس المحل فان قيل الكلام في قوله
 هذا الزمان كما قلنا ان يقول هذا ايضا ان اقولكم وهكذا
 لا يندرج في عرضه الذي هو يقع انك في المحل **فاما**
 والا يكون المحل صحته المع ايضا فانما يشتمل انما يكون محال
 باعتبار صدق **فاما** فلان ما كان الوجود المع ذاته ثبوتان
 للشيء فرع ثبوت المثلث له كما هو المثلث وعندنا نحن من حيث
 الماهية للوجود يجب ان يكون متناجزا عن ثبوته نفسا فان لم
 يلزم عندنا في الوجود المتناجز بينه وبين ما قيل ان ثبوته
 في الغير فلا يلزم الا تقدم الوجود المع على الوجود المتناجز

نفس

متناجز عنه في الوجود الذي هو المطلق على سبق خضيله
 وهذا الذي نحن هذا المقام اذا لم يكن للماهية قبل
 وجودها وجود سواء كان فيه محذورا ولا يصح قول
 ان اثبات الوجود للماهية لا يلزم وجودها قبل وجودها
 على ما وجهه به الشارحون ولعل انك من المستغفلين
 انما اشارنا اليه سابقا من ان ثبوت الشيء لا يجب ان
 عن ثبوته في نفسه وانما تستلزم ثبوته في نفسه لو كان عين
 في نفسه قال الشيخ في تعليقه وجود الاعراض في انفسها
 وجودها في وضوحها سوى المحل الذي هو الوجود كما
 مخالفا لما لا يخفى على الموجود حتى يكون موجودا واستغنى
 عن الوجود حتى يكون موجودا ليرجع ان يقال ان وجوده في
 هو وجوده في نفسه بمعنى ان الوجود وجودا كما يكون الوجود
 وجودا بمعنى ان وجوده في موضوعه هو نفس وجوده في نفسه
 وغير من الاعراض وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه
 فيها ايضا فالوجود الذي الجسم هو وجوده الجسم كمال الوجود
 والجسم كونه ابيض لان لا يبيض لا يكتفى في البياض الجسم
 معان قال اذا سئل بل الوجود وجودا وليس وجودا متناجزا

انه موجود بمعنى ان الوجود حقيقة لها ماهية موجودة فان الوجود
هو الموجودية مطلقا هاهنا كلفنا انه يتلخص في شيئين
الوجود الى الماهية ليس كشيء سائر الاعراض فان تلك لا
يصير وجوده بقاءا للشيء بل هي عين وجودها والماهية
الوجودية فيها موجودة قبل هي عين وجودها فلا يرد ان
عن وجود الماهية **فان** ان يكون حصول الوجود الماهية
صدقه يفتقر كونه غير موجوده ونفسه يفتقر وجوده
لاشاع الحكم على الجوهري الماهية سلبا لوجوده
باعتبار الصنف **فان** يمكن ان يثبت سلبا لوجوده
ارادة بالسلب ههنا الملا وتوقع لا الانزال كما في الباري
الشامخة المطلقة العامة اعني سلبا لوجوده عن الماهية
الجملة **فان** اعلم ان زعمنا الماهية في هذا العمل قد وقع
هذا الاصل في لزوم تفرقه في الواسطة ولا حاجة الى التفرقة
البحث عن عدم مطلقا كما تشر في فروع الخوض وهذا انما
حاصله ههنا ان من يقوم بعض الاشياء ان الوجود ههنا
عن هذا الانزاع **فان** والجملة ان الوضع من المعقولات
ان المصنف اراد ان قول الموضوع والجملة على اقرها

العلم

اطرافا للمبدأ او ارادة للشيء على سبيل المسامحة
فان الانصاف لو ان بالوضع عينه والاعم بالمحملة واما ان
قول الجملة والوضع على اقرها بالشيء كما صرح بالشارح
تخلو الفاعل **فان** وهو ما لا يكون له وجود بنفسه
على قول من عن وجود الكلي الطليعي في قولنا السواد الجسم
الفرس والانسان والاعم فان جميعها غير موجودة عند
صدقه هي عينه واما على التحقيق فالاشياء الاول وجوده
بجملتها الاخرى فانها موجودة بالعرض وجودها بالعرض
بوجه ما عرضي كما عرضت بغير **فان** قيل ما سواد وجوده
للموجود بالعرض سلبا ما هو صادف على الموجود صدقه
مثلا اذا وجد شيء ففانه وذا انما به موجوده بالذات
موجوده بالعرض **فان** الجسماني اشياء الوجود للشيء
بالذات مثل وجود الاشياء انما انا وقد يكون بالعرض
وجوده بالعرض الامور الذي بالعرض لا يوجد بالعرض
ذلك ولشغل الموجود والوجود الذي بالذات انما
وتحقق المقام ان ما بالعرض مطلقا انما على ان لا يكون
موضوعا بالتحقيق بهذ الاشياء وذلك جاز في سائر الاشياء

كما قال في طبقات الشفا في تحريك الحركة بالعرض اذا علمت
 الحال في الابن والوضع فالحكم بوضعها في سائر الاماكن
 يقال ان الشيء مثلا يتحرك بالعرض اذا كان الموضوع للتواجد
 ليس هو بل جسم تعريفه او مخاطبه او جسم موضوعه او
 جسم موضوعه في الموضوع وليس هو موقعه في الاعضاء
 كقولنا البناء اسود فاما السواد ليس موضوعه جرم مع البناء
 بل الجوهر مع السابغ عرضه ان كان هذا الجوهر الغالب للسواد
 وقد يقال للجوهر اذا كان ليس موضوعا ولا لاسمى
 الاول شيء فيه لا يحرره منه وهو السطح فان السواد يقتدر ان
 يحل في الاول والسطح والاحل السطح يوجد للجسم في العلم
 ان السطح صريح بان النقول فيه السطح لا يتحرك في الابن
 بالعرض مع نصريحه بان المتحرك بالعرض مع نصريحه بالعرض
 بالعرض هو ما يلحقه في نفسه مفاد في اول اول وفي العلم
 او كذا وكيف بل هو مفاد في شيء اخر مفاد في لا فاذ اسدل
 لذلك الشيء حال يستلزم اليه كانت له بالعرض جعل ذلك
 وحينئذ الاول ما يكون المتحرك بالعرض هو في نفسه مكان
 وضع وقابل الحركة الا انه تعريفه كانه ووضع في المكان

مقول

هو محمول فيه فغيره كانه هو هذا ملازم له فيلزم ان
 له لامل حركة ما هو فيه حصوله في موضع يقع اليها اشان
 غير الحركة الذي كان يقع عليها الاشان فيها او يقع له
 وضع اخر بالقياس الى الجهات كما لم يقل في الضد
 هو ان فيه حافظ مكانه والثاني ان لا يكون من شأنه ان
 يكون له ابن ووضع وان يتحرك بالذات وهو ان يكون
 المتحرك بالعرض للمتحرك بالذات مفاد في جسم محمول مفاد في
 شيء من الاشياء الموحدة للجسم في نفسه بسبب الجسم
 بها الاشان الى انه ويصير له اجزاء الجسم كذا
 لان الجسم وكما لوضع وضع الجسم اذ حصل الجسم كان
 متعلقا بالجسم المتصا به بالاشان فاذا حصل له وضع خرج
 من ذلك حاله ما حصل قد انتقل في الابن والوضع هذا
 معلومة بمسبب الحاجة واقول لما كان لا يتصل بالعرض
 واحكاما الى انهما ما يفار الشيء فلا يكون العقل مفاد في
 متحركه بالعرض فلا فادها متعلقه بالجسم المتحرك وان
 تعلق المفاد في الجسم جسم او بينه وبين الامور المتخاطبة
 على انه فان الجواب سؤال من لم كان في التعريف لها

يترك بالعرض في الارض ولا يقال انهما في العرض باسود
اذا لم يكن ان التفتيش وجب له اذ لم يتطاول ذلك بالعرض
منع الاطلافة ان ذلك اذا كان في السواد في الفصل الاول
فيه التفتيش وان كان احدا لا يرضى او يقع في العباد لو كان
ظهور عقله ما فيه التفتيش كان منطوقه ما ذكره في
سائر اسما لانه وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم في زال
عن صا به اشياء ما زال بقدر ضار الى ما شاء من اجزائه
لو كان الشيء محسوسا كان من وجوده المحسوس في الخبر لكل
كان محسوسا او غير محسوس ولا يجوز ان يتصور الاطفال
لغلبة اجزاء الغير عندهم لكن في الامور في وجوده لا
التي فيها هو السائب الذي يختلف به الامران عند المحسوس
سبب غير واجب مقتضاة غير الجواب لهما كلامه وذلك
تقول ان ذلك غير واجب فيكون المحرك بالعرض محسوسا
التي من الذين ذكرها اي غير واجب في مقتضاة
المحرك بالعرض فيما اذا شاء في غير واجبا ان اذا كان المحسوس
لا يطلعون المحرك بالعرض الاعلى القسم المذكور في الاعلا
المعنيين في تناقض وجوب وكذا لا يطلعون الاشياء المحرك

نفس

النفس اعترف به المحرك الذي لا يكلف فيه ان الا
بالعرض لا يتصور بذاته فيقال له علاقه بعينه نعم المتناقض
او القام قد يحضه في غير الواجب بعض العلاقات كما في
المدن كونها متحركة النفس الحرة بالعرض فيسرها في المعيار
فانك تقول تحركت هي هنا وكذا غير من معان البدن
الى النفس نعم يحسب سائر الحرك بالعرض على الوجهين الخاصين
الفصل سلبه مطلقا ومن ايضا عينا لخص علم ان الغير في
بالعرض في غير الاضواء طاهر ان الجاهل في صورة الوجود الكسبي
جعل المدلول به بالعبارة وجوده لا في غير الاضواء نعم
مثلا الوجود في الخارج ما يتوارى من الوجود عليه في الخارج
من قبيل الاضواء بالعرض سواء كان متعارفا او غير متعارف
ليس الكلام فيه بل ان انقسام الوجود الى الكسبي في طريق
في الحقيقة ابا ان غير متاثر في الوجود بانعدام الاجسام
هذا بناء على ان الصوري الاجسام وحدها جراته في الحرك
العرضة كما هو من سبب التكميل في ظاهره وكذا على من ذهب الى
قال بان حقيقة الجسم والصور الانضائية وانما هي
حال الانضائية ولو اثبتنا الجزء الصوري فالاجسام قبل يكون

في المعاد المحض كونه لا جز له لما دية هي معينا ولا تفك
فيه تبك الجزء الصوري بعد ان كان اقبال الصوري الى الصو
الزاوية فان قيل فيكون ناسخا قبل المشرق عند ما هو ناسخا
النفس الى بدن معار له بحسب المادة الى بدن من النسخ
هذا البدن وصورة هي اقرب الصوري الى الصوري الاربعة
سميت ذلك ناسخا فلا بد من البرها على مشاعرا ان لا يلحق
هو في المعنى لا في اللفاظ **في** **لما** يعني لو صح اعاد ما لم يعد
لصح الحكم عليه الحقايل ان يقول لو هذا الزمان لا يوجد
المعدوم احدا فيكون انتفاء الحوادث بان يقال لاصح انحاء
المعدوم لصح الحكم عليه بغير الانحاء الى اخرها فوهذا
التفصيل كثر ما ذكره الشارح انه قال لا يتبع في التعالما
ويبان هذا المصائب اذا وصفا الشيء وقفا ثم لم يعد له جسم
في وصف اخر وعلم ان ذلك وشهد علم ان الوجود والحقا
اذا عدم فليكن المجدول المتاخر ولكن المعاد الذي لم يمت
ولكن الحديث المحذو بوجه ولكن كبح في الحد والموضوع
الزمان وعبر ذلك ولا يلحق المعاد الابدانية فلا يمتد في
الاستحقاق ان يكون ابديا فيكون في الابدان في الدنيا

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
في هذا الحديث
من ان المعاد
هو الذي لا
يضمحل ولا يمتد
في الزمان

متشابهين من كل وجه الا في النسبة الاولى التي هي من
يمكن ان يتشابه فيهما او لا يمكن فكيفهما اذا لم يتشابه فيهما
ان يحصل لاحدهما هو ان لا يمكن ان يحصل لآخره فان قيل فما هو
لب دون سج لانه كالتدوين في نفس هذه العتبة والخط
في بيان نفسه بل يقول لخطهم بما كان سج بل اذا صح من
مقول ان الشيء يوجد في وقت من حيث هو وجوده في وقت
ذاته بحيث هو ذانا لم يقف من حيث هو ذانا في الوجود
امكن بان يقال بالاعادة الى ان يتطاول من وجوده اخرى في
لوحظ ذلك ولا يجعل للمعدوم في حال لعدم وبما منه لم
يكن احدا كما هو مستغنى لان يكون قد كانه او هو المحذور
دون الحادثة لآخر بل اما ان يكون كل واحد منهما معاد
ولا لعدمهما معاد او اذا كانا المحذور لان الاشياء بوجوبها
الموضوع لها مع كل واحد منهما غير يقف مع الآخر فان
موجود او احدا وذانا باسنة واحدة كان باعذنا بل في
موجود او احدا وذانا ناسخا واحدا او بصيغتين لغيره
فاذا افقد اسم من في نفسه ذانا واحدا يقول لا يثبت
لا غير من كانه ولا يثبت في استكمال على مشاعرا

على العدم كما فوض المتأخرين وكيف يتصور ما قبل
هذا الاستدلال بل محصله ان العدم عبارة عن غنى
الذات وبطلانه فلا يكون موضوع الوجود والعدم
واحد العدم انما هو ذاته الذات حال العدم فاما انما
عن المشانعة المعروض والخصاصة بصيغة الاعادة ان
كان لكونه تابعا حيث الذات في حال العدم فهو لا الوجود
لا هو لانه لو كان لكونه معروض الوجود والعدم من الوجود
الذي وضع النظر في امكانه وذلك لا يتصور مع فقد الوجود
لانه بوجوب الوجود الظاهر ان ذلك مقتضى المصداق
الانطباع عليه من غير كونه فان امره في العقل لا يتصور
العود الى لا يصدق في الحكم عليه بها فيدفع عنه تلك الاكراه
المستتب على ما فوض في العقل انما العدم هو في الخارج
ينبغي في العقل الامر مستبدا الذي في الحقيقة وحده في ذلك الوجود
فيدفع بان الوجود الذي في الحقيقة هو الوجود المكشوف بالمشاهدة
الذاتية وانما هو ما مع الوجود الخارجى بمعلنى العدم بغيره
فليست اياها طاعا باليقول فاقول **والجواب** ان العدم
لخلال العدم الخ من خلال العدم من الاشياء متصلات بكونه

منه

سبوقا وسابقا الشيء واحد بعينه بالشيء الزمانى فانه
اذا اخذنا الاعادة يكون سابقا على عديم وهو مستبدا في ذلك
العدم وهو محال لا شئ لانه تقدم الشيء على نفسه بالذات
ومن هنا تبين ما في قوله ان الخلل بحسب الحقيقة انما
هو الزمانى لعدم بين زمانى وجوده بعينه فان خلل زمان
العدم زمانى وجود شئ واحد بعينه فيستلزم خلل
بين شئ واحد بعينه بان يكون ذلك الشئ سابقا على ذلك
وهو بعينه مستبدا في ذلك لانه لا يكون له بل هو خلل العدم
بين وجوده شئ واحد بعينه فالجواب ان اختلاف الوجود
يستلزم اختلاف الذات بدنه فانما يتقدم قطعاً ان
الشيء الواحد لا يكون له وجودان خارجيان فان الوجود
لكل شئ هو بعينه في الخارج وان كان غير جسيم الاشارة
منسوبة الوجود الى الماهية ليست نسبته الى الوجود
منذها واختلافها مع اختلاف وجود الذات لا وقت لها
الا باعتبار الوجود في علم ذلك تقدير جواز ذلك لا فرق بين
والوجود جواز الاعادة قال الشيخ في التعليق ولا يكون
الوجود بنفسه معاً اذا يكون انما ايضا معاً لا يكون

ايضا معله فيكون هذا الوجود ان لا وقتان ولا احد
 اشان بل واحد بعينه معا وكيف يكون العود ولا التنبه
 وكيف يكون العود ويحوز ان كون المعاد بعينه هو الاول
 ثم قول من زمان يربح هذا منهم ويقول الوجود صفة
 والصفة لا توصف ولا يفعل ولا يفتقد شي ولا يوجد
 وان الوقت لا يوصف ولا يفعل الا في الوجود وبهذه الحيل
 حتى يلزم ان قول الاعداد المعاد ومفهومه يحصل المعاد
 ويحوز ان يكون ما هو ما لا يزل حالنا ان احد الاخر
 بفضله العتق المحصل هذا لفظه وانما في الشيخ انه
 المدين لربنا بل ذكر في هذا التنبه في صور المفعول
 في هذا الدليل على الحقيقة ان الذات مستمرة في
 البقاء فلا يلزم تحلل الزمان بين الشيء وبينه بل تحلل بين
 الشيء وبينه وقوع في الزمان الاول وفيه باعتبار وقت
 في الزمان الثاني لان السابق بالشيء الزمان واللاحق
 المحقق انما هو الزمان بالذات والشيء مع حصوله في
 بالواسطة لا يفتقد الذات من حيث استمر في قدره
 على شيء واحد زمان واحد من جهة احد قولهم

وحده المحقق وانما في الزمان انما هو في الزمان
 مع جميع حواضره وحديثه كما علم كل الامم الشيخ
 سيق منع الملازمة في الحواضر المعاد في غير ذلك من الحواضر
 الغير الشخصية كما يدل عليه دليله والمعايير بالعلوم
 لا يفتقد الاحتمال الى زمان اخر لان ان الزمان الواحد
 قبل وبعد علم هذا التغير في ايضا فانه استكمال
 بمقتضى ما لا يجهل ان قولهم في الزمان والوقت ليس
 كان المبدأ في زمان سابقا لزماننا اذا مررنا اعادة العتق
 بعينه وكان الوقت من الشخص الزمان اعادة الوقت
 ثم ان كان الوقت بعينه متوحدا قبل وبعد المخرج في العتق
 والاعتناء الى زمان اخر كما في اعادة الزمان
 ايضا بعينه بناء على ان الزمان من الشخص فاذا في الزمان
 الزمان المبدأ والمعاد بالعتق والاعتناء في العتق
 في الوقت السابق واللاحق والشافاة بين كون الوقت من الشخص
 وكون المبدأ في زمان سابق للمعاد في زمان لاحق
 المبدأ بل يفعل في اعادة يستلزم العتق والاعتناء
 المبدأ في زمان في الوقت السابق واللاحق كما مر

الوقت من الشخص متناهي له وقد رُفِعَ ان الاول فيكون
 الثاني باطل ويلازم منه بطلان ما رُفِعَ منه الا انه قد
 القابلون فما قيل **اقول** يمكن توجيها بمائة دفعه
 اي لو جاز اعاده المعدوم بعينه بخلاف اعاده زمانه الذي
 هو من شخصاته ولو اعتد الزمان الى غير ما قال واشتبه
 ما قال اثبات الله في هذا التعديل حتى يكون تعدد المبدأ
 على المعاد زمانيا مع كون ذاتي المتقدم والمتأخر واحدا
 فلا يكون ذلك التقدم الذاتي ابل لوجوده في الزمان
 وفي التعديل الاول لم يكن على الزمان من المبدأ والمعاد
 بالماضي ولا الوجود ولا بالعوض الشخص بل بالقبلية
 البعدية ولو اذ لم يكن القبل والبعد متغيرين بالماضي
 والشخص لم يتصور القبلية والبعدية في الاوقات
 الزمان فكانت وقوع المبدأ في زمان سابق والمعاد في
 اللاحق في هذا الغير لا من فرض الاعادة فكذلك في
 الاول في تمامتها وبما الاقدام وعدم ابتداءها على العبد
 المتناهيين وهذا عرف المتكلم الاول في بعض التعديلات
والجواب فانما طعنون بان زيدا الحق اقول لعل من جعل الزمان

الشخص اذ ان الزمان وجود الشيء وجوده الانشائي
 من اجل ان الشخص عاقل انقطع اتصاله وهو زمان
 شغل العدم ليس في الشخص وان لان لم يثبت من خلاف
 ولما بعد من الزمان من خلاف في حقه ذلك الشخص
 من حيث هو زمان الوجود فلا يرفعه هذه الشناخه ويصح
 الجواب في لا يخفى انه لا يتوقف الدليل على كون الزمان
 الوحد المتكامل مستحكما بل وكما كان زمانا هو الشخص الذي
 على كون اتصاله ويصح ان يوضع هذا البحث على اساس
 الاسئلة التي سالها بهما على الشيخ بالدليل على ما في ذلك
 في الاشارة فيسئل به على الجواب عنه بالوجه
 الوجدان الصحيح فاورده بهما على مسئلة اخرى سمعها
 الشيخ كلما قال الشيخ في جوابه كيف تجعل في السموع
 منه مع تجزئته تبدل الى ذلك **والجواب** ولو سلم فلا تزل
 يوجد في الوقت الى ما كان تقدم اجزاء الزمان بعضها
 بعض لذاتها كما نرى في موضعها فلو اعتد الوقت
 يكون متصفا بالتسوية بكونه مقتضى انه كان كان متصفا
 بالمتسوية لغير الاعادة فيكون اوافر فيه مثلا

والتعاقب الزمان الأول ومقادير التعاقب لا تضاف **فلم** والجواب
 اراؤنا دليل على اننا جيبون هذا بما برز على قلوبنا من ان
 ذكرنا الشيخ وانما على اننا نعلم اننا لا نعرفه على احد
 امكان هذا المثل ان يحصل له اننا نعلم المثل المذكور ونفكر
 اننا نعلمه املا اذ لو كان بينهما املا كان لكون احدهما
 هو عينه الذي كان بنا شاعرا لعدم خلافه الاخر كذا
 فافرضنا معا دايكون عينه هو المثل الثاني المذكور
فلم ولو سلم فلم لا يجوز اننا نعلمه بالغير المستحق على احد
 عدم الامتياز بالماهية والشيء يكون ما هو في الامور
 لاخر فلا يتحقق الامتياز المعاصر لغير المستحق ايضا **فلم**
 على انه كلام على استبداد الاختصاص في اننا نعلمه على
 المقادير ما قد وجد عدم دليل المبدأ ما لا يكون كذلك
 ولو ذكر بدله عاوض اخر غير صحيح في وجه ذلك وقد علمنا
 تقدير عدم الامتياز بالماهية والشيء لا يتصور الامتياز
 بالعواض الغير المستحق ايضا فيكون ذلك الشخص
 العواض غيرا لنفسه مع عاوض اخر غير شخص مع عاوض اخر
 يتبدل الحكم باننا نعلمه الامداد ومعاك لا يتبدل الامداد

العلم بالامتياز املا فقام **فلم** اذ قد يستند المبدأ بالما
 المعتمد على لا يخفى ان هذا عيان المبدأ غير تكلف **فلم**
 لا زوالها الى جميع الافكار انما بعدد وثباتها **فلم**
 فيقول هذا القابل للحرف وصف الشيخ عند هذا القابل
 لربنا بما يحسم مادة الشهادة اذ لا يقصد ان يحصل
 انه لو كان ان يكون الشيء هذا بطريقه القدم مستحقا
 مكنها كما قيل في الغير الاول ان يكون الحادث في زمان
 مستحقا وفي زمان وجوده وايضا كون الشيء كمال الاضاف
 الاول منع الاضاف بالوجود الاول منع الاضاف بالوجود
 الثاني كما قيل في الوجه الثاني ان يكون الحادث منع الاضاف
 بالوجود في زمان وجوده والآخر لا يقضي ان زمان وجود
 فارق العكس المذكور في الوجهين في اننا نعلمه في زمان
 الاشياء المتوافقة في ماهيته الى قوله ولو جوزنا ان كان
 الصانع ان يقول لا الاشياء المتوافقة في ماهيتها
 في انشاءه الدائمة اياه او قوله ولو جوزنا اننا نعلمه
 لو جوز كون الشيء مكن وجوده الاضاف في مستحق وجوده
 بنا على اختلاف وجوده من واما حاصل الاختلاف في العلم

مجلس اول
در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال

الموضوع أو في الحيز **ممكن** باختلاف المكان واختلاف الزمان
في الحادث إلا أن عام حيلته شبهة بالاختلاف في الزمان
والذي يحسم مادة الشبهة أن يقال لا يمكن كون الحوادث **ممضا**
وجوده في زمان علمه في زمان آخر إلا باعتبار اختلاف
وخاص الموضوع ولأن باعتبار في غايها لحوادثها الأول
خلاص الموضوع وهو حادث بوصف قرائن الزمان **ممضا**
في أنه الزمان فلا يكون واجبا لوجوده أما الثاني فلا يفي
بماهية الموجود في وقت معين لوصف علمه فكان وجوده في
ذلك الوقت **مما** لم يمتع **ممكن** يعلم بالضرورة أن لا يكون
في هذا الاستماع مبدأ هو أول المسئلة وكيف يستخرج الموضوع
في سؤال هذا المقام مع مخالفة الجماهير من الاعتقاد **ممضا** بأنه
ممكن الجزاء نظرا لما ذكر في سائر أقسام الزمان **ممكن** أن
الذي به بان يقال التصادف **ممكن** بالوجود **مطلق** **ممضا**
فلا يستخرج أصنافه بالوجود **ممضا** بالذوق **ممكن** الاستماع
فأشياء من هذا القبيل لكنه ليس بشأ الاستماع والأول **ممضا**
ممكن بالمقام **ممكن** أن تصادف في استعماله في قوله **ممضا**
وأما في استعماله في قولنا **ممضا** في استعماله في قولنا **ممضا**

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مفتی

من جميع مراتب استغناء و هو انما العيش المأذون استغناء
اصلا لا يمكن بعدونه فكيف يصير قابله الوجود ثانيا
تقرب وكيف يعلم بالضرور ان لا ينقص عما على الله
من قابلية الوجود جميع الاوقات طلاقا من السج
وكيف علم بالضرور ان لا تزال اجزاء الوصف هذا الا
قوله وجه اعتراض الخ اصلا هي ان كان **الشيء** كثير
الراجح كون الثبوت لم يقم دليل على استحالته و هو
عزيزا و ان كان ما الاصل اعمدة الابدية لئلا يهبط
لان كلامي الوجودي لا يمكن وان كان لا ينشأ من
اصلا بهذا المعنى لكل منهما مقتضى هبة مرضية
لمعرفة دليل على ان الشيء من حيث هو بعد حدها ما
محكما ومقتضا ان ما لا اكيل على وجوبه ولا على
لا ينبغي ان ينكر بل ترك في بعد الامكان لعقل ولا
استغناء الذي من جملة الاخذ لانه بعد ما كان له
نذلك على هذا بعد ما لم يتركه عنه فاهو المراد
وكيف يتوهم ذلك وقد ذكر الشيخ في كتابه ان من يفتي
مصدرا من غير دليل فندا سلم عن العظم الانسانية

مفتی

على ان يمتنع وجوده فان يمتنع في الخارج كما ان كان لا يمتنع
الاحكام الدينية فان يمتنع في خصوصيات الوجود وهي كذا
ان المطلق يمتنع في غير ما هو موضوع الفعل والمكنه
بالامكان والكامنة بالوجود وتقول ايضا لزوم شي الاخر
يكون الوجود بالفعل من كل طرفي المزمومة اللازم بان يمتنع
ان يمتنع في المزمومة وجوده بالفعل وما يكون بحسب
من احد الطرفين دون الاخر كزوم الانقطاع الجسم فان
انه يمتنع وجود الجسم بلونه كونه بحيث يمكن ان يمتنع منه
الانقطاع فان لا يمتنع بحسب كونه صحيحا لادراج لازم
لوجوده وغدا يكون بحيث يمتنع صحة الادراج من كل الطرفين
ومن هذا القبيل لزوم المزمومة فان يمتنع في المزمومة لا يكون
صحة ادراجها لا وهو يمتنع صحة ادراج المزمومة بل لزوم
وهذا فيكون في صحة هذا التزمومة وجودا على صحة
من وجوده كما ان لا يمتنع الممكن فيكون في صحة الامكان
وجود الموضوع هذا ويمكن ان يمتنع قوله المزمومة ومن
موجب حتى يستبعد وجود الموضوع وذلك لان المزمومة
هو امتناع الاعتقاد في سائر في المعنى ولكن هذا جوا

جذب والضرورة والجواز ما سبوا انما وسالنا في **فصل** وهو ان
ما في غير الامر يجب العلم ان يفار ان اذا مطلقا المطلق في
في متعلقه جوبا بحسب المعيار في الذات فيم وكانا جوبا
وكنا فصلنا الكلام في مواضع ما سلف في **فصل** وكانا الا
الحق هذا بناء على توجيهه ومما انه جواز في الاستدلال
على وجود الامكان ظاهر والظاهر ان المصنف في **فصل**
الانصاف بالامكان بحسب سائر الفعل والاستدلال على كونه
عقليا اي من الصفات التي تعرض الاشياء في الفعل في
الاعتقالات الثانية وحدد سائر اجزاء الكلام ان
السرايق والواحد احكام الممكن لا الامكان ولا يمتنع
ما ذكر في **فصل** وتقرر الجواز في هذا سائر في **فصل** ان
الاوليات جلاء وخفايا فاما جلاء خفايا فتصور
كما يشعرون بعد ان الممنوع في الممنوع في الجواز في الممنوع
يمتنع جواز اعتقادها انفسها بالنظر الى الادعاء بحسب
بالنظر الى شخص واحد كغلا ويظهر الفرق بين الممنوع
بحسب فطرته وبغضه لا في فطرته اعتقادا وكذا في الجواز
المستطوع والمنافق في **فصل** لما عرفت من ان الحسب طرف

الحق لا يخفى ان ما ذكره انما يدل على ان التصديق يشترط
 الاستلزام للممكن انما هو ان لا يكون التصديق كالتصور
 الاطراف التي هي بل وتما كان تصورهم واما ما ينشأ من
 النظر في اليقين فيكونا خاصا كلاما ان الحكم بجماعة ما
 ينشأ من التصديق اليقين في يتيقن ولا يلزم منه ما
 الحكم بجماعة الممكن فانه قضيه اخرى كما تقرر ان الاحكام
 الشواهد بان يقول باذن التفات ان فيما ذكره اعتراضا على
 الحكم كيف لا يكون حكم نظري اذا تصور تصور بوجه الا
 الذي يثبت الاكبر له من حيث انه لا يخفى على النظر في
 الاعتبار فيكون ان لا يكون نظرا لا يقول الحكم بتركيب
 من المتيقن والصور بديهي وعقلاء يحفظه تصور حسن
 انه يتقدم بسلبي الانفصال ان قد لا بالاكليدية وليس
 مؤلفا من اجزاء لعدة فاذا تصور من هذه الحقيقة تصور
 وتصور انما يثبت بالحيث لا يثبت بالصور وتكتب اليقين العقل
 بانه مشا لغيره انما يثبت بمتناهية وهذا الحكم في جميع
 ومن عليه جميع المطالب النظرية في الناقلة انما يثبت
 في ظل وجودها في الحق ان يقول انما يثبت وجوده في ظل

ان

وتطابق الحيات المذكور في الانطلاق الانسان لو كانا انما
 انما في نظري يكون الشك في انما في الشك في الشك في
 له يثبت في المتيقن فلا يقع الشك في ثبوته له مع الشك في
 المتيقن ويمكن الحيات بانه يقر عنهم انما في الشك في الشك في
 سببه لا يحصل الامر العلم بسببه فلو كان في ثبوته في
 الشك في وجوده مؤثرة وهذا سببه في ذلك المقدم كلام
 فالمراد بالشك ما يثبت باليقين وهو هذا المعنى في طلب
 بهذا المعنى في حيدته في الملازمة بناء على ذلك المقدم
 في طلب ان اللازم نظري في انما في الانسان انما في
 انه ان اراد انما في ثبوته لنفسه مع عدم العلم بغير
 يلزم منه عدم كون ذلك الشك في سلب المتيقن انما في
 عدم الوااسطة في التصديق وان اراد انما في ثبات
 لنفسه على تقدير اعتقاده الاخذ في رجع الى ما ينقله
 ويضرب عليه والحيات بالخيار الاول كما مر طام انما في
 اثبات الملازمة بالامتناع بالمتقدمة الذي ذكرنا
 في كل فرع جميع الاستفاد انما في ثبوته في الشك في
 لنفسه على تقدير اعتقاده في سلب جميع المعقول

عنه فان كان انقضاءه واقعا صدقت المسألة المطلقة
او صدقتا غير صدقت المسألة فخط وان كان لا يستحيل
فصدقتا اولاهما فاما لاخفاء منه ولاخفاء ايضا
فان الله تعالى في جلاله الثاني في التعريف الاول لا ينفك
لما علم كونه على تقدير الانقضاء مشروطا عن تضييقنا لاجمال
نفسنا لاجمالنا لاجمالنا وهذا ما سبق بل هو عند
وجوهنا من قبل ان يجعله موجودا هكذا في المسألة
والظاهر ان مقتضى المبدأ لا يجعل شيئا من قبل
لا يكون لها هي ولا يكون لها موجودة كما في هذا الاشياء
ذلك انه في غير جعل الشيء شيئا ويجعل الشيء لما لم يكن
يجوز له ايها بل يجوز له ايها بمعنى ان يقتضيه ما يقع الجعل
ان يتصور ان يقال ايضا وجود ما يقع له كما ان عند اثر الفعل
هو الانقضاء بالوجود. فيصح ان يقال جعلها الفاعل شيئا
بالانقضاء بذلك الانقضاء فكذا ان لا يزل قول عند
الانقضاء لا يعني انه جعل شيئا بل جعله من نفسه
الاخر منزهة عليه كذا في الاثر الاول عند فهمه هو لما
لا يعني ان يجعل شيئا بل جعله ايها او غيرها بل جعلها في

موجود

وجعلنا انواع الانقضاء مطلغا من حيث عليه وفوقه
العقل يحكم بالانقضاء موجودا لا يزل على ان يصل اليه
بشيء او بالفاعل كما ان العقل يانه جعلها متصفة
او متصفة بذلك الانقضاء هكذا ولا يدرى ان على
الانقضاء ليس اثره وفهم العقل يحكم بانه جعلها ايها
على ما يدرى من الكلام كما سبق انما يدل على ان يجعل اليا
اعني جعلها ايها على ان يجعلها ايها في نفسها والفرد
المجملين ما لا ينبغي على ان لا يصير وان شئت فقل
للمرام فاستمر ما قيل عليك من الكلام ويجوز انما يدرى
اخيرا اعني بالانقضاء الاثر قابل بالانقضاء الاخر
على المادة الغالبة لها في هذا القيل جعل الموجود
موجودا خارجيا وبالعكس هذا التأثير محصور
محصولا ويجوز لا اليه وقد يكون بالاعيان اعني الاجزاء
عن اللين المطلق ولا يقتضي محصورا اليه بل جعله
عن شواش التكثير يستعز عن قابل مقولن لما في
فقط هذا هو التأثير الحقيقي في الشيء والاول هو الحقيقة
تأثير في بعض وصفه اعني كونه شيئا اخر هو الموجود

زمان وجوده محو ازان يكون حال بقائه معللا بعلته
 كانت موجودة قبله لان يكون العلة حال وجودها
 لوجود المعللة بعد انقضاءها وبعدها اما بالذات اما
 بغيره فمعنى ما واجاب عنه بان لا معنى لاجاب العلة
 المعلول لا وجود المعلول بها فلو كان كذلك في الحال
 فيما لا يوجد الا في الثاني الحال فانقضاءها بالموثر اما في
 حال وجودها او في عدمها او الثاني حال لا سخره بالموثر
 حال عدمه في الموجود بغيره وعلى الاول ثمرها اما في
 وجود المعلول او حال عدمه او لا فيهما وعلى الثالث لو
 وعلى الثاني يكون ما جماع وجود المعلول وبعده لان
 لما كان محققا عن وجود العلة فلو كان حال عدمه بغيره
 حال عدمه فمعنى الاول فلم يجز ان يكون الشيء محققا
 المعلول بعد انقضائه واما الحديث اعطاء القوة فمعنى
 فاسد لان تلك القوة اثر مكمم فيتم الى مرجح والكلام
 انما هو مع انقضاء المرجح كالكلام في اصل الماهية ان
 للشيء ان يقول لا مضافا معنى الالهيان ما ذكره في
 وجود الشيء منبعا لوجوده اثر وهو ما لا يوجد المعلول

سئل ان كان قوله فلو كان كذلك في الحال فلو كان لا يوجد
 في الثاني الحال لم يلزم لان الكلام في بقائه المعلول بعد
 انقضائه على ولا يلزم منه تأثير الشيء فيما لا يوجد لان
 انقضائه بل فيما يوجد حال وجوده ولا انقضائه معا
 فحينئذ ان انقضائه بالموثر في حال عدمه قوله والثاني حال
 تأثير المعلوم حال عدمه في الموجود بغيره فلو كان الكلام
 انه لا يجوز ان يكون حال البقاء معللا بعلته كان ذلك
 قبل ذلك فاسخا لانه تأثير الموجود الذي عدمه حال عدمه
 الموجود ولا تستلزم بين التراجع وتغيري البداية فلو
 البداية على انه جدي بل هو المقد ما او يتوفاها
 فحينئذ ان انقضائه حال وجودها قوله تأثيرها قوله حال
 وجود المعلول في حال وجود المعلول ان لا يكون
 بعد انقضائه موجب لوجود المعلول في تلك الحالة فلو
 بعد ما حال انقضائه العلة فمعنى ذلك الكلام في حال
 الفعق ذكرت والتحيز من جواز اسناد المعلول حال بقائه
 على كان موجوده وهي حذو من الحال من قبله عدم
 في وجود المعلول فلا يجزى مع هذا الدليل بل الذي

صحت ان لا يكون له كانه في الوجود والمسمى في ذاته
 نفس الوجود لا في حيز الوجود والاسم ارفاقا بالحقايق
 انما ينفك العلة الوجودية من وجود لا يوجب هو وجود
 ما لم يكن لها لا يصح ان يقول ان شيئا جعل وجوده
 بحيث لا يكون لا بعدا لعدم كونه غير متصور عليه بل
 مقدور واوجب ان لا يكون بعد عدم وجوده
 واجبة في ان يكون بعد عدم فالوجود من حيث هو
 وجود تلك الماهية مستغاضا عن العلة واما وصفه
 انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون علة فصل لك
 الحيات الشفاه انا قول حقيقة ان النشأ انما هو الذا
 في نفس الوجود والوصف لازم له فلا يمتنع انما جعل
 بل هو مستند الى ما ان نفس الوجود كما سبق فكل ذلك
 تحقيقا لتجمل وتبعد ثم في ذلك نقول لتجمل بحكم
 فاشترى المعلوم في الوجود من غير تفصيل بين الحادث والمستمر
 او على التغير بين النشأ في نفس الوجود والوصف انما
 اشركا فصل فاللازم عليه انما استناد الموجود الى المحدث
 هو ما يقتضيه من غير فصل هذا وان تعلم هذا

ان النشأ الذي اورد الشيخ لا يوجب مادة الشبهة
 تدبر **قوله** ان لو انك متوقف على القول على ان
 ان استناد القدر لا يمكن الا الى القدر ولا يوجب على
 ما اورد الشيخ قدس من على الشرح القدير من هذا
 التطبيق انما يظهر فايده اذا فرض الكلام في الصانع تعالى
 بان يقال استناد القدر الممكن اليه تعالى لو انك كونه
 موجبا وعرضه ان النزاع انما هو في كونه تعالى لا امكا
 التور الواجب فان ذلك منفرد عليه فلا فائدة في هذا
قوله يعني انما قيدنا المورث بالشارب هذا الفصل انه
 ليس بغير علة في ذلك الاصل فان افتقار الممكن اليه في
 في هذا الحكم اصلا واستناد القدر غير الممكن الى المورث
 الذي يستند الى ذلك الاصل والتقدير بالموجب بل هو
 وعلى هذا في قوله ولا يمكن استناده الى الحشا عطف
 قوله ولهذا جاز لا على جاز فقط **قوله** انما ساقى في قال الشيخ
 في الحاشية هذا وعند بلا فائدة لان ما بينه في موضع
 ان الاجسام كلها قد لا يلزم منه حدوث كل الممكن
 ما ذكره من غير الا ان يتكلم بحكم المصطلح ان لا فائدة

ثابت يقيناً لما سبأ في من ميثاق الاقسام وان ذلك
العمل من قوله مع فبوصة قوله فيما بعد ولا يبعد
الى ما ذكره من والاولى ان الماده المذكورة
لذلك ان هذه من ميثاق الاقسام على حد واحد
بان كل ما سوى الله تعالى في زمان حادث **قوله** وكان في قوله
لا معنى له لانه لا ذلك وتبين قوله والمغلو وان قاله
انكاره لثبوت ما كثر في قوله **قوله** او المستعمل
بالامتنان قول فيه نظر لان ذلك وان كان حقيقياً
عنه امتناعاً لثبوت ما كثر في قوله **قوله** او المستعمل
الابري ان الحسنه لتسلكه لا يكثر في قوله **قوله** او المستعمل
على يقينهم وان لم يجزى من ذلك لا يستلزم تحقيق
الجواب انهم انما اوضحوا انما يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
في غير ذلك من الحصة على حواشيهم فلا يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
الا الاسم فكل ان يثبته انما يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
فكل ما يثبته الحصة انما هو لفظ الحصة وتوضيحها ان الحصة
الذات معلومة ان ما كان في ذلك من انما يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
فلا انما ان لا باطلا في اللفظ وان قلت انما كثر في قوله **قوله** او المستعمل

بما سبأ في مقدمه مستقلة وهو كثر مراراً وميثاق
والمسلكه لا يكثر في قوله **قوله** او المستعمل
بل انما يصدق في اللفظ **قوله** او المستعمل
سوى الله تعالى سبقاً انه لم يثبت ذلك في الاول ان قوله
بما ذكرنا هناك **قوله** او المستعمل
هذا وارد على هذا الوجه والحكماء يدعون بهذا
الزمان متسكن بان جمهور الناس يسمونه الى انما يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
الامام وغيره من وجود الامر الذي هو مقرر في القضية **قوله** او المستعمل
يدعى عنه وان كان بياناً ولو ان القضية عليه
الحركات المعينة كما هو المشهور عندهم فاما الثابت بعد ذلك
كل ما دلت على يلزم اذ ليس مغلابة لهم الى اقامة الدليل
على ما انما يصدق في قوله **قوله** او المستعمل
على كل حادث **قوله** او المستعمل
ان الزمان بمعنى الامتداد في الزمان في المثال الى الابد
الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم اشتغال
على سبيل التدريج فاجزأوه المفعول منه في قوله **قوله** او المستعمل
الارقسام الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم اشتغال

اذ شامه على سبيل التخييل جازع المفروضه متعديه
 في ذلك الارشاد الذي هو موجود هناك ان اجزاء الخط
 المرسوم القطر النازله متعاقبة في الارشاد والاشارة
 الى ما ذكر في بعض مقدم الاجزاء على انه ما ينظر في
 بان الزمان المرسوم موجود وعندهم في الخارج فانه مقدما
 الحركة بمعنى القطع وهو مرسوم من القطر النازلة في الجبا
 موجود اجزائه فيه ايضا على الاجزاء الزمان زما في من
 ادعى ان العقل يحكم بانها لو وجدت في الخارج كما متعاقبة
 بل انه من اوله ان تلك الملازمة غير متينة فانه قد يكون
 لو وجدت في الخارج كما متعاقبة بل عندهم من سبيل وجود الاجزاء
 الغير القاطن وجودها لا يستلزم اجزاء في الامكان
 فثاملا لان ما ذكره انما يبرز اذا كانت تلك الاجزاء
 فيه نظرا انه كان انقسام الموجودات بالاولويات
 لا بد له من علم كذلك الامور الاعتبارية او اضافها الى
 حكم العقل مقدم بعض تلك الاجزاء على البعض
 وجودها كما ذكر ان كان فرضا كما ذبا فلا مقدم فيها
 كان متعاقبا للواضع فلا بد ان تصافيه من علمه فطعا سوا

كانت موجودة ولا كانت كانت العلة دونها وهي متعاقبة
 لزم شأونها او متعاقبة لزم الحدوث الاخر والاول ان يقال
 يقتضي ذلك وما هيبة النوبة الذي بينهما يقتضي
 تقدم بعض منها في الارشاد على البعض كما اذا نظر في
 يقتضي تقدم رسم بعض الاجزاء المفروضة في الخط المرسوم
 منها على بعض وفوق هذا كلام اخر هو انه كما ان الحكم
 مقدما للجسم ولا حقيقة له سوى امتداد الجسم كذلك
 الزمان مقدما للحركة فيه نظرا الى الركز لا يمكن كذلك
 فانه وان كان بالكنه هو المقصود والقدري ولا حقيقة له
 سوى امتداد الحدوث والاعتقاد لانه يقتضي تصحيح فرض
 الاجزاء فيه فنذلك الاجزاء هي مقدم والناظر الاجزاء
 ذلك الامتداد او حدان مفروضان فيه والكلام في انه قد
 هذا الجزء او الحد بالتقدم والآخر بالناظر والكلام في
 هذا الجزء من الامتداد بهذا الحد وهذا الحد بهذا الوجه
 ولا يشبهه فثان هديوه الجزء لا يحصل به وذلك على
 السؤال انه كان هذا هذا وهذا هذا وهذا هذا
 في الجواب تصور عدم الاستغناء الذي هو حقيقة

مستلزم تصور التقدم والانتقال في الزمان الممتد
 له حقيقة عدم الاستمرار كما لو كان غير متناهياً
 متقدماً ومناخراً بصورته في الزمان على ما في شرح
 لا يشارف ويأخذ من الزمان على الوجه الذي ذكره الشيخ
 لم يجر الجواب ولم يفصل على ما هو في ذلك الكتاب
في وهذا الوجه غاية السبق لأنه موقوف على ما كان
 موجوداً في الخارج لكن كان في الأمور التي يتصل بها
 الموصوف بها في الخارج كان مكانه في تقدم غير المتناهية
 وهم يزعمون أن الامكان كذلك فانه وان كان اعتبار
 لا يوصف به المتعدد حتى إذا كان في الخارج في الامكان
 انقسام المادة وأجزاءها فهو بالتحقيق وصف للمادة
 فما حمل الامكان بالتحقيق لا بد ان يكون موجوداً في
 الماهية يتقنها محل الحقيقة المستعصم عنه في المحرر
 ذاتاً وصلاً وهذا ظاهر اذا استيعب الشذوذ في الذات
 وكذا نشأ الشذوذ في انشغال الموصوف من حيث
 اخر سواء كان الوصف عرضاً او جوهرية او بما ادى الى
 بلادة هذا الحكم فاقول **في** وقام بهما ان المادتين في الخارج

ان ان الامكان لا يستلزم ان يقسم رابع من الكيفية
 في الخارج مغايرة بالذات لا الامكان الذاتي انما يظهر
 عبارات القدماء في هذا البرهان عليه وان تعلم
 ان اشياء ذلك في غير خط القناديل وجود كنه في
 مثلاً مغايرة كنهية الماهية وبالمجمل للكيفيات الملوثة
 فيها مقربة لها الى قولنا الصور التي توارى عنها ما لا دل
 بل الظاهر ان الاستغناء عن اعتبار كنه مغايرة
 الذاتي بوجه لما سبق وعلم اناه كيف لا يستلزم وجوده
 في الخارج فان القدماء يتسامحون ولا يفرقون بين الموجود
 نفس الامر وفي الخارج وفيما يوجد الدليل الامكان لا
 من غير اعتبار وجوده في الخارج بان يقال في شيء حدث
 لم يكن فلا بد هناك من غير وليس في مكانها على ان
 من جانب المعاول والتغير في العدد والصرف في حال
 امر اخر يكون تاماً لا للتغير وان تقول التغير في
 لا بان سلب ذاته او صفاته الحقيقية بل ان يصفى على
 امر ذات الية كوضع معين يكون موقعه على ذاته في الخارج
 غير ان سفره مادة مستغن عنه **في** اذا الفاعل لا اختيار

المتكلم ان جميع الفاعل الحاضر لا يحيا بطريق من يتحقق في الازمان
 من دون مرجع اخر خارج واما الحال التي خرج من دون مرجع في
 نظر لان تعلق الازمان باحد الطرفين دون الاخر ان كان مرجع
 لزواحد المتساويين من دون مرجع مطلقا وان كان مرجع
 من تلك التعلق ازم القسوة بملفات الازمان فيخرج تلك
 التعلقات امور يخرج على ما يشاء وفيها مرجع فاقبل
 انه لاحابة لهم ان في تلكا غرضهم وهو في الحوادث المتسلسلة
 يحصل بان يقع في الحادث وجوب التعلق بالزيادة القديمة في
 الحوادث في وقت معين فالزيادة والشاؤكلاهما قد بان
 المراد حاوثة **فصل** وانما يمكن استدلالا الى الوجوب في وقت
 مجاز بان يستدل الى الواجب بشروط انتهاء حاوثة من
 ذلك الحادث فيبقى لوجود المانع وذلك لا يكون فاعله
 المانع عنه بل يكون فاعله قد بما اخر لا يابواستغالة
 الحادث كونه مستلزما لوجود ذلك القديم من حيث انه
 لاول بعدة من حيث انه مانع عنه فاقبل وجوبه في
 قد مر ما كان في تجزئ كون وجود الواجب محتمل
 بعض المحققين ان صفات الواجب ليست انما له بل هي لكونه

له من عند قوله ولهذا جازا استنادا القديم المبكى الى الموقوف
 لو امكن حيث قال في جواب استناد القديم المبكى الى الموقوف
 محضه ان الواجب تعالى بالصفة الاصغرية القديمة
 ان صفاته ليست زائدة على انه كما هو دعيا للحكمة
 المعزلة من عند قوله ولا فائدة سوى الله تعالى
 صفاته تعالى هذا الاشاعري من محدوده موجودا في
 وعند جميع المعزلة ليست زائدة على الثالث واما ان
 الاحوال منهم فليكن كونهها موجودة قديمة وان
 لفظا والعرض من هذا الكلام دفع ما راي على قوله لما
 الواجب فاعلا بالاختيار لم يكن شي من معلوله قد بان
 حاصلة انه يلزم على الاشاعري ومجده وحدهم كوني بعض
 معلوله قد بان كونه موجبا بالصفة في ذلك البعض
 على انصف فلا في **فصل** في الحاصل في الفاعل الحاصلة
 اعلم الحاصل بالقوة العاقلة اذا اول شمل الحاصلة في
 عند العقل كما في العلم المحض في خلافه الثاني وكان
 من التفسير هذا التفسير في عاقبة انه لا يكون
 فان الحاصل المعقول الحاضر بذاته قد يكون حرا كما في

ما جازا

البشرية والظواهر ان المصنف لم يقصد هذا
 التخصيص لثوب عليه ان لا يكون على ما اراد ان المصنف
 لا يعتبر فيها الوجود بخلاف الحقيقة **فاما** على ما ينافي
 تلك العوارض هذا الجدل لا يجري في لوازم الماهية بل
 الامر بكونه مثلاً لا يصدق على البشر بزوج والاولا
 في الملية على ان العزوبة مثلاً في انها ليست **معطاة**
 ومناعداها معايرها بحسب العقل **في** افلوكا مثلاً هو
 نفس حقيقة الانسان لما يلائق بقوله لايت الكمال **الوجود**
 بالثبات على زيادة مطلق الوجود بل على زيادة المبالغة
 الكثير وينفع بان يقال العقل الكثير من حيث انه كذا
 وليس من حيث انه كثير **والمد** بمعنى ان حقيقة الكثير مثله
 بحقيقة الوحدة وبمروا به بحقيقة الإنسانية فلا يكون
 الوجود غير انسانية ولا حروها فاما **في** اي حبل
 الانسان ليس من حيث هو بل من حيث ان لا يستألف
 نظر اليه العقل للاخطاياه فقط فمخاضا كقصد من
 التواضع ليرجوه الا اذا نادى ان كان في الواقع عفوفا
 بعوارض كثيرة فذلك العوارض مساوية بينها من هذه

عنه

الحقيقة لا بحسب العقل الاخر مطلقا ومصدق في هذا
 ان البشرى منها ذاتا ولا ذاتا انما انزلوا كذا واحد لها لرواها
 بحسب هذا النظر فاذ قلنا الانسان ليس من حيث هو
 بالعبارة غير الحقيقة كان صادقا لانه وان كان بحسب
 فضل الامر لكنه ليس له من هذه الحقيقة **ومثله** البشرى
 تلك الحقيقة لا ينافي لثبوت من حقيقة اخرى **واما** اذا
 قدما الحقيقة كان معناها **فقد** انه تارك **ومثله**
 لان سلب ايضا من العوارض التي ليست معروفة **فاما**
 فاذا ارجعنا يطابق للفظ المعنى فلا بد من تأخير الحقيقة
 والحاصل ان الماهية من تلك الحقيقة مستلزمة **فاما**
 مانعاه فيصدق سلب جميع المقهورات عنها هذا **الا**
 حتى سلب السلب فانه كما انه ليس في حد ذاته **اعلى**
 الذي يحقق وليس في حد ذاته ليس كذلك **ايضا**
 التبرع منه ولا جرح فكذا لا يجرى ولا يخرج فالوجه
 كلها كاذبه من هذه الحقيقة **والشرا** باطلا صادقة
 السلب والى هذا نظير الشيخ في الشفا حاشا **فان**
 عن العزوبة وليس هو كالحولب الا السلب **في** حاشا

ليس على السلب محذور حيث بل على انه قبل من حيث العلم
يجب ان يقال ان انزيب من حيث هو سببه ليس بالعلم
ليس سببه الاشياء من الاشياء فان كان في الميسله
من موضوعه لا محذور ما شئ لم يلزم ان يجب ان يكون العلم
يعترف حكم الموضوع السالب والموجوب المنسحب من التفسير
وذلك لا للموجب منها الذي هو لازم السالبة انما
لو كبر الشئ موضوعا بذلك الموضوع وهو موضوعا لهذا الموضوع
ولقد اذا كان موضوعا به كان ما به عرفاته لطف كان لا
واحد او اثنان من هوية الاشياء هوية الواحد والآخر
جعلنا الموضوع هوية الاشياء من حيث هي اشياء
وسئل عن طريق التفسير فيقول هو واحد او كثير بل لم
لا يتم من حيث هوية الاشياء شئ غير كل واحد منهما ولا ينفرد
في هذا ذلك الشئ الا الاشياء فقط وانما انه هل ضعف
بانه واحد وكثير على انه وضع بغيره فلا ضالة انه وضع
ولا كذا لا يكون هو ذلك الموضوع من حيث هو اشياء
يكون من حيث هو اشياء هو كذا لا يمكن ان يكون شئ بغيره
من خارج فاذا كان نظرا الى هوية اشياء فيه فخطا

ان نشوبه نظرا الى شئ خارج يجعل النظر نظرا الى
هو ونظرا الى واحد او اثنان من حيث النظر الواحد والآخر
الا الاشياء فقط وهذا ان كان قابلا لاشياء
في زائد من حيث هي اشياء هل يجوز ان يكون في علمه
لا وليس يلزم من تسليم هذا ان يكون فاذن ذلك
بالعدد لان هذا كان سلبا مطلقا وعينا هذا السلب
ان ذلك الاشياء من حيث هي اشياء فقط وكذا علمه
غير وانتهى كلامه وانما طولنا بهذا الكلام الطويل
الذي لا فيه مد فاعل لا وفهم الغاية التي هي
للتأطير **في** لان هذه الصفة تكون لا سيما العدد
فهذه الحقيقة ان المتبادر من الاجاب العدد
اشار الى الشئ حيث ان شئنا وقال المحذور
انما ليس كذلك وكما غير كونها اشياء ما هي اشياء فقول
انما لا يجب انما من حيث هي اشياء ليس كذلك بل يجب ان
من اشياء كذا وقد علم الفرق بينا في المنطق لا يقال
حله على السالبة المحل التي اعنيها الخ ووجهها
للسالبة المبسطة لاننا نقول ما وانما بها على

يكون اذا كان معناه سلك الشئ بحسب سلك الجسم
 الحسية كما علمنا من اننا نعلم انه ليس في الفصية
 كلام القوم عن كونه من ماله في المذلة عند
 وانما هي من غير عاتق المتأخرين والذي انما هو من الاعمال
 يستثنى من الفصية القابلة بان شئت الشئ المشي
 شئت انثبت له من هذه الفصية حكم لا دليل عليه بل
 نعم الشيخ على ان اقتضاء الوجود ثبوت الموضوع انما هو
 المتيقن لا يخص المحل **فلا** فلا يسلح الجسم الى ان يثبت
 السؤال طلب التعيين بعد ثبوت ان لا من والوضع
 عليه السؤال فاسد وكذا السؤال فلا يستحق ان يكون
 مقتضاه فاذا اوجب بسلبي في الترتيب لا يكون ما
 جوابا عن هذا السؤال لانه ليس هو المطبوع بهما بل انما
 الوضع المتعلق به السؤال **فلا** فورد الفصل لما هو
 ان يمتنع نفسا للماهية ولا يرد في الجسم الى التفسير لان
 مثلا ان كان معبر عن ثبوت هو ان العقل ينظر الى غير نظر
 هذا الاعتبار وهو من اعتبار هذا الاعتبار والاعتبار
 الاخرين فالمفسر هو طبيعة الانسان المعبر على هذا المعنى

وذكر

ولاشك ان هذا الاشارة عن الانسان المعبر على هذا
 المعنى من هذا المعنى من هذا المعنى من هذا المعنى
 نظير ذلك ذلك ان قضية الانسان الى الاشارة الكلية
 صحيحة لا مع ان الاشارة هو المتكسرة في الواقع وكذا ان
 الى الانسان المعالوم والى الانسان المحل صحيحة مع ان
 الذي هو طبيعة الانسان الانسان مع العلم في الواقع وانما
 قضية الشئ الى نفسه والى غيره لو علم الانسان مع ان
 طبيعة الانسان الى نفسه انما هي في غير خارجة الى غير
 المح لا يجوز ان قوله محدودة وانما هي في ظاهره منطوق
 الماهية لا بشرط شئ في محتمل ان يكون بالحد ذاته اسطر
 ان فلا بد من سببه بقوله بحث الى ليدفع الخلاف **فلا** وبما
 ذلك حفظ المح فذكر الشيخ بان الجسم على الماهية من غير
 الانسان وبذلك جوده وبان الجسم هذا الاعتبار من
 الجوهر المركب من الجسم والعنوت التي بقية الجسم ليس
 لان تلك الحلة ليست مجرد جوده في طول ورض في عرض
 وبان الجسم لا ينظر الى مجرد جوده في مادة وصور وان
 كائنات الفاعل والاعطار الثلاثة هو ان الجسم على الحقيقة من

المجسمة التي هي كالمادة واما النفس لان جملة ذلك جوهر
ان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في جوهر
وتلك الجملة جسمية لا تليج به طول وقصر وكذا تلك
المجسومات انما هي جبروتات بشرية ان يكون جبروتية الجسمانية
وحسب كمالها سبيل ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك
خارجا عنه واما كمال مادة الانسان وموضوعه وصورة
النفس المتألفة قال وهذا اي وكونا طبيعة الواحدة
اعتبار وحسب باعتبار اخر انما شكل في انه مادة في
اقول ان هذا لا يظهر كون ما هو مادة باعتبار واحد
الشي باعتبار النظر في انما واما احاد انه بسيط فليس
العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات الثلاثة على الجوهر الذي
ذكرنا في نفسه واما في الوجود الخارجي فلا يكون معنى
شي هو مادة في الذي يتغير من كماله في المادة في المركبات
الخارجية موجودة بوجودها على وجود المركبات في
الاعتبار فاما هو موضوعه عليه بحسب الوجود العقلي في
مادة لها في الخارج انما هي تلك التي تظهر ان في وجودها
حيث انما مادة يتألف ما عليه الشيخ انما عليه لا في نفسه

فان المادة موجودة في الواقع وما قبل من ان المادة المتصلة
ما حادثة من المادة الخارجية والوجود في الخارج على ان
فان في ذلك نظر بل الظاهر ان المادة الخارجية انما هي
لا شيء يكون لتصور المعارضة لها خارجا عنها يحصل من
انها انما امر ثابت فلا يصح حملها على الجبروت وهذا الا
يستلزم مادة وان اخذت لا يتوالت في حيث يصلح بحسبها
بما ينضم اليها على سبيل ثبوتها في هذا الاعتبار انما هو
كانت حيث فللمادة الخارجية هي هيها يصير حسيما بحسب
العقل وان شئت واعتبر ما الطين فانك انما اعتبره من
حيث انه طين فقط اي من غير ان يذخر فيه صورة اللبنة
لم يحصل على اللبنة وانه اعتبره من حيث انه طين مع
ذلك صالح لان يكون فيه امر اخر منها صورة اللبنة
فهذا الاعتبار يحمل على اللبنة فكل مادة خارجة بالشي
هي حسي باعتبار لكن ليس كل مادة عقليته مادة خارجة
بالمعنى الاخر فان النوع اذا سئل لشي كان مادة عقليته
وليس مادة خارجية بالحسب ان لا يخرج بذلك المعنى
موضوع لها فالمادة العقلية اما انما خارجة وموضوع

فان كان الجسم موجودا في الخارج لم يسم في عينه غير ان
 فلا يكون الجسم بشرط لا يوجد فيه فانه لا يكون الجسم
 المتغير الحيواني اعني المادة التي قد حصل من هذا
 بالنفس انما انما هو الجسم ويطبق على الجسم الذي هو
 موجود فالموجود بشرط لا يوجد ايضاً ويمكن توجيه كلام
 بما يتوحد على تميزه فقدمه على ان يجرد المادة التي
 يختلف بالقياس في هذا الغنير الى امره وناخره في احسن
 الى جميع الامور في هذا الاعتبار لا يوجد في الخارج كما اذا
 اعتبر بمحصله بحيث لا يقبل تخصيصا اخر لا في الحيز
 في هذا الاعتبار غير موجود في الخارج اذ كل واحد لا
 من تعبير عام هو تخصيص لا يتكلم في المادة المتغير في هذا
 واذا اعتبر بمحصله بالقياس الى شيء اخر من الاشياء
 كالجسم اذا اخذت بشرط ان لا يكون في قوامه النفس لكن
 لا بشرط ان لا يتصل بالامر فيكون ما اخذت لا لا
 الى النفس ولا بشرط بالنسبة الى تلك الامور في وجود
 على النفس بعد تميزها الذي هو المتغير وجوده هو
 بشرط لا شيء فخلقا وهو لا ياتي في ما اخذت الشئ من وجوده

بشرط لا شيء في المادة فان تلك المتغير في المادة اما ان يكون
 جميع ما عليها من غير تميزه في كل الاوقات يكون موجودا
 كما ذكرته فلا يصح كلام الشيخ على الثاني كون موجودا في
 الحيز فلا يصح كلام المتصنف قلت المتغير في مادة النفس
 بالنسبة اليه فكل ما المتغير مجردا بالنسبة الى الشئ في
 بالنسبة الى ذلك الشئ وذلك الشئ هو له حتى ان
 لا يعتبر بمحصله بالنسبة الى الشئ في بحيث اذا اظهر
 الشخص كما مر اذ لا عينه لا تحصل له كان مادة له
 الاعتبار غير محمول على الجميع والمتصنف حكم بانها
 اراد به المادة باعتبار التميز عن جميع ما عليها وان
 اعتبارا بالمادة اعم من ذلك والامر في وجوده العيان
 اما ان يحمل قوله محذوفاً عنها ما عليها على التعريف
 ما لم يحد في بعض النسخ جميع ما عليها من حيث لا يد
 في قوله الا في الاذهان والاعمال في ذلك من حيث
 تعرضه للاعتبار بالتميز بالنظر في غير محلاز الاخاله
 الى المقايسة واما ان يحمل على الاطلاق فيكون التعريف
 قوله ولا يوجد الا في الاذهان فاعدا الى الجرد عن جميع

بطريق الاستحسان والاول اظهر **قوله** ولم يمتدح في اخذه مينا
 الى هذا القول انما يقتضي ان الماينة التي هي لا اطلاقا تقتضي
 قابلية الاشياء في الثلاثة الخارجية في كل نوع في النوع كاشا
 اليه لكن يقتضي التوكل لا يحصل الا في النوعين بل في
 امر مخصوص **قوله** بل معناه ان يوجد شيئا ان يدخل في هذا
 من قبيل التمييز الذي بعد الالهام وهو غير من نوع ذلك باعتبار
 انه فيه ومثله فالاول الذي هو يغفل عن كون ذلك
 الوجود اشياء فيضم اليه معنى اخر في وجوده ان يكون
 ذلك المعنى منتزعا اليه وانما يكون اخر من حيث التمييز لا
 لا في الوجود مثل المعيار فانه معنى يجوز ان يكون هو
 الخط والسطح والعمق **قوله** ان يفارقه شيء يكون مجموعها
 على ان يكون ذلك غير السطح والخط لان مقدارين
 يعمل المساواة في شرطه في ان يكون هذا المعنى فقط
 بل في شرطه غير شرطه ذلك حتى يجوز ان يكون الخط والسطح
 المساواة فيكون فيهما شيء كان بعد ان يصدق عليه
 ذلك المعنى هذا المعنى في الوجود لا يكون الا احداهما كقول
 نيلز له من حيث يقتضي وجوده في الوجود واصنافا اليه

المراد

الزيادة لم يصح على ان المعنى من خارج لا هو الشيء الغايل
 لها وانما هو كون ذلك قابلية المساواة في حد نفسه **قوله**
 شيء اخر مضاف اليه خارجا الماينة في ذلك بل يكون ذلك
 بقوله المساواة انه في بعد واحد في او اكثر فالتوكل
 في هذا وجه التوكل وغير مقتضي ان لا يحصل في نفسه
 يجوز ان يميز من حيث هو مقتضي في النوعين يكون في النوعين
 لكن اذا صار مقتضاه لم يكن شيء اخر الا باعتبار الفعل فان
 لم يميز بل بمقتضى **قوله** وماهية التوكل ان قلنا كان
 التوكل من باعتبار الماينة لا في نوع فكلما النوع فيهما بالماينة
 الاشياء في الماينة في الماينة في النوعين في النوعين فكلما
 بذلك ان النوعين لم يميز في مقتضى الالهام
 فيكون التوكل في الماينة لا في النوعين في مقتضى الالهام
 الالهام في الماينة لا في النوعين في مقتضى الالهام
 يوجد في الماينة في مقتضى الالهام في مقتضى الالهام
 فكلما **قوله** او في مقتضى الالهام في مقتضى الالهام
 كان بعينه النوع او في مقتضى الالهام في مقتضى الالهام

وغيره وكذا ما لا يخرج من مزايا هذه المجرى بل هو بالكلية بالاعتبار
 الى التخصيص وانما كل واحد من هذه التخصيصات هو حكم بالاعتبار
 بل كل كلي قال ان سينا ان الماهية الى صورين سينا
 في المصلحة والاهلية من اشتغال هذه الاعتبارات في الجسم
 وقال اذا اخذنا الجسم جوهرا اطول وعرض نحقق في الجسم
 هذا شرط انه ليس في الاعلى من هذا بحيث لو انضم اليه
 مثل حسن واعتدنا كانا متغيرا رجبا لا فاما مصافها لها
 كما لما حوز هو الجسم الذي هو المادة وانت تعلم انه لا يملك
 على ان اعتبار المادة لا يتغير الى شيء جميع ما عداها اذ جسمه
 التمثيل يكونا الجسم مادة بالقياس الى تلك الامور فانهم
 وفيه بحيث لا يمانا اذ ان هذا التماز على ما ذكر في النسخ
 وجودها في الخارج حيث قال ان الوجود الخارج من الخارج
 كذا التخصيص الى الوصل ان كل موجود خارجي فهو موجود
 ما سواه كانا الوصف اعتبارا او موجودا في الخارج على ما
 ذلك و سينا في تفضيله **ف** لا يركب ان يمكنه الحكم
 اذ ليس النزاع في مشهور وهو ان لا يملك المجرى مثلا وجود
 في التفسير فانه لا يتصور ان الماهية في هذا المركب

متصور وموجود في الزمن وايضا هو ملوطة بالقرن بل الزمان
 في انه هل يوجد في الزمن الا انما مشايخ حيث لا يكون
 مخلوطا وظاهر ان الحكم على المجرى لا يستلزم تصور
 بحيث لا يكون معدا من الحركة وفي هذا الحال الوصف معد
 المجرى فتعوله البركى كاذب فان قلت الحكم عند على الاثر
 فاصدق عليك هذا المعنى وايضا يوجد في الزمن هذا الوصف
 قلت ليس النزاع الا في وجود المجرى من حيث الفرد والافراد
 سلم وجودها على مبدء معجزة من حيث انها مجردة بل من اعتبار
 مع وصف الفرد والحكم الصادق عليها حيث انما باعتبار
 في الدهر كما قرن في الجمول المطلق فان اذ عند موجوده في
 الدهر من حيث تغلب منها بوصفها المجرى والحكم الصادق
 عليها من تلك الحقيقة اقاموا بيقضي الجمول باعتبار
 الحكم لا بما يقتضيه المعالومية بذلك الوصف وهو محقق
 الحكم وانوار بدأت المجرى موجودة لان حيث الفرد والافراد
 الخ تلك التطويل فان الماهية من حيث الخلق موجودة
 و سينا في تحقيق المقام ما يفي بغير الاوهام **ف** في
 صواب الحاصل انه انما لا يمكن ان يقال المراد بالمجرى

يكون مفروفاً بشئ من لوازم بحسب الوجدان الذي
 له فلا يمكن وجوده الممكن في الخارج مفروفاً لا محالة
 الخارج بالادعاء في الخارجية أي الادعاء في الشيء يكون لا
 بها بحسب الخارج بالادعاء في الخارجية أي الادعاء في
 الخارج أو لا ضرر أن ما هو موجود خارجي فهو موضوع
 صادقة خارجية محمولة على عرضي أن الوجود الخارجي محالة
 لسمع أو ما وكذا لا يمكن وجوده في الزمن لا بحسب
 الاعتبار فإن العقل لا يلاحظه بحيث يكون في الاعتبار
 معبر عن جميع الاضاحي عن الاعتبار **لا** لا يصح حينئذ
 قوله أن تلك الماهية المحمودة نفس الجرد المذكورة
 بالجرد بحسب الفرض لا ينافي ذلك قوله أنها مجردة بحسب
 الفرض محالة بحسب نفس الامر فامل **في** في الجواب
 أنه لا معنى للوجود في الزمن المحمودة بهذا الجواب
 بعدد الجواب الأول ويخرج أن الجرد بحسب نفس الامر
 يوجب في الزمن أنه أن يفرضه فلا يصدق كل ما يوجب
 الزمن لا يكون مجرداً في نفس الامر في الجرد في نفس الامر
 فيوجد فيه فامل فيه ونفسيه المقام ابتدأ به لما

الجرد لا يوجد في نفس الامر معنى أن وجوده الجرد
 لها بحسب نفس الامر لكن يوجد في الفرض العقل لا
 له العقل هذا الوصف في ذلك ما لا يثبت فيه وإن
 أنه يوجد الفرض العقل أن يفرضه العقل شئ هو مجرد
 نفس الامر بحيث يكون الحكم عليه بالجرد أو الفرض
 في ذلك ما لا شك في نفسه وإن بدأ به وجود في العرض
 شئ هو مجرد هذه الاعتبار كما اشترنا أنه فلا حاجة فيه
 ولكن يتوجه أنه يوجد في الخارج أيضاً شئ هو مجرد بحسب
 هذا الاعتبار والجواب عنه ما الرضا إليه من أن الفرض
 أنه يوجد في فرض الزمن شئ مجرد بذلك الاعتبار ولا يوجب
 شئ في الخارج هو مجرد باعتبار بل باعتبار فرض الزمن
 هو غير من هذه وجوه لا يتصور تخصيصها للخلاف بين العقل
 والخاص من جهة أن طرقاً لا تنافي بالجرد في العرض
 ليس نفس الامر مطلقاً بل باعتبار العقل فقط وأما
 الوجود فيمكن أن يكون هو الخارج أو الزمن فيوجد الخارج
 والزمن واعتبار العقل جميعاً ما هو مجرد عن الخارج
 اعتبار العقل ولا يوجد في شئ ما هو مجرداً بحسب

مطلقا فاما مثل قولنا وحده ان الكليّة لا يصح المحو من
 بل خاصه بيان حال الكليّة وتعيين الموصوفات تلك
 وان الكليّة بمعنى الاشتراك ليس وصفا للامر بل هو
 للصوت الذي هي من حيث انها صوت جرمية ذهنية
 مذهب الفيلسوفين الشيخ والمثال لا يكون وصفا للصوت
 اضلالا بل يكون للمعلوم بها وعلى مذهب من لا يجرؤ على
 في الذين يكون وصفا للصوت باعتبار هذا القابل
 في الحاشية الثانية لهذا الكلام حيث لا وقد يضرب
 مع المعنى المذكور شي آخر وهو ان تلك الصوت لو فرضت
 في الخارج فان شخصت بشخص زيد كان زيد
 بشخصه وكان عينه قال واعلم ان ثبات الكليّة
 للصوت العقلية بمعنى المطابقة التي رتبها هذا
 الاخر انما ياتي على مذهب من قال ان الحاصل في الاديان
 هو ما يثبت لا شيئا كما سبق وانما قول ان الحاصل في
 صورها وشبهاها انما لفظها في الحقيقة لا ينفصل
 على ما ذكره الشيخ ويقول انما وصفت الصوت بالكليّة
 المعلوم بها المراد على ما هو المشهور في الثاني من مذهب

بغير

لا يخفى ان معنى كلمة ولاشائنا الاشتراك في معنى المعنى
 الاخر بل بالهما واحد فليس حاصل كلمة في جواز صير
 الكليّة بالاشتراك كما زعم الشيخ واعترض عليه بان الكليّة
 قولنا لان المنطقيين باسمه صيروا المعنى قد ضموا المعاني
 الكليّة والجرمية وضروا المعاني بالصوت العقلية فاما
 عين الماهية على ما هو الحق وان يصح الشفا في الشفا على
 الماهية لا بشرط شي يميز صوت عقليه فالصوت العقلية
 متصفة بالمطابقة حيث انها صوت عقليه وعلى بعض
 بالاشتراك المحل حيث ان الحاصل في فاضل فاضل
 ما حققه الشيخ من الفرق بين القابلين وانما حاصله
 وان العلم والمعلوم متغايران بالذات وهو شيء من
 وهذا القابل لا يقول به قولنا يستلزم ان يكون امر
 المحل قول وحده الجملة ثم بل الصوت من حيث هو الذي
 شخصه وهي حاشية المعلوم حزمه ومن حيث هو
 لكثيرين بالمعنى المذكور ككلمة قال الشيخ في الشفا
 في النفس من الانسان هو الذي هو كل وكل لا
 في النفس لانه انما يكون موجودا او منزها كما اخبر

حكم واحد وانما من حيث ان هذه الشئ هئية في نفس
 فهي احد اشخاص العلوم والنسور كما ان الشئ باعتبار
 عقله يكون كليا وجزئيا فمن حيث ان هذه المصنوع صورة
 ما في نفس صاحب صورة المعرف جزئية ومن حيث انما اشترك
 فيها كثير في كلياته ولا تافق من بين الامور ولو اسندت
 على عدم صحة تفسير الكلية الحق اقول هذا ليس بملوك كما
 ما نقل عن المشاء **في المعنى** ان ما صدق عليه الحق هذا
 يجعل النزاع لفظيا ومع ذلك لا يلاحظ في الحق المصنوع
 جزء من الاشخاص يستلزم تحقيقه **في** وقد اسندت على
 وجود الماهية لا بشرط شئ اقول هذا لا يستدل لانه
 في الشفاء فانه ترزا الحيوان بما هو حيوان لا بشرط شئ
 الخارج لانه اذا كانا حيوان هذا الشخص حيوانا فحيوان
 فالحيلون الذي هو جزء من حيوان ما هو حيوانا كايضا في
 كان غير مفارق للطبيعة فهو موجود في المادة على انه شئ
 ودو حقيقة بذاته وان كان عرض تلك الحقيقة ان يقال
 الوجود امر اخر بل في النفس على من نعم ان الموجود
 حيوانا ماضيا دون الحيوان بما هو حيوان وقال الحيوان

بشرط ان لا يكون معه شئ اخر لا وجود له ولما الحيوان
 لا بشرط شئ اخر فله وجود في الايمان فانه في حقيقة
 شرط شئ اخر وان كان مع الحق شرط بفارته من خارج فالحيلون
 مجرد الحيوانية موجود في الايمان وليس ذلك بوجوبه
 ان يكون مفارغا بل الذي هو في نفسه خال عن الشرط
 اللاحقة موجود في الايمان وقد اكدته من خارج شرط
 فهو في حد ذاته التي هو بها واحدا من تلك النماذج فحيون
 مجرد بلا شرط شئ اخر والحيوان مأخوذا بعواضله **الطبيع**
 والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال ان وجودها قد
 من وجود الطبيعة تقدم البسيط على المركب وهو الذي
 وجوده بانه الوجود الاكبر لان سلب وجوده ياهي
 غناية الله تعالى وانما كونه مع مادة هو اخص وهذا
 وان كان بناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية
 كونه كرامة تقدم الطبيعة حيث هي على الطبيعة
 والكلية تقدم الطبيعة على المركب وبعد الاطالة
 هذا المغال لا يخفى ان ليس مرادنا لوجود الطبيعة
 وجود افرادها فقط كما ذهب اليه الشيخ مغال لاخر

المقصد انه اذا وجد زيد مثله وهو في انه حيوت با
 ملكا ان زيدا موجودا فكذا الحيوان انما طر اذا لم يكن
 لم يكن موجودا الغرض ان ما هو معلوم واد كان الحيوان
 الناطق موجودا يكون الحيوان موجودا وكذا الناطق
 ثوان نسبة الوجود الى الطبيعة من حيث هي اذ لم
 باعتبار ما من شئيه الى زيد ربما كانت اقدم بالزمان
 كقطع الخواص فان لا شئ موجود قبل وجود زيد مثلا
 لكن من كان لها جهة مغايرة وقد قلنا فلهما جهة
 فانما اذا اخذت بحيث يمكن ان يدخل فيها ما يمكن قوله
 على ما سبق في هذا الاعتبار يمكن ان لا يخاف من
 ان اخذت بحيث يمكن ان يدخل فيها ما يمكن القول
 بالفعل حصل الاتحاد بالفعل ان الطبيعة التي في
 اقدم باعتبارها اتحادا باعتبار اخر وهو باعتبار النفاذ
 مجرد لا بمعنى انه في غير الامر معروف بالامور الخارجية
 بل بمعنى ان حكم النفاذ لا يصدق عليه من حيث النفاذ
 فانتم ذلك على ان يتحقق في بعض المظاهر
 ولكن الاجزاء العقلية التي لا ريب في انها موجودة

مردود

ليس ان زيد مثلا بل نسبة اليه نسبة العرض فلا يكون
 وجود هذه الاعنى حتى يلزم منه وجود الاعنى فلهما جهة
 زيد في وجود بوجده وكذا الاعنى فان قلت كما ان الاعنى
 موجود لوجود زيد مثلا بالعرض كذا لا يبيض فلهما
 بوجد لا يبيض وانا الاعنى مع انه لا فرق بينهما فلهما
 يمتد في انه موجود بالعرض بوجد معهما بل العرض
 لا يبيض لوجود الذات فان قلت فاعلم ان لا يبيض لوجود
 بالذات دون الاعنى قلت باء اذا لاحظ العقل مع
 الاعنى ظهر انه لا يتوقف الاضماره الاعلى ان لم
 مع سلب البصر عنه من غير ان زيد فلهما جهة في الوجود
 بخلافه لا يبيض فان قلت هذا انما يدل على وجود الاعنى
 دون الاول كما قال العرض هو المتأخر وان لا يبيض
 به الشيخ عزم من ان العرض المقابل للوجود عرضي
 للذات قلت لا يبيض اذا اختلفت شئ في عرضي اذا
 شئ هو الشئ لا يبيض مثلا اذا خذت عرضي لا يبيض
 المقابل للوجود كما ان طبيعة الذات ليس وما دون
 او فصل وصوره باعتبار ان قضية العرض عرضي

باب العرض
 الذي يبيض
 في العرض

وهذا هو معنى القول في هذا الخبر والبرهان لا يحصل من ادراك
 منه بالادراك فالمدرك اولاً وبالادراك هو الابقى من
 يعلم ان الابقى مفادك لموجود هو شوا وجرا غير احى
 لو لم يكن ذلك الملاحة له لم يعلم ان شىء ليس باذا ان
 ايقن انه كان ان شىء شوا بهانه وحيد كان بها
 واسبق فيكون ان يقرب بها من شوا انه اذا البياض هو البياض
 باعتبار التخصيص ذلك ان لا يعمل على مجموع المعروض العا
 وذلك كان ان البياض اسم للخص من شىء هو ماد فاعلم ذلك
 لا يعمل على مجموع البياض والى فانه اسم اعتبارى لا
 يعمل على مجموع البياض اذا اخذ شرطه هنا وكان لفظاً هو
 حتى الشرح في الشوا هو قوله بلوح اليه كلام المعلم التا
 في المدخل لا وسطاً وبواضه التعليل لا من حسب الخبرين
 ان الشوا فانه خبر عن كثر المغولات بالمشاعا كما لفظا على
 والمتناو عنهما وادرك في التعليل المشاعا وما في حكمها
 كما في الابن وفي الادراك وفي الوقت ونظاها وشهدا
 القطر السليم من ذي صفة قوتها قلب من يوحى
 الكل الطبيعي بقوله الموجود في الخارج ان يسطا اذا و

ص

العلمية انشعق من الحيلين والناظر وليس بالحقبة خبر
 له وجود في الخارج بل امر من خبر عن شىء كالا عن عيب
 من غير فرق فلو كان كذلك لو كان في حد ذاته جوا
 ولا ناطقاً لما علم من ان المناهضة من حيث هو ليست الامى
 فيكون ان من حله القواض والكلام فيها هو ان لا فان البياض
 يدعى ان يكون شىء من الكليات ذاتها الموجود في الخارج
 الذي اعتبره فلو كان يلزم ان يكون انصافه بجميع المعروضات
 الكل من هذا البياض كما هو شأنه لولا ان يكون ذلك
 الى ما على جعله ان يبين لنا ان البياض الذي اشترنا الى انه
 بل بالمعنى الاخر اعني ان يتوسط الجعل بينه وبين الانسان
 اذا المفروض انه في حد ذاته امر اخر لا يعمل الجا على انه
 لا ناطقاً حينئذ يكون وجوده في مقتضى الذات على
 ان يبين ان يكون الانسان من اللوح المتأخر عن وجوده في
 الكلام في خصوصيات المواد انما يقول عليه لا يعمل
 ذاتها والكلام ما هو فاني والغيبس يجب ان يعطى
 في المواد وانما البياض او شوا وجرا وما المشد ذلك وليس
 باشياء اخر صارت تلك الاشياء بالعرض من انما تدعى

وجود تلك الطبايع التي تلك الموجودات هي فخذ
 هو وجود تلك الموجودات ثم لا يخفى ان هذا المقام
 وجود الموجودات الخارجيه في العقل حقيقة لا يقال في
 الشيء متقدم على وجودها في الخارج اما العقل بحكمه ما لا
 يكون انشأه ولا يجمع اذ يشوبه الشيء في وجوده
 له لا نقول هذا فاسد لان ما شوبه الشيء من غير
 شوبه يكون من الخارج فاجبه عنه لا يقال في
 الشئ في نفسه بغيره فعدم الوجود فيهما متساو
 ثم مقتضى هذا ان يقال وجد قصار وبقا فكون
 نسبة زيدا الى عقله نسبة العواجل المتأخر في فعل
 هذا الكلام انما يلازم الفهم وهو مقتضى المصنف
 كما سبق **ف** يعني من المعقول لا في الثانية لا يقال العقل
 مركب من المعقول الاول والثاني فلا يكون معقولا ثانيا
 لان هذا المعقول الثاني يصدر عليه لانه خارج على
 الطبيعة بحسب وجودها العقل ولوجال المعقول
 ما من مادي لا شقاق في هذا المجموع انما يتبعه على الطبيعة
 بحسب وجودها في العقل **ف** لاننا نقول لا مادي لكن خارج

لما نرى ان يتصل بان بين فان القدر الضروي هو ان الكون
 من الوجودات وانما انما الفة من الوجودات حقيقة هو اول
 وقد سبق لك فلا يخفى ان يمكن الاستدلال على وجودها
 الخارجيه بطلان التساوي وكذا على وجوب البساطا
 الذهنية بخلافه لا بد ان يوجد في الذهن امر لا يكون من كذا
 هذا الوجود بخلافه في الحقيقة في تصور الذهنية اما على وجود
 ماهية لا يمكن تميزها في ذات الامر فلا فاذ لك شئ
 الصلة المحسوس فلا محذور في عدم وجوده عند حد والحكمة لا
 لذلك من ان فاعلم **ف** يعني قد تفضل على وصل الى اشار
 فاول في عقلك المثل يجمع **ف** الاول على ما افتراه هذا ما
 اشرفنا اليه سابقا انما ذهب المصنف وحققه بما يندرج
 عنه البشيرة **ف** كان الكلام صحيحا الى لا يخفى ان المعقول
 الثانية ما يكونا ذهن طرقا لا تصا به على ما سبق فحصل
 سواء كان لك المعقول في نفسه مقيدا بالخارج او العجز
 فكون مقيدا بهما ولذلك جعلوا العلية والمعالج به لان
 منها سواء اعتبرنا الوجود الخارج او غير بل جعلوا النفس
 الخارج وجودها فالظاهر ان المعقول بحسب الوجود

الخاضعة الى الاجزاء لانها تنتمي الى الفاعل ويلوح في الهم
 نظر والى ان في المركب مجموعا ومجموعا اليه فان الاجزاء
 يصير بالاضافة ذلك المركب فتصور فيه الجمل بخلاف
 البسيط اذ لا يتصور هناك مجمل ولا مجموعا لها فلا
 فيها الجمل بناء على انهم زعموا ان الجمل الاهد المعنى
 وحيد في اقسامه بالامكان ما هو كنهه فنبه كون شيئا
 ذلك الشيء وتصوروا الاجزاء يمكن كون ذلك المركب افضلا
 وليس في البسيط شيء يكون كونه ابا ومكنا على هذا النحو
 ان جميع الاجزاء من المركب كما هو المشهور فلا يتصور لها ايا
 كما في البسيط بعينه والاجزاء المادية فقط لا يصير على المركب
 الا بالعرض ومثل ذلك البصر وتصور في البسيط ان
 عدم تحقق الامكان في البسيط اذا كان يمكن الوجود
 كان كونه سوادا ايضا يمكن ان توجد الفاصل
 فلا يكون السواد سوادا ولا شاففا فيه **فيما** اقول في الجمل
 المتماثل الى الجمل في على المتماثل ليس محصلا في الجمل
 الثالث ما ذكره كيف وقد مر في هذا الباب ان لا حاجة
 الفاعل من لوازم الماهية المكنية مطلقا بل حاصلها كاشا

عليه الصانع ان لم يكن محتاجا الى ما يعمل به فاعلم ان نفسه
 اجزائه الى البعض خلافا البسيط فانه لما احتاج الى عمل
 يجعله موجودا فظفر فليد عليه ما ذكره فمجرد عليه ما
 اليه انفا وقد حققنا عليه الحال سالفا فاعلم **في هذا**
 والثاني ان التقدم بحسب الوجود تقدم بالبطء **في**
 نظرا له حتى ان كلام الاعداد بطر تقدم على سائر الا
 علة ثالثة فلا يكون هو وجود علة ثالثة والحل ان حاصل كلا
 بعد جوابا لا يراد ان كل منهما مع هذا الشرح علة ثالثة فغير
 ما لا يعرف الى ان كلام الاعداد بطر تقدم على سائر الاعداد
 وليس حال وجود الاجزاء كذلك في ليس وجود جزء بطر
 بدون مدخل في سائر الاجزاء علة ثالثة في مرتبة من المراتب
 والحاصل ان المأول قد يستغنى عنه عن عدم حرمات
 الاجزاء فقد ساق الكلام او لا على المسامحة والاحمال
 على ما يقول في فصل المقصود في الجواب اننا اذا اشرنا
 الى ما هو المقصود في هذا المقام فليكن هو كرمك **في** اننا
 ان تقدمه بحسب الوجود الخارجى فغير بحيث لان التقدم
 اللازم للجزء على ما حققنا انما بمعنى انه كان وجودا خارجيا

مكرر

معاير لكان متقدما فاذا لم يكن له وجود خارجي معاير
 كما في مثال اللون ليركن متقدما فليكن ان لا يحفل الا
 عن الوسيط في الشئ والحوادث ان التقدم المقصود بالحيث
 المذكور سبب لذلك الاستغناء وان لم يكن التقدم
 بالفعل وحيد فيبقى النظر في الاستغناء استدلال
 الحديث فليكن منه ففقه ما فيه **في** بل مجرد تصور المبدأ
 المحي بغير اسقاطه فانه ما لم يتصور الذاتي بمحصول
 اشياءه وتصورها هي لا يستلزم تصور الا في كل
 الخلاوة ذلك لا يكفى الحل اذ الخطر بالمال هيما هو مجموع
 ولا شك في امكان تعقل النوع مع عدم اخطا البشر
 فالنوع هذا الموضع من الاشياء فليكن يكون هذا النوع
 معقوله مع تصور الشئ تحت الاجمال وجوده ما له ولا
 سلبا عنه حتى يتبين المباشرة في الدهر مع وجودها بالفعل
 ليست اعني بمحصولها في الفعل خطورها بالفعل **في** بل
 لا يكون خاطف بالمال بل اعني انها لا يمكن مع اخطارها
 واطارها هي مقيمة بالمال حتى يكون هذا الخطف
 وذلك خطف بالمال بالفعل ان شئنا عندك كمال

بالعدل خالية عنها مع تصور ثمرها المكثر الذي لا ينفك
 ان تست اعتنى ان يكون اذ تصورنا الشيء العقل المحض
 اليه يكون ذلك مع تصورنا اوقاد المعقولات بالفضل او بما
 لم يلحق الاجزاء بذلك بل اعنى بهذا انك اذا تصورنا
 الامر من غير ان يكون له من حيث ذاته وجود مفهوم
 هو مفهوم لم يتلبس به وجود ما هيته في النفس بل
 وجود ما يقوته فيه **ف** فان تصورنا اجتماعية متعصمه
 في نفس الامر الى اذ تصورنا الامر في الخارج بقربه السابق
 فان جهة الوحدة في الفكر او في الحقيقة تفقد في الامر مثل الانجاء
 والخاصة وتكون في تصورنا في الاجتماع في البيت
 على ان صورة الموضوع المتصور وهو موجود في الخارج
 قلنا لا استحال ان نركب الجوز الحرف فان قلنا كيف نوافق ذلك
 ما اشهر من الحكمة وان نركب الجوز حروفه لم نتمكن من
 يكون جزم الجوز على حروفه ذلك لا يجرى فيه الشرح في الحرف
 الشا على ان الجسم يمثل على مجموع الهول والصور والاعراض
 ثم اورد على انه قد جعل في طبيعة الجسم طبيعة الشخص قد
 اجتمع على ان الشخص على ان الشخص على ان الشخص على ان الشخص

والباب عنه بان كلامهم ان طبيعة الجسم المقولة على الشخص
 لا يحتاج في ان يكون لها طبيعة الجسم من حيث هو
 تلك الاعراض العقل لا ان طبيعة الجسم لا يقال على الطبيعة بل
 على المحلة ثم يكون على الشخص كونه ولو كان هذا الخواص الا
 كان يكون ايضا هذه الطبيعة وهذه الاعراض جزم ان
 يحتاج اليها الجسم مثلا في ان يكون جسم الان يكون
 وليس ذلك اذا كانت هذه جساما فليس على العلم الجسم
 كلامه مع انه منسج في مواضع بان جزم الجوز قلنا الذي
 من كلامه ان الجسم لا يكون جزم الحقيقة الوحيدة الجوز
 ان اهتمام العرض الى الموضوع لا يتصل بوعا واما اجساما
 وذلك لا ينافي قوله في الشخص والصفة كالحرف في الشار
 الى تحقيق لان في المنطق حيث حققنا ان ليس كل معنى يرتفع
 وجب ان يجعل له ذاتا احده يضل ان يجعل مستحقا
 في جزم مفرد والاك كان لا خاسر مع البياض بل مع العقل
 ذاتا مفردة وهي كلية فيكون نوعا فيض لا في ذات اجساما
 واذا شئت ان تعلم ان كون الشيء اياض ليس يوجب
 انما دفنا نظر كل كونه اياض يجعل الشيء محصلا لا موحدا

بالفعل مثل فعل اللون باللون او مثل فصل الجوز بالجو
فقد الشئ انما يحصل سببا ان يصير شيئا اخر محتملا
او يعرضه انه لا يوافق هذا كالموت وبهذا التفصيل يتبين
بين كلامه الخ **ثم** ان كل واحد من اقسام الحاصلات الخارجة
اذا ثبت ان عدم الشئ المعجز لا يخصص في كون اقسامه هو العا
لا يقال لو لم يكن متممها وكان عدمه المستند الى عدم اخرى
العمل غير القديم المستند الى عدم على اخرى لما كان يخصص
بخصر اخرى لعدم اذا انفي جزء اخر كما نقول الملازمة في
كلها الشئ لا يستلزم جواز تعاقبا في ادم وهو ظاهر
كما استلغنا ان عدم كل واحد من الاجزاء لا يدخل في
في استلغنا عدم المعلول بل علته انما هو احد علل الوجود
بالعلم ان تعاقب علته انما هو المستلزم لانها العلة
فقد **كره** ان يبينها مغايرة في الوجود بل علمها بالعلم
بين المادة والمعنوي انما هو جوهري انما هو ليس جزءا
ليس حقا لا شئ عيني في هذا التفصيل لم يوجب في هذا
معناه من المناقشة التي لا تنفي على الفطن قال قلت
المادة العقلية التي يعرضها العقل في التباين كاللون

المراد

التوازي مثلا غير مضمين في الوجود الخارجي كما صرح الشيخ
فما نقلته سالفا فانما هو العقل مطلقا لا يتقدم فيه
الوجود من قاتل العلم بتركيبه انما حقيقة فان لم يكن
يعرضه العقل فيه بغيره من التباين بل من غير ان يكون
وفيه ان اطلاق التركيب عليه وعلى من على سبيل
بل اطلاقه على ذلك على سبيل المشاهدة وكان في علم
المعقولة ايماء الى ذلك وقد صرح في التعليق ان لو لم يكن
هذا المقام اخرا في المعنى الثاني ولا يرد العقل عليه
المعقولة كما ذكر الشيخ لان المعدل وجودي في الخارج
يقدمه الوجود الذي هو جواز كون موجود في غير معدل
خارجي وكذا الكلام في العكس واما ما هو جزء الشئ
ذلك الوجود في ذاته فلا بد ان يتقدم الوجود في
وكذا ما هو جزء له بحيث يتسبب وجودها الخارجي فالوجود
الماخوذ في قولنا يجب تقدم الجزء على الكل في الوجود الي
هو جزء بحسبه هو وجود الكل لا يجب المعدل الشئ
وجود ذلك الشئ في الخارج تقدمه عليه بحسب الخارج
ولا في معد وجود شئ في الزمان يكون مقدما على ذلك

الشئ بحسب ما **الذي** في هذا المعنى إلى قوله خاصة **شأن**
 للجزء لا يقال بالضرورة بالاشتراك إلى لوازمها بحسب الماهية
 كذلك لا نقول لوازم الماهية لا تنفك عن الماهية
 إن الماهية حيث وجدته الماهية وحده لا لزوم أن لا
 على تقدير وجودها في الخارج بالضرورة ولا يلزم وجوده
 في الخارج فإن قلت فعل هذا الترجيح ينتقض طريق
 فإن النسبة إذا كانت موجودة في الخارج كان ظاهرها أن
 موجودين فيه فلهذا خاصة المذكور هو وجود الماهية
 بحسب الوجود في هذا المعنى في غير من الأقسام
 العقلية كالشروط والعلل والمعد وغير هاتين الأقسام
 فتخرج في ذلك نظير ذلك أن يقال لا تنكسر إلى الكلية
 خصوصاً بالنسبة الكلية ولا تنفك في ذلك صدق
 في عكس بعض الموجبات الكلية كقولك كل إنسان ناطق لا
 يخفى أن عليك أن طرفي الشئ ليس هما من الأقسام
 للماهية بل هو من أقسام تلك الأقسام وهو شرط في
 وحده حقيقة محتضنة بالضرورة الخ فإن قلت العلم لا يتوقف
 محتضنة بالضرورة والآثار العكسية العكس محتضنة بالضرورة

والآثار لا يكون من مجموع أجزاء الآثار المادية بل لوازمها
 كما يشعر بها العبارة أيضاً في العكس والعشر الاجتماع
 لوازم الأجزاء مجلاتها المتعادين مثلاً كما أن لها خواصاً ليست
 من مجموع خواص الأجزاء كما لا يفتقر مثلاً لعل هذا
 بعضاً من الحقائق الحقيقية **فإن** فاته ربما حقل التصديقي
 كقوله في تصورات أطرافه إلى جمل محنة أظهاره من هذا
 التمثيل لا يزيل خفاء تصورات ذلك التصديقي بل إنما
 الحفاء عن غير الحكم فانه تذكر المحنة التي حارف في هذا
 القطع معده لغيرها حكم كل بعدا لغيره ذكر ذلك الحكم
 ربما صار ذلك المحنة معده لغيرها الحكم لكل في هذا
 فالوجه استغناء هذا **فإن** التصور يحتاج إلى الواجب
 عكس فيه نظراً لأن الحال المتأخر إلى الخارج غير عكس
 فالأول أن يقال أن الواجب يحتاج إلى التصور في هذا
 المعنى والبناء مثلاً كما علم كل أم الغور وفاته بين
 وحيداً لا يلزم كونها أراضاً ويكون مثلاً الاجتماع
 جانباً واحداً هيئة الاجتماع التي هي عرض **فإن** وحيداً
 أفعالهم العكس في كيفية تركيب الأجزاء المحلولة

جزء حقيقة ليس محمولاً وإنما هو محمول على جزء حقيقة
المحمول على الأجزاء متماثل نظر إلى أجزاء الجزء المحمول على
والتي اختلافها بفعل العقل والاعتبار وعنده هذا الاستدلال
على التركيب العقلي كما سبق تفصيله فان قلنا ما الذي
من الأجزاء لا لا يقع قلنا لأجزاء الحقيقة أغلى
والصور موجودة وان يوجد من متماثلين ولا يحال على
المركب والجسم والغضال موجودان بوجوده والمعد موجود
الكل فمحال عليه فان قيل فيلزم من وجود الجسم والعقل
وجود واحد المحل واللازم من الاختلال الأول وهو وجود
بدون الجزء وقيام الواحد تامورة معدة قلنا
الجسم لما أخذ في الفصل على ما سبق تحقيقه يعاير
الفصل أصلاً في الذين ولا في الخارج فان المحل لا يشترط
شيئاً قبله اذا انضم إليه التام على ما تنضم إليه حيث
يعينه ويحصله لا من حيث انه امر لم يحصل منه ما لا يشترط
شئاً له في الشفاء ولو كان الجسم الذي يعينه الجسم وجود
قبل وجود النوعية فكان سبباً لوجود النوعية
الذي يعينه المادة وان كان شياً لا بالمتماثل وجوده

النوع هو وجود ذلك النوع لا غير وفي العقل بطريق الحكم
فان العقل لا يمكنه ان يتبع شيئاً من الاشياء الجسمانية
بهيئة الجسم وجوده لا يحصل هو ولا ينضم اليه شيء آخر
يحدث المحل في النوع في العقل فانه لو كان كذلك لكان
الذي للجسم في العقل غير محمول على حقيقة النوع بل كان
منه في العقل اعتباراً لما يما يحدث في الشيء فهو النوع
الجسمانية في الوجود والعقل ما اذا حدث النوع فاما لا
يكون الفصل خارجاً عن معنى الجسم فاضاف اليه بل
وجزاؤه من جهة التي اوما لها انتهى كما قولنا
انما يعرفه من حيث الوحدة لا من حيث ما اثنان وتظهر في
الصور الجسمانية الواحدة التي هي من نوع واحد
اعني الصورتين لا من حيث انهما متماثلان بل الوحدة والكمية
يحصلان بسبب ما هذا الوجود وكمية كما في الجوهري
الصور وكمية فاما في قوله ذلك لان هذه الاجزاء الجسمانية
هذا الخبر نظر لانه ان كان المراد بقوله ان ما ان يكون
لامرأة متحدة فلا يحصل العلم في كماله الاخر كما كان
متماثلين في المعنى فاما يكون باعتبار وجودها في الدنيا

المنهوتة متعددة في خبر وقع وان كان المراد ان يكون خاتمة
 على امور متعددة فالقسم الاول غير محتمل لان تلك الاقسام
 على افراد واحد موقوفة على لا على اقسام او الكلام في المثال الاول
 فيكون من القسم الثاني البنية وايضا حيث لا يكون القسم
 الخارج من القسم بعينه الاقسام الاول لان القسم الثاني
 ان يكون الامور متعددة التي تصنف على اقسام لا على افراد
 والوجودات التي تنقسم الى اقسام الاول ان يتجدد تلك الاقسام
 والوجودات مع اختلافها بالماضي وان كان المراد ان يكون
 فلا يغاير من القسم الاول والثاني اذ يجوز ان يكون صورا
 متعددة بالمعنى الاول وصورا لافراد واحد بالمعنى الثاني
 مضاعفة في المنهوتة فتعقد فيها صفة وتسمى وتسمى
 بعد اخذنا بالمعنى الثالث الاجمال في المعبر في القسم الثاني
 ان يكون صورا الامور متعددة بل الامور احدى حقائقها
 التعامل لكن يجهل ان القسم الثاني غير محتمل فذرية ان
 قد مر من قسم حقائق الاقسام في اقسام الثالث وكلام
 في قسم الاقسام الثاني في قسمين وذكرنا ما هو القسم
 كلام المثل وافراده على الوعد كونه في اقسام

ومن

لانه عليه اما راجع الى الاقسام الثاني او خارج عن القسم
 الاجزاء كما قيل من الزرة **فاما** اوله فيسنة اذا من اجل المعقول
 معنى المشتق لا على المشتق في الحقيقة فان معنى الاجزاء
 والاشياء ونظايرها ما يعبر بالفارسية يستفيد وحسب
 وامثالها ولا مدخل في موضوعها المتصور لانها
 خاصة او لا تدخل في مفهومها لا يبين مثلا الشيء كان معنى
 الايض المشتق الشيء الايض لودخل فيه الثوب بخصوصه
 كان معناه الثوب الثوب الايض كلاما معارفا لانها
 معنى المشتق هو المعنى المشتق لما عت وجده في العقل
 اما بنية او بالبرهان ان بعضها من تلك المعاني واما
 بان يكون تابعة لتحقيق اخرى فبان انما شايهاها الاخر
 منها وسمي بالعرض وبعضها بالتركيب ولولا ذلك لكان
 ليرى ان يكون هناك شيء هو العقل والاشياء وهذا
 العقل لا يحكم بالاشياء الاولى على انما هي شيئا لا على
 اذ لاحظ البرهان الذي هو على ثوبها ليعلم حكمه ان هناك
 شيئا حار خشبيا بالعرض ومنه يظهر ان الامر ليس
 وما في حكمها كما سبق بالعرض اليه وذلك انكم بعد حصول

بالكثرة في عرضته كما وضع في الألوان فان كانا غائبا عن
 وفتح ذلك نازع بعض الحكماء في عرضته وله كان حقيقة
 الاشتقان في تصور النزاع فان غابا فلا يشك في اليقين
 وفتحكم بالمعنى الذي اخذوها لتساويها في بين ذلك
 فان قلت هذا يطالعنا لطيفه كماله في حق الشئ
 في الشفا حلق قد سلف من انة وان كان خلافا لما
 الشئ في المتأخرين لكنه ما اوضح عنه المعلقين والعطوف
 التسمية لتساويها على ما استبان في عرض الشفا بل
 انما يتبين بالافق قبل ان يتم وكل عيب في الشفا في هذا
 بالانجزاء المحل لا عين المركب المحل لا يحق ان اجزاء
 يتعقوب وجود الكل الطيف في تلك الاجزاء غير موجود في
 التماثل عندهم فلا يكون عين المركب الخارج ومخارجه
 الجمل لا يتأويل وهو ان وجوده ينضم في شفا بل
 بالترتيب في تلك وجوده عند الشخص الذي لها بالتر
 وحاشا ان يكون صحة الجمل باعتبار هذا الانحياز
 ولا اشكال في ان الاما يتلحق بالشيء في اشياء اخرى بل
 يكون الحكم بالاضاها جاز في كل حكم بالاضاها في

في الوجود والعلامة منهما وان يكون ذلك الانشاء خارجا
 الامر الخارجي منزهة عنه كما طرح به فيكون يصح
 اصطلاح وان يكون العقل الانشائي هو معقول الجازم
 حقيقة بل الامور المترتبة عنه فيكون وجود الامر الجازم
 في العقل جازما عن وجود ما انزع منه وان يكون ذلك
 البسيطة الشخصية مساوية فيها هذه الاجزاء في
 كما في القواض وقد تفصيل بعض ما فيه والايام
 المتساوية في المتساوية المحل فيكون ان الشفا لا داخله بل
 اعتبار العلم المحصور وجوده مع قسم اعتبارها عدما
 من الشاين لكونها اذا انظر ان اعتبارها وحاشا
 لداخله واعتبارها عدما من الشاين لكونها عدما
 وقد وجدوا المحل قد علمنا ان الفصل باعتبار الفصل
 ونشر اليه المصنف فقد سلك في هذا طريقا لا كماله
 مع ان الانسب كان قد علمنا ان الاما لا في هذا الجمل
 الشاين ربه **قوله** بمعنى منع المتعقبات بذلك لا في هذا
 العيان منع الخلو ففما وان كانت الازا في اجزاء المتعقبات
 كما يشعر الدليل المذكور **قوله** وانما لا في هذا الجمل

المجموع شخصاً بل معنى ان كان الوجود بغيره منكم الانا وكذلك
 يتصوره من انما فالقائل ان الذي يتصوره هو وجوده في شخص
 بل الوجود وانما الشخص من ان بالذات معاً وان لا اعتبار
 كما في تلك النار من مكان وجوده متقدماً على وجود
 الاعراض الخالة فيه كذلك الشخص في ذلك الوقت من ان
 جميع الاعراض الخالية منقطعاً كغيره من الشخص في شخص
 لا يتبدل وجوده وما كان المتولد من جهة علل اعراضه
 من جهة الشخص لا يرفع له الايضاح فيقول انما هو محض
 اليك انما في القول العنصري في العلم الاول لا يتغير
 بل كرسا خا ركا عليها فليس في العلم كرسا في شخص
 في علمه في تلك الحقيقة ان كانت مجردة فيكون الوجود
 شيئاً لا يتغير وتعددها وانما هو ما في فردا وان كان
 مادة في فردا لا يصدق في شخصه في حصة من
 الاعراض بل في تلك الاعراض شخصها في حصة من الاعراض
 بالاعتبار في شخصه في الاعراض الاحتمالية في حصة من
 وكل من كان في تلك الحصة في الاعراض محضه

كمن

كل منها بصورتها مقارنة لتلك الاعراض في تلك الاعراض
 عن قوام الاعراض وقد طوى الشخص عن انما هو
 وعلا من في تلك الحصة انما اركن بالحواس في حصة
 الاواني بخرية واذا اذركت بالفعل كان صورته كرسا
 فالاحتمال في الكلية والخرية الاحتمال في الادراك
 لا الاحتمال في الادراك وعلم الواجب من جهة
 الفعل فاذن لا يعرب عن علم الحصة في الادراك في الادراك
 ولا في السواء قال الشيخ في السواء هذا انما هو في الفعل
 لغيره في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 عنه تعالى وانما في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 الحصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 فانه معاد كرسا في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 انما هو في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 انما هو في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
 انما هو في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة

فقد انما ذكر من الحروف بطريق التشكيل ولا يلزم ما يجنبه الزكوة
 المجرى في الاصل من بل الى ذات ثانيا وثلاثا اربعة في
 وادواتها من الحروف على كونها المجرى المجرى فلا يشاهد
 وحدها على كونها المجرى والفرق فلا يشاهد انما هو
 ويدرك ما يسمونه بالكل والفرق الكلي ما اشد من الفرق
 التبعي في العلم عرف من ان تعيد الكل بالكل المجرى تحت
 لافق اللان من شخص كل شخص باذات الاخر ان يكون كل
 للشخص الاخر ولا يلزم منه ان يكون نفس الكل بالكل تعيد
 بل ان يكون وجود كل منهما متعديا للشخص لا يشاهد
 في الاصل بل ان الشخص مفرد بالذات على وجوده
 كما نلاحظ الفارق في كون من معاودة وجود الاخر
 او بالاضافة يكون له شئ ذلك عند الشرح ووجد
 والمصداق في انما انما كل من الشئ بالآخر والطا
 الوجود غير مطابقا في انما لا يقتضي امثاله الاخر صلا
 بل انما لا يقتضي انما من غير انما انما انما انما
 كل من الشئ بالآخر ان يحصل الكل من انما انما
 بالآخر انما انما انما انما انما انما انما انما

لم يكن حاصله من ذلك التعيد كما في المثال المذكور
 كذا في اصله باعتبار التعيد انما كان قبل التعيد
 بيان من ان ذلك في الشخص ان يحصل انما من
 متشخص كل من انما انما انما انما انما انما
 ولا ينفى على المناقلة انما انما انما انما انما
 بين الكل اعتبارا من انما انما انما انما انما
 الاعتبار ولا لكونه ملاحظة انما انما انما
 التعيد انما انما انما انما انما انما انما
 فيما سبق اذا انما من حيث انما انما انما
 هو لا واحد ولا كثير كما انما انما انما انما
 متشخص هو في الواقع متشخص في الواقع واحد
 يختلف احداهما عن الآخر بحسب اعتبار انما انما
 نقول هو من حيث هو واحد في الواقع وليس متشخص في الواقع
 بل المتشخص هو الالات انما انما انما انما
 الالات المخلوطة صفة انما انما انما انما
 نقول للاحكام العقلية في اختلافها في اعتبارها
 يرى ان الالات المخلوطة متعديا وليس الالات متعديا

او المسمى في ذلك ان المخلوط متغايران بحسب الوجود
 باعتبارهما وان الحداقه باعتبارها باعتبارها الاحكام
 لذلك الوجود بحسب اعتبارها فان الموضوع
 بالكثير المسمى فان قيل ان اراءه بقوله ان الكثير من حيث
 موضوعه بما يقابل من التميز المسمى والعواضيل
 ليس من حيث هو الدنيا واحدا والكثير ليس الكثير من حيث
 وجوده ولا من حيث هو هذا المعنى على قياسه فمرنا ان
 هذا الاعتبار كثر فقه وان اذاته في الواقع موجود
 انما والحداقه كل شيء فله وجه قلنا بخلافه وهو
 الوجود غير موضوع الكثير بالاعتبار وان هذا بالذات
 فالكثير من حيث هو موجود في الواقع وليس في الواقع
 بل هو من حيث هو في الواقع والحداقه انما
 الكثير من حيث هو موضوع الوجود او لا منافاة بين الكثير
 وكثير فقه موضوع الوحدة الخلق والمنافاة بين الكثير
 نارا لان المنافاة لا تستلزم معاً موضوعاً لمجازان
 على موضوع واحد وما ذكر من منازع تعاضل الوحدة
 الكثير على موضوع واحد على تقدير تماثلهم في الوحدة

الموضوع

الموضوع والمحل كما سئل وجوابه ان المناقشة
 ما تصف بها في زمان واحد على تقدير تماثلها في
 وبذلك يتم التميز يمكن الجواب عن اصل السؤال ان
 معنى القضية بالوصفية التماثل هو ان الكثير
 يمكن وجوه ولا يمكن ان تصانها من المناقشة
 بهذا المذهب فمرنا ان لا يكون لا بقول تعاضل الوحدة
 المطلقة للوجود اذا الكثير للمناقشة لا وجوده ضروري
 موجود فله وجه باعتبارها الكثير لا يكون واحدا
 لا وجوده ضروري ان كل وجودا يحصل له ان
 يافى الكثير والوجود لا يتماثل الكثير من المناقشة
 العنايه فان الكثير والمعنى انما بل الوحدة المطلقة
 اضلا يجب على وصف الكثير لا يافى على تضاد
 فاما مثل **ف** والحكمة لما ذهبوا الى معنى انما لا يتماثل
 عدم كون التفرقة عدلها بالحكمة وان ما يافى في
 كلاً من هذه القدر الضرورى المتعلق بين الفعل
 الميزان هو عدم انتفاء بالحكمة وانما انتفاء الكثير
 الجرم اما من حيث الهوية او من حيث المادة والاختلاف

في تعيين هذه الآراء في هذا الكلام كأنه جواب لسؤال
 هل هناك وجود للمادة نفس الحكماء إلى أن ليس بعدد المعرف
 بزم أن يكون التعريف عند علم ما بالكتابة مدغم فيهم
 هيول بأية في الخالين وحيث أن ما موضوع الوحدة والكثرة
 فلا يكون التعريف عند ما بالكتابة وأنت تعلم أن الوحدة الزا
 إنما هي في ذات الوحدة المصنوع وقد زال وجود تلك الوحدة
 على عدم هيول الحكماء واما التي للمادة التي يثبت في ذاتها الوحدة
 بالعرض فلو كانا الوحدة عين الوحدة لم يزل وجودها على
 لا زما زال وحدته بالذات زال وجوده وأما الثاني فهو
 مع وجود تلك الوحدة بالعرض فذلك لا ينافي كون الوحدة
 وتسمى ما تسمى بتعريف تلك الوحدة ولا يمكن تعريفها إلا
 اللفظ أقول منه بحيث لا يكون لها مدني بالكتابة وكسبت
 بالكتابة وكسبتين أو ما يفترقان شريفاً حقيقياً ولفظاً ليد
 ما لا يحتاج إلى النظر لئلا لا يمكن حصوله بالنظر فيكون
 يكون طريق غير النظر في ذات اللفظ طريق النظر في ذات اللفظ
 أن هذا الحضر اضافي لا يثبت في اللفظين فمذموم
 والذات بالذات هي ذاتها حصوله العقل من غير كمال

الوجود وعينه من أولها التصور في عينه في الثاني فتأمل
 وفيه يظهر أنه قد يرسم في النفس صوراً كثيرة في العقل
 أن العقل الصوري هو العقل البسيط البسيط الإلهي الذي لا
 فيه وإن العقل المشتق من المبادئ الظاهرية فالحاصل
 للنفس من حيث أنها النفس هي صورة القوى البديهة على
 يتضح كون الوحدة أعرف عند العقل والكثرة عند الحواس
 فان قلت هذا يدل على كون الوحدة أعرف عند العقل
 يدل على كون الكثرة أعرف عند الحواس لا يحصل من حصول أحد
 من غير اشتغال على الكثرة كيف ولا يرسم فيه إلا الصورة
 المعبره بوضع مخصوص وشكل مخصوص وحد من الوحدة
 معبذوا نقطة مثلاً لا يمكن حملها إلا مع معبذوا
 ما يخص به من ألقوا الحق المادية **في** وما يعرفان للوحدة
 في الخارج أن ألقاها من الحواس الخارجية قد لا يكون
 وأن أراد إلى الموجودات الخارجية يتضح لها عند وجود
 تلك الموجودات الخارجية في العقل قد لا ينافي كونها
 من المعقولات البتة والحقائق في زيادة الموجود في الخارج
 مثلاً هو بحيث إذا حصل عند العقل ليطبق على كبر فان

أريد بالجزئية هذه الشخصية هي من لواحق الوجود الخارجي وان
 بها عدم الاطلاق عامر شأنه بحسب الامر الاعم وهو الصواب
 العقلية هي من لواحق الوجود الخارجي فخطا وعبا راي
 القوم مشعر بالحق المان وقول عليه الوحدة والكثرة ونظا
 لان طريقتان الوحدة على موضوع الكثير قول هذا على
 تمامه انما هو الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا في
 فاق الواحد بالحوال والموضوع قد يتكرر فيهما مع شأه ذاته
 بل صوابه ان يكون فيكون واحدا بالخصوص كعدد الموجود
 الخ لا الشئ في فاعطيه بيا من الشئ واما انشأنا فاعطيه
 بحسب ما فيها المقابلة على موضوع واحد واشتركا كما في
 حتى يكون الموضوع الذي هو عليه لا مزايا له لا على
 ان يصدره ولا ان يكون كذا موضوع مشترك وكان
 العقلية والمعلوية من المضافات **فان** هذا دليل اخر على
 من حيث يتضح من اننا جعلنا المذكور انما هو فاعطيه
 والكثير على امر واحد بحسب هذا الامر ولا معنى من فاعطيه
فان كل موجود واحد بالشخصية في قول الواحد الشخصي
 فرض لكن الشخصية للام لا للوحد الشخصية لا يمكن

كون

كون ذلكا شخصا متعدد من الاشياء لا لكان كليا
 الماء الشخصي الواحد بالانفصال لا يمكن فرض زوال وحد
 الشخصية وعروض الكثرة المقابلة لها باءان عرض كثر
 الماء انما هو كل منها ذلك الماء بعينه فممكن زوال
 وحده الشخصية وعروض الكثرة المقابلة لها باءان عرض
 كون ذلك الماء انما هو كل منها ذلك الماء بعينه فممكن
 زوال الوحدة الانشائية عنه بغير فصل لا بعد ما كان
 ان كان فصلا فان قلب فرض كون زيد اشخاصا
 من الاشياء لا يستلزم كون زيد كليا وانما يلزم ان يكون
 فرض كون كل من تلك الاشخاص زيدا وهو ممكن من هذا
 ان فرض اذا تعرض بحقوق الكثير الشخصية لمع عرض الو
 الشخصية حتى يكون موضوع الحق المسا في بعينه
 موضوع الكثير واللاحقة واللازمة منها ان يكون
 مجموع تلك الاشخاص الكثير لا كل واحد منها وكذا في
 الماء اذا تعرض عرض الكثرة الشخصية لمع عرض الوحدة الشخصية
 ذلك الماء مجموع تلك المياه لا كل واحد منها قلنا ان
 الشخصية هي عدم انقسام الشئ الى افراد دون اجزاء

البيان غير وضوح الوصف اعلى الشخص لا يمكن ان يعرف من غيره
الكثير في المقابلة لانه لا يكون كليا والماء المنقسم الى الماء
وهذه الشخصية محفوظة في جاني الاتصال والاعتصام
وانما يتبدل في انقسامه الى اجزاء ولا في الانقسام الى
الجزئيات والكثير في المقابلة للوحد الشخص هو
الى الجزئيات لا الانقسام الى الاجزاء مع فردا لوجه
هو زيد ومعلوم ان الكثير في المقابلة لانه لا يكون كليا
بالشخص فظهر ان معرفتنا لوجه الشخصية لا يمكن ان
الكثير الشخصية اياه في تحديد يقول قوله وان كان
الاشياء الى كلام هذا القائل معنى على من ذهب المشايخ
فانهم يتبعون المبدأ في ان المياه الخارجة بعد المعنى
متغيرة لفرق الماء الواحد الذي كان قبل المعنى قوله ولا
لكن جميع المياه التي في كيان متعلقة في كونه واحدا على
هذا بالكلية وانما الماء الخارج من القدم والفرق من
بطلانه مدفوع عندهم بان المستقل هو الماء على الكلية
بجانب لا يتغير في انقسامه من قابل والعاء انما هو
الماء من جهة الكلية في ذلك المعنى المذكور لانه لا يتغير

عنده الحكم بانه هو عينه انما هو عينه الحكم لا يتبدل
كما هو مفصل في موضعه ويحتمل ان هذا هو الظاهر
والا زاد عليه في هذا مع اشتماله ونفاذ له بالخص
لغيره كرسالة اخرى عرض هذا القابل تحقيق هذا
على ما قولنا في التواحييم **ق** اول هذا مع انما هو
ان جناه هذا على هذا المذهب او على المبدأ في المقابلة
التي عليها جمع المبدأ في شيعة ولا تسمى اذ لا يتم
ولا يجدي البحث اذا انتهى الكلام من الطريق الى غرض
ولم يتبق للظفر من غيره في كان الاستدلال فلا يمتنع
ان اراء مثل هذا السلول **ق** في انما نأخذ في شيعة قول السلول
لما اوجروا المبدأ في ان الجسم الواحد لا يصح كونه مع
او دعيتم ان القصور المحيطة التي يتشبهها انما باقية عندهم
في حال الوحدة والكثرة بقايا فاجيب عن من يقول بان السلول
التي فيها ليست مستقلة في الوحدة والكثرة حتى يمد
اعدها فتدعي انما البرهان على وجود موجود مولا واحدا
لا كثير في انه لا كثير وكل من يدعي بالعرض الكثرة لم يلبه احد
ان الجسم ليس كذلك بل هو مضمحل اذا ثبتا لوضوح ذلك

يراد بالوحدانية والوحدانية فكثرة هذا الكلام دفع للنقص لا
 يتوهم المنع عليه هذا والحق في الشيء لا يكون في شيء
 لوحدته وكثرته فان حوتية كل شيء لا يقبل التعدد بان يكون
 هو في نفسه متعديا لوجوده تعالى لفا عن الفاعل في ما
 يكلفك في تحقيق ذلك مع ما سبق في تعاقبها الوحدة
 الشخصية والكثرة المتعاقبة لها فليكن في الاحوال
 مستحقة بوحدةها التي هي فيها وتلك الوحدة لا راحة
 قدما مله الوحدة الحسية وكثرته وانصافها بشك الوحدة
 الكثرة بالعرض وكذا بما نعلم من الوحدة الانضمامية الكثرة
 التي تعاقبها **في** اما انما متعاقبان بالذات والحق في
 انما يدل على تعاقب الواسطة بالصدق في مقتضى اجتماعها
 في موضوع واحد ولا يدل على ان تعاقبها بالذات اذا
 الواسطة في التقابل في اجتماع الاجتماع لا يشترط اجتماع
 الواسطة في شريف ذلك الوصف لهما فيكون يكون متسا
 اجتماعهما مستند في اوضح الى ما يترجم من العوض ولا
 يعادلهما بالذات اذ ان الشئ في تميز للذات الذي عند
 وحسن من الحقيقة في وقت كثر الشئ ولا يملك لتقابل

الوحدة والكثرة بالمتعاقبات ان الوحدة يعبر عنها كثر
 من الاجزاء او بغير وضوح بل بهلولة ونفسه كما ورد
 نطقت به ان الوحدة انما يقبل التعدد ان حوتية موضوع
 في الوحدة انصافا بجل الكثرة اذا علمت موضوعها ما
 ان الكثرة انما تقبل التعدد بعد ان تستقبل الكثرة لانه
 بطلانها في ذاته بل هي من اجلها ان بطلانها في عرض
 كما ان يقبل التعدد وحادثة في الوحدة اذا بطلت الكثرة
 فليس بطلانها بالذات الا بالذات انما يقبل الوحدة في
 الكثرة في بطلانها لانه كثر ما في الوحدة انما بطلان
 الوحدة على انما تستقبل الوحدة كما تستقبل الحركات
 فان الوحدة لا يجاد الوحدة بل على ان الوحدة انما تستقبل
 وذلك بطلانها من حوتية مثل ان كان كماله في المعاقبة
 التي على الموضوع بمبدأ ان تكون الوحدة وحدة واحدة على ان
 الوحدة لا يقبل الوحدة بطلانها لانه كثر ما في الوحدة
 الطارئة انما يقبل الوحدة الاولى في الموضع الواحد
 بل الاولى ان يقطن انه جزء موضوع في الوحدة في كل واحد
 الطارئة على موضوع الكثرة بطلانها بالذات لانها

الجزء بعينه انتفاء الكل لانه يلزم منه انتفاء الكل لا
 يلزم منه انتفاء الكل من ذواته وان يكونوا الجزء والكل
 جزءا كذلك انتفاء ما من ان يشار الى الامام انما هو شارب
 ذلك للصدق وقد سوى الحصة حقيقة الى ان عدم
 الكل من غير ان يحسب له المعنى ومثلان محسبان
 عليه قال وايضا ليس موضوع الوحدة والكثرة
 من شواظ المتضادين ان يكون كل واحد منهما
 لوحد بعينه واكثر من شواظ موضوع واحد بالعدد
 واحد بالعدد وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة
 واحد فالصدق ظهور وان التقابل بين الواحد والكثرة
 على الاول يرد على التباين الاخير ما مر ان شناع التعاقب
 موضوع واحد لا يفرق في مثل الوحدة والكثرة الموضوع
 انما يثبت في التقابل كون التقابل بينهما تقابل
 والتباين والاحتياج مثلا في ما ذكره الله والجهان
 في الشرح القديم الاول ولما يفرق الله بين ما انتفاء
 بينهما تقابل المتضاد **فان** لا شناع تفوق الشرح
 الشئ لا يكون عينه اعدام ولا جبري نوع عدمه **فان**

لا شناع تفوق الشئ مقدمه ان الشئ عين اعدامه ولا
 قد منه مع شئ اخر مما فرقا لا شناع على ان موضوع او
 الكثرة متغايران طبقا لوجودها بالاحتمال كونه
 يلزم لجناس التباين والاحتياج عين واحد **فان** ما
 من ان المتضاد لا يقوم الصلة له قد عرفنا ان ليس
 في المتضاد ان يكونا متغايران فاعلم قد ذكر الشيخ في
 التباين ان لا يكون المتضاد ان يكون الموضوع واحد
 بل بحسب ان يكون الموضوع واحد ايضا فان التعاقب
 الطابع متباينه فاعلم قد ذكرنا ان احدهما ان يقوم
 بالآخر لاختلاف الثاني بينهما وان يكون متباين
 بين المتضادين المتباينين ان يكون فيهما
 والاختلاف كما يشعره العيان ولا يخفى ان غاية التباين
 تقوم احدهما بالآخر لا يرى ان المتضادين غير المتباين
 التباين ولا من التباين يعني ان في سورة كلام الشيخ
 فان بعض مقدماته ابلغ في المتضاد الحقيقي لا المشهور
 ولا يكفي ذلك في العرض بل لا بد من في المتضاد مطلقا
 بعضه لانه شمر بحسب التقابل في الازمنة التي بعدها

الشروط فاعلم العبد والخلاف كما ينبغي تحقيقه شاء الله
قوله اذا لم يوافق العبد الملك لا ينسبها اليه يقال لا ينسبها
 يحل على العبد الملك ما هو موقوف به فلو كان يحل على العبد
 ايضا كذلك فلا فرق كون اطلاق المديون على العبد والملك
 لا ينسبها اليه لا ينسبها حقيقة في غير العبد والملك
 على العبدين لا يحل على العبد من العبد والملك
 غير مستقيم لانا نقول جهة الوجه هو المدين وهو موقوف
 على العبد والملك دون العبدين واعلم ان جعل الشئ
 في الشقاء الواحد بالمناصفة من فساد الواحد الذي في
 صرح ما ان الواحد بالعرض هو ان يقال في شئ فاشياء الا
 انه هو الآخر وانما العدد ذلك بان يكون الله هو متعلقا
 محرم فاشياء اكثرنا ان زيد او من عند الله واحد وان زيد
 الطيب وانما المتعلقان في موضوع كقولنا ان الطيبين
 عند الله واحد وعرض ان كان في واحد طيبا وازيد الله
 او موضوعا للعرض والعدد عرض كقولنا العظم والشمع والشمع
 في البياض اذ قد عرض ان يتركبه ما عرض احد وقد جعل
 بالحدس والواحد بالشمع والواحد بالمناصفة والواحد

انقسام الواحد بالذات وقصر ان وحدة النسبة بالذات
 ووحدة النسبة والمدينه بها بالعرض ولا يحل للمدين
 ذلك ومن كلام المصنف ومن على كلام السطر وحدة
 النسبة ان كان ما بينهما او لاني في انما هما مدين
 في الوحدة الحسية او الموصية او العقلية وان كان
 لام خارج فيدخل في الواحد بالعرض على مقتضى قوله
 للواحد بالعرض على الوجهين لا يصح جعله في الواحد
 الواحد بالذات لا يقال له انما اراد بالواحد بالعرض
 الذي هو من انقسام الواحد بالعرض وان يكون المحمول
 كما اشار اليه في اخر الفصل حيث قال واما الاشياء الكثير
 بالعدد فاما يقال لها من جهة اخرى واحدة لانها
 معني فاما ان يكون انما في معنى نسبة او في معنى النسبة
 واما في موضوع واما في محمول لانا نقول يكون عرضا
 بالمحمول العرض الذي هو النسبة من الواحد العرض
 في الواحد الذي يحكم الاظهار بمحنة على ان يصدق عليه
 التبريد الذي هو الواحد بالعرض كقولنا انما هي
قوله في ريعيل الحنف كان هناك سودا ورجل الحنف

رصف الموضوعات والمجملات غارضا لخصوصها من جهة
 فلا وجه لخصوصها من جهة **قوله** ولما قلنا في الكلام
 بمعنى ان خصوص عروضة الوحدة بمجمل الكثرة هي
 الامثلة فلا وجه للنقطة او العنادية ولا ينبغي ههنا
 لذكر مادة واحدة من جهة واحدة فخصصنا ذلك في
 مادة لا يجمع الا في هذه النقطه ذلك قولك مخصص الضلوع
 اما الموضوع او المجرى فمحقق كل منهما لما كان في مادة اخرى
 صحيح العناد فاما **قوله** وفيه نظر لان مفهوم عدم الاشياء
 المجرى اراء وان الوحد الشخصية ومن ادرك ذلك المفهوم فلا
 هو عينه الوحدة الشخصية ولا ينبغي ضعفه لان كون الاشياء
 بياينة اغا يقضي صيد عدم الانقسام عليه لعدم العباد
 لا يقال في فرد واحد عدم الانقسام فلا يصدق عليها
 عدم الانقسام لانا نقول المراد بالقرينة انما هي
 هي معروضه لعدم الانقسام و ذلك لا ينافي استماله على
قوله اما ان لا يكون المجرى قد عرفت ان ذلك فان كونه
 بياينه لا يقتضي انتفاء الوجود والخصوص **قوله** من غير ان
 وحده النقطة التي الظاهر ان مراد المصطلق الوحد الشخصية

كقولهم

مودى كلامه ان الواحد الذي لا ينقسم بوجه ما اما ان
 من حيث هو هذا المفهوم فقط وهو الواحد الشخصي
 والاما ان ينقسم من حيث انه امر واحد بالعرض من نقطته
 فبما وفدا كما يقسم لكل الى المتقطع والطبيع والخصص
 فخصصنا لعارضات المفهوم وبذلك يتدفع ما عطف اليه
 ان مفهوم الواحد من حيث الذات اكثر من حيث الاوادم
 غير ذلك في الغيبه لان كونه مخصصا للكثرة من حيث
 لا يخرج عنه ان يكون في ان تطبيق الواحد الذي ليس
 كبير اكل ان عروضا لكثرة المفهوم المجرى لا يخرج عن كونه
 طبيعة المجرى وكانك قد عرفت فيما مضى من حال
 ذلك وامثاله فاما الواحد الذي ليس بشيء وان كان
 معروضنا للكثرة من حيث الاوادم فلا يصدق عليه
 الذي ليس بشيء بالصدق العرضي لكنه يصدق عليه
 بالصدق الذي كما يقره طائفة من افاضان قلنا المقسم
 معروض الوحدة الذي يكون معروض الكثرة كما ذكره الشيخ
 فلا يتناول مفهوم الواحد الشخصي قلنا المقسم ذلك
 المقسم هو الواحد الحقيقي في تلك الضمات كما ان المقسم

الصورتين الأولى وهو ما يكون معروضاً للوحدة معروضاً للكون
 هو الواحد المتحقق في تلك الصور الخاصة بكلام المصنف
 أن معروض الوحدة إما أن يكون معروضاً للكثرة باعتبار
 وحدته في قول الواحد ما إذا في المعروض وأما أن يكون معروضاً
 للكثرة وحيداً في قول الواحد ما نفس معروض الواحد المتخصص
 إلى آخر التخصيص فيكون شيئاً في قول الواحد ما نفس معروض الواحد المتخصص
 حارفي الأقسام الأخرى للوحدة معروضاً لهم لا يعتبر فيه شيئاً
 ذلك لأن بعض الحكماء كشيخنا غزير وسيدنا في ذلك
 الواحد بالمعنى المعبر عنه بوجوبه أنه وهو مبدأ المنظور
 فيعلق باعتبار عرض على هو العنصر في جواز ذلك وإنشاء
 لا يتعلق بشئ من هذا العرض مثل هذا الاعتبار في الأقسام
 الأخرى لا يذهب والحد إلى قول الواحد بالجنس أو النوع
 بداهة **في** وفي جعل الجسم المركب المعبر عنه يقال المراد
 من الصور الأولى أن يجب كون المعروض للوحدة معروضاً
 للكثرة كما يشهد به الأقسام الواردة فيكون الصور الثانية
 ما يمكن أن لا يكون وهو الواحد المتخصص في شأنه فيكون
 أن الجسم المركب وأن كان شخصياً معروضاً للكثرة كما لو

الشخصية العارضة له لا يجب أن يكون معروضاً معروضاً
 الكثرة بل معروضاً للكثرة في شأنه من خصوصية المعروض
 من أقسام الوحدة فتأمل **في** لكونها المعبر عنه الشدة
 عندهم من خواص الكثرة كما أن الزيادة والنقصان من خواص
 الكثرة فيكون يقال لكونها في كثره أقوى وأزهد
 فيما دونها **في** قول أن المعروض المعبر عنه هو اتحاد
 وفراش المصنف بعد تفصيل أقسام الوحدة إلى
 أقسام الاتحاد على أقسام الوحدة وهو معنى قيد
 فوايد أن لا يوهن أن المعروض هو الاتحاد في الوحدة
 غير من أقسام الاتحاد وإن كان المعارف يخص
 الاتحاد فلا يقال في المشهور المنطوق من غير وفراش
 على هذا القول أن أقسام الكثرة ليست باعتبار اتحادها
 عدم جريانها في الوحدة المختصة بوجه كثر **في**
 بل كل معروض باعتبار كثره معروضاً للمعروض
 لأنه ما يتعلق بالأقسام العلية والكثرة على ما مر من قوله
في وأيضاً هذا الكلام بعد ذكر الوحدة الشخصية
 المعبر عنه وإن كان لا يجري في غير شأنه الكثرة لكنه يجري

فهي مع اعتنا بها يقول زيد الكاشف زيد الصالح في
 ذلك **قوله** واقليل من ذلك لو لم يكن موجودا لم يكن
 انما لم يكن موجودا انا لم يوجد في الذي يورده ما ذكرنا
 انهما بصفة الوحدة بعد ما كان بصفة الكثرة بعد
 كما ناصفنا الكثرة بل الشيء الذي كان كثيرا هو بصفته
 واحدا في انه لا باعتبار اخر هو الوحدة او عين **قوله**
 وهذا الشخص لا يمتاز به احداهما الخ اقول للمانع ان يقول
 تميز احدا الاثنين عن الآخر كما لا يمتاز الاثنين بالشخص
 فاذا ازالنا الشخص بقاءه وانه متصف بواحدة كما ان
 كل من الوحدة ببار واحد كان زيدا لشدة لها وقد زال
 العدد مع بقاء ذاتها بصفة الوحدة واعلم انه يمكن
 تخفيض الدليل بوجه يندفع عنه الشكوك وهو ان يقال
 ان اتحادا مع بقاء الاثنية لزم اجتماع التخصيص وذلك
 الاثنية فاما بارتفاع احداهما وهما غلا على غيرها او بارتفاع
 وصف الاثنية فوجها بالواحدة على ما يليها فيقول الشيء الذي
 معروف للكثرة معروضا للوحدة وذلك ما لا يمكن بل يشهد
 في بعض الاشياء غايتها في الباب ان جميع الحقائق لا يحلله

ليس هذا هو الاتحاد الذي يصل به المولون بغير شيء من ذلك
 يشترط اجتماع الوحدة والكثرة لايمان لا يرتفع الا
 فلا وحدة وان ارتفعت ولا حقيقة لها الا بعد الوحدة
 تلك الوحدة فزواها اقام برؤس من اولئك وكلها
 شيء من تلك الصور الاتحاد الذي نحن بصدده الباطن
 المتصل ان المدة على مشاع اتحاد الامير بان يصير مشاعا
 ب مع بقاء اوب معا كما يصير الجسم بغير مع بقاء الجسم
 والابيض زول صورة الاس عن شيء واحد وحدته
 صون الوحدة فيه واذا فرض بقاءها بصفة الوحدة
 ما كانا اثنين كانا ثانيا في هو الامر الموضح للوحدة في
 اكثر من معا لكل واحد من الوحدة من المفوضين للكثرة
 ذلك نظرا هو بانه الذي يدعيه يمكن فيهما غيرهما
 بتخصيصهما **قوله** المقوم بالوحدات راجح
 ممكن في قسم امكانه بخلاف الاعتقاد فانها يمكن
 فلا يكون ذاتيا وجنود يرجع الى الوحدة الثانية وان
 يميز ذلك وقر على ان المرو على كل حال يرجح الوحدة
 في كونها جزا بمعنى انها اوله بالخرقة وان جزمه غير

لم يتم لان رجحان صدق المعنى على بعضه لا فائدة من
 صدق على غيره كما في صور التشكيك واعلم ان هذا الحكم
 مع القول بظاهره بالتمثيل للعدد على الجزء الصوري ظاهر
 سطره فيه واتمامه بغير جزء الصوري عنها فلا اذا العدد
 محض للوحدات بلا انضمام اخر فدخل الوحد في العدد
 بعينه ودخل الاعداد **فصل** وهكذا كل نوع اذا زيد عليه
 وحدة اخر يحصل نوع اخر هذا لا يلازم ما سبق في كونها
 من عدم تركيب العدد مادونه من الاعداد وعبارة الحكم
 بان غير المحل على الزيادة على الوحدات بظاهره فانه
 المرئى عليه اولا الوحدة فظاهر ان فراده واحد واحد
 يكون على الوحدات المتشابهة اعتمادا على حقيقة كونها
 لا اختصارا وينبغي للشئ ان يقول وحدات كل نوع اذ
 عليه واحدة **فصل** اقول ان الاضافتين لا يتغيران
 اضافتهما اليه باقائه اعم من ان يكون بغير العرض او غير
 في اضافة متغايرة له الا في العباد فقط **فصل** لان
 الاجتماع لا يكون الا في زمان واحد لا يظهر اطلاق
 الاجتماع على المقارنة في الزمان مطلقا او مضافا

كما اجتماع زيد وهو في الاشياء في محله بحسب الاصل
 افتاد ولا فائدة يجوز ان يكون احدا لغيره مضافا
 الاخر لو ارادوا ان يكون احدهما وجودا والاخر عددا مضافا
 الاخر عددا له فان العدد المضاف اليه بالعددية في
 المضاف وجودي وتبرئة الوجودي من حيث ان المضاف
 سلبه ان يقع ذلك وفيه العناية بجري في اصله
 وان لم يلازم ان يكون الشارح الاضافي وجه الله
 وعلى تقدير عدم الاضافة يجوز المحل يمكن ان يقال ان
 في مثل هذه الصور ليس بالذات بل بالعرض والمختص
 الارضية هو المتقابل بالذات اذ المراد بالمتشابه اجتماع
 المأخوذ في تعريفه المتقابل هو الاضافة المتشابهة
 بل لا تستلزمها اجتماع المتقابلين بالذات **فصل** كعدم
 بالذات المحل لا معنى للقيام بالمتشابهة بالقيام بالغير
 انه لا يلزم شيئا محققا في ذاته فيكون مضافا الى الآخر
 بحسب المعنى وان لم يظهر في اللفظ **فصل** وعلى هذا
 يصح قول المطالع الذي لم يصرح بكلامه الشارح ان العدد الذي
 يشتمل في شمار المواضع من العلوم قال في مخطوطاتنا

فاقسم الان على الوطء الذي ينبغي ان يفهم عند الاصطلاح
 الذي في فاطيغورياس وهو المصطلح عليه في العاشر
 ومن قسم ان يجمع بين الامر من جهة معنى نفسه ^{اصطلاح} فاطيغورياس
 فاطيغورياس هكذا المتعلق اما ان يكون ما بينهما
 بالقياس الى الغير فيما المنطوق والافان ان يكون
 صالحا لا يتصل من احد الطرفين جنبه الى الاخر غير
 عكس وانما ان لا يكون كذلك بل يكون صالحا لا يتصل
 كل واحد منهما الى الاخر او لا احد منهما الى الاخر لان الواجب
 له فيسمى التسمي الاول تعاملا لعدم والملكة الفينة مثل
 البصر والعق ليعلم ان البصر هو الانبساط والفعل
 الانبساط مطلقا بل القوة للبطون التي هي كالمبدأ القريب
 بالفعل والعق هو فقد تلك القوة والتمسك بمقدوره
 الانبساط من اخرى فالعدم الذي هو هنا ليس هو لعدم
 الذي يقابل اي معنى او جودى كان بل الذي يقابل عدم
 فاما ان القوة التي يمكن الفعل واذا صار الموضوع عام
 للمفوع فلا يصلح بعد ذلك ان يزول لعدم كالعق في نفسه
 فيقول في عدمه واما القسم الثاني فانه قسمين الذين

وما دخل فيه فجميعه في فاطيغورياس ضد اسلوبه
 احدهما وجوديا والاخر عينيا او كان كلاما وجوديا والآخر
 اذا كان الموضوع يتناول من كل واحد منهما الى الاخر وكان
 احدهما طبعيا لا يتقلع عنه ولا يتوانى فان جميع معنى
 اضدادا في هذا الموضوع ولا يباين ان يكون احدهما معنى
 والاخر معنى عدسيا على انهما لا غلام كان ذا البرهان
 على النحو المذكور فلا يجب ان يشغل المتعلم كتاب فاطيغورياس
 بان يجعل لعدم غير الضد فاما ان الضد بما لف المعنى
 في الموضوع وعدمه ليس بذات فان الضد الذي يقال في
 هذا الكتاب ليس معنى الا هذا انه مخصصا ومنه يعلم ان
 انما بين الاصطلاح الاخر الذي في فاطيغورياس وبمعنى
 على هذا الاصطلاح ان المتقابلين ان كان كل منهما
 بالقياس الى الاخر فمضاهيا والافان كانا وجوديا
 والافان كان احدهما سلبا والاخر قاطعا سلبا يجازى
 وملكه وقد عرفت وجه دفعه الى اولى المحذور ان الحكم
 اشترطوا في القضا والمعتبر في العاشر محققه ان يكون
 بينهما غاية البعد والخلاف والمناخرون لما طنوا

ذلك لا يشمل مثل البياض والصففر وبالمجمل الاوساط
 حكما بان التضاد الذي هو احد الاربع المتضادات العا
 هو المشهور الذي لا يغير فيه غاية الخلاف وانما احدى
 المعنى الحقيقي يزيد قسما من اوساط مجموعها
 والتحقوا فاهم اعتبروا السوداء والبياض شاملين في
 على سبيل المقابل فان الطرفين احدهما بياض محض والاخر
 محض وهما المتضادان بالحقيقة وانما بينهما من المراتب
 الى ما هو اقرب منه الى السوداء الذي هو لطرف بياض
 بين الاوساط انما هو من حيث احدهما سودا بالدرجة
 فالمعنى في التضاد الحقيقي ان يكون بينهما غاية الشدة
 سواء وجد بينهما اوساط او لم يوجد ولا يزيد لاجل الا
 قسم خاص فان الحقيقة في الخالف والتشابه والتقابل
 انما هي من حيثية الخالف وكذا انتقال الفرق من الطرف
 الى الاوساط انما هو من حيث انه مخالف مثلا انتقاله
 من البياض الى المحمر من حيث انه من طبقات السوداء
 توافت الاوساط قريبا وكيدا بالنسبة الى الاطراف
 لينا وخرلاهما بالشد والضعف فالاقرب الى

البياض شدة بياضا و اضعف قال الشيخ في الشفا
 السوداء التي لا يقبل الشدة والضعف بل الشيء الذي هو مساو
 بالقياس الى شيء هو بياض بالقياس الى اخر وكل من في الش
 فرض لا يقبل الشدة ولا ضعف حتى في نفسه **فان**
 التضاد بين جمل المقابل الخ انت حيزان التضاد الذي
 هو قسم من المقابل انما هو المقابل المحض وهو كون الشين
 يمكن تعقل احدهما بالقياس الى الاخر وهذا ليس بمتساوي
 المقابل اصل بل الذي هو حيزه انما هو قوله المقابل الذي
 هو من الاجناس الغالية لا التضاد الذي هو قسم من العا
 ولا يخفى ان تقرير السؤال على هذا الوجه لا يتوقف على
 جنس بل يكفي فيه عمومه **فان** فهو والتضاد بين
 هو هو الخ اقول فيه نظرا هو قوله الشيخ في الحاشية
 مفهوم التضاد لكونه فاما من المقابل الذي هو مجموع
 المقسم والقيود المتوابع على تقدير ان توجد لسؤال
 هذا الوجه ان وجه الجواب بان الجمل انما يجب ان يوصف
 الى النوع بحسب الحمل الذي دون العنصر كما ينبغي عليه
 مباحث الماهية فيجوز ان يكون النوع اعم من الجنس

الحمل المرضي وتفضيله ان النوع مشتمل في ذاته على الجنس
والفضل فلو اشتمل الجنس في ذاته على النوع لزم للذو لكن
اعرض النوع للجنس بل هو منه محد وبل كل نوع في ذاته
الى الجنس غاية الامر ان النوع في مثل عارض للجنس ليس
فان المضايقة مثلا من حيث انه قسم المقابل عارض له فانه
بالنسبة اليه خارج محمول كما عرفت سابقا من ان الطب
المنضادة في محل بعضها على بعض في ان من حيث وجوده في ذلك
يصدق المقابل كما يصدق على سائر المفوضات المتقابلين
الفرق بين المفوضين بان في مادة الاشياء والجنس
بالاعتبار الاول دون الغرض بالاعتبار الثاني وفي مادة
ومفوضه المعلومة مثلا لا فرق بالكثير فاما ان كانت اذا حصل
في الذم عرض له المعلومة فمما لا يخلو اذا وجد في الخارج
قوله في قوله فقل الحق اقول معنى قولهم المتضاد لما تحته
انما هو حقيقة تلك المعلولة جنس له لا مفوض فقط المتضاد
وما يصح بالقياس الى الغير فان عارضه فضا غرضه وان
المفعول بالقياس الى الغير لم يطرأ في مفهومه الا ان النوع
غير داخل في قواعده وهذا كما ان معنى قولهم يجوز جنس

ان الحقيقة المعلومة بالوجه المفوض من لفظ الجوز جنس لا
مفوض هذا المفوض فانه عرضي قطعا اذا تم ذلك فيقول
اذا كانا تضاييق بالمعنى الذي قررناه جيبا للمقابل الضا
على تضاييقه بطريق العرض لا بد وان يصدق على تلك الاشياء
انها تضاييق كما ان المتضاد في المفوض لا بد ان يصدق
الاب كونه مضاد بل انما يصدق على عارضه وحده
حيث انه معروف له فحصل الجواب ان كون التضاييق
للمفوض المقابل على المعنى المتعارف لا يستلزم صدق
اي مفوضه على ما يصدق عليه المقابل كما مر اي
كلامه فان ذلك مما لا يشبه بطلانه على مله اذ في
فاضلك بسبب المحققين وسند المذهب في
وقد يقال الحق اقول هذا هو الظاهر اما لفظه اذا لفظ
على التوجيه الاول ان يقال وهو اي التضاييق سدح
المقابل باعتبار عارض لسبب ذكر التضاييق من غير فصل
الحمل على انه اقام الظاهر مقام الشهر لاشان الى المرشده
فان منشأ الضاد كونه مبنيا على الجمع عن تقديره مثل هذا
المقام وايضا هذه الصانع بعد تصريحه بنوع المقابل

الشيء
أوليس ما هيئتها ذلك انما معقولة بالقياس الى غيرهما
ارادته اوقاد مفهوم المضايقة مثل الاثمة والشيء فانه
المقابل لغيرها بالحقيقة ويجوز ان يحمل على نفسها على
وكون نحو المقابل ياها باعتبار نحوها اوقادها والم
واحد وقد صرح بالمفصل بعوله فانه ليس من المقادير
التي يجب ان يتفرخها قد صرح في ان الغرض من كونها
المفهوم المضايقة وادبه انه لا يتوقف تعقل مفهوم
وهو المفهوم بالقياس الى الغرض على تعقل مفهوم المقابل
واو اقول بل ان المقادير متضاة الخان المقابل للمقابل
المضايقة من تضادها مفهوم المضايقة فلا يكون المقادير
فانها مفهوم المضايقة هيكون المراد بالمراد في قوله
التعبية ويجوز ان يراد به انه اذا حصل مفهوم المضايقة
لحقه المقابل فيكون الشيء عبارة عن مفهوم المضايقة
ولعل مقصدا الامام ايضا في ذلك بان يكون مرادها
المضايقة من مائة هذا المفهوم ويكون انهم في مقادير
اجتماعها رجعا الى اقدار المضايقة بطرق الاستدلال
والاستدلال فافيه السالكين سئل انهم عندهم ان

وانصف شيئا من خواص الكيف كما ان الزيادة في المقادير
من خواص الكيف فوضعت المقابل بالاشدية مبنى على ان
فان الشيخ في منطق الشافعي الفصل المعقود لبيان
ان المقابل بين الموجبة والسالبة اشدها ام المقابل
موجبين نحوها متضاة ان قال الخان كونه خالفا
اشد عنها او في طبيعة الامور كونه عادلا من كونه ليس
بعادل واما حيث المتضاد في الحكم فان السالبة اشد
عنا او اقل من ان تطابق الموجبة من الصدد والكد
ومحصول كلامه ان العلامة بحسب القضية اقوى من
المتضادين بحسب التحقيق الراجع الى ما الاول قد
بينه بوجوده تقرب ما ينبغي واما الثاني فلم يغير طرانه
وكانه ترك لظهور ضرورته ان الجسم اقل بعد من الاضداد
بالسواد من الجسم الشفاف كيف لا والابيض ضيق
السواد مع افراد عليه وهو الاضداد بضد الماء
من تحته ولا ينبغي انه لا يخفى ان الضاد بل يحجب
الضايقة ولا بد ان كلام الشافعي على الاختصاص في
الشيخ ان هذا الحكم ليس من الوظائف المنطوق بها

بالمباحث الجبرية فلو تركه المصنف لمضغوا لادخلوا
 به عوض يندبهم **قوله** ولذلك قيل الخ قول هذا ما
 سبق في سورة التيسير على ان الظاهر اشتد لغنا
 في الصديقين كما قاله الشيخ **في** **لهما** واعز عليه ما
 يات من الخ قول يمكن ان يقال المراد المستدل باحصاء
 منافي لاجابا محرف في سلبه انحصار منافي بالثبات
 كانه حصل المناقاة بالعدا والذات واذا انحصر منافي
 الالجاب السلب بالذات في الالجاب فالجواب الشاف
 لا يجوز ان يكون الشيء ضادا للشيء على الاطلاق بالحققة
 الشيء ايضا اخر ليجناده وعلى هذا يندفع الاعتراضات
 قلت فينبذ لا يكون الاقسام الثلاثة من التعاليل لما قر
 التعاليل هو المنازع بالذات قلت السلب لا يجاب بالسلب
 الى سائر اقسام التعاليل بمنزلة الواسطة في التصديق
 بشروط المنازع لا واسطة بالشوث فان السو واسباب
 متماثلان بالذات قطعاً غاية الامر انه يمكن للمعقل
 المنازع بينهما اشتراكها للسلب الالجاب على وجه
 السلبية ولذلك اقلنا انه بمنزلة الواسطة في التصديق

ممكن

يمكن ان يقال انه تم تسامحوا في جعل تلك الاقسام متعاقبة بالذات
 كما انهم يبدلون معنى المناظر باختلاف فصول بحثهم
 لكثرة صديق اخذ بها وكذا في الاخرى حصلوا الموكلة
 فيقول المسألة مع شحهم بان يقضيها بالحققة و
 الالجاب الاطلاق في المستلزم له وام السلب قالوا لكن
 جعلوها تعاضلا ليكون حقيقة موجبة بحجة محتملة
 تخفى ان وضع اللازم بالنسبة الى كذا هو ليس في ذلك
 من المنازع قلنا ذلك لم يغيره كما لم يغيره ولا يقضي في ذلك
 فمما قيل في الوجوه **قوله** **ورد** ذلك بان العرضي قول الحق
 ان وضع العرضي لللازم بما ينادى لانه يستلزم وضع اللازم
 فمما ندنه تبعية معانده فيكون اولي وانما هي في الحد
 ههنا الاولوية لانها هي من خواص الكيفية كما سبق لها
 اليه **قوله** **والثالث** هو القضاء المشهور على ما سؤ
 اقول قد قرنا فيما سبق يصح انخصر الاربعة التي احدها
 القضاء المحقق وهو الظاهر من عبارة المصنف حيث قسم
 التعاليل الى القضاء وفرضه فصله الى الحقيقي كما اشار اليه
 وقرن الشاؤون فكيف يمكن انحصار التعاليل ثلث في الاقسام

وثاني في الاختصاص القابل كما سبق وهو الفاعل بالذات
 والفاعل بالذات من الاوساط بحسب النظر الذي هو
 الثاني الصغرة والحرة مثلا ورائها الخلق فاعلموا
 احد ما يضر عند الاثر والاخر سواد عند لما فيها من
 خلط احد لطيف على ما صرح به الشيخ فالفاعل بالذات
 بالحققة انما هو بين الطرفين واما في الاوساط بالحق
 بينهما عند وتعدا بالذات وتخييل من النظر على النضا
 المشهور على نوا المضا المشهورى وكان ان المضا المشهور
 خارج عن القسم بحسب الحقيقة وكذلك المضا المشهور
 وانما يدخل فيه ما يراى في ظاهر الامر فاما في **الذات**
 بالزيادة غاية الخلاص على ان اراد بالزيادة **الذات**
 زيادة اخرى فاما ان بينهما غاية الخلاص فاعلموا ان
 انما هو بين السلب واليجاب وان اراد ان فيه من
 السلب واليجاب وقد مر تحقيق الامر في ذلك قوله قبل
 معنى كلامه ان اشتد انواع الخلق لا يخفى عن الاذن
 العيان فعدا كرات مغولته القابل على قسما لا شك
 سادى على ان مراده ان القابل بالنسبة الى تضاد

منه بالنسبة الى ما يرا قسامه وايضا قبل التشكيك
 اختص له باقسام القابل حتى يقال ان قول التضاد
 اشتد على ان اليك المذكور وهو قول سابقا
 بالتشكيك وعدم ظهور في تضاده لا يدل على شدة
 قوله كما يتم التقرب الى جعل الاشدية والاطهية وهو كما
 في غاية البعد **فقط** من الحركة والسكون الخ قول قول
 غير ظاهر لا يخفى ان تضادهما على مذهب المتكلمين
 يكون السكون افر وجودا ظاهرا ولا يخفى في غاية البعد
 ان تضادهما واما على مذهب الفاعل ان عدم الحركة
 من شأنه القابل بينهما فاما لعدم الملكة على ما
 الذي جرى عليه الشارحون واما على ما حققناه نقله عن
 الشيخ فيناهما التضاد المعبر فاعلموا ان **الذات**
 ذكرنا تضادهما قبل الخ حاصل كلام هذا الفاعل في
 المناقض على ما يشتمل الى ما بين المفردات يدل على المشهور
 بل بمعنى اخر عتب بعضكم كما اشار اليه بقوله **فقط**
 قبل رفع كل شئ مقصود بخصيه سواء كان في رفعه
 نفسا او رفعه شئ وما ذكره الشيخ عليه من ان جابا

والايجاب مطلقا سواء كان بين المقدمات وبين المقضا
يسمى التناقض ان اراد به انه قد يسمى قد لا يتفق كل
القبائل وان اراد ان يسميه بغير شايه او لا يسميه بغير شايه
المضي التباين فالقبائل لا يدعيه كيف ولا يبيد ان الله
عند الاعتلاق الا الى ما بين المقضا والقبائل والشاؤون
امارات الحقيقة بل الى الشيخ فاما طيعر بولس شفا وولس
والا في غير ذلك من التقابل الذي لله في هذا الاصل في هذا
ولا كذب وما قبله من بعض المحققين لا يصبر سدا على سدا
المحققين فكيف يظهر عما ذكر من ذلك كذا في الاصل في هذا
اعلم بمتون في مائة اتما **ف** وما مرانه لاحاجة الى قول
تم ان سلم انه يظفر التناقض على تقابل التباين في الجملة
وان تقابل التباين لا يجمعا شيئا من المقدمات ولا يجمع الى التباين
الاخير لكن ليس كلام القبائل الا في ذلك خلاف المشهور
مضى على اصطلاح غير مشهور وهو تفسيره الاضطرار
في ذلك في الحقول فيه انه لا يقره عدم اعتبار الموضوع
القبائل في ولا في كذا في هذا الصريح انما بان تقابل التباين
الاجتماعي يسمى التناقض وهذا الشرط المعبر في تناقضها

راجعا الى واحد الايجاب ومدخول التباين مثل ذلك
الوجه شرط في تناقض المقدمات لا محالة فان التباين في
والا لا يمكن بالفضل لا متضايفان وكذا لو زيد وكذا لا
لعمري الى غير ذلك وايضا لفظ يتوقف هو عليه في قوله
يتوقف هو عليه جشوا ويمكن فحسبه بان مراده الى
بين المقدمات لا يحتاج الى اعتبار شرط لان الوجه فيها
شبه بخلاف التناقض بين المقضا والقبائل فان ضبطه يتوقف
على اعتبار شرايطها يعرف وهذه النسبة التي هو في
والتباين يكون مراده من تحقق التناقض هو تحققه عند
وهو يرجع الى العلم به وتحققه عند اياه وحيد في قوله
يتوقف هو عليه تأكيد لهذا المعنى وهو انه شرط تحقيق
ومعرفته ويؤكد ذلك ما سيذكر في انشاء الفصل من كنه
اعتبار الوحدان عند **ف** وهذا يظهر ان الواحد
الحق اقول اعتبار الوحدان الثمان لا يقع عن اعتبار **ف**
واعني ان وجهه لا يقع عن اعتبار الوحدان الثمان فالوجه **ف**
على اعتبار واحد فها هم لا شفا بان تلك الوجه مشرطة
الوحدات وانما قلنا ان الواحد انما لا يقع عن **ف**

لان الموجبة الخارج لا يتناقضها القضية الذهبية لان
 اشتغالنا على الوجودات الثمانية كقولك زيد يسمى عليا
 وليس زيد يسمى عليا في الدين ولا يباريهما في الجوهر
 ولا في باقائهما بل المتفاوت ونفسه المستبينان الحكم
 احدهما بالاجزاء في الخارج وفي الاخرى بسبب الاجزاء
 في الدين وكذا العمل الداني اذا اعتبر بخصيصه مع العمل
 الغير بخصيصه كقولك الخبز حرق الى ما هو على العمل
 الثاني والخبر ليس بجزء في العمل العرشي فانها صادقا
 والقول بالخطا لا يخلو في مثل هذه الصور ما لا يحسن
 واسمائه الاعلى لثانيه من مجرد فائده عطاسه
 اما في غلبتها على الخارج **في** انهم بعضهم ان المعدول في
 يمكن ان يكون مراد المصنفين بعد عدم الملكة ايضا
 الى ما هو سلك سواء اعتبر معناه الاستعداد او لا فان الملكة
 قد تطلق على ما يتم الايجاد فائدة اعتبار التغير بان لا يكون
 بمعنى سلك العتبة فلا يكون كلامه سلكا على ان
 ذكر ولا يخفى خول ما يكون السلك منجر للمعنى على ان
 احده فان يثبت الشيء ليس له متبوعه ولو كان التاليف

وجوب

وجودها او عديمها والمعرفة في ذلك برع من عدم محكم
 محض بعد بعض المتأخرين وقد سبق لنا الكلام عليه
 كما يقال لا خاد لا خادرا فاما العدل هو المتوسط بين الظلم
 الاضطلام فان ازيد بالجوهر الظلم فالظلم الاضطلام ولا
 لكن لا يصدق عليه انه حاله من وسطه بين الظلم والعدل
 الا ان يرد بالوسط استواء الطرفين وان ازيد ما يعم العدل
 وهو السامع في علم الاطلاق فيمكن الخواص العدل في الجود
 الموضوع الظاهر **في** كالتعداد والبيان المتدبر المحسوس
 لان مراتب الشواهد والبيانات انواع مختلفة عنهم فيما ليس
 المحسوسات فيكون لا يعبر النوع الاخير بل النوع المتدبر المحسوس
 مطلقا كما هو مقتضى كلام المصنف في محله في التضاد
 المحسوس عن العدل العرشي لا يكون نوعا **في** ان قول فيه نظر
 الظاهر ان المصنف اذا اول التفسير عن الدخول المتكوار
 جعل المحسوس والفضل واحد فضا في الفصل بعينه
 الانواع لا يباين الا بالاعتبار لان وجودها في الموضوع
 موجودها بعينه فيه لا يباين الا بالاعتبار كما انشاء الام
 وهو مشروط بالشرط المذكور بالحق **في** لا نقول الصواب

السيفية اما حاصل السؤال فرفع صوت السيف
 صورة نوع السيف مع كلف نوع السيف حتى
 المصون تلك الصوت فلا يصدق عليها التعريف
 بان صورة الخشب ليست صوت السيف الشخصية
 بل قد اخلا تطبق على هذا القول ولا يدعى غير
 بورود لانه اذا سلم كون فردا من نوع صوت السيف
 على صورته بالنوع السيف مع تخلف نوع السيف
 فمضاها التعريف وانما كان الجواب ملائما لو كان
 ان الصوت الشخصية السيفية ماصلة في التشيخ
 ذلك الشخص من السيف الالهي لان سكلفنا انما
 بالصوت المعينة المضاف المعين من ذلك الشكل
 محال في مادة الحديد فانه اذا حصل شخص
 حصل السيف بالفعل وليس له اصل في التشيخ
 الصوت المعينة اي فردا منه بل فردا اخر من نوعه
 والصوت والصان المقتضى الجواب ان نوع الصوت
 انما هو على صورته فانه هو من نوع السيف وما
 كالسيف الشخصي هو معلوله اعني ذلك الامر لا

عنه وانما العلة الصورة لنوع السيف هو ان
 الصوت المذكور كما تبين في قوله تعالى في الشرح
 هذا الجواب بعد تسليم ان صوت السيف هو نوع الشكل
 المخصوص عن ما يوجد في الخشب اما لو قيل صورة ما هو
 مبدأ الاما والخلف فانه لا يوافق في الخشب
 من غير كلف **فقط** او لئلا المراد بالعلة المادية والصوت
 قوله بل هما وعيها من لا عرض قولنا فمض من ذلك دفع
 يرد عليها وهما ان يراد بها حيث العلة المادية والصوت
 هي مادة خيل لا تقابلها من الامور العامة فان قيل فمض
 الشيخ في اظهرها ليرا شفا بان المادة والصوت لا
 في الاغراض حيث قال ليقال ان يقول ان الخلف كيف
 كيف في مادة وهو مجموع لون وشكل وهما انهما
 انواع الجوهر مركبة من جواهر فمض اصرف على ان
 يكون لوان الاغراض تركيب وان كان محدودا
 من الجبر والفعال والخلف عند نوع واحد من
 منقسم الشين كل واحد منهما يحصل وجوده
 والاخر اللون فيقول في جواب ذلك ان لا يمنع ان يكون

مركبة من اعراض وكيفية كالمركبة من اعراض
 كذا وهو مركب من الاخرى والاعراض والاعراض
 هناك كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 الجبر من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 طبيعة فصلها كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 الجنس لا الاخر طبيعة الفصل على ما يعرفه في النسخ
 والاعراض لا يوجب هذا ذلك وان كان في هذا الفصل
 جزء منها من اعراض كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 وجزء اخر من اعراض كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 ياتسبب طبيعة الجنس هو المادة وما ياتسبب طبيعة الفصل
 هو الصنوع كما مر فلما ذكرنا هذا هو من اعراض لا يوجب في الاكمل
 الحقيقة من اعراض المادة وصنوع كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 لا ياتسبب في اعراض في الحقيقة فان المركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 المركب وان لم يكن له وطرفه في حقيقة كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 وهو كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض
 يصير الفصل لا يوجب المادة والصنوع في هذا الجنس لا
 هذان المعاني واعلم ان الفرق بين العلة المادية والمادة

وبين العلة الصورية والصنوع كما يشعر به بيان الشرح
 حيث قال بعد ذلك والمادة والصنوع لا يوجبان الا
 للمركب فانه استعمل ههنا المادة والصنوع مكان العلة
 المادية والصنوع وقد يحصل المادة والصنوع بالمركب
 والصنوع فحصلنا الاحشاء وقد بينا الشيء المحقق
 بعض جوانبها على ان لطلاق المادة والصنوع في غير الاحشاء
 على سبيل التشبيه ولا منافاة بينه وبين ما ذكرنا من ان
 المادة العلة المادية والصنوع باق الاخر لا يوجب في نفسه
 ههنا كما يحصل من المادة والصنوع بالاحشاء على ان
 العلة المادية والصنوع للنظر الذي هو من اعراض الفصل
 على سبيل التشبيه فلا بد ان يكون مراده اختصاص العلة
 المادية والصنوع للنظر الذي يحصل القرب لا بالحواس
 فليس شارح الشيء كونه انما يتبع تعريف الفكر
 الى العلة الصورية بان الهيئته العارضة للمعاني
 الفكر فالشيء على ان لطلاق الصنوع على تلك الهيئته
 وما يشهد فاد منه من اطلاق المادة على معرضها فحصل
 على سبيل التشبيه بل كالمركب من اعراض وكيفية كالمركب من اعراض

عما رتد في حاشية شرح المطالع صريح في ان العلة المادية
 صريح والصورية لا يوجدان في الاعراض شيئا عند قول
 ان العلة المكونة في تعريف الفكر ليست عللا حقيقة
 صحيح في غير الفاعل والغاية فليكن يجوز ان يكون تصديق المعلوم
 ليست جزء من الفكر ولا الحقيقة لان الفكر عندهم هو التصديق
 هو ليس مركبا من المعلومات والحقيقة لان العلة المادية
 والصورية لا توجدان في الاعراض فاقم **قوله** في نظر
 الحق اقول معنى كلامه الجيب ان المراد من العلة ما يحتاج اليه
 في وجوده فالاجتناب والامكان وما يما فيهما من
 ومفروض عنها عند هذا النظر فتبادر اليه من هذه العيان
 الى ما عدا هذه الاشياء مكانة قبل ما يحتاج اليه بعد
 تلك الاشياء وهذا المعنى ما يشاء اليه الذي من غير تكليف
 ولا ضرورة انه لما كان وصفا للمعلوم لم يضر في العلة كونه
 ما اورد **قوله** فاطلاق لفظ العلة عليها غير صحيح اقول
 مفهوم كما يصدر عن الواحد من افراده كذلك يصدر عن
 الكثير منها كما لانسان مثلا يصدر عن كل واحد من ذلك
 غير ويكره على جميعهم فكما لو اريد يصدر عن كل واحد على

الجميع ايضا الا انه يصدر عن كل واحد اذ ان الانسان واحد
 واحد وعلى الجميع انه اناس لو اريد لعن ان الانسان كثير
 واحد كثير والمطلوب صادف عليها على الشواذ اذا جهل
 فيقول معنى لعل ايضا كما يصدر عن كل واحد من افراد
 يصدر عن كل جميعها بمعنى ان تلك الاحاد اى علة كثيرة وان
 لم يكن علة واحدة فلا يلزم منها لا توفى المعاول على كل
 من تلك الاحاد بوقت واحد على جميعها بوقت واحد
 هذا يكون محتمل في المادة والصور اس من اوقات
 واحدةها واللازم منه كون الشيء كغيرها ما عدا علة
 محدودة بوقته واقتراف جميع المركبات بما الحال او عين
 ما هو فرد من عينه او الكثير الذي لا يكون جميع اجزائه
 ما يقال ان له لا بد في المقسم من اعتبار الوحدة المحصورة
 الانقسام فيغير على اطلاقه خصوصا في مثل اقسام الماهية
 الى الواحد الكثير فالمجموع القسمين هما داخل في القسم
قوله بل هو خلاف الواقع لان مدخل الشيء الحق اقول
 شبه مصادق لان من يمنع كون ارتفاع المانع جزء من
 العلة النامة بالذات لا يقول هذا التقسيم يمنع

في شرف القليلين الآخرين فلا بد له من بيان فراق قول يمكن ان
 يقال الوصول الى المقصد متكلاً بما يوجد عند انقضاء
 فلا بد ان يتم عليه الثابتة في ان انقضاءها كان الجزاء الذي
 به يتم القلة الثابتة بفعل انقضاءها حصل الطلوع او
 كان امر وجودها حاداً فيقبل الكلام اليه هل الجزاء الذي يتم
 عليه الثابتة بفعل انقضاءها او امر اخر جدي يلزم ما لا
 الى الانقضاء او ترتيب حدوث وجوده معاً لان المترشح ان
 هو جزء القلة وجوده فلو انها ثبتت لكانت القلة بجميع جزئها
 موجودة طال وجود المعاول فثابت بل ان لا يخفى ان القسم
 لا ينقص في المعد كما يشعر به قوله كالمعد وان نقصا بقسماً
 المتاع يجوز ان يتوقف المعاول على معلوله ووجوده الظاهر
 كما تضام العلماء المتوقف على عدم شرب الماء او شربه
 ثانياً الى غير ذلك من الامثلة **فلا** والجواب بانها بالتحقيق
 من جهة العلة المادية الخ هذا القول لا يلزم في الموضوع
 كما لا يخفى في المعادن والناعج لانه ايضا والسيد قد
 سبق انما ذكر ذلك فيما سوى الموضوع وفي جهة الموضوع
 مع كونه خارجاً عن شئ المادة مشابهاً لغيره فلا بد لك جعل

عاده ما لم يزد له قسم والاولى من ذلك التفصيل والاختصاص
 على انها اثباته الفاعل والفاعل **فلا** اقول لكن حتى
 اقول الغايل ان يقول انما يبرز ذلك لو كان اختيار المعاول
 الى الغاية لم يزد فقيم القلة الفاعلية وليس كذلك فالفاعل
 حيثين احديهما كما كونهما مفعلاً لفاعلية الفاعل وهذا
 الاعتبار علة عند العلول والثاني كونهما مفعلاً لاجل
 وهي بهذا الاعتبار علة فريضة وعن هذا فصار اعتبار
 المحيية الاخيرة وفيه سطر لانا لا نفعل من كون المعاول
 الاجل الغاية الا ان الفاعل انما اقدم على الفعل لاجله
 سواء كان ذلك الشيء من الامور كما يدعى المفعول على العمل
 لاجله سواء كان او امر اخر على من والترتيب على ما ذكر
 به الشيخ وغيره من ان ان الواجب علة غائية فاعله
 قال فاذن الذي بالذات للعللة الغائية بما علة
 ان يكون علة لسياير العلل بعرضها من جهة ان معناها
 يكون واقعا فيكون ان يكون معلولاً بل يقول قد
 الشيخ في طبيعتها الشفاعة ان الفاعل والغاية
 ليسا من اعلل الغريبة بل تشبه الى المركب حيث قد

الفاعل والغاية كأنهما مبداً غير فرعيين من المركب للمعول
فإن الفاعل إما أن يكون ماهياً للمادة فيكون سبباً
المادة القريبة من المعول لأسباب قريبة من المعول أو
معطياً للصورة فيكون سبباً لإيجاد الصنوع القريبة
سبباً للفاعل أنه فاعل وسبب للصنوع والمادة
يتوسط تحريكها للفاعل بالمبادي القريبة من الشيء
انتهى ومن عادة الشيخ أن يصددها رتبة بلطف كأن
أو شبهه وما أشبهه كما يشهد به البتبع وقد صرح للشيخ
بعض أعظم المحققين ولا يخفى أن ما ذكر في الفاعل
مخصوص للمركب وأما ما ذكر في الغاية فخاص بهذا
الحيات منقطع عن أصله لأن المصنف قسمه لعلل
القريبة والبعيدة **ف** أما أن يكون وجوده موقوفاً
أقول هذا يشمل ما في المثال الذي يجزى وجودها
المعول ولا انتفاءها معه إذ يصدق عليها أن المعول
يتوقف على وجودها فقط فإن قلت انتفاء الصنوع
انتفاء المشرط وانتفاءها لا يوجب انتفاءه فلا يكون
قلت باعتبار وجودها في وقت المعد شرطاً للمعول

وانتفاء وجودها في ذلك الوقت بوجوب انتفاء ضروري
ف أو كلاهما وهو المعدان **ف** قول المحضرم كما مر **ف** ولا
الحق قول هذا التخصيص بحكم بل الظاهر من قوله لا أنه
في هذا الغرض أي عن انتفاء الجزء إلى الحد في الفصل
لما مر من أنهما ليسا بحريجين حقيقيين **ف** والأظهر
أقول فيه بحث قد سبق ذكره **ف** لا يخفى أن
يكون وجود العلة الحق قول جعل الشيء قوله ولا يخفى
العدم قوله بحسب وجود المعول المحسب عليه الضد
وهو قوله وعند وجوده بجميع جهات التأثير لا بمحض
ومحصله ما ذكر من أن العلة المستقلة لا يمحط بها
المعول ويمكن أن يجعل عطفاً على مجموع المعين فلا
القيود بجميع جهات أو على قوله والفاعل سداً الباب
وعلى الوجهين يكون حكم الفاعل لأحكام الفاعل المستقل
يرد عليه ما أورد عليه بقوله وأنت خير ولا يسيل
إلى امتناعه ولو امتنع به ثانياً إلى أن ينفق زمان
فيوجد لم يكن ما فرضنا علة قائمة لتوقف المعول على
آخر كاتقضاء الزمان وما يشار إليه **ف** بل يقول وجودها

لوجود الخ اقول الى الامكان العام المتقد بطريق الوجود
 وجود المعلول حال وجود الفاعل بجميع جهات الفاعل
 كما سبق لا يقال من يقول بوجوب تقدم المعلول ان
 لا يستلزم إمكان وجود المعلول وقت وجود الفاعل بقول
 باشاعة كما شاع وجود المعلول في مرتبة المعلول لا ينافي
 اذا اشيع وجوده وقت وجودها وقد وجد بعد ما
 كان وجوده متوقفا على امر اخر فلم يكن المعروف تمام المعلول
 غير فقول لا يستلزم ان لا يكون المتعدي تمام المعلول
 قلن لعله اراد بالجواز الامكان اقول لا ان يقول
 عنان المصنف عدم وجوب بقاء المعلول الى استمرار
 بقاء المعد ولا يلزم منه عدم وجوب انقضاء المعد حال
 البقاء الجواز ان لا يوجد المعلول لا حال انقضاء المعد
 حال وجود المعلول الجواز ان لا يوجد المعلول لا حال انقضاء المعد
 المعد لكن يكون بقاءه بعد تمكنه غير واجب بل قد يكون
 بقاءه متوقفا على الامنية وعند هذا يظهر انه لو قال
 ان وجب بقاء المعلول بعد فاعله صححنا بل انما
 هذا الجواز من بقاء المعلول بعد فاعله اول فيجب ان

يجوز بقاء المعلول بعد انقضاء اريد به انه يجوز تأخر
 المعلول بعد المعد كما يجوز عدم تأخر عنه فيستفاد
 منه جواز انقضاء المعد حال وجود المعلول لانه اذا
 عدم التأخر فلا تافا تقدم او المفاضة والاول معلول
 البطلان فتبين الثاني ولا يخفى انه لا يستفاد من هذا
 من قولنا يجب بقاء المعلول بعد المعد متعديا على قبيل
 ما مر بحسبنا خريفا والمعلول عن المعد وذلك لا يستلزم
 انقضاء المعد حال وجود المعلول لا تأخر المستلزم جواز
 المفاضة وان ارد به انه بعد انقضاء المعد يجوز بقاء
 ولا ينافي ولا يستفاد من هذا المعنى منه ولا من قولنا يجب
 المعلول بعد المعد على هذا المنوال ان جواز بقاء المعلول
 ولا جواز بقاء المعد وجوب بقاء المعلول بعد لا يستلزم
 جواز انقضاء المعد حال وجود المعلول لا حال انقضاء المعد
 بعد المعد جواز وجوب بقاء المعد حال وجود المعد
 وقضاها ان صاحب القيل انما استفاد جواز انقضاء المعد
 حال وجود المعلول من جواز بقاء المعلول بعد المعد محله على
 المعنى الاول ولا استفاد ذلك من وجوب بقاء المعد

مع انه ذهول عن مقتضيه لا يصح في نفسه ويمكن ان
يكتلف له وجه صحته في نفسه بعد على المعنى الثالث
بان عرضه ان استغاده من الوجوب كاستغاده من
البحر اذ قلنا يستفيد من هذا الاستغاده في ذلك **فان**
نعم لو قيل يجب وجود المعلول بعد المعد لا يستلزم
بقائه بعده المح اقول فيه بحث اما اوله فان وجوب
المعلول بعد المعد لا يستلزم وجوب بقائه بعده كما
المستفاد من قولنا ان جاز في المعد وجود المعلول بعد
يؤدعي ما ان حق العيان وان وجد بل قال وان جاز في
المعلول بعد المعد وذلك لا ينافي في وجوب وجوده بعد
امانا في هذا الترتيب وهذا وجوب المعلول انما هو بعد المعد
القربة لا بعد المعد طلقا والمصير بعد المعد بالقرينة
وان وجب لرجح لا يقال في رفع الخيل من معني له وان
في المعد وان جاز في المعلول بعد المعد فاذا اخذ المعد
يكون انتفاؤه بانتفاء جميع افراده فيصير اللفظ يجوز
المعلول بعد انتفاء جميع المعدات والحال انه يجب وجود
حينئذ لاننا نقول كما يمكن جملة على هذا المعنى يمكن جملة على

لا غاية فيه وهو انه يجوز ان المعد في الجملة وجود المعلول
بعد انتفاؤه فلا يتصوره الا براه لا يقال ان المتبادر هو الاول
مما هذا فنحن مقتضد السائل وتفصيل المقام وذكر
بعضهم المح اقول المعد البعيد بالاعتبار الى القرب كالقرب
بالاعتبار الى المعلول ضروري كون المعد البعيد بالاعتبار
معدا للمعد القرب قال لقول بوجوب انما البعيد يحصل
القرب ويحوز اجتماع القرب مع المعلول كما تم بحث **فان**
لان الاستعداد وهو القوة المنافية للفعل المح اقول ان
خبر بانه لا يتصور بعد تفسيره لا استغاده بهذا المعنى فاع
بين العقلاء في عدم اجتماع المعلول ولا في عدم اجتماع
ما يستلزمه وكذا اذا فسر بقرب المادة من قول المعلول
اذا القرب يتعدم بالوصول ضروري فسر باسمها المادة
لذلك الصورة ولا يتصور التراجع في اجتماعه فذكر قوله
اذا المطمان ثبت جواز بقائه جوازا للمعلول المح اقول ان
ان عرض المستغف في هذا المقام عدم جواز بقائه للمعلول
بعد انتفاؤه على الوضوح والمقبية كما هو من هيبة لقائ
بان احيا جم المكن في المعلول انما هو بشرط فاذا حدث

العلة لم يبق الاحتياج الى العلة أصلاً إلا يرى ان ذلك
 المذكور هنا إنما يدل على ذلك ولا شك ان بقاء المعلول
 بعد زوال العلة المعنية بعلته أخرى مستقلة أو
 لا ينافي هذا الغرض وإنما كلام السيد قدس سره فيما
 تواردها العلة المستقلة اذ قد اضطررنا الى ذلك وقد انتهى
 نطق الجواز تعاقب العلل اذا كانتا متباعدة **فإن**
 في المستقلة ونفي الاستقلال بهما وان لم يكن **فإن**
 لكنه لو كان بعد ان قوله ان انعدام الجواز لكان
 قوله لكان نقول ان المانع جواز بقاء المعلول بهذا العلة
 فاذا انعدم بانعدام الأولى فما يجاد الثانية صدق بقاء
 بهذا العلة فلم يثبت **فإن** وما ان يتوقف هذا
 الجواز المستدل انما انظر لهذا السؤال ذكر من سئل انما
 المعدوم او كون ما وقع علة مستقلة غير مستقلة خطاً
 ان هذا المحذور لا يبرز في هذه الصور ولا يبرز هذا التفسير
 بل لا يتم دليله في نفسه ايضاً اذ لا يتبع ان يوصف
 بخصيصتها فيستلزم ما مناه وجوده بدونه وذلك لانه
 لو اعتبر في التوقف ان لا يمكن وجوده الموقوف الى الجواز

عليه لم يكن توهم لا يجوز وجود المعلول بعد علة بعلته
 من السبيل بل لا يحصله حينئذ ان لا يمكن وجود المعلول
 بدونه لا يمكن وجود المعلول بدونه بل لا معنى للتوقف
 الامر المقصود بالخبر الذي هو مذكور لولا لقاء العقيدة
 النجاسة واشتغال تعبية شيء واحد للشئتين فليس على
 التعاقب او الفناء لغيرين بل يحتاج الى بيان وقد انتهى
 المستند الى بطلان الاول علة من من الدليل واما الثاني
 فلم يتم عنه عليه دليل فانه قد عرفت هذا الا ان بعض
 المناشك في نيته **فإن** والجواب منع المقدمة الثالثة
 الجواز ان اذ كان المعلول معاً لا على الفناء المشترك
 يكون التعدد في العلة لان المقدار المشترك في الحالتين
 وكل من القدرين ليس شرطاً بل مشتركاً على الشاؤون ذلك خطأ
 ثم ان هذا البحث من التماثل المطالب ولا علينا ان يقتصر
 الكلام فيه فيقول انما امتناع بقاء المعلول بعد انقضاء
 علة مطلقاً فتدبرين بما ذكر من بقاء الاحتياج بقاء
 التي لا يمكن ان كان وقد فصلناه فيما سبق وانما انه لا يجوز
 ان يبقى توارده العلل المتعاقبة وهو ان يكون الواحد

علتان مستفلتان كل واحد منهما بحيث لو وجد ^{احدهما} ابتدأ ^{بالحركة}
 ذلك المفعول الشخصي فالتدني يتصل بكلام الشيخ ^{في قوله}
 من تقدمناه انه لا يجوز ذلك في العلة الفاعلية وان جاز
 الشرايط والا لاثبات الشئ في حيث الشئ ^{بالحركة}
 ان الصنورة من حيث هي صوب معينة قال القائل ^{في قوله}
 ان مجتوع تلك العلة والصنورة ^{بالحركة}
 بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ولشخص ^{بالحركة}
 فانها واحدة بالعدد ^{بالحركة}
 العلم المستقضى ^{بالحركة}
 فيكون ذلك الشئ ^{بالحركة}
 امور عارضة ^{بالحركة}
 من ان يكون ^{بالحركة}
 يحصله حتى ^{بالحركة}
 ولكن لا ينقبض ^{بالحركة}
 بالشرايط ^{بالحركة}
 واما في العمل ^{بالحركة}
 الكمال وان ^{بالحركة}

يخرج ازيقاء المفعول بعد العلة الفاعلية الموحدة ^{بالحركة}
 متبقية وان جاز بقاؤه بعد جواز شرايط ^{بالحركة}
 اخرى كما في بقاؤه ^{بالحركة}
 البقاء مع بقاء ^{بالحركة}
 المستقلة ^{بالحركة}
 تمسك به ^{بالحركة}
 بالنسبة ^{بالحركة}
 حركتها ^{بالحركة}
 ظاهرا ^{بالحركة}
 الحكمة ^{بالحركة}
 عندهم ^{بالحركة}
 عندهم ^{بالحركة}
 فعل وان ^{بالحركة}
 غير ^{بالحركة}
 كما لا يخفى ^{بالحركة}
 الخ ^{بالحركة}
 الاضافات ^{بالحركة}

ان يقال المصدرة امر اعتباري فلا يلزم ان لا ينقطع
 بانقطاع الاعتبار **ف**لا خلاف ما اذا تعدد المعاول
 عندئذ يتحقق مصدرين متغايران ان قول المضمحل
 المتغايران انما هو المصدرين الاطراف واما العلوية
 ذكر لغزاته هو المصدر الحقيقي وهو الامر الحقيقي فلا يتحقق
 بل هو اولي المسئلة ان ليس الكلام في ان مصدر الامر
 يجوز ان يكون واحدا فعلم ان لو تعدد المعاول الصادق
 مصدر واحد ليقوم مصدرين متغايران بعد المصدر
 بالمعنى الحقيقي الذي هو المصدر وتكون في معنى قولنا لو
 المعاول الصادق من مصدر واحد ليقوم مصدران متغايران
 وهو مبل هو مصدران في انكم قلتم ان علمه تعالى وقد ورد
 مع اختلافه في معناه غير انه ولو ثبت بوجه كون المعقول
 من كل معناه غير حقيقته بل ان فرقان ذاته تعالى باعتبار انه
 مجرد عن المادة ولو احققنا علمه واعتباراته مبدءا للمعاشاة
 قدن وباعتباراته كافتة في التصديق اذ غير ان
 تركب في انه فلم لا يجوز ان يكون المصدرين متغايرين في المعنى
 المعنى فلا يلزم محذوروا التحقيق ما يستحق **ف**لا بأس واعتبر

لم لا يجوز ان يكون لذات واحدة الى سبيل الكلام
 انه منع للمقدمة التالية فانه لا بد ان يكون للعلوية
 مع المعاول لا يكون لها تلك الخصوصية مشتركة بينهما
 ساير المعاول وان اقتصص بالتمسك الى ما لم يعلو
 وفيه انه على هذا التقدير يقتضي المقدمه بافتراضها
 الدليل ان تقول تلك الخصوصية المشتركة هي المصدرين
 فيكون موجوده هذا المنع لا يضر وهذا المطر بل انما
 في اثبات التعادل وليس الكلام في ثبوتها فيه وان جعل
 الى قوله بخلاف ما اذا تعدد المعاول فانه يتحقق مصدر
 متغايران اذ خاصله منع متغايرين المصدرين وادعيه
 بعد اياه قوله وان سلم المحقق المذكور في جوابه
 في وقوع المنع اذا توافقت مسئلتين يقع قابرا والمنع فيهما
 المذكور في جوابه غير موجه **ف**لا بد من وقوعه بان الواحد
 كالواجب في منصفه حذفتيه المح اضافة الواجب
 بالسواب والاضافه الى المتكلمه انما بعد صدور الكثرة
 عنه ضرورة وقوعه اضافة على المتكلمه اليه والكلام
 في الصادق الاول وليس في تلك المرتبة الا الدال

من جميع الجهات فان قلت سلب الشيء لا يتوقف على
 ثبوته والواجب في أي مرتبة فرض تصف بـ
 ما عدا عنه قلت السلب يعبر على وجهين الاول
 وجه السلب المحض وحيد لا يكون شيئا منصفيا
 العلة متعددة لاجله بل مضادا لان يوجد ذات
 ويتغير غيرها وحيد لا يفعل ضد العلة والثاني ان
 يعتبر له مخزن الوجود ولا يحصل الا بعد صدور الكثرة
 يتعد والصادر الاول لاجلها لان تحققها بعد فاسل
 هي ثابتة انه لا توقف المطلوب على وجود الخصوصية
 ان العلة يجب ان يتعين بالظواهر وجودها المعلوم
 ذلك اذا كان منسب اليه والغيره على سوا بل
 يكون له اختصاصا به ومزايا لئلا الشيء الواحد لا يكون
 من جنسيه واحدا مختصا بشي وبغيره فان الاختصاص
 باحد هما مافي الاختصاص بالآخر بدعي وهذا يثبت
 الاعراض انه يجوز ان يكون لذات واحد من جميع الجهات
 خصوصية مع امور متعددة لا يكون لها تلك الخصوصية
 مع غيره فيصدد عنها تلك الامور ما شربها فان تلك الخصوصية

لما كانت

لما كانت مشتركة بين الجميع وبين كل واحد واحد من الاحاد
 فليست هي وحدها منشأ صدور الجميع والامتناع
 صدور كل واحد فاما ليست خصوصية مطلقة بل
 خصوصية بالقياس الى ما عدا اجزائه فقط فذلك
 لا يكفي في صدق شي من تلك الاجزاء لان نسبة العلة
 بحسب هذه الخصوصية الى كل جزء والى غيره من تلك
 الاجزاء سواء فلا يتحقق شيئا سوا عن الخصوصية
 هذا تقر بالبرهان على وجه يدفع عنه كثير من الاشياء
 ان يقول لها الامور ان العلة يجب ان يكون لها مع كل واحد
 واحد من مألولا انه خصوصية ليست لها مع من مألولا
 ما ذكره من ان العلة يجب ان يتعين بالنظر اليها وجود
 المألولا ان ارد فرانه ان يجمع بالنظر اليها وجوده على
 لم يكون ذلك يقتضي ان يكون لها بالنسبة الى وجوده
 لا يكون لها بالقياس الى غيره لان يكون لها بالقياس
 الى المألولا خصوصية لا يكون لها بالقياس الى غيره بل
 المألولا مألولا فان يكون لها مع كل واحد من المألولا
 خصوصية مترجح بها وجوده على عدمه وان عظم

ان ترجح بالظن انها وجوده على وجود غيره مطلقا بل هو
 اول المسئلة والجواب ان الحكم المذكور ضروري فان
 الفعل يحكم بان لا بد ان يكون بين العلة والمعلول خصوصية
 لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره والا لكان صدور
 دون عين عنها ترجحا بالمرجح وفيه نظر اذ عني البداهة
 في محل المنع والرجحان لا مرجح انما يبرز لو صدر عنها ما ليس
 لها معه خصوصية او صدر عنها بعض ما له تلك الخصوصية
 وفي بعض ما لو صدر عنها جميع ما له مع تلك العلة تلك
 الخصوصية ترجحت على ما ليس له تلك الخصوصية
 بسبب الخصوصية المشتركة واشتركت في صدور
 عنها كل وجه لا محالة على الآخر وقد يلخص من هذا
 ان مذهبنا القوي على انه يجب ان يكون للعلة خصوصية
 مع كل معلول بحيث لا يشترك فيها غيره مطلقا سواء كان
 الخصوصية مطلقا سواء كان الخصوصية موجودة او لا
 اقول لا ينبغي على القدر المتضمن انه اذا اشتركت الخصوصية
 بين الجميع ولو بحدود ما يختص بكل واحد لم يتحقق منشأ
 كل واحد ومقتضى التي لها يميزا عن غيره فذلك الخصوصية لو

فهر

اقتضت شيئا لا تقتضى الغير المشتركة فلم يتحقق الامور
 المتمايزة عليك بالناسا مل الصادق ويصح تحقيق المقام
 بوجه اخر **قوله** والجواب ان مقتضى صدور ما لا يصدق
 اقول صدور لا ليس صدورا فهو لا صدورا فما انصف
 بصدورا لا انصفنا تصف بصدورا فاذا كان له شيئا
 جاز ان يكون متصفا من حيثية بصدورا ومن حيثية اخرى
 بصدور من غير متمايزة اما اذا لم يكن له الا حيثية واحدة
 لم يصح ان تصف بها للضرورة المتناقض وتعضله
 اتصاف الشيء بامر مولا انصافه بامر غيره من حيثية واحدة
 بذلك الشيء لا يصف بعين فلا يجوز اجتماعهما من جهة
 واحدة قال الكاشغري بعد ما ذكر المنع الذي ذكره الشيخ
 ان سلم فلا تناقض بين قولنا صدور عنه الا انما مطلقا
 وان قيدت الصدور بما لا بد وان كانت كاذبة اقول انما مطلقا
 انما يصدق فان لا احتمال وقوع كل منهما في زمان فاذا
 الزمان فيها لم يمكن اجتماعهما في الصدق فولا ينبغي ان
 جعل ههنا حيثيتان بمنزلة اللازمة اذ لا معنى باصا
 الزمان ههنا واراها مطلقين ما لم يفيد الحكم فيه

الحديث والتمام ما قد بهو بها وحديث يقول انما
 جاز المطلقين هذا المعنى لاختلاف الحديثين
 اذا اختلف الحديث فلا يمكن صدقهما معا ذلك ظاهر عند
 هذا يظهر انك لا تشيع الامام على الشيخ ثم ان بهما
 التفصيل استدلال على هذا المطالبة قد يقرانها فوجب
 صدور الشيء عن وجوبه لا يصدر فان صدر عن الجمع
 حيث يجب صدور ربه عنه لم يكن واجبا صدوره عنه
 فانه ان صدر عنه من حيث يجب صدوره عنه كما
 من حيث وجب صدوره عنه يصدر والى ذلك
 فلا يكون ان صدر ربه عنه واجبا وانت تعلم انه
 يتوجه عليه انه لا يبرز من الغرض وهو صدوره من حيث
 يجب صدوره ان لا يكون بواجبا بل ان يكون ب
 واجبا من حيث وجب بغيره وهل الكلام الا في نفسه
 يندفع عميل فاذا ذكرنا سابقا فذكر **المراتب** ويكون هذا
 في ثالثه المراتب الى ان تقول ان اعتبار كون المصدق
 مركبا كما في الصون الاخير يحصل في ثالثه المراتب
 كما ذكره اذ من الجاهل حديثا ان يصدر عن شيخ عن

ان وعن ابي جوشق اخر عن شيخ شئ اخر فانه سبعة
 اخر في المرتبة الثانية لم يعتبره مع انه ان اعتبر الصدور
 عن مجموع وفي الصون لو اذا اعتبر الصدور عن مجموع
 دون متوسط يحصل امران اخر انما ايضا في ثالثه
 هذا اذا لم يعتبر الصدور عن مجموع عني يكون **المراتب**
 الثالثة شيان كما ذكره واما اذا اعتبر ذلك كالصا
 في المرتبة الثانية على ما ذكرناه وما ذكره ولا يلحق
 على ذلك **الاول** انه يلزم احتياجا الى كل العلل
 التي فيه نظرا لانه ان اراد بالاحتياج كونه بحيث لا يمكن
 الا بايجادها بخصوصها اياه فلا يفرق العلة فيجب ان يكون
 كذلك لجواز ان يكون المعلول محتاجا الى علة ما يوجد
 العلة المعينة من غير ان يحتاج اليها بخصوصها كما ان يبا
 محتاج الى من يعطيه دينارا فبطيخه وعرفه غير ان يكون
 محتاجا الى العرف ويخصه وان اراد بالاحتياج كونه **المراتب**
 المصحح للعارف ولا ينافي الاستغناء عنه بغيره والى ذلك
 المعلول لا يستند الا الى ما يوقف عليه بالضرورة وفي
 امكن كون احد الامرين اذا الامر كما في تحقيق العلة

بالحقيقة هو القدر المشترك لكل واحد بعينه فلا تعد
 بالعلّة بالحقيقة وحديث يظهر بجواز اختيار كل من
 الزدنية الموردة في السؤل فتأمل **فاما** الثاني انه لا يثبت
 على كل منهما لو كان شيئا متفاعلا الخ فيه بحث لانه لا يثبت
 من فوقه على كل واحد منهما فوقعه على المجموع وعليه
 بعد اداء اللفظ عنه اما يخارضا دائما وهو الموضع
 على الكل لا وادى بهذا معنى لعلّة المستقلة
 الذي هو محال لتراجع الجواب انه اذا وقع المفعول
 على كل واحد منهما منهما كان مجموعهما مجموع ما يقع
 عليه المفعول وبذلك يحصل المطلوب وهو انه لا
 يكون شيئا متفاعلا مستقلة سواء كان ذلك بالمجموع
 موقوفا عليه او لا يقال يجوز ان يكون الموقوف عليه
 احدهما لا بعينه لانا نقول فلا تعد في اللملة المستقلة
 كما مر فان قيل قد مر في السابق لانه كذلك حيث منع
 المقدمة الغايه اذا لم يكن خصوص شيئا منها شرط فلا
 تعد في اللملة وجعله المطلوب الجلي يوجب على ما
 العلل على مفعول واحد قلنا هذا مبنى على ما سبق

من انه اذا تحقق احدى العلل بقين اختيار المفعول انه
 بخصوصه لكن لا يثبت ان يكون فالخاضع ان الشئ
 على ان اللملة يجب ان يكون موقوفا عليه بخصوصه
 لكن لا يثبت ان يكون منشأ التوقع على خصوصه اذا
 المفعول بل يجوز ان يكون منشأ اللملة لما سبق
 وهذا بخلاف الواحد بالنوع الخ قول الاول ان يقال
 كما في الشرح القدر فانه لا يتبع اجتماع العللتين
 بالنوع عليه لان هذا هو معنى العكس في الوحدة النوع
 اعني ان يكون المفعول واحدا بالنوع واللملة كثر بالكو
 واعلم ان الشيخ لم يعرض لبيان الاصل وهو ان اللملة
 الواحدة بالنوع لا يصدق عليها الا الواحد بالنوع وقيل
 ببيان لان مقتضى الطبيعة الواحدة من حيث هي لا يختلف
 لما مر من ان الواحد لا يصدق عنه الا الواحد وان
 بانه لا يتم هذا المطبق هذا القدر كلف وما مرنا هو
 الواحد الحقيقي الذي لا يكثر فيه اصلا والواحد
 بالنوع اعني من ذلك والتحقيق ان الواحد بالنوع اذا كان
 من حيث الطبيعة النوعية وهذا ما مر من ملاحظه

المختلفة بالحقائق شيئا فلا يقتضي أموراً مختلفة بالتوابع
الاختلاف في العلة وأما حديث اشتغال العقل بالجنس
والعقل وجواز اقتضائه باعتبار كل منهما فالأول
بالتوابع فعدد المعلول لما يقتضيه باعتبار الآخر فخرج
منه فلو اذعن ذلك لا يكون العلة واحداً بالتوابع بل يكون
علة كل منهما مخالفاً لما يقتضيه لعل الآخر ضرورة اختلاف
الجنس والعقل وعدم ضرورة اختلاف الجنس والعقل
وعدم دخول أحدهما في الآخر لا يقال إذا اشتمل
بشرط العقل شيئا والعقل يشترط الجنس فالأول
مع عدم اختلاف العلة بالتوابع اذ مجموع الجنس والعقل
وهو نوع واحد إنما لا تأتو العلة الأولى بالجنس والعقل
شرط علة الثاني بالعكس العلة الثانية بالجنس والعقل
الفاعل فيه فيما يختلف بالتوابع وكذلك حديث اقتضاء
النوع باعتبار الشخصات للأصناف المختلفة لأن تلك
الشخصات إنما تختلف بالتوابع فظاهر وإن اشقت فيه
فلا بد من أنها الشخصات المختلفة بالحقائق لا بالوحدات
في أحد ما صفة مساوية عن الآخر في تحقيق الأمتياز قطعاً

فلا بد من أن ينتهي إلى مورد الحقيقة بالحقائق في كلا الطرفين
مساوية عن الآخر بل لا يمكن أن يكونا علة وكلامه الرافد
بالتوابع من حيث وحدتها النوعية من غير ذلك فلو ما وجب
اختلاف الحقيقة لا يقال إنما كان الآخر للنظر من اشتغال
لأنه لا يكون له ماهية نوعية لا تأتو على هذا المقادير
يكون غارياً أيضاً نحو فيه لأن الطبيعة النوعية مع
ذلك لا أمر مخالفت بالحقائق من تلك الطبيعة النوعية مع
ذلك لا أمر يجب نوعاً من حيث أن يقال كما لا يجوز أن يحد
الواحد بالتوابع من حيث الطبيعة النوعية وحدها أمور
بالتوابع وكذا لا يجوز اشتداد الواحد بالتوابع من تلك الحقيقة
إلى أمور مختلفة بالتوابع والآخر ثوارداً على المستقلين
على معلول واحد فلا فرق بين الأصل والعكس الواحد
أيضاً ودفعاً أنه لا يمتنع اجتماع المتقابلين في الطابع
فلا محذور في اجتماع الإختلاف والاستغناء فهما فاعل
واعلم أنه ذكر الشيخ في الهيات الشغاف في جعل ترتيب
المعلول والتفويض أنه لا يجوز أن يكون الصادر الأول
المعلول الأول كبراً منقطة بالتوابع وذلك لأن المتعاقبات

المتكثر في الشيء وبها يمكن صدور الكثرة عنه ما كان
 مختلفا بالحقائق كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئا غير
 ما يقتضيه الأول في النوع فلم لا يلزم كل واحد منهما ما
 يلزم الآخر بطبيعتها أخرى وإن كانت متفصلة عنها
 ذاتها لثقل وكثرت ولا انقسام مادة هذا لثقلها فيه
 تصرح بان الواحد بالذات لا يستلزم لثقلها بالذات
 وهو خلاف ما ذكره المصنف في انتفاء الكثرة في الوحدة
 النوعية **فيما** قولنا ان المعقول المح اول هذا وان كان
 دفع الزام الجيب كما ذكرنا سابقا لا يتم في ثبات المدعى
 للتساؤل ان يقول ان دفعنا للاحتياج مجرد الاستناد للصحة
 للقاء فلا يلزم من الاحتياج بهذا المعنى الى احدهما بعينه
 ان لا يمكن وجوده بدونه لينا في استغنائه عنه وان كان
 بالاحتياج ما يقتضيه عدم امكان وجوده بدونه
 اليه فلا تفرق العلة بعلى احتياج المعقول الى نفسها
 وجودها بل المعقول باق على ما هو مقتضى نفي الاحتياج
 الى علة ما والفاعل يوجد من غير ان يجعله محملا الى
 ذاتها كما مر في مثال القبر والتحقق ان المعقول لا

الا الى ما لا يمكن وجوده بدونه لكن يقتضي حصول العلة
 ليسنا شيئا من امكان المعقول بل من خصوصية اذ كل
 لا يقتل لثقلها لعلها مخصوصة شاسعة سببها
 حتى لو فرض اشتراك عدة اموريكل منها وجبت لثقلها
 يجوز تعدد العلة المستقلة اصلا وكانا قد فصلنا
 الكلام في ذلك سابقا ثم انه تيرا ان في قولنا في ثبات المدعى
 لو تعدد العلة المستقلة لزم تحصيل الحاصل لكن في
 اثبات المطلوب ولم توجه تلك المناقشات وذلك
 معنى تحصيل الحاصل لا تحصيل شيء ولو تعارض ذلك
 التحصيل كان حاصله دون ان يحصل امر لا يكون ما
 ومن ذلك التحصيل والتقدير لا يخرج لاجل تعدد العمل
 على سبيل التعاقب والتبادل وذلك لا يرد على هذا
 التقدير ولعلهم لم يلقوا اليه لان طولان كتحصيل
 في مرتبة نوارد العلة المستقلة بل كما كان يكون
 عنها في فلا يستلزم الاستدلال عليه على تقدير كونه
 ولا تحل نفسه عليه على تقدير كونه بدنه فانا مثل
 واما انما من المعقول لثالثه الخ اول فترى على

من كلام الشيخ في نظايرها ان المعقولات الثانية ما هي
 الموجود الذهني فالأول وصف للموجود الذهني لا يكون
 والوجود ونظايره كالعينية والمعلولية ليستا
 للموجود الذهني فالتواجد في الخارج ليس هو الماهية في
 الذهن بل الماهية الموجودة في الخارج ان اخذنا العينية
 انشاء وجود المعلول بالفعل وان اخذنا بمعنى كونه
 لوجوده لا يستلزم المعلول فالموصوف بما هو الماهية
 هي فذلك حكم التسمية ليس لوجود من المعقولات
 وكانه حسب انه يجب ان يكون الوجود الذهني
 للموصوف بالمعقولات الثانية حتى يكون موضوعا
 الماهية مع قيام الوجود الذهني وليس كذلك بل الجبر
 في المعقولات الثانية ان يكون الوجود الذهني طالع
 على ما سبق تفصيله ولا شك ان العرف الماهية بحسب
 وجودها في الخارج ولا يمتنع ان الوجود في الخارج بل
 بحسب هذا الاعتبار فلا يكون الوجود عارضا لا
 هذا الوجود وانما يمتنع عنه في تصور الذهن فقط
 الذي سبق فيكون عارضا ذهنا في الكلام العينية

لا بد

والمعلولية ولا شك ان الاول بهما ترتيبا لا ترتيبا
 بالفعل الى ومقابلته فاما من الموصوف الخارجيه كيف لا
 والاتصاف بهما معكلا الوجود الخارج عن شئ وان لا
 بهما كونه بحيث لو وجد في الخارج لاستلزم المعلول
 ومقابلته فلا يرب في عدم كونهما من الموصوف الخارجيه
 على ان يكونا من الوصف الماهية الى الاختصاصا بالذهن
 والخارج وان اخذنا على وجه لا يتحقق الوجود الخارج
 مثل ان نأخذ في العينية كونه بحيث يتخلل وجود المعلول
 بوجودها بعده بعدتها وفي المعلولية ما لا يراه هذا
 المعنى ويضاهيه كما في الموصوف الذهنية والاعرف
 من هذا ويحتمل ان المصنف قد شاع في بعض المواضع
 فذكر المعقولات الثانية في مقابلته الموصوف الخارجيه
 وتما يجعل تشي من المعقولات الثانية في مقابلته
 الخارجيه ومحط الغاية فيه عدم كونه من الموصوف
 كما يشهد به من يتبع فالاولى ان يقال ان على تقدير
 او في البنية لتلايق ما ذهب اليه من المبدأ **الاول**
 لان المعلول المعبر ليس له الحاق اوله ان اذا استلزم

المعلول المعين للعلّة المعينه ليس كائنا على جواز
حلل الشيء الواحد على سبيل التبع فغير التسليم
غيرنا فعرفنا هذا المقام بجواز ان يكون بعض المعلولات
علّة معينه وان اراد انه لا شيء من المعلولات المعينه
علّة معينه فمما استدل **فلم** اقول فيه بحث لانه
ان يكون الخ قول من المتبائنه لا يمكن ان يكون للشيء الواحد
الى اخر شيئا شافذا وانما لنا مجمعين محضين
امتاع اجتماع المتباين وانما استدلال على ان
فاختلاف الجهة التي هي نفسا النسبة كما صرح به
المتن ويرى ان من اختلاف احد الطرفين وحديث يظهر
ان دفع الدور فافهم **فلم** ان اراد بالافتقار الخ اقول له
ان يختار شيئا ثالثا وهو ان المراد به غير المعلولين
قال كل واحد منهما على تقدير الدور معلول للاخر المعلول
لذلك الواحد فلو لم معلولين كل واحد منهما لنفسه
محال ان المعلولين نسبة لا يقصور الا بغيره ولا يحل
ذلك في الغير الذي يتبعه الامام ان يصح حينئذ قول
علّة للمعلول الواحد غير ان قولنا العلّة للمعلول وكذا هو

فلو كان الشيء علّة لعليه لكان منقدا ما على علته المتعد
عليه بمنزلة قولنا لو كان الشيء علّة لعلته لكان علّة لعلته
التي هي علّة له وهو لعلته لا يخفى **فلم** وهذا المعنى يقال له
بالنسبة الخ فيه بحث لان اراد بالمعنى المحض لعلّة المعلول
على العلّة بالقاء نفس الرتب هو مدلول القاء فانه الصحيح
لترتبه وعطفه عليه بالقاء فلا يصح قوله وهذا المعنى
قال له بالنسبة الى العلّة كونه علّة ومختاراً اليه
اليه وموفقا عليه ولا قوله وبالنسبة الى المعلول
معلولاً ومختاراً ومغفراً اليه بل هو بالنسبة الى العلّة
وبالنسبة الى المعلول الناظر وان اراد بالقليل
بين العلّة والمعلولين ليصح قوله يقال له بالنسبة الى
العلّة كونه منقداً وبالنسبة الى المعلول كونه منقداً
فان التقدم والناظر متغايران للعلّة والمعلولين
طبيك والغرض من هذا الكلام اثبات الامر الزائد
هو الرتب حتى يندفع الشبهة عن الاتحاد لا يقال هذا الشبهة
المعنى على ان الثاني الذي ينبغي بطلانه هو تقدم الشيء
او علته الشيء لنفسه لا يقدم الشيء على الشيء فيقال له غير

المتنازع كما ذكره الشيخ لا نأخذ قول فبالجواب حيث ان اثبات
 الامر المحض لثبوت المأول على العلة بالقاء اذ لا دخل له
 المطلوب بل يكفي ان يقال لو كان شيء علة لعلته لم يكن
 علة لنفسه ولا دخل لاثبات المعنى الصحيح للمعنى ثبات
 هذه الملازمة أصلاً حتى يقال أو زده لاثباتها **لأن**
 الغرض من إيرادها لا يوجب بدو تأثير العلة البعيدة وإذا
 يوجب بدو تأثيرها بهذا الوجه لم يكن كافية في جعل المأول
 بحسب الواضع وإن فرض كفايتها على تقدير وجودها به
 فلا يفتضح كونها محتاجاً إلى الخارج إلى الشيء محتاجاً إلى
 ذلك الشيء بحسب الواضع فلا يصلح استلزامه **فإن**
 أقول من يجوزدها بسليله الخ أقول هذا إنما يرد على ما في
 في توجيه كلام المشق وأما على ما تقدم فلا وروده في
 تحقيقه فهو موقوف على مقدّمه أي أن الشيء لا يمنع جميعاً
 عدمه لم يكن وجوده وهو ظاهر وبعد تهديد ما يقبل في
 زافي سلسلة التمكنات إلى غير النهاية لم يمنع عدم تلك
 التسلسل بأسرها لأن ما عدها بالامتداد لها في الأول
 لا يستلزم عدمها عدم الواجب لذاته وهو ظاهر لا يستلزم

عدم الواجب بالغير لأن الواجب بالغير يتبع المحصول على
 هذا الغرض لأن كل واحد من لها يمكن اتقاؤه من
 اتقاء جميع التسلسله اذ اتقاء جميعها غير متبع بالغير
 وما لم يتبع جميعها عدمه التي من جعلها عدمه في عدم
 الجميع لم يجب وجوده والشرط لذلك الواجب بالغير إنما
 يتبع عدمه على تقدير وجوده لعلته لا على ما إذا افتداه
 علة ولو بقيت سلسله العلية إلى الواجب لذاته لكان
 يلزم محال أصلاً ولا يخفى نظراً في عبارة المصنف على ما ذكر
 من غير تكليف فإن قوله لكن الواجب بالغير متبع أيضاً
 أنه على هذا التقدير لا يقتضي الواجب بالغير لأن كل واحد
 منها يمكن عدمه لا يمكن عدمه في جميعه فلا يجب
 وجوده وإنما المستحيل على هذا التقدير لا يقتضي الواجب
 بالغير أيضاً لأن كل واحد منها يمكن عدمه لا يمكن عدمه
 في جميعه فلا يجب وجوده وإنما المستحيل على
 التقدير ليساً بمنسباً ويس عدم كل منهما مع وجود علة لا
 مطلقاً فاقبل **فإن** واجب من الأول بدعوى الخ أقول لما
 قول المعترض لا لزوم تساويهما فإن ذلك كما يكون للتساوي

فقد يكون لعدم الشاهي ايضا محتملا لان يكون عرضه انزعا
 هذا التقدير ليسا بمشايين ولا بغيرين بناء على انهم
 انهما من خواص الكم المشاهي وان يكون عرضه انهما مع
 كونهما مشايين يقع كل من احدى هما بازاء واحد من الآخر
 فترض لا يخال كلا الوجهين بدعوى الضرور في الاختصاص
 او لا وفي عدم امكان نواق لا ماد مع النفا وثانيا **الطلب**
 ان لنا قضية يلزمنا الانقطاع على تقدير تطبيق الاحاد
 بالاحاد فلا بد ان هذه الدعوى بلغ المقدم الشايقه
 اثباتا للشاهي **في** **الطلب** **الطلب** الا اذا لاحظ العقل كل
 الم لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظه الاحاد **الطلب**
 بل يكفي فيه ملاحظتها احلا لا بازيغرض كل جزء بازاء جزء
 لم توقف على ملاحظتها الاحاد بالتفصيل لزم التطبيق على
 تقدير الترتيب والوجود يكون الاحاد وقد بعضها بازاء
 بعض في الخارج ان كان المراد ان بعضها نسبتا الى بعض
 بحسب الترتيب في الخارج فحين ذلك لا يتحقق الفرق الكلا
 في انه بدون ذلك الترتيب يتحقق التطبيق العقل نفس
 هذا الترتيب ليس طبعا فاعليا حتى يصح ان يقال ان لا

حاصل هناك في الخارج وان كان المراد ان بعضها منطبق
 على البعض في الخارج فحين ذلك كيف الاول كذلك **الطلب**
 امر يفرضه العقل ان كل منهما مما يتقدم عليه وهو
 والحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم انقطاع
 السلسلين مجازا ان يكون زياده الزايدة في الاوساط
 بان يتحقق فيما بين تلك الاحاد شئ من الكل لا يكون زايده
 شئ من الجزء ثم سكا في السلسلستان فيما بين من الاحاد فلا
 يلزم انقطاع التاقصه ولا الزايدة وتقبله الى السلسلستان
 المفروضتين لا شك في زياد اخيهما على الاخرى من
 الطرف المتساوي فاذا طبقتهما في صور الترتيب يتقبل
 الزايدة من ذلك الطرف الى الطرف المقابل لان تلك الزايدة
 ليست في الاوساط لا تافرض كلام من الاحاد بازاء سكا
 بمرفعه مثلا فلا يتحقق اليقين في ابد لا حيدها على الاخرى
 لا شفا في النظام فلو لم يكن من الطرف لم يتحقق الزايدة
 مع فرضها او لا واما اذا ترتب الاحاد فمجازا ان مدخل الترتيب
 الى الاوساط اذ ليس في النظام مشق حتى يلزم انتقال
 الى الطرف كما في الصور الاولى فاعرفه فانه في انظمة

منشق حتى يلزم انتقال الزيادة كما في الصورة الأولى
 فانه دقيق وانظمه في سلك تباير من خواص هذا العلو
 واما على تقدير عدم الاجتماع فالاعتدال لا يتم وسنرى
 تقريراً في ثبات حدوث العالم انشاء الله تعالى **توب**
 اقول كل واحد من الحمول فيه منظر ان الخصم ان يمنع مكان
 وقوع كل واحد من حادثا فاضا بازاء واحد من الحادثين
 ويشهد بان ذلك الوقوع ان كان في ذلك الوقت فوقف على
 فيه بفصله وان كان في الخارج فوقف على الزئب ولا
 يحدى الفاعل في الفتح بل لا بد من ثبات المقتضى المشو
 وما ذكره الخصم من جواز ان يقع لما ذكره من حادثا بازاء
 واحد من الاخرى لان خروجه الجواز العقل الذي هو لا
 فان فرضه دفع جريان الدليل في هذه الصورة يمنع
 معذ مانه هو مانع يكفيه ائتمان اللا وقوع ولا يمكن
 الوقوع في اجراء الدليل بل بما يتم ان يثبت الامكان الكا
 فقال لو كانت الامور الغير المشابهة في الزئب ممكنة
 لا يمكن وقوع كل واحد من احدى السلسلتين بل هو
 من الاخرى لكن ذلك مع ائتمان الدليل والخصم يمنع

فلو سلم الملازمة فلا يتم الدليل الى استلزامه من انه
 زيادة الكل على الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف كما
 به سمعك والاكتم ان يطبق معاول المع هذه المثل الملا
 غير يقينية واما يظهر من ذلك في كل قطعتين متاهيه
 وما قيل كيف لا يزبد سلسله العلل الواحد من تلك
 مع كانت سلسله العلولات قد نادت في هذه المع
 هو العلول الاخير الذي لم يأت في السلسله لانه مجمع
 فيه الصفات معافلو يزبد سلسله العلل الواحد ذلك
 الطوت لو يكن المتضايفان معضيا في العا ويمكن
 هنا معاوليه بلا عليه يقابلها وهو باطل بالضرورة
 لا يحدى في هذا البرادع هذا الدليل ان ليس فيه ثبات المقد
 المنه بل هو من هذا الدليل وتمتلك برهان التصا
 الذي ياتي بعد ذلك والذي يمكن ان يقال في توجيه
 هذا الدليل ان العقل يحكم بان كل جملة سكا فاعلها
 معلولياتها هذا الوجه لا بد لها من علل خارجة حكما
 من غير فرق بين جملة المتاهيه وغير المتاهيه اذ العلل
 والعلولات المنطابقه على هذا الوجه يحتاج الى

منقده اذ لو لم يخرج الخارج فيها عللا ومعلولات وما
 السبق الذي هو مقتضى العلية وهذا الحكم ينبغي
 بالنسبة الى المعلول المفردة فان العقل اذا احاط
 احاطا ان هذه السلسلة سلسلية بنى في عدد عليا
 ومعلولاتها وليس شيء من تلك العلليات مكافئة
 للمعلولات التي تطبق عليها فو بما جزمها فتقاربا الى
 مكافئة والشيء انما ينشأ من مطلب التفصيل في الحكمة
 الكلي الذي يجرى به العقل الجمالا ونظير هذا ما يقال
 ان العقل يحكم بان الموجد في مقدم على الموجد من غير
 تفصيل بين موجد مقسب وغيره ثم يثبت به ان الماهية
 لا يكون علة لوجودها وكذا ما يقولون في البرهان السلي
 ان كل جملة من الاعداد المنزالية يجمع في بعده واحد فلو
 امكن جملة من الاعداد غير متناهية لتمكن اجتماعها في
 فيكون ان يكون البعد المشتمل على الاعداد متناهي محصورا
 الخاص من فان مثل ذلك جائز في ادراكه ونظاير التي
 لا يكاد ينضبط وقد فر الشيخ في الشفا هذا البرهان
 كل ما معلول وعلة فهو وسط بين طرفين بالضرورة

فانه لما كان معلولا كان له علة ولما كان له علة وكان
 له معلول فلو تسلسلت العلة الى غير النهاية لكان
 العلل الغير المتناهية وعلة اذ لا واحد من احادها الا
 معلول وعلة ايضا اما انما علة فلا علة للمكمل الا
 المقروض واما انما معلوله فلا علة يتعارف بالمعلولات و
 المتعلق بالمعلول لا بد ان يكون معلولا فلا بد ان
 العلل معلوله وعلة ثبت وثبت ان كل ما معلول
 وعلة وسط فيكون سلسلية العلل الغير المتناهية
 وعلة اذ لا واحد من احادها الا وهو معلول وسطا
 وسطا بلا طرف وانه محال هذا كلامه ويرد عليه ان كل
 احاد تلك السلسلة وسطا بالقياس الى طرفيها و
 من تلك الاعداد وكذا كل قطعة متناهية الطرف من اخير
 منها وليست كالا احادها سرها وسطا فان حكم الكل لا
 قد تحالف حكم الكل المجزئ فافهم وسطا فله طرفان على
 واحد وكل قطعة متناهية وما الاطراف فليدفع سقط
 السلسلة الغير المتناهية هو الاخذ بان معلول هذه السلسلة
 مباد على اير البرهان ويتدفع بمثل ما ذكرنا هنا

ميمنا ان العقل يحكم بان مجموع الاوساط وسطا غير متصل
 بين القطعة المشاهدة وغير المشاهدة وتلك الافراد
 وان جازان يما لتعكم الكل المجزئ لكن قد يطرأ العقل
 لعدم الخلق في بعض المواد وهذه المادة منها فلو قيل
 السلسلة الغير المشاهدة التي كل واحد منها علة في
 معلول كان مجموع وسيط من ظروف التشبيه انما
 من وضع وجود السلسلة المفروضا ونحو وجودها
 ح رعا لم يحرم العقل بان مجموع الاوساط او ساطبنا
 ان وجود السلسلة المفروضة يتبين في تلك المقدرة اما
 اذا عرضت المقدمة على العقل لتبينه والى الفصل
 فتعكم به كما في النظار التي مرت والثاني في بدها الحكم
 الكلي ولا يتضح في محله الحال لا يترك الجدال وقصر
 الهمة على قصر الكمال ومساعدة النوف في الاقتضال
قوله فلا اخلا ان يوجد ما لم يكن فان قلت يجوز ان يكون
 الخارج موجب الكل واحد من اجزاء السلسلة بتوسط
 الجملة الشاهدة على ذلك الواحد ويكون ترتيب الاحاد
 باعتبار السلسلة والالية باعتبار الفاعل عليه كما يلزم

توارد العلنيين المستقلين على معلول واحد ولا
 السلسلة ولا يندفع ذلك بان يقال الكلام في الممكن
 المترتبة من حيث الفاعلية لانه قد يمنع وقوع هذا امر
 في الممكنات الغير المشاهدة ان يجوز ان يكون منها اجزاء
 اخر ويكون فاعل كل منها امر واحد بشرط الاتحاد الشاه
 او بالنهاية قلت جاصل التباين ان فاعل الممكن الواحد
 ينقل الكلام اليه حتى يدور ويصرف وسواء لم يعل هذا لا
 يتوجب الا بامراد اضلا اذ الكلام اعلى تقدير ترتيبها باعتبار
 الفاعلية **قوله** وان وجدت لزوم تخلف المعلوم الى
 اذ قصر العلة المستقلة بما يكون وحدة موثقة في جميع اجزاء
 المعلوم وان يتوقف تأثيره على حصول شرط لا يتحقق
 المعلوم عنها وحيث يمكن اختيار هذا الشرط ولان
 المراد بانها بنفسها علة مستقلة لكل جزء ومنه انما يعلم
 انه لو ارتبها الفاعل بالحقبة لم يتوجه عليه ما ذكرنا
 الفاعل بالحقبة لم يتوجه بالتشبيه الى المركب جميعا
 واطلاق فاعل ذلك المركب على فاعل بغير اجزائه اضطلا
 مبنى على المناجزة على ان العلم كلام الشيخ طه على ما هو من لها

المستقل هذا المعنى في دفع المعارضة المذكورة فيمنع
 المتع بان يقال لان المركب جميع اجزائه ممكن بحال
 له علة يكون هي بعضها موثورة في كل واحد من اجزائه بل انما
 ان يكون لكل واحد من اجزائه علة موثورة وجميع
 الاجزاء علة للمجموع ولا يكون علة بعضها موثورة في كل
 وحينئذ يقول علة مجموع الاحاد وما فوق المعلوم
 الاخير الى غير النهاية ويسوق الكلام **قوله** وعلى
 القليل منع الى لا يخفى على من له اوفى مسكنا ان الممكن
 الواحد يحتاج الى علة واحدة كذلك الممكنات المتكثرة
 يحتاج الى علة متكررة وان كان كل واحد من الاحاد في
 باسرها من الاحاد كيف والتسلسلة باسرها كثيرة متعدي
 وداخلها كل واحد من الاحاد وليس كل واحد من الاحاد
 كذلك فالجمله معتقدا الى علة هي مجموع علل الاحاد وهو
 غير علة كل واحد منها كما ان الجملة غير واحد وذلك بين
 الاسئلة به فمرد ان مجموع علل الاحاد هي علة ما قبل
 المعلوم الاخير الى غير النهاية فان التسلسلة المتشعبة
 مما قبله بالا واسطه علة المعلوم الاخير الى غير النهاية

السلسلة المتشعبة ما قبله بواحد هو علة ما فوق المعلوم
 الاخير وهكذا في جميع تلك التسلسلات التي تشمل عليها
 المتشعبة ما هو دليل المعلوم الاخير هو مجموع علل تلك
قوله فلو كانها ممكن مجرد الحان تعلم انه كما ان الممكن
 يقتصر الى علة كذلك الممكنات يقتصر الى علة وجميع
 فان علل تلك الممكنات هي بعضها نفس الممكنات المعلوم
 او داخله فيها او خارج عنها وكان لا يشخوهم ان ذلك
 الترتيب مبني على كون التسلسلة ممكنة واحدة ما قبل
 كذلك ولا في كلام القابل الذي اعترض عليه فهو ذلك
 وما يقال ان وجودها لا يغير وجود كل منها الى قول
 بل هذا كلام خال عن التفصيل لان مغايرة الجميع لكل واحد
 واحد من اصل البديهي كما سبق **قوله** محقق ان يكون
 مفقدا ما لم يرد بالموثوق قوله لان الموثوق في المجموع
 هو الموثور المستقل على ما سبق والنظم الطبع يقتضيه
 بعدم اثبات الموثور على انطال كونه جزءا وعينا **قوله**
 والاول اعني الجملة التي بعد الحان هذه المتفصلة عند
 التي يقيد رتبة الاولين مدسرة في جميع التسلسلة فانه

اخذ جزء من اجزاء التسلسله وترك شعاعا وتسمى
 جزءا فخذ جزءا من اجزاء التسلسله وترك شعاعا هكذا
 الى غير النهاية يكون هذه الجملة من الاطراف بعد ذلك
 ولا يلزم من مجرد مادة وقوع هذه الجملة في احد الطرفين
 تطبق على الاول على الاخر لظهور انتقال الزيادة الى
 الاخرين فلما كان رجوعا الى برها التطبيقي عين فعل
قوله ويتكافؤ التسبب الى الظاهر ان مفصل الحذف
 ان تسبب العلية والمعلوليه يتكافؤان والاعلم
 بمعنى ان كل ما هو علة للشيء وجوده علة لوجود المعلول
 عدمه لعدمه وكذا ما هو معلول بوجوده معلول بوجود
 وعدمه لعدمه وحديثي يعني العلية والمعلوليه على
 اطلاقها لا على عمومها فان ذلك لا يستلزم ان يكون الحال
 في خصوصيات العليات كذلك ولا يرد عليه ما اوردته
 الشيخ على بوجوبه وقول المصنف ذلك والفاعل في الحكم
 والحديان كون العلة الفاعلية موجودة فاعلا لوجود
 المعلول ومعدومة فاعلا لعدمه فاعلا لوجودهم من غير ان
 الحكم ليس اثر الفاعل فانه مستغنى عن الفاعل لانه

منه انزل

من الازل ويقطع الفاعل استمراره بالانحياز فلا تكرار له
 وجود المعلول لوجود المعلول وعدمه ليس له لعدم
 لانا نقول كما ان وجوده السابق عليه علة لوجوده كذلك
 عدم وجوده السابق علة لعدمه **قوله** وليس المراد
 العلية والمعلوليه مطلقا بل الفاعلية والفاعل عليه
 الموجبة لا مطلقا الفاعلية وانما خبرت سببا في الحكم
 المصنف يقتضيان يكون مقصوده ما ذكره من قوله
 فالفاعل بهذا النثر الى سبب ان الحكم له علة الفاعلية
 وان جرى بعضها في غير العلة الفاعلية يحكم بمرئ انزل
 فذكر **قوله** اقول مردود بان وجوده لا يخفى به بعد ذلك
 عدم العلة الفاعلية فاعلية لعدم المعلول يلزم في هذه
 الصورت ان يكون عدم الواجب عن ذلك علة الامر وجود
 وكونه عدمه امر لا لا ينافي علة هان عدم الفعل
 الاول معلول لعدمه وعدمه علة له لكن لما كان العلة
 مشعرا لذاته كان المعلول مشعرا بالغير ولو كان التوابع
 علة الامر عدى لكان عدمه علة لامر وجودي والتوابع
 باطل فالمقدم مثله لا يقال عدمه محال فجاز ان يشتر

محال لا وهو عليه لا امر وجودي لانا نقول المعلوم هو ما في
 من كون الواجب علة الامر عدني فانه قد ثبت انه
 كون عدمه علة الامر وجودي وهذا اللازم محال
 كان ذلك لعدم محال لا او لا فالمعروف المذكور محال
 فاضطر **قوله** مردود بان يجوز ان لا يكون الخ من الممكن ان
 الامكان علة الاجتناب شبيهة بقبضتي عنها اليه فلكل
 ممكن امر يحتاج اليه سواء وجد اليه او لم يوجد أصلا
 ان كان موجودا يلزم تحقيق المحتاج اليه وان لم يكن موجودا
 فلا فلكل ممكن بحسب نفي الامر متعاضدا كان تلك العلة
 او ممكنا موجودا او معدوما فالمملكة المذكورة تكون
 معلولة لامر موجود تكونها امرا وجوديا يكون عدم ذلك
 الوجودي علة لعدمها والمعرف كون امر وجودي امر
 لعدمها والمعرف في جهة علة ان مستقلنا فهو كان
 الوجودي علة لامر عدني لزم اجتماع العلتن على معلول
 هو وذلك الامر العدني وهذه الملازمة ظاهر ما ذكرنا
 ولا يتوجه المنع الذي ذكره الشيخ في بعض الكلام معينا
 بطلان الثاني بناء على ما يقال ان نوارد العلة المستقلة

سير

سبيل البديل غير متعقد فاذا فرض كون الواجب علة للملكة
 وعدمه مشغ فلا يجتمع مع ذلك الامر الوجودي الذي
 علة للعدني ولا يلزم النوارد على سبيل الاجتناع حتى يكون
 محالا على تقدير كون علة للملكة امر ممكنا يجوز ان
 مع الوجودي الذي هو علة للعدني ويندفع بان علة
 تحقق الامر المعروف من عدم الامر العدني لا يتعاضدا ما ان
 الوجودي الذي هو علة للملكة لا يكون على الاول بل امر
 التقيضين وعلى الثاني اجتماع علتن غير مستقلتين لا
 يقال لا في اجتماع التقيضين على التعديرا الاول يجوز ان
 تختلف احداهما الفقد شرطه لانا نقول لزوما العلة
 المستقلتين التجميعين بشرطها الثاني فانا نقول على
 تحقق الوجودي المعروف علة لامر العدني مع جميع شرائط
 التأثير فانا نقول على تعديرت تحقق الوجودي المعروف علة
 لامر العدني مع جميع شرائط التأثير ابطا ولا لكون
 الخ فتعذر **قوله** يجوز ان يكون وجوده مشغوعا الخ قول
 انت خير بانه لا يكون العلة الفاعلة لتلك الملكة
 موجودا بشرطها الثاني فيكون علة لعدم انشاء الفاعل

حيث انه فاعل بالفعل وان كان ذاته موجودا ولا شبه
 ان مراد من يقول بهذا الوجه ان انتفاء الفاعل هذا هو
 علة لانقضاء المعلول هذا ولو انشأ على هذا المطلق
 باننا نعلم قطعاً ان انتفاء علة الملكة كافتقارها الى
 وجودها والا لزم وجود المعلول مع انتفاء علة هـف واذا
 لم يختلف حال الشيء وجوداً وصدماً بوجوده غير متغير
 يكن الاخر علة له قطعاً ليقع عليه هذه الشياء **فصل**
 ويرد عليه ان اذا كان الفاعل الخ الفاعلية اما اعتبار
 عن كون الشيء المعنوي لا اثر وذلك اذا اريد بها الا
 واما اعتبار عن كون الشيء بالانقضاء بالاثرو فذلك ان
 بها الامكان الذاتي واذا اعتبر معها محقق شرابطها
 وارتفاع الموانع عنها لا يقتضي حصول الاثر بالفعل
 جواز واستحقاقه وكذا اذا اعتبر معها شرط التام
 وارتفاع الموانع عنه ما لم يضم اليه الثابت بالفعل
 فعلم ان الفاعل من حيث انه متصف بالفعل بالعلو
 لا يقتضي وجود المعنوي بغيره **فصل** في ما لا يمكن الا
 به بخلاف الفاعل من حيث انه متصف بالتأثير بال

فان

فانما الشبهة وكان منشأها عدم الفرق بين الفاعلية
 وبين المعنوي بالفعل بمعنى الانقضاء فانه بالتحقيق المعنوي
 لا فاعلية فاعل **فصل** فلو كان الواجب وانما ليس
 جهة واحدة اقول الفاعلية والفاعلية امران مختلفان
 لا اختلاف لوانهما لا يكونان من جهة واحدة فلا بد
 من جهة واحدة لهما وبه يتم المطلوب **فصل** وفيه نظر
 لان لا يلزم الظاهر ان اذا المتصف به ليس علة
 لعلة شخص اخر مطلقاً بحيث يكون المحصور مستنداً
 الى المحصور ويكون مقتضى ماهيته ان يكون علة للشخص
 اخر من سبب خصوصه فيلزم فيلزم لا شأنا كما ذكرنا
 ربه وليس مراده كون ماهية مقتضيه لعلة شخص
 حتى يرد ما ذكره الشيخ من ان اللازم حينئذ كون كل واحد
 من ذلك الشخص المعين لا عدم شأنا لا شأنا على ذلك
 مما لا يذهب الوهم اليه كيف وجدته بلزوم ان يكون
 الشخص المعنوي علة لنفسه **فصل** وفيه نظر لان مقتضى
 الخ انت خبر بان مفاد كلام المتصف به كون الشخص
 من العنصر بان علة لشخص اخر بسبب ماهية هذا العنصر

والمغالبة الى الشخص وجعل الماهية وحيدته يظهر
احتياج المعاول واستغناءه عن خصوصية فرد فرد
قوله ويرد عليه وعلى الدالين المح يمكن ان يقال ان
الشخص من العناصر على الدالين المح يمكن ان يقال ان
بما فيها المشتركة بينه وبين ساير الافراد على الشخص
اخر وهذا الحكميم المشاركة في المحسنة والنسبة
لا يتوقف على تساوي اشخاص العناصر في الماهية
فمن **قوله** لان التصور الكلي المح فيه نظر لان مخرج
ما سار في التخصيل ان المعاول الذي لا مثله من
كالتمثل والعقل الفاعل يصح صدوره في تصور كل
حينما يتوجه الماهية في نوعها الفاعل على تصور
الجزئي مطلقا فان قيل فلهذا المص الفاعل بالصادق
وليس في افعالنا ما لا مثله من نوعه فلا يرد التخصيل
على تقدير التسليم اذا جوز قصد الشيء عن تصور
المختص فيه فلم لا يجوز ان يصدق على كل مختص فيه
ان لو كان نوعه مختصا في ذلك الفرد وما الفرق من النوع
المختص فرد والجزئي المختص حتى جوز قصد والمغال

عن تصور الامر الاول دون الثاني لا بد لتلك الماهية ان
انتهت في تلك قوة ساعرة حسانية بها الاندراك
الجزئي هو مبدأ الحركة الشخصية فمتى كان الراكب
لا يثبت عنه سرور جزئي ويرد عليه التخصيل المذكور وما
في الجواب من ان الشخص مع الارادة الكلية فاعل المعاول
ما لا يضمن اليها امر غير فاعل يستحيل ان يقتضي غير فاعل
تخلف المعاول عن العلة لا بد من ذلك بل هو دليل اخر
ويدل على مغايرته للشوق المح ليعرف الشوق الذي هو
الشهوة والغضب وحكم بان الشهوة مفقودة بالذوال
وقال الاسناد فحين في اوابل جواشي خرج الفاعل بالشوق
مبيل جلي غير مفقود للبشر بخلاف الارادة وكذا القوة
خاله جبليه غير مفقود بخلاف الكراهة وقد يشبه في
ما لا يرد بل يكفه كالمذات المحركة عند الزاهد وقد يرد
ما لا يشبهه بل يفرغه كسب الداء المعند المرض الذي
فالارادة المعاصي ما يوافقه علمه اذ وان التفرق انتهى كلام
الشيخ على هذا التفسير واعلم ان مغاير الشوق للاجماع
يكون محسب الشدة والضعف بان يشهد الشوق فيضيق

اجماعاً وقد صرح بذلك مما سار وفي هذا المقام بحث
 فغير رتبة في شرح المبدأ كل فليرفع اليه **في** فالقول
 بان مبادي ان شاء الله انما يلازم المقامات الخطأ
 دون المباحث الحكمية على ان دعوى الاغلبية في
 المنع فانه لو اريد بالارادة الميل الاختياري كما يعطيه
 لسوف المفسر الميل المحض الغير المقدور في ان شيئاً
 الميل المذكور لا يكون اختيارياً فانه اذا حصل للفرد
 التصور بالغاية فكانت تلك الغاية امر اضرياً او ممانه
 جداً ولم يكن عنه مانع فرب عنه الميل المنظم المؤدى الى
 الفعل من غير اختيار وكيف ولو كان المسوق الارادة اختيار
 بالاختيار الى ارادة اخرى وهو لا يقال للفعل الاختياري
 فديرت على الشوق دون الارادة على ما ذكر الشيخ ان
 القول بان مباديها اربعة بناء على الاغلب لان الميل
 على فرض التسليم يحتاج الى ارادة الشوق ونحو ذلك
 استقاراً ولا يجب فيها الشوق الى الحالة المسماة بالارادة
 بل لا يتصور الارادة حال الفعل أصلاً بل انما نشأ
 الى الفعل المتصور المصنف بها بشكك يشهد بها

وان ارد بها الميل النابع لكونه اختياراً فيكون عليه
 ان لا يقال ان الصادق في الحيوانات العلم باسوقها الى الميل
 لتقدير الرتبة في اولها لا يقال الاختيارية الاثنائية حكم
 عنه كما اشترط به بل يقول الانسان النابع للشوق العري
 ثانية عن المصلحة العقلية والاشعة في اولها ان النابع
 للفعل اكثرها من المقتضى لسوف العري في ثانياً
 بدونه فاكتر اولها الاختيارية مرتبة اما على الشوق
 الارادة على هذا التفسير والعكس فيا في الاغلب
 لا ازمية كما ذكر لا يقال لم يفسر الشيخ الارادة بما ذكر
 قد مر من فاعل الارادة حده هو الاجماع الذي في الفعل
 سواء ترشح على الرتبة او لا والشوق حاله مفسر بما ذكر
 وحينئذ يفرق ان الغالب ترتيب الفعل على كليهما لا
 لازمة في كل فعل اختياري والشوق موجود في اكثرها بناء
 على ان الاصل النابع للشوق العري اكثر من الاصل النابع
 لما لا نافع هذه الاكثرية فان الاصل العادية والسن
 اكثرها من المقتضى لسوف العري والاصل النابع
 مقتضى لسوف العري يضر اكثرها يضر على وجه ينضم

كله يخالف مقتضى الشوق كالكل والشب وغيرهما
 في الغلب يراعى فيها الرسوم العادية والمترتبة المتألفة
 العزيمى كما يشهد به الاستقراء وبالجملة لا يفتن كونها
 التي هي بحث اذا توفقت لارادة الكلاية على جعل المسافة
 على سبيل الفعل يجوز ان يدرك او لا جزء منها فيقطعها
 اخر وهكذا ولهذا الأخير وجه دفعه اذ حينئذ يكون
 فضاء ذلك الجزء المتصور تمام المسافة المنصوب وبذلك
 يحصل الغرض من هذا الكلام وهو ان المسافة تقسم الى
 والارادة المتعلقة فترجع من هذه التصورات المتعلقة
 بحركة الارادة الجزئية التابعة لها **قال** فالتدريج ان كان
 الح في هذا الزدني خلل ان المراد بالمدفوع ان كان زلما
 معينا بالذات فالمبحث لا يحمله لان الكلام في العمل ان
 كان معينا بالزمان فلا خلاف بينه وبين الشق الثاني
 المصته لازم على التعديل الثاني ايضا **وقد** مع وهو
 الحدود الح لا يتحقق على من راجع وجدان ان الحركه بالمد
 مدرك انحاء المسافة شيئا فشيئا ولذلك اذا عتبه
 فلم يدرك الطريق وقص على السبيل ان الحركه مستمر على

سير

سبيل التدريج كذلك الاذراك مستمر على هذا السبيل
 تصور المسافة على هذا السبيل لا يستلزم ادراك الحدود
 فيها اذ الحركة الواحدة المتصلة ادراكا واحدا مستمر على
 سبيل التدريج نعم اذا تعددت الحركات كما في الخطوات
 المتعاقبة كان هناك تصورات متعده ولكن لها احدا
 التصورات ملكه لتتصير عينها بسهولة من غير عمل
 يشبه الامر فيكون انه لو يدركها او ينسى ادراكها
 البين ان الادراك شق واحد من الادراك شق اخر
 ذلك الادراك شق اخر **فكيف** فكيف فيها حصل المسافة
 انت خبر بان الامر للغير الفاعل لا يحضيه الا للفاعل
 امره قارو الحركة المستقيمة وان كانت امره فاعل
 من جهة المسافة في جنبها لكن يلزمها شيئا للشيء
 المفروضة في المسافة على سبيل التعاقب في ان كان
 قارة بحسب الذات في غير فاعل بحسب الغرض
 الكلام في ان الغرض الغير الفاعل لا يمكن استناده الى
 بانزاده بدون انضمام غير فاعل الشئ في المشا الشئ
 فصل بيان الحركه القريب المملوك ويقول انه لا يجوز ان يكون

يكون مبدأ الحركة الزمنية فوعليته صفة لا يتغير ولا
ابريثيات البتة وكانا قد اشرفنا الى حملها يعني معرفة
المعنى في الفصول المتقدمة واخصنا ان الحركة بمعنى متجدد
الثبات وكل شطرونه محض سبب فانه لا يثبت له ولا
يجوز ان يكون عين ثبات البتة وحده فان كان عين
ثبات متجدد بحسب ان الحقيقة غريبة من سبب الاحوال اما
كانت الحركة غريبة بحسب ان يكون كل حركة يتجدد فيه
فالحديث في سبب متجدد في النهاية المطالبة وكل حركة تقدم منه
فليقدم قريب وبعد من النهاية ولو لا ذلك لكانت الحركة لو لم تكن تجد
حركة فان الثابت في جميعها هو ثابت واما ان كانت على
فيجب ان يكون ارادة متجددة جزئية فان ارادة الكل
الى كل شطرون الحركة تشبه واحدة فلا يجب ان يتعين بها
الحركة دون هذه فان كانت لغايتها على هذه الحركة لم تكن
يبطل هذه الحركة وان كانت على هذه الحركة ليسيجب
ما قبلها او بعدا مما جعله كانه المعدوم ووجوبها
والمعدوم كما يكون موجبا للموجود وان كانت قد يكون
علقه لا عظام وان كانت العلية لا موزع متجددة فالقول

متجدد هاتان وان كان متجددا طبيعيا لزم الحال الذي قد
وان كانا اذ ايا يتبدل بحسب تصورات متجدد وهو
يريد ان ورد على نفسه لا يجوز ان يكون الامر المتجدد هو الارادة
العقلية المنقلة اذ يمكن ان ينتقل العقل المتجدد
الى فعل اخر فيجد ان يتجدد الحركة بتجدد الارادة العقلية
الناطقة للتصورات العقلية المتجددة فاجاب بما حاصله
ان الارادة الكلية وان كانت على سبيل التجدد فمعاقبة
بطبيعة مشتركة ونسبتها الى الجزاء تلك الحركة على سبيل
فلا يصدر عنها شيء منها الا ان العلة لا بد ان يكون لها
بالنسبة الى المعلول لا يكون لها من غير ان يكون لها
لم يتحقق العلية وبين ذلك بان الحدود الموقوفة في الحركة
متجددة بالتمتع فلا يتعلق الارادة العقلية بخصوص الحركة
احدها الى الاخر اقول ولا يمكن مناشة فردا منها في ذلك
مقول بحيل المسافة باسرها احدا لا غير متجددة فلا يكون
الحركة المستلزمة لتجدد السبب كما بين اللام لان في
مراد بحيل المسافة احدا لا غير المتجدد كما يحصل الخط
من الغرض النازل كذلك ويكون المراد بالاجمال عدم

تصوره مفروضة بل ان يكون حركة نفسانية في جبال فشا
 بالامر فصيل تلك المسألة على سبيل التدرج ومقتضى
 يكون كلاما مختصا واجبا الى ما اسلفناه لكن لا يمكن
 في استنادنا تلك الحركة الغيبية اذ لا يمكن ان يستند الى
 امر ثابت لما في غير ما استندنا بها الى متجدد اخر وهكذا قلنا
 ان يكون سلسل من غير ما هي من الحركات المنزنية في
 اذ لا يمكن ان نشأ شيء من تلك السلسلة الى الحركة المذكورة
 وما ينبغي ان نثبت ان لا نستلزامه الدور والاعتناء في شرح
 الاشارة بان الارادة الجزئية كما كانت سببا محدثا
 حركة جزئية فذلك الحركة ايضا سبب محدثا لارادة اخرى
 جزئية حتى تصل الارادة في التغير والحركات في الجسم
 ينشأ ويذهبن لان الارادة فيكون الجسم في حال وجوده
 الارادة في تلك الحالة الذي يريد لان الارادة لا يحتاج الى
 بالوجود بل كان في حال اخر قبله وانما نحن ان يحصل في الجسد
 الذي يريد في حال كونه في الحيات الذي قبله فاذا ناهى
 في الحيات الذي يريد عن وجود الارادة لا في جميع الحالات
 هو الغالب لا الى الارادة المتخالف الفاعل مع وصولها الى

المر

الذي يريد يعني تلك الارادة وتحدد غير ما فصيل كل واحد
 سببا لوجود ارادة يتحدد مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة
 سببا لوصول تلك غير ما فصيل الارادات والحركات استمر
 شيء غير قابل على سبيل بصره ونحوه والشأن ولا يكون
 غلة لاحق بل هو شرط قائم العله بانضباطها انما هي
 اقول فيه بحث اما اوله لان قوله ارادة الانجاب لا يصلح
 بالوجود ثم يجوز ان يكون تقدم الارادة على وجوده
 ذاتيا لان ما في تلك الارادة الواجب للتقدير على ما
 وليس في قوله فاذا ناهى كونه في الحيات ما يدغم تلك
 لان كون الجسم لا يمكن في زمان واحد في مكانين
 عدم اجتماع ارادة الحصول في مكان مع ذلك الحصول
 يجوز ان يكون ارادة الحصول في كل مكان معارفا له بال
 متقدما عليه بالذات وانما جبري بانه لا يحتاج الى
 الجواب الى دعوى امتناع الاجتماع بل كيفه جوا العلة
 وايضا لا يحتاج في تقدم الارادة على الكون في الحيات
 الى هذه المقدمة بل يكفي ان يقال هذا الكون فيه اتم
 بالحركة فلا يكون في حال الارادة فيها ولا ينبغي ان هذا لا

على عدم بقاء الارادة حال الوصول ولا يتوقف المطعنه
واما ثانيا فلان حاصل الجواب ان كل قطعة متناهية من الحركة
معدلة للقطعة اللاحقة وهكذا الى الابد لانهاية كل القطر
وحديثه يكون التسلسل ان متساكين في العلية
والمعلولية فلا يتحقق الاجتناح الى التوقف وطرحها
لا يكون احد بمعلقة للآخرى ولا معلول لها على الاطلاق
بل يكون عليهما معلوليهما مجسبا لجزائهما الفرضية
جاز ذلك امكان يقال كل من الحركة معللة للآخرى
منها الى غير النهاية من الطرفين غير اسناد الى مخرج
خارج وهو من دفع بان الحركة الارادة لا بد من اسناد
الى الارادة ثم الارادة الكلية لا يمكن تغزها لانها
جزئية مستمرة على سبيل التقاقب ثم ضرورة الاجزاء
في الارادات لا يمكن اسنادها الى انفسها فتعجز
فان قلت يشكل ان الحركة انما هي انما هي انما هي
والحركات الطبيعية والعسرية او الجزئية الاولى انما يكون
مسبوفا بجزء من التسلسل من الموضعين في الارادة
والحركات قلت الحركة وان كانتا من المبدأ الى

اولا فانها متصلة الى غير النهاية فالتالي في الحركة ان الارادة
كذلك يستند كل جزء منها الى جزء من الارادة سابقا عليه
وذلك الجزء من الارادة يستند الى جزء من الحركة سابقة
فان الساكنة في مكان مثلا تصورا ولا مكان اخر وبعده
فيكون فيه غاية كلفا صديقا مثلا فيكون في
محصل المسافة التي يبتغي محلا لا يمحيا بصحرا او محلا
تدريجيه فيتم الارادة في الحركة في كل جزء من الحركة
مفروض مستندا الى كل جزء موجودا ومفروض من الارادة
عليه وكذا كل جزء من الارادة مستندا الى جزء من الحركة
سابقا عليه واما الحركة الطبيعية ولعمري محدها
بسبب محدد مراتب الميل كما سبق عن الشيخ اذ كل اضع
المحرك جزء من المسافة محدد له مرتبة من الميل اما ان
المرتبة السابقة او اضعف منها فان الميل الطبيعي يستند
الفرس من الجزء الطبيعي الميل العشري شدة شيئا
الى ان يبلغ غاية ما يريد في التفضل الى ان يبقى كل
من الحركة مستندا الى جزء من الميل اذ اصل الميل المحرك
الذي هو غاية ذلك الجزء من الميل وتجد ميل اخر الى

او اضعف الى ان يقطع تحته الميل فيقطع الحركة ويمكن
ان يقال ان الحركة المستمرة مرتبطة بالحركات العقلية
لا بداهة لها فكر على صيرة في هذا المقام فانه من الزوال
فصل في الظاهر من هذا العطف المحقق هو هذا العطف
توقف صدق التأثير على الشاغل لا توقف فعل التأثير
التي ان التأثير اعم من التأثير الشاغل وصدق العام
الذي يحل الشئ بتوسط صدق الخاص كقولهم في وضع الماس
المطلوب في النسبة الى المتعين وهل المطل ما لقط الصل
هذا المعنى لا كان الظاهر ان تقول يشط في التأثير
لقط الصدق **فصل** واعتبر عليه لما لا يوافق في هذا
الامر اذا تباين وجهه لو كان معنى للشيء في الشئ محض
تقطع تلك المشقة في الزوال فلا يكون للشيء معناه على
اللائحة في المادة والعدة ان لا يتصور الزوال في عليه من
الجانب الذي هو غير شدة وحيدتين لا ينجم الزوال اذ يقع
يلوغ الصغر الى حد لا يمكن فوضها هو صغر واعلم ان
مما رافق التفسير لللائحة في الشاغل بوجه اخر كان
شدة اخرى وهو ان تلك الحركة ان كانت مما في الشدة

كان وزاته شدة وكل نهاية هي شدة فيكون تلك الحركة
وان لم يكن نهاية في الشدة كان وزاته شدة اخرى فاذ
غير منتهيها الشدة اقول في الشدة ان الشدة في القوة
انه لا معنى لللائحة في الشدة بخلاف المادة والعلة
لا يلزم الشاغل على نفسه ان لا يكون ولا يمتد في اخرى
علة اخرى فاقب انتم للمرشد الزايدة فيما لا محل لللائحة
اذ لا يمكن الزيادة على غير الشاغل في الشدة في الجاهل
الذي هو وجه شدة بخلاف الشدة فانها تنفعا الزايدة
على انفسها فيكونها نهاية الشدة فاعلم **فصل** وهو في
المعارفة المحركة اراد الجهر بالمعارفة ما يعبر عنه
المجردة فان مذهبهم ان النفوس مجردة العقلية ما
بواسطة القوة الجسمانية المنطبقة في التفسير
المعارفة **فصل** ورد بانه لما جاز بقاء القوة لا يجزى
النقص الاجمالي دعوى فلا بد من ثبات هذه الملازمة
ليتم النقص ودون اثباته خط الفناء اذا البرهان
يجري في التوسط لجواز كون كل القوة الجسمانية واسطة
في التأثير وجزءها لا يكون كذلك بخلاف القوة الثابتة

ساربه في الجسم بالقوة فيكون الجزء قوة من غير ذلك
 كما ذكره الشيخ في الشفاء ثم اورد على نفسه يجوز ان يكون
 القوة الغير المشابهة انما يوجد للجزء الجسمي فاذا جعل
 الطلب فلم يوجد من تلك القوة في الجزء فلم يقو الجزء على
 ما يقوى عليه الكل كما يوجد من القوة في الاجزاء
 بعد المراجع ولا يكون موجودا في من الامكان في الجسم
 عنه وكما ان الحركة المستقيمة لا يجرها واحد منهم البتة
 بان الامر ليس على ان القوة وان كان الجسم لا يتحرك
 اجزائه وحال مراجعها فاما مع ذلك ساربه في جملته ولا
 كانت قوة لبعض الجمله دون الكل اذا كانت ساربه
 الجمله لكان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط في
 المراجع حاملا للقوة الحاصلة بعد المراجع الساربه الكل
 وانما لا يجرها في حال الامفراد وليس يجب ان يكون في
 الجسم بعضا من القوة الى ان يات ذلك البعض في وقته
 وامانه حتى يكون لفا بل ان يقول ان البعض للمكان
 من القوة شيئا بل كقنا ان بعضا منه وهو محال
 حال ما يصدق ذلك البعض من القوة التي في

العرض

التقوى على سبيل التقدير والجوهر للمفسر فان لم
 الواحد منهما ان لا يمكنه ان يتحرك كل السيف يمكنه
 يحرك اصغر منه لا محالة ويلزم ما قلناه اقول قوله ولا
 كانت قوة لبعض الجمله دون الكل في الجملع وهو امر
 فان الواحد منهما وان لم يمكنه تحريك السيف يمكنه تحريك
 اصغر منه غيرنا في لزومه ما قاله اذ حيد مقول ان جزء
 القوة المقسمة يقوى على تحريك بعض الجسم المقسوم على غير
 القايه ولا يلزم مساواة الجزء الكل في الشراذم الكل تحرك
 الكل والجزء وانما خصنا بالغير ما دللنا في الطبيعة
 من تحريك الكل الجزء فان العظم والصغر في الجسم البسيط لا
 لا غافق هي عين الحركة لا يجب تفاوتها في الجزيئات الطبيعية
 تحرك الجزء تحرك الكل فيلزم المساواة بجلاها لقوله فان
 المعاد في الكل اكثر من في الجزء وهذا لا يعرفه بعض المشيخ
 في اخر الحش وقال لا يجاب عنه بان يتبين كذا اشياء في
 اعتبار ذلك على حبيب فتنية شوطيه متصلة عذرا
 بحسب الوجود و اشار بذلك الى ما قال في تقريرها ان
 يحتاج الى اعتبار وجود هذه المناشئ بالاعتقال فيقول

اما تقديره ومناسبة بوجوب هذا الحكم فهو انما على نحو
 التعديرات التي يقع عليها الماهية يتعين فيقول انما هذه
 القوة بحيث لو كانت الامور يوجب على كل واحد ان يطاعها
 كذا وكذا ولو كانت قوة غير ذاتية فيجب على من شاء ان يطيعها
 بحيث لو كانت الامور يوجب على كل واحد ان يطاعها ويحكمها وكذا
 وذلک والخطا ان يكون انتهى ومحصلة ان المبرها الامور
 على وجود ما ذكر من تحريك جزء القوة كل الجسم اذ محصلة
 القوة الحسنة انية يكون لها ان يكون تحريكها انية الى تحريك
 جزءها المميز من شدة الجبر المميز الى الكل واما
 كذلك فتترك مساة وفذلكه مثل هذه الطريقة في
 الحلاء كما يستفاد عنه فاما كل في المقام فانه يولى الامور
وقد فاما لما استندوا على وجوبها على الجوانب التي
 من الجانب الايمن فلم يتناهي الى جانب الاخر فلا يحسب
 في الاستدلال مجرد الازد في الجانب المستقبل الى
 نعم اذا شك في بقاها لم بالخطيئة لغير انفعال الزيادة
 الى الجانب الماضي فاما واعنه بان ليس لها وجود وهذا
 وجوب احدهما ان يكون متعا لجوانب الخطيئة على ان يجرى

الامر

الافى الموجوده معا وجبته ودعيله ان الخطيئة
 لا يتوقف على الوجود الماضي والثاني ان يكون متعا لخاصة
 المدعى في مادة النقض ان يقال يقتضي هناك ان يقتصر
 الخطيئة ان لا يوجد الامور المتشابهة الغير المتشابهة وهو
 في الحوادث الغير المتشابهة فانها غير موجودة فلا بد ان يقتصر
 بها وجبته يقتضي النظر في ان مقتضى البرها عدم
 مجتمعا وعدم وجودها مطلقا وعلى سبيل التماس
 وربما يعقل الكلام بعد ذلك انشاء الله تعالى
 لا حاجة لهم الى نفي الزيادة مطلقا في الامور الغير
 في الخارج ولا هو كما يمكن التماسه نعم الزيادة في الخارج
 على الوجود في الخارج ولا يتوقف البرها على ذلك بل
 مطلقا الزيادة ولا يمكن ان كان **ولو** وسلم انها
 بالزيادة المحتمل ان يقال كما ان مساواة الكل والجزء
 في الترتيب من مبدأ واحد الى النهاية له مظهر الا
 مع فذلكا مساواة في الترتيب الى احد طرفيها لا بد له
 من جانب الماضي فاما نقول لا مع الحال من ان مقتضى الجبر
 على مثل ما يقوى عليه الكل من الحركة التمهيد الى

ولسوف الكلام الخ فان قلت يمكن فساو وما في هذا الطرد
ويكونا زيدا الكلى على الجزء من انب المنه كذا قلت
قوة الكلى ضعف الضعف من الاجزاء ان يكون تحريك
ضعف تحريك النصف على هذا التقدير لا يكون كذلك
لان الزيادة من انب المنه عند زيادة فلا يطرد كذا
المشابه بسبب انضمام هذه الزيادة ضعف الحركات
الماضية فقط وتكون عليه سال غير الضعف من الاجزاء فيه
نظرا لحوادث ان يكون الكلى على الجواب الغير المشابه من الطرد
وقوة الضعف على التحريك الغير المشابه من طرف واحد
يكون ضعفا للغير المشابه من الطرف الاخر وان على الغير
المشابه من الطرفين لا ضعف ولا زيادة عليك انه لا يجرى
هذا الضعف في غير النصف من الاجزاء فاما ذكر الشيخ
ههنا امور منها ان هذا البرهان اما يجرى في الآثار الخ
يحيى وفوقها في الزمان واما الاثار التي يمكن وقوعها في
الزمان فلا يجرى فيها هذا البرهان اذ يمكن ان يقال
ان ثامر الكلى ان ثامر الجزء في زمان ومنها ان الكلى في
الموتور في مبداء معين في كثير من المرات من مبداء محدد في

المدّة

المدّة واما كثرة مختلفات الاشياء مختلفة في ترتيب
نفس الامر في كل فيه ولا يمكن استغال هذا التتابع
فيها وذلك لانه لا يلزم ان العدد المعدوم الذي في المستقبل
اذا كانت انقص من عدد اخرى يكون مشاهية فيجزا ان
يكون في المستقبل قبل او غير مشاهية بعضها انقص من
كحركات بلانهايه هي اسرع وحركات بلانهايه هي اطول
دوراتا لا تسرع لانها لا اكثر من زوايا الاطوال وكذلك
الغير المشاهية اكثر من زوايا الغير المشاهية
من المئات والاولف الغير المشاهية واما في الزمان الفصل
من الان فلا يجوز ان يكون زمان معين من الان والان
من غير المشاهية المبدأ من الان لا مشاهية ولكن ما ذكر
ما يقوى على كبريات مختلفات غير مشاهية كل ترتيب
فقد تقول على ترتيب واحد منها مبتدأ من واحد معين
ان معين فاذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير مشاهية
فكذلك لا يقوى على خاط من ترتيب مختلفه فقد يقوى
واحدة واما انما لا يقوى على ترتيب غير مشاهية ذلك
بين مما قلناه **قلت** فلم لا يجوز ان يكون متفاوتا الذي

الحق تفصيل مااته اذا فرض تحريك الجسم لا يصح تحريكه غير
 اضرب من حركة الاكبر في القوة الضعيفة وانما فيها في القوة
 الطبيعية لا يلزم الخلف وهو مساو وانما الجرم الكلي في الخط
 لا يتحرك وان استمرنا في القول في ما يختلف في القوة والبطء
 فلما يلزم انقضاء التفاوت في القوة فقط هذا ولو لم يكن
 الشئ من انه لا يتحرك في هذا البرهان الى وجود هذا
 بل كالحق في التقديم كما سبق فيكون انه ضع ذلك ونظيره
 فخال **قوله** واجيب بان التفاوت بالسرعة لا يتحرك ان
 زمانها واجد التفاوت في القوة واضع والايه من ذلك
 تناسلها بحسب القوة والقوة كما تقدم وانما تلك الاظهر
 تلك لتواتر فاتها غير متناهية القوة والقوة مع التفاوت
 بينهما في القوة **قوله** لا يلزم لان كل من في هو امر متصل
 خبير بانه اذا كانت القوة غير متناهية وقدر وقدر
 واحدة مثلا يكون انما تلك القطعة في القوة الغير
 غير متناهية فيقع في كل سنة في هذا المثال دون فيكون
 القوة ايضا غير متناهية بحسب القوة ايضا غير متناهية
 احد لا يقع في الحركة كذا في غير متناهية بحسب القوة ايضا

في القوة

قوله وهو الحمل المتقوم بنفسه الى ذلك المثال كوضع
 في عبارة كثير من المحققين فلا يرد ان القدر الاعراض في الملامح
 بناء على قولنا لا يتحرك ولا يتغير كيف ولا في الجرم الى ذلك
 جميع الاعراض مرون قياها بالمكان المتقوم بعلمها وقامها
 يتوهم من ان المصاراد بالموضوع ههنا الحمل المتصل حال فيه
 ادخلنا العرض حال في عرض غير متشخص ومنع ذلك العرض
 بدو ذلك حكم بالبيان بين الموضوع والعرض من الفساد
 لان المصنف سنده الموضوع من محله المتصل في المثال
 لتوهم غلظه امتناع اشغال الاعراض والاعراض التي
 التي من غير هذا طلبة العرض في اشغال العرض المتناهية
 به في كلامه اطلاقا ويعدان مثلهما انما احدا بل القطر
 التسليمه يشهد بمساوفا يلزم منها ان لا يتم التوصل الى
 اشغال العرض القابل لبعض من عرضها الى عرض اخر محال
 العرض وانما الحكم المتشخص بالبيان بين الموضوع والعرض
 الى اعتبار في الموضوع عدم قيامها بغيره ويشك فيكون
 من الله بقوله المتقوم بنفسه ومع فلا يثبت المتشخص
 الحكم المذكور كما لا يخفى على هذا زيادة شبه تفصيل **قوله**

اي الاختصاص النافع هيئتها وهو ان لا يربط
 ما يصح عمل المنفعة على موطنه فظاهرياً
 على ان العرض مثل السلوك لا يعمل على المحل من اوطاة وان لا
 ما يصح عمله عليه بواسطة وفيه عليه اختصاصاً ل
 بضاً حبه بل المرفوع يضارعه وانما فاعه على الوضاً
 اليه من ان العرض هو مثل الاسود كما فيكم كلاماً فاعه
 فظاهرياً وانما على عرض المحل فاعه يقال ان المراد ان يكون
 المختص هو السلب القريب لاختصاصه ان كان كونه هو
 وصفاً للاختصاص المتوافقه السبب القريب كونه الجسم
 فاعه بدانه ووضف الجسم بخلافه انما فاعه عرض العمل
 بانه ليس بدانه ووضف لئلا يكون فاعه لاختصاصه
 الاضافة التي له المال في الملك والمال في الملك الاضافة
 في الوضف بالتحقيق وهذا الاختصاص لا يعمل الا في
 في الاختصاص وجهه السبب على ان لا يكون له جزء من
 كما في مطلق الوضف كما في الحاجات ولا يكون ذلك بل الايمان
 يكون معه نسبته خاصة والمجمل ان تصور الاختصاص
 الذي للعرض بالنسبة الى المنفعة بدني هي عينها

غيره وذلك يعني في المقصد فان العمل جيد لا يربط
 خاصاً لموضوعها لا يشاركها فيه غيرها ويعرف بالبدن
 بين ذلك الاختصاص في انهاء الاخر من الاختصاص هذا
 واما تفسير المحل بالكون في الآخر لا جزء منه ولا يصح
 انتفاله منه فهو تفسير للفظ بحسب المعاني التي
 عليها اللفظ حتى في قولنا البشعة التي شاءت من اشر اللفظ
 فيبقى معنى واحد منه عليه بالمثل كما ذكر الشيخ والمحل
 يفتيه انهاء على نفس المعنى ولا يلزم الثاني هيئتها لانها
 علم العرض بانه لا يصح انتفاله كما قولنا الاعراض لا يجوز
 منزهة قولنا ما لا يصح انتفاله لا يصح انتفاله لا يصح
 فلم يكن من المسايل والمسايل عليه يكون الموضوع
 من جملة الشخص فاعه في **فصل** ومضاه ما هيها اذا
 كانت لا في وضف المحل هذا اذا اعتبر في الماهية الكلية
 محروجه الواجب تظاهر كل من المحل الشخصي وان لم
 يعتبر فيها الكلية محروجه من حيث ان انشاء من غير
 مغايرة الماهية الموجود ولعل هذا اسلم وكان في كلام
 انهاء الى الوجهين فاعه في **فصل** وفي جعل المادة من انفس

المقارن للمادة نوع خزان قبل الحراز ما يكون ان
 كان المراد بالمقارن مقارن المادة كما حسبنا
 اذا حمل المقارن بوجه آخر بحيث يكون الاشياء الى
 عين الاشياء الى الآخر وبالمقارن ما لا يكون كذلك فلا
 خزان اذ كل واحد من الجواهر والصور والحجج مقارن بوجه
 آخر هذا المعنى ون العقل والنفس حينئذ ينبغي ان
 يراد بالمقارن في العقل ما يكون فعله مقارن بوجه مقارن
 بالمعنى المذكور واقول هذا مع انه نصف حمل الكل
 على ما لا يمتنع منه اذا المقارن بحسب اللغات من المعنى
 ذكره ولم يثبت الاصطلاح على هذا المعنى لان المقارن
 المقارن في هذا الطائفة في عرضها فاما بتدبيره مقارن
 ومقارن فادون المعنى الذي ذكره ولا يؤيده على ذلك
 مشتمل على كل واحد من المقارن بحسب الذات
 والمقارن بحسب الفعل ليسا مقبسين الى شيء واحد
 من ذلك الجواهر والمقارن بين الاشياء الى الآخر والمقارن
 فلا ليس القياس الجوهري يكون هو مقارن الجواهر
 المذكور كما اعترف به فيجعل الكلام عن الانظمة ويعرف

بين الانظمة لان انقسام المقارن فعلا بالمعنى المذكور عند
 عليه المقارن ذاتا وفعل على تفسيره اللهم الا ان يراد بالمقارن
 بالذات المقارن عن جوهري يكون الاشارة اليه عين الاشياء
 اليه وبالمقارن فعلا المقارن عن جوهري مقارن بوجه آخر
 الحديث فيصير المعنى اما مقارن عن جوهري مع الاشارة
 ذاتا وعن جوهري مقارن بوجه آخر مع الاشارة ذاتا
 وهو العقل ومقارن عن جوهري مع الاشارة ذاتا
 غير مقارن عن جوهري مقارن بوجه آخر مع الاشارة
 وهو النفس في مقارن بوجه آخر مع الاشارة الى
 التقسيم وحينئذ يكون المقارن في العقل مقبسا الى
 الذي هو اخر الانظمة من الحراز الثانية مع عدم دلالة
 التقطع المقصود لعمري حمل الحرازين المذكورين مع حمل
 على المعنى المنشأ الى الغرض اذ كثيرا عند التدقيق
 ذكره هذا الغالب انه اذا حمل المقارن على مقارن وجوده
 لوجود الغالب لا المادة ليشمل فعل المادة ضروري ان وجوده
 التبع في زمان وجوده وايضا ان لا يلزم المادة في مقارن
 المادة على سبيل التغليب ليس بعيدا ويظهر هذا ما جعل

٢١٢
 والخلق الذاتي والناظر في الماهية ولا فساد في
 لفظ المادة قبل ان يخرج من التقسيم عما اعلى ما يكمل من
 واما ما حمله عليه هذا القابل فهو احاطته على مثل هذا المثل
 لا يعلم اضلال من اللفظ فهو كما مستبعد من الرضا بالناظر
 ثم اقول لولا الحافظة على المعنى لم يدر امكن ان يفسد المقارن
 بما لا وضع والمقارن بما له وضع بل يراه المقارن ان
 والمقارن عنه فينبذ عنده مخزانا بل لا بعد ان يفسد
 ان المقارن لما استمر وقوعه في عرف الغرض في مقابلته
 كان شاملا لغير المادة اصطلاحا وان لم يشمله لغويا
 بتركيب منها من الجوهرين الحال والحمل وهو مجتمعة على
 الهيولى والصورة النوعية فانه داخل في المركب من الحال
 والحمل وهو مجتمعة على اعلين على ايسر شرح الشرح والشرح
 وان قيل يحمل الصورة النوعية في الصورة المجسمة فما
 التقصير في مجموع الصور والاهل يحملونها في مجموع الهيولى
 والصورة المجسمة كما يقتضيه جعلها اياه هيولى ثانية
 تداخل الانقسام فان مجتمعة الهيولى والصورة المجسمة داخل
 حيث في الجوهر الذي يحمل جوهر اخر فانه مركب من الحال

ام

ايضا اللهم الا ان يعتبر في القسم الثاني في القسم الاول
 المتأمله من غير معنى التقسيم ما ان يكون محلا لغيره
 اولافا ما ان يكون خالا لغيره مع ان كل مجموع الهيولى
 النوعية فانه داخل في المركب من الحال والحمل المجسمة
 فقط فيكون المادة اعم من الهيولى الاولى والثانية ويمكن
 عنه بناء على التقديرين الاولين اعتبار الوحدة المجسمة
 وما في حكمها في المقسم فان هذا التقسيم اجناس الجوهر
 ما هو قسما ومجموع الصور من المثل وصدق حقيقة بل
 وحدتها الفصل باعتبار اختلاف الهيولى والصورة المجسمة
 فاما ما هي جنسية لها وحدة جنسية وكذا مجموع
 والصورة النوعية فاما ما هي الوحدة الحقيقية
 الهيولى والصورة المجسمة في مجموع الهيولى والصورة فان
 الاولى طبيعة جنسية والثاني طبيعة نوعية فينبذ
 التقصير بما واما مجموع الهيولى والصورة المجسمة فان
 وحدة حقيقة فلا اشكال وحيث في يده فداخل في
 على التقديرين لا يلزم وان لم يقدح في الجنس ويكون القسم
 من القسم اعم من مجموع الهيولى والصورة من مجموع الهيولى والصورة

الجمعية ولو كان بعضها التقسيم الى اجزاء ما هي الا
 لبريجه التقسيم مجموع الهيولى والصورتين فالامان
 لا بد له لا يقال هذا الا اذا علم على تقسيم الصفة كما في قسم
 المادة الى الاقسام الثلاثة على مقتضى تقسيمها بكون الجسم
 هو المقارن للمادة التي تتركب من الخلق والحل والمركب المذكور
 في التقسيم خارج عن التقسيم فان قولنا المادة على ما خرج من تقسيم
 هو الخلق هو الذي هو اجزاء من الخلق المذكور في الخلق في ما يضاف اليه
 على مقتضى كلامه فانه لا استبعاد في وجود جوهر قبل
 الخطر استغراقه واحتمال قسمه لا يفتح فيه فلو اورد الاشكال
 واورد لا بد في الخطر لا استغراقه من ان يغلب على النظر اسما
 فتكونه وان لا يدين وذلك في مادة المراتب كما لا يخفى على
 له مسكه وقد صرح بذلك الامان حيث قال لا استبعاد في
 وجود جوهر الخلق ككلامه فيجوز على معنى الاستغراق في بعض
 حاله ان خلافه لا يعنى ليس يستبعد فلا يكون مع
 الخطر طينه فضلا عما ان يكون يقينه والشيء انما نشأ
 من عدم الملاحظة ثم اورد تفسيما الخلق لذلك لا
 ذلك ايضا على التقسيم الذي اوردته الشيخ في الشفا وهو ان كل

جوهر اما ان يكون جسما او غير جسم وعمل الجسم ان يكون
 جزء الجسم ولا بد ان يكون مغاير الاجسام فان كان جزء
 فاما ان يكون صورته واما ان يكون مادته وان كان مغاير
 ليس جزء الجسم فاما ان يكون له علاقة بقدر ما في الام
 بالجوهر وبشيء نفسا او يكون شيئا عن المادتين كل جزء
 عقلا والاول اما ان يكون مستبدا للجزء محله الخلق
 انه يدخل الجوهرا الغير الجسماني في الخلق فهو امر اخر ذلك
 للمعز له في الصور وان لم يدخل الخلق في الجوهرا
 او جزء امته منصوب عطف على قوله او مبداء وفي بعض
 موضع عطف على النفس هو غير حسن لان جزء النفس لا يدخل
 في المادتين وان دخل فيه ولو ادخل جزء النفس في جزء العقل
 في العقل وقيل اما ان يكون مبداء وهو النفس لا يدخل
 سواء كان جزء النفس وجزء العقل لم يبعد فهذا الجوهر
 ينصرف في الخلق اذ الجزء الخلق اخل في الصور وخارج عن
 المنقسم وهو ما لا يكون حالا وكذا الخلق في جزء العقل
 لما مرز انما الخلق المستغنى عن الخلق هذه هي حيلة على ذكرنا
 سالفنا ان مراده بالمتقوى تعقيب المستغنى عن الخلق ان قوله

بعد ذلك في بيان المباشرة بين الموضوع والعرض ان الموضوع
هو المحل المنقوض بنفسه والعرض لا يكون متقدما بنفسه
يعني المعنى الثاني الذي ذكرناه او لا المعنى الثاني بنفسه كما
هناك وحيد في يظهر في كلامنا لفظا لفظا ان كان
في تعريف الموضوع هو المحل المنقوض ان كان هو المحل المنقوض
عن الحال كما يدل عليه كلامه ههنا لو كان في نفسه وبين العرض
مباشرة وان كان هو المحل الذي لا يقوون كما شعر به في
في بيان المباشرة في وجه قوله ههنا لما مر ان انه المحل
عن الحال ان هذا العمق اذ العرض الذي يحله عرضا
في هذا خارج عن ذلك وكذا ان كان المراد به مانيته
والحل يمكن معا ويكمل لا عند احده بان معنى قوله لما مر
انه المحل المستغنى عن الحال انه تمام المراد من المعنى الثاني
مراد انه جزء منه ولا يخفى هذا وايضا المنقوض بنفسه
بمعنى الثاني بنفسه الذي احده في الاول اعني اول العرض
في محله لم يلزم منه تعري الاخيال الى الحال فيه وان كان
استغنائه في المنقوض عن عرضا لا يستغنى عن الحال
والحل فلا يخرج الا عرضا لفظا والحاصل ان لا يلزم

منه

معنى يلزم سلب الاخيال الى الحال والحل فقط لا
الاصطلاح ولا يجيب اللفظ في جميع هذا المعنى المحل
العنادية من غير ترتيبه في حيث لا بد من الفعل الا عرضا
في المادة الملم الا ان يعنى بالاسماء على الحال من
ذلك الحال الذي هو موضوع بالثبوت اليه هذا ولو قال
الموضوع هو المحل المنقوض لما حل في المستغنى عن حاله
ظهر عموم المحل بالثبوت اليه ومباشرة للعرض من غير كفاية
فلا يلزم من المباشرة بين الموضوع والعرض ان لا يكون مثلا
العرضة فاما بالموضوع فيخرج من تعريف العرض الملم الا
يقال في القيام بالموضوع ما هو بالذات او بواسطة
هذا يكون المحل انما هو الموضوع والمادة والعرض الذي
يحله عرضا **ثاني** بل التصور من المعنى الثاني ليدل على
كلام مشهور بين الفوارق في هذا فلو ان علم النفس انما
حضوره والصون العلية في العلم الحضور ومنها الصور
العبية فالخارج عن العقل هو بالذات فلو انما الحضور
لا وجه من وجوهها كيف لا علم النفس ليدل بالذات وبما
هذا الوجه يعلم حضوره في هذا الحضور

الشخصية والمذكور بالوجه هو طلق المتعلق بالمكان
 مذكورة بذواتها من غير كسبان نوعها ايضاً بها اذ لا
 حاجة في تعقل كنه النوع الا الى هذا الشخص كما ذكره
 في هذا كنهه الكيفية المستوية وغيرها الا ان يقال
 يقول بذاته من معين لا يتغير هذا هو النوع انما المقصود
 لا بداهته الا اذا اذ خرج تنبيه التمثل لثباته في المصو
 ههنا بذاته من فقط اذ كل كنه لا يعلم بالعلم المصور
 نفسه فمائل والاول ان يقال انما يكون الذاتي من الشئ
 اذ تصور الشئ الذاتي كلاماً بذاته لا يعلم ان مضمون المصور
 متصور بذاته فان علمه من غير علمه ولعلنا هو كنه الشئ
 له **قوله** انما يكون المصور والعرض عيناً للعرض الممثل
 لا يخفى انه من مثله ذلك على التام الاول ان يكون
 جوهراً متعلقاً بالعرض متيناً في الاعراض بها ويمكن
 المعنى رفع الابطال الكلي ليدفع ذلك **قوله** وطناً لها الشئ
 منها الى انما يبقى التردد في كونها من عرض الوجود الخارجي
 ان الوجود الخارجي متعلق به فيكون الشئ جوهراً وعرضاً
 وما يقال ان له منزلة يقوم بها المصور بالعرض المثل لاداء التعداد

الذات

الذي كنهه عليه السيد قدس سره فلا بد ذلك **قوله**
 لذلك المصور كنه الكسبان على ما هو المشهور واما متعلقه فمضمون
 ذلك المصور فماله كنهه تنويعه بغير ما هو متعلق به كنهه
 غير ذلك اذ لا يعلم كنهه من شئ لا يعرفه الفاعل **قوله**
 فلا يجوز قيام عرض واحد الى الاول ان لا يخص بالعرض
 في المثل لثبات الصوت **قوله** فيلزم ان لا يفصل الا بين
 الامية فيه بحث لانه ان ارادته يلزم ان لا يفصل الا
 عندنا بمعنى عدم اطلاعنا على وجه الاشياء فيما في مجال
 وان ارادته يلزم ان لا يفصل في الامر والملازمة **قوله**
 ظاهر **قوله** بل يلزم ان يكون الوحدة ائتمية فيه بطر كنه الطر
 المحكي لفظ الحكم بامتناع حلول شخص في فعله بخلافه في
 يحكم به بيه لان العرض الفاعل شئ من العرض الفاعل شئ اخر
 من غير توقف وهذا ان كان سفسطية ولو جوز العقل ما
 العرض لو احدث محل لم يخرج بالمقابل بهما بل توقف الى ان
 له عدم قيام هذا العرض بمحل فان قلنا ما ذكره من مصلحتي
 اجتماع تصويرين وتصديقين في نفس واحدة في زمان واحد
 التصديق والحدث العلم وكذا التصديق وكذا ليس لوان

يجمع القطبان في خط واحد المحل في سطح واحد
 في ثمان واحد لما بينهما قسمة لا يراى التصور انما ملكه
 التصديق بل تصور كل مفعول في تصور مفعول آخر في التصديق
 وكذا التصديق بكل شئ في التصديق في التصديق في التصديق
 يرشد الى ذلك ان تصور زينة مثلاً مع قطع النظر عن
 يعاير تصور مفعول والتصديق بقيام زيد مع قطع النظر عن
 يعاير التصديق بعوده وتحقيقه ان زينة مثلاً وان كان
 من اشخاص ذلك لا يبرهنه تفصيل منظر بحسب الطبيعة
 الخارج لكن العلم من حيث المستقبل الفصل الذي فيه الحق
 باعتبار قيامه باشخاص الادق في كل موضع مغاير في انه
 للعلم بغيره واقفاً انما ياتى في قوله تعالى في قوله تعالى
 مختلفين فان كانتا من حيث انشاء مفعول من مفعول
 معينة ومن حيث انتهاء المفعول من نقطة اخرى فالمعرب
 بالحديث هذا قوله تعالى وايضا لو جازع لوعرض واحد
 اذ يازم من كل منهما ان يكون شئ احدهما زمان والآخر انما
 في الاشياء المحسوسة وهو واجب بانه وان يقبل هذا
 من مجوز قيام العرض الواحد بجلب مختلفين في الوضع اما بالوقت

قيامه بجلب مفعول واحد في كل واحد من مجوزين
 واحد في مكانين فلا يلزم من فاعل قول العرض في كل
 على حصول الجسيم في المكان وتجزأه لا وفيه ما في
 الحكم كان قياما غير مفعول في قوله تعالى في قوله تعالى
 ان يقال هو بهذا لا تفكاه والى العرض الفاعل واحد ولو تبع
 في قوله والا لوجب صحة لا تفكاه في قوله تعالى في قوله تعالى
 اخر من قول ان هاشم وهو ان يقال يجوز ان يكون مفعول
 العرض فاعل بالجمع في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الموحدة في الخارج وذلك لان مقتضى ذلك هو لا
 انشاء وهو مشترك في اجزاء العقل باعتبار انشاء اشياء
 من كون انشاء اجزائه باجزاء ذلك لا يمتنع انشاء
 بامر موجود من غير انشاء اجزائه الا يرى ان الميل الدال
 استلزام انشاء المحل لتمام انشاء بحر في الانشاء
 من غير فرق في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 المح هذا هو وكيف يشع في مثله دعوى البذا مع الجموع
 المشايخ يدعون البذا في انشاء الجسم كقولهم في قوله تعالى
 وبلز منه انشاء القطعة قطعاً في قوله تعالى في قوله تعالى

نفس غير مظهر من راسه الى قاعدة فاما ان يقال انقسام
 الى نقطتين مع بقائها بالشكل وبصيرورة القطع الشخصية
 انتمى فاعلم ان محله لا طريق لانقسام بل كونها هذه فذلك
 او بانقسام القطع وحدوث اخر من الاول لا يخلو الامرين
 الثالث قوله فلما بانقسام لم يمتد لتعريف وحدوث اخر من
 موضوعا بالكثر بعد ما كان موضوعا بالوحد واما اذا
 قطع من المحرور من جهة قاعدة فلهذا قلنا ان التعريف
 ليس عندنا لما لا يلزم انقطاع النقط بل يجوز ان يقر بها فاما
 بذلك المحل الذي كان واحدا ولا وصا وكثيرا بالتعريف
 جعل محلهما القريب المقدار والجسم فيقر بان ما استشكل
 مستكلا عن شي من المذاهب وهذا اختيار الشيخ المحقق
 بغيره بعد التعريف وحيد فلا يلزم اشكال فلا يصح
 اصله فلو كان محلهما المكميل للقطع **فلهذا** هذا الدليل
 لا يطرأ له وهو محو امتناع اختصاصه بغيره في شخصه
قوله اقول فيه نظر لان يجوز ان يقال العقل المستلزم في
 عندنا في الموضوعات على وجه واحد بالعدة بل لا يحل
 نزائله على فرد واحد بالعدة يحكم بحسب القطع بالما

من قوله

هو الموصوف والمزاييل الوصف والمخزن اصله الذي
 اظهر من هذه البيانات **قوله** لا نأقول ما يحل في الحق
 هذا غير موجب لان الشاقص يدعي والجيشاقف فطال بالقر
 خارج عن قانون التعريف **فلهذا** لا نأشاهد ان الجسم
 قيل ان بعض الانقسام لا يصح عليه الانتقال من الجسم
 لا يشاهد انتقال بعض الاجسام مع بقا شخصيته فلا
 الكثرة قلت المكاشات انما عرفت بامارات من الجواهر
 الجسم فيه نظر الى مجردة الخسبة المكانيه فمثل **فلهذا**
 انتفى ذلك الجرح في الحق ان اردت بذلك الجرح الامر الى
 القريب بعد ما لا يظن ان على كثيرين وهو الذي وصفه
 الى شخص نسبة الفصل الى التوجه في كل البشام بل
 من زوال الجمل روائه لك الامر بجواز بقائه في غايه الموصوف
 فلا يلزم من انتقال المحل المعين انتقال وان زاد سبب ذلك
 الامر فلا يراه بل هو من زواله روائه لك الامر بجواز بقائه
 اخر وهذا اصل المذيع **فلهذا** وبالحمله فليكن في بعض
 انما التماثل للمساكنات وعدمه او مجردا فليس في التماثل
 لا وجوبها في الخارج وانت تعلم ان جواز انما الغرض بالما

الاعتبار في كافي المطا اذ لا فرق في تفضيل العقل على غيره
 واعتبرها فان جاز ان تصدق الاعراض بوضع اعتباري جاز
 ان تصدقها بوضع موجد اذ النسبة مشتركة لهما بما يظهر في
 بناء على مذهب المنكسر بنظر ان القيام هو الطبيعة الحرة
 الاول ان الحرة لا يقال لا يتم الدليل اذ كان الضرر
 في الخارج ولما لم يمنعونه لا نأخذ القول المراد بالامر وهو
 عندهم **فقال** والامر اشترط المحقق انما بالبراه انما
 يتبعه غيره لعدم واما اذا ضرر بتبعه محقق لانه قد
 الا زهر منه حيث تقدم ذاتها على محل الضرر فان
 فتدبر ذلك تنقص بنسبه الاعراض الى عملها التي هي
 لا يضرها تايع لكون وان تلك العلم مع انها ليست
فقال اذ لا بد ان نفور الحرة وفي انما لا يضر ولا يضر
 الغير في الضرر ولا معنى لكونه مغير الاقيام الضعيف
 ان ان تصدق الباري على ارجحى لقائلين بوجود الصفات
 على ان ذات **فقال** يعني يمكن الحرة فيكون وجوده
 المذكور في خلاف ذلك بناء على اصول الفلاسفة مع انهم
 بهذا الغريب ويمكن الجواب بما كان تحقيقها في نظر

وانما منع الصورة النوعية عندهم والامكان لان ذلك لا يتنا
 الامتناع بالغير **فقال** او لعله غير مقيد قول لم يحصل الشئ
 مع الضرر المذكور ههنا وتحققه ان كل امنا في
 صالح لان يتفرع منه شئ من شئ يعني انه يمكن للعقل
 ان يفضله عن غيره المفضلة التي شائنا ان يكون والتفصيل
 الى ان لا يمتنع هذا وقد افاضل امنا واما انما الى الجرا
 معينة على الوجه الخرف متاعنا تفصيلها واما اذا حكم
 بهذا الامتناع المعتبر في كل من غير انما يقبل الخليل
 على هذا الوجه كان هذا تضييقا فرضيا اعتيلا وهذا حكم
 صادق يحكم به العقل بغيرنا الواحدة وظاهر ان الجواب
 يقبل فرض الانقسام بهذا المعنى ان هذا الحكمها كذا
 وايضا العقل هناك يخرج ما هو موجوده بالقدرة العقل
 في الفعل والنوم وحيثما انما يخرج ما لا يخرج من وجوده
 بالقوة اضلا والفرق بينهما ظاهر واما اسمي الاول بالفرق
 والثاني بالفرق لاخرى واكثر ما يشبه عمل الضرر الاول
 ففقال فرض الانقسام في الجواب لا يتابع فرض انما لم يفرق
 ليت شري ما اذا قول الشئ في قول السيد للجمهور

خواصكم المعتبرة وان كان تحقق الانقسام فيه كما قلنا
 مع ان انكم المتصل بغيره بطريق الانقسام عندكم فلا
 تحقق الحد وفيه اوبا مكان فرض الانقسام في حد النسخ
 الذي فيلزم انشر ان النقطة وتغيرها مع انكم في هذا
 كله مع انتم من غير انتم ابا ان النقطة لا يقبل القسمة
 ان لا والنقطة لا يقبل الانقسام في حيزها والسطح عموما في
 عوالمكم المتصل بما يقبل القسمة الفرضية قال الشيخ في
 البصائر انه الذي يمكن ان يتصور فيه اجزاء الجزع منها عندكم
 مؤتمنه فيكون منها **الوجه** وتقبل الانقسام في السطح والوجه
 هذا القسمة ليس لغير الجسم من غير ان يتحقق فيه قال الشيخ
 القائل بالانقسام لا يكون كماله والوجه يقبل انقسامه على
 هذا الوجه انما هو السطح والجسم لا يتناول ولا يحسن ان
 فان الجوهري دليل على عدم كونه لا غير وكونه لطيفا
 فانه اذا لم يكن الجوهري القابل للانقسام الاكد لك كونه
 اعمام ببدن انكساره ولم يخف الى هذا المبدأ للاشارة الى انما
 تناقاه الشيخ فلا يحسن كذا لا يحسن **الوجه** لا يحسن
 يمكن التفتيش للاشارة الى السطح الجوهري الذي يفسر

ويمكن استغناء عنه عدم لا يتحقق ذلك الاشارة الى ان
 في التعريفات الالهية التي يكون قبل اثبات وجود المفسر
 الاشارة على السطح الماتين خاليا وليعلم ان تصور السطح
 ليس تصور الجسم فانه لو لم يفكر ان يكون متصور تصور
 الجسم فانه ان يكون مستحيلا كصور الجسم المتناهي
 تصور الجسم مستحيل فالشيخ في ما يطعنون به من السطح كل
 فهو مشاهد لكن هذا الجسم من حيث هو غير متناهي الجسم الممتلئ
 من حيث هو مشاهد والناهي بل هو كل جسم متناهي غير متناهي
 الجسمية جنما ولذلك قد يقبل الجسم جنما ولا يقبل ان
 ما لم يوضحه غير انما ايضا صالح العروض المطلوبة للموضوعات
الوجه لادائه بالاجزاء في هذا الاشارة الى انما اذا انقسم
 يلزم وجود الجسم كذا كذا السيد المحقق قدس سره في شرح
 فيرد عليه انه لما يجب انما القسمة العقلية والوجهية
 القسمة العرضية فلا يلزم وجودها لا ينقسم هذا الى الثاني
 ولا في الوجه بل اللازم منه وجودها لا ينقسم هذا في العقل
 على الوجه الكلي لا عند رقيه كيف ولو لم يكن موجودا
 في الوجه على الوجه الكلي لم يمكن الحكم عليه وانما لانه

تركيب الجسم من تلك الاجزاء وعما والذليل ان لا على
 تركيبه منها ثم التركيب الخارجي والوحي من وجود ذلك
 في الوهم حال كما ذكر في حاشي شرح حكمه العبد في بيان ان
 التركيب الوحي منها لو لم يكن في الامر القسمة الهيبة قبل
 اما لو انتهت قبلها لم يكون الجسم في الوهم مركبا من اجزاء لا يجرى
 وما امره بحسب الغرض العقل الامم الاجزاء التي لا يرى
 اضلا كما فيهم انما لا يتركبه ما لا يرى اضلا بحسب الغرض
 العقل وذلك لان العقل لا يعمل على استحالته من اذ لا يترتب له
 تلك الاجزاء في العقل على الوجه الكلي ثم اقول لا بد ان
 انما يمكن التقسيم لا في الغرض في هذه الانقسام لو فرضت
 معافاة لفت يحصل من تلك الانقسام مقدار واحد ذلك
 المتقسم وذلك ضروري اذا تم ذلك فلا بطل تركيب الجسم
 الاجزاء التي لا يجرى على تقدير وجودها بطل استحالته اليها
 عرف من انه لا يعمل الا الى الانقسام تحصيله في انما انما
 ذلك المتخل يمكن فيجيبه الاداء على هذا الوجه فانه
 استحال انقسام الجسم الى ما لا يتناهي اذ لو كان كذلك
 موجوده والفت يحصل منها مقدار غير متناه ضروري ان

المقادير

المقادير الغير المتناهية غير متناهية فلنا فالو امضى قول
 الانقسام الخارج غير متناهية انه لا يصل الى حد لا يصل
 بكماله واول المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية
 متزايدة كان مجموعها غير متناه بالضرورة انا اذا كانت
 متناقصة فلا لا يرى اننا ايضا الدواع المتناخلة الغير
 المتناهية بمعنى ضعفه وضعف ضعفه وكذا لو فرضت
 لم يحصل منها الا الدواع والمجتمعات فيقبل الانقسام الى
 غير متناهية متناقصة بمعنى انه لا ينتهي نحو من الى حد
 يمكن العقل تجزئته فذلك الاجزاء متناقصة على الوجود
 اما فرض انقسامه الى اجزاء غير متناهية متساوية لم يتبع
 فصلا غير المتزايدة ويخرج هذا زيادة تفصيل فان قلت
 على الحكاه المحن ورانا الموردة على النظام التي فيها الى
 لزومها لا يتناهي المقدار اذ النظام انما يقول يتناهي
 من الاجزاء المتناقصة وما زاد على الحكاه الاخر متناهي
 بالفعل على ما تقرر لا في غيرنا في انما باللائحة في الحكاه
 جميع الانقسامات بالفعل لم تكن تلك الاجزاء الغير المتناهية
 غير منقصة فورد عليهم كما يعلم بالثاني لغير اضلا

مدخل للزوم اللانهاضي فيه وكذا التعيين بالناس في كذا
 محو السمع البصر لانه مبني على ان السمع اذا قطع جزءا
 لا يتاثر بقطع جزءا بصر ولا ان البصر اذا قطع جزءا لا يتاثر بقطع
 جزءه بصره اذ عند كل ما يقطع الطريق البصر يقطع
 منه واما امتناع قطع المسافة الغير المتناهية فيكون
 غير اى انه مشترك في كون بين الاجزاء الموجودة بالفضل
 وبالقوة في ان الحركة ياتي عليها وانما يعاقب هذه على محكا
 يتاثر في دقة كذا كذا في شئ غير تكسب شئ كذا بغير الله
 تعالى انه يتحقق وروده بالنظام **قوله** وفيما هو في طريقه
 الى هذا ففهم ان الطوفان ما يقوم بجزء من الامتداد وليكن
 كيف وجزءه ايضا امتداد وله اجزاء وليس جزءه اولي من
 بكونه موضوع الطوفان فالاولى ان يقال الاشياء الى احد
 الطرفين غير الاشياء الى الآخر والاعمال ما من احد ما من الآخر
 بعينه ومعنا من الاشياء في بشاره حواز فرض شئ دون
 فيه بالبدن **قوله** والمديحة يحكم باختلاف الاشياء الى
 فيما هو غير بالذات وما للذات كون غير فان لا يوجد
 للذات كبحب اطرافه من الناحية من جهة خلاف الناحية

ذلك هو غرض ذلك المظهر في ان في الهواء مثلا فانه لا
 يضر له من طرفه عن طريق **قوله** لان يكون الح اقل
 منها يلزم ذلك لو رددت ان في كل من على كل من على كل من
 بقدر ما يفيضه نسبة المسافتين والحاصل انهم لما اتوا
 النفاذ لانه فستلزم تمام موقوف الا في علاج وراي
 ولعلكم انما يملكون في ذلك تمام موقوف الا في علاج وراي
 والمحسن بشهد بخلافه كما يظهر في الفجاء في السبع
 وكان للزوم ذلك اغش من النفاذ فكل ذلك لم يلزم
 للظافة الا في الح اقل ان كان زيادة العظمة على الصغر
 على نسبة عظيمة كنسبة الالف الى الواحد مثلا
 ان يمكن الصغر الى ان يقطع العظمة شعاعه وشعاع
 ويحصل الانفاذ في هذا الغرض في الريا والاصول
 قطع جزءا من اطراف زمان التكليف بل زمان البصر
 الطيف بكثرة **قوله** ودعوى الح وكذا ما يقال ان عدم
 بالثكنات لكونها عدته فان الثكنات وان كانت
 عدته لكن العقل معونة المحسن في كفاية صوره الغرض
 ولو وضع هذا الزمان لا يمكن المحسن من الغرض **قوله**

يعني لو صح المحل قول يمكن ان يراه في المضاعفات فانما اذا ما
 جعلنا الخط محيطا شلتا او مرفوعا فانما ان شلتا
 الى اخر الترتيب فيكون انشاء الاشكال المسطحة المستقيمة
 والمستقيمة الاصلح خطا فانما يمكن ان يراه في الدليل
 اما ان يكون بازاء كل جزء من الخط جزءا من الخط فيكون
 في الاجزاء او يكون بازاء بعض الاجزاء من الخط اكثر من
 انقسام الجزء وهذا ايضا لا يتصور في الدائرة **فان** الدائرة
 المحصورة بالمحيط في كل كثير الاصلح في شبه الدائرة **فان** الدائرة
 وانما جازوا اليه بحيث لا يطمع عند الحركة المسددة **فان** الدائرة
 احسن المربع اضري من يمينه ابرة وليليل المراد بالمرس
 منها ما لا يتلاقى خطاها بل ثلاث فواظنها حتى يصير
 بانه يروح كحد ورا الشئ الثاني وهو الانقسام في هذا
 على ما تصور من اختصاصه بالدائرة وقد علمت جريان
 في المضاعفات فلا ينفصل عن الدائرة والمعادن **فان** الدائرة
 مبصر من هذا المعنى **فان** كيف يرى الجزء الحقيقه نظر ان
 ان يمتد كون الجزء الواحد محسوسا فلا يلزم من هذا المحسوس
فان الدائرة **فان** الدائرة **فان** الدائرة

يعني القطع لا يوجد لها الا في الجبال قالوا الا انما يتصور وجودها
 اذا وصل المنزلة الى السطح وحديث يكون قد بطلت الكلية
 اقول فهذا الكلام لا يطابقون فيه بل لا يمكن ان يكون وجوده
 الخاص في الماضي والمستقبل في نفس الجبال **فان** الدائرة
 وحسن وجودها في الحال لكن الشيخ في الشفا على ما حفظنا
 مما لان فائدة فالاشيان دائمة برسم في الحال **فان** الدائرة
 وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي بانهما بوجه آخر
 ان الامور الموجودة في الماضي كان خاضعة ولكن هذه
 ولا يخفى ما يراه في قوله من التناقض عن كلامه ان مراده ان وجود
 في الجبال على نحو وجود الاشياء في الماضي **فان** الدائرة
 الجبال في هذا فخاص في فضوله في الحال على نحو وجودها
 في الماضي يعني انه برسم في الحال على صفة الماضي **فان** الدائرة
 العظوة السليمة لكن يبقى الكلام في تحقيق الامر **فان** الدائرة
 يقول اذا انتهى الحركة وانما يطلب الحركة ولا يلزم اتفاقها
 مطلقا بل هناك قد يروى وجودها في الماضي كدوره لا يتغير
 اذا لم يتغير بالوجود الحاضر فيصدق بالوجود الماضي
 من انما على كانه خاضع لان الامر قد تم في العقل لا يتغير

من ان يكون بعض الاشياء بحيث يكون طرف وجوده نفس
الزمان دون الان وحده يكون اما ماضيا او مستقبلا
كما يقال في الشيء الذي يكون لان طرف وجوده اذا لم يوجد
في ان من الاتان لم يصف بالوجود اخلا او لا اذا هو في
في الماضي فلا يخفى اما ان يراى وجوده مقارن لوضعه الماضى
فيكون موجودا و معدوما معا اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء
او ايراد ان وجوده كان مقارنا لوضعه المحصور في زمان الوجود
بزوال المحصور في زمان ان يكون موجودا في ان ماضيا لا يكون
في ان لا يكون موجودا في الماضي وتفضيله ان وجوده لو كان
مقارنا لوضعه المحصور في زمان الوجود الماضى ومنه
ما ماضى الزمان يكون موجودا في الان و قد علمه مقارنا
للاستقبال وان كان مقارنا لوضعه المحصور لم يكن
له وجود في ان من الاتان وبعبارة اخرى الشيء من الشيء انما
استلزم احدا الوصفين ولا يجتمع وجوده شيئا منها لو
اصلا والامر المذكور يستلزم المضى ولا مستقبل والوجود
لا يجتمع شيئا منها فلا يوجد قطعا اما الاستلزام فلهذا
لا حضور له واما انه لا يجتمع وجوده شيئا منها كما يجب

الان ولكن موجودا الان و مستقبلا الان و ليس موجودا
ظهوره لا وجوده في الخارج صلا غايه الام كما قاله بينا
في المستقبل ان الوجود ينقل الحركة من المقتضى من غير
واحد منهما اثر الواحد فيتمتعون مكان واحد وليس كذلك
كذلك في وجوده في سبغ الجوانح لكن يمكن القول
الملازمة ومنع قوله لان الماضى كان الا والمستقبل
حالا وقد مر تفصيل المقام وتحقيقه **قوله** اذ لا جزء لها
استدراك المسافة وان كان له اجزاء بحسب اجزاء الماضى
ويمكن فعله ان النظام بواقى الحكمة في قول الجاهل الانقضاء
المقدارية المبالغة في الشهادة الا انه ياخذ ثلثا لا تمام صلا
بالفعل فيكون عند الاجزاء المقدارية اى المشاهدة في
الوضع في الحقيقة مشاهدة والاجزاء المتداخلة ليست
مقدارية لاخاذهما في الوضع **قوله** بحيث يكون الجسم
اى الانقسام المقدارية المستلزم لكون الاجزاء مشاهدة
الوضع هي شايدي ان بوجه ليس يتم لان يطلق الانقسام
بالفعل لا يشاء في النفاذ اذ الانقسام بالفعل هو الاشياء
على الاجزاء الموجودة بالفعل هي اجزاء كذا داخل في

انقسام الجسم الى الحيولى والصورة **في** الجبريد ان يكون
 الجسمين من النسب التي يوجد في المفادير الى النسب التي
 هي ما يتحقق من مفاديرها لا يكون لها عادية مشتركة فاما
 الاقل من الاكثر فمما هو اقل من الاقل في انقطاع الاقل الثاني
 الاقل الاول يبقى اقل من الاقل الثاني واذا انقطع الاقل الثاني
 من الثاني يبقى اقل من الثالث وهكذا الى غير نهاية الاعداد
 فابل للانعكاسات الغير الشاهية متصور وفيه ذلك مثلا
 اضربون ثمانية الى الواحد ومن امثلة النسب **في** النظر
 المربع الضلع وذلك لان مربع القطر ضعف مربع الضلع
 العر وس يكون نسبة القطر الى الضلع فيكون نسبته
 بينها ثمانية ليعتبر الاعداد ونسبة يكون مثلها هو الضلع
 اذ ليس بين الواحد والاثنتين عدة فاقوم فاما بين اثنا
 ان نسبة الجح الى الجح نسبة الاجزاء الى الاجزاء فيض ذلك
 وجب ان يكون الجح اقل قبله ونحو لان هذا اول المسئلة
 لو ثبت لك كفي في بطلان مذهبهم والصواب ان يقال ان
 المفادير اربعين مكي من الاجزاء التي لا يفيق فخذ **في** هذا
 عادية ترك هو الجح الواحد فيكون النسب عادية **في**

اصم وتفضيله ان الفرق بين المفادير والاعداد انما هو
 انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المفادير فاذا كانت المقادير
 مركبة من الوحد العزل للقسمة كانت متناهية لها فاما **في** ان
 الفرق فاما مثل **في** ان الاعداد لا يمكن ان يكون حركا لا
 بانه لو كان المكان هو سطح لزم حذف المكان لسطح الوحد
في الرمح الحاميه سطح فالحظه مع ان الاعداد قطعاً انه في مكان
 الاول وكذا عدم تبدل النقط كان المنقول لعل الى بلد
 صند وفي مع اننا نعلم قطعاً انه في مكانه الاول سدس مكان
 وعلى هذا التقدير لا يجوز الجواب الذي سيورده بالجوهر **في**
 منع بطلان اللازم واسناد الحكمين الى مدينة **في** القسم
 واجيب عن الاول الجح اقل فيه نظراً لان الطليق **في** حركته
 ان له حاله متوسطه بين الاصل الذي هو المبدأ والاصل الذي
 هو المنتهى بحيث انه في كل اين مغاير للاصل الذي في الان
 السابق والاخر فذلك الحالة لو لم يحصل من افراد الحركة **في**
 اختلاف بعض قواعدهم لغوهم ان الرمز مغداً والحركه **في**
 يمكن ان يكون مغداً لذلك الحالة التي ليست بحركه **في**
 التقدير ولعل لا وفق بالفواعل ان يجاب بان ثلثه **في**

الا ان العرف العام يبين من اطلاق المترك على الشيء ان كان متحركا
 الحركة فلذلك لا يطلق المترك في العرف على السطح المتحرك
 بحسب العرف المتخصص ومنها ما يحسب على سطح لا يتحرك على السطح
 بل يترك هو المعنى العرفي لا المعنى الاصطلاحي فنأمل لكن اذا قيل
 ان يكون انك اول المعاني في القوتين انهما متحركان
 الجملة واما انهما متحركان فبما هو مكانهما بالتحقيق فلا انهما
 العرف يطلقون عليهما المتحرك في المكان لان المكان غير متحرك
 اعلم من التحقيق غير ذلك فيقولوا بل لا بد من شأنا
 في معنى الحركة في المكان فاما المكان فاعلم انهم من التحقيق
 انه يبرز قوت الحركة زما لهما اما في الوضع بالنسبة الى
 الخارج او في المكان العرفي كالدار والدلالة والقياس الى السطح
 ولا يبرز ان كان في قولنا لو لم يكن علم بالظن ان جسم اولي
 في مكان اول الشئ في حينه من غير قولنا كذلك بل لا وكل
 لو على وجهه فله خير بحيث يثبت من المكان ونوعه الذي كان
 الشئ انما لهما واما في الوجود المتكلمه فلهما كما في جميع
 الخ منهما انما علم الخ اول المعاني بالضرورة ان لا يتصل بالكلية
 بغير لفظ لفظا قابله واما دعوى الضم بقاها فاعلم ان

الحركة

الحركة الى وجهي فيبحث وجود الجسم في انما يتصل بتحقيق المقام
 واذا كان المكان هو السطح الخ اول الحاجة الى هذا البيت انما
 عدم مساواة السطح للمقدار المتحرك في الحقيقة من اجل ان السطح
 بل يترك من المقادير المتحركة في نفسه مفادته باطلا كما علم
 صدق المقابلة الخامسة كما في الاول على ان في اذ كره في جميع
 مكان السطح فاعلم ان المكان انما هو السطح الباطن الخ
 هذا فاما ان الرق يتغير فان في السطح سطح وتغير في السطح
 وكيف يتوحد السطح بما له مع تبدل الشكل فان اخل الخ
 حين كونه ملو على شيء في سطح استوانه مستديرة او غير مستديرة
 وحين يتغير بعض على غير مستديرة فاما لا يتغير على له اقل
 مسكه فاعلم ان هذا يقع في السطح السطح السطح السطح السطح
 عن كل واحد من الاولي لان السطوات التي هي مدارا وجه الاولي
 الخضم يكون المتكفي اياه فاعلم ان فيه نظرا اولا الخ اول
 الشئ ان الحاققة قد يكون بالكم في الميل والكم في
 ملاخروفا وقد يكون غير ذلك وهذه العارضة للحقيقة في الحركة
 العارضة للتبدل فاعلم ان كانت سكونا فاعلم ان السطح
 باقواه يترك على ما في السطح ان ذلك بطور لا يتغير في الوجود

ولا يمكن إمكان الحركة في الملا الغليظة ايضا فاعلم ان
 الحق قد علم جارية ما قد فصلت انما **الافعال** وحيث يقوم الاحمال
 فوان لا يوجد هو انما على شدة الزمان ان لا يوجد كما ويقتضي
 يستتبعها **الافعال** فان لا يكون على الفاعل ان يكون لا يكون
 كون الثانية من العتبات العتبات وغير ظاهرها فلا مع سبب
 مسافا الى **الافعال** **الافعال** اما ان يمكن ان يكون على قول الحق
 تلك المعاني فظاهر فيقول في الواقع لكنه يمكن ان يكون
 ويخرج الخلافة ولا يلزم منه بطلان الاستدلال لا لا يلزم منه
 بان الحركة بدون معانها ومن الملاحظ يمكن ان يكون في الواقع
 الواقع الاختلاف يكون غير ممكن الوضع من على تقدير تحقق
 الخلافة وحاصل البرهان انه لا يمكن الخلافة لا يمكن الحركة فبذلك
 محالة يكون زمان وعلمه الى اخر الدليل ثم ان جهة التبع
 لا يختص بهذا الموضوع بل لا يخرج كل قياس على شدة
 شيء لا يستلزم وقوعه محالا ولا يمكن انما جاز استلزامه
 محالا لانه كعدم العمل الاول المستلزم لعدم الواجب
 عن ذلك فلا يتم ذلك الاستدلال المحوز ان يكون الخلافة
 مع ان يلزم من وقوعه في ذاته انما يستلزم تمهيد مقدم

ثم

ان الاشاع الدلائل غير دافعة عن العلم الناشئة من الاشاع
 كما في شريك الفاعل واجتماع القيصين وفيدرا في استلزام
 الذات للعلم سواء كان منشأ الاستلزام الموجود مطلقا
 كان منشأ الاستلزام الذات او لا وفيدرا به الاستلزام
 منشأ الفاعل والمعنى الثاني والخص من الدلائل انما في
 دياويه اذا تفرقة لك فيقول القياس المذكور وامثاله
 به الاشاع الثاني بالمعنى الاعلى المساوي له وامثاله
 الذات لا الاختصاص فاما ثبت كون الذات منشأ الضرورة
 مثلا هذا الدليل انما يدل على ان اختصاص الخلافة بالعدم
 ضرورية مطلقة غير مقيدة بوضع معنى وفوق معين وانما
 ماهية الخلافة متضمنة لتلك الضرورة فلا يشك في ذلك
 بل يصحح ان يقال ان الخلافة لا يمكن لانه امكان الحركة لا يمكن
 ان يكون زمان فالحلا لا يمكن لانه امكان الحركة لا يمكن
 يكون في زمان الحركة التي لا يمكن كونها في زمان لانه لا يمكن
 المستلزم لانه لانه لو وضع استلزام الخلافة مطلقا لا يمكن
 فيه لتلايم اصلا الدليل او وضع استلزامه بحسب الدلائل
 الضمنية ان يقول لا فرق ان الخلافة لا يمكن وقوعه في الحركة

ان يكون كونه مكره شرطاً لوقوع الحركة فيستحيل تحقيقها
 انكر تحقق الحوادث التي سلمنا انه يجوز وقوع الحركة فيه فلا
 فلا من استلزامه لذاته كان يجوز اعتدالها ان يقال ان طول
 هي شاعلو الامر السلي في المكان مع عرفها وانما ان المكان فيه كما
 هو مذهب الفيلسوفين بالتحلا اما لو التزم من ان على هذه
 الحلو يسلم من امات المكان فلا كلام فانه مع ما يتم الدليل
 على امتناع الحلو مطلقا وبان يقال ان المكان وقوع الحركة
 في المكان على تقدير ظهوره وروى يحكم بانه لو كان في المكان
 مكانا كان الحركة فيه اسهل فاما في **فصل** والطبيعة الغير
 اللتان هو مبدأ المثل الطبيعي في شرح الاشارات بل في
 الطبيعة وهي اول ذلك لا بل انفسا لا في طبيعتها بل في
 بل في اعتبارها فان الطبع اعظم من الطبيعة **فصل** والحاصل ان
 المصالح انما تخصر بها لان الحركة الارادية على ما تقرر في
 انهم يمكن ان يجردوا النفس انما من العجز والبطء فاذا
 تلك الحركة بدون المعافاة فاضحت زمانا معينا وروى الزمان
 المعافاة لا يرد محذورا قول وهذا انما يتم اذا علم عدم محذور
 للزمان بما عدا ذلك في الطبيعة اعني انما يقتضي ذلك

في المكان لما كان خارجا عن المكان فالخط فيه لا يكون
 فهو لا يقتضي الحركة الا لامضاء الخط في المكان فلو المعافاة
 كانت الحركة واحدة لا في زمان وانما الحركة في المكان انما
 انه لا فاعرف في الفاسد في الموضع في الحركة بقوة واحدة كما ذكره
 فلا فاعرفها وحين الارادة لا فاعرفها في الموضع في الحركة
 الثلاثة فلا يفتقر لشيء فاعرفها في الحركة في الحركة في الحركة
 منكم ان الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 وانه لا خلاف في التحصيل بالحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 فلا خلاف في هذا الوجه فاما **فصل** ان قولنا في الحركة في الحركة
 كذلك بل عرفت انه لو كانت الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 مع قطع النظر عن الحد الذي هو في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 مع ذلك انما مع ذلك في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 الحد من الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 التحصيل لان كل واحد من الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 هو بتحقيق المقام ان الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة
 معين من الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة في الحركة

تتحقق أو لا تتحقق أن المعاودة على ما لم يزل به ذلك فلا يتحقق
 بدونها فلا يكون طبيعتها الحركة مقتضية لها ما قبلها من الحركة
 قطع النظر عن الشخص ليس طبيعتها الحركة فلا يتحقق إلا في
الزمان والعجبة التي قد تبت ما قبلها لا يندم منها المبدأ
 يبرز من امتناع وقوع الحركة في الزمان زمانا محسوبا فخرج
 على تقدير وقوع الخلاوان من شأنهم التعدم العرفي من المكان
 بحسب الأثر والتمكين على تقدير وقوعه وعنده ذلك يتغير
 الشخص **في** ذلك مط المصير إلى قولهم في كون النفاذ
 في أرضية الحركة المفروضة مستندا إلى القاسم هو في مقتضى
 محله بل الزمان لا يستلزم أن يكون القاسم شخصيا للقدرة
 من الزمان محققا في الحركة الثالثة فيكون مط المصير في
 يكون في ذلك الاحتياج الحركة إلى انضمام القاسم لطبيعتها
 المجموع محققا من شأنه يقتضيها في غير امتينها من الزمان
 الأمور المصير في آخره وقال يدل قوله ذلك مط المصير في ذلك
 المطمح أن يكون القاسم مقتضيا للقدرة من الزمان والمعاودة
 للقدرة آخره يدل عليه أنه عليه ذلك وكان الجواب عن ذلك أن
 كل حالة مدخل في تغير الحد المعين من المعنوية بطرق قد وردت

نفسه

شخصها والمعاودة على ما لم يزل به في غير شخصها فلا يكون
 بدونها اعتبارا للمعاودة مقتضيا للقدرة من الزمان في مقتضى
 قدره آخره في شخصها التماثل في شخصها أو أمدا في الزمان
 ومما أن يستند في الحركة إلى الزمان كشيء من مقتضى
 احديهما المجموع معاودة الأخرى لا كشيء من المعاودة في
 على معاودة الأخرى الفصل معاودة الثالث على معاودة
 كذلك زمانا ليصير معاودة في عينها فاعلم فوضنا أسرار
 الحركة في الثالث في المعاودة ما يخصه ثم فرضنا أن معاودة
 عن معاودة زان بدوا الأخرى معاودة لها في آخره من العوض
 والثالث معاودة المعاودة في عينها إلى المعاودة الأولى
 كشيء زمانا الحركة الأولى زمانا الحركة الثانية والقدرة في
 الحركة إلى زمانا حركة أخرى سبيل فضل المعاودة في عينها
 أن يكون زمانا عليها المعاودة إلى الزمان في المعاودة
 الضمنية في آخره فيقولنا فرضنا الحركة الغشبية في المعاودة
 ثالث وفي الملا العليقة ثالث وفي الزمان المصير في المعاودة
 أن يفرض تلك الحركة بدونا للميل الطبيعي للمعاودة في عينها
 بدونه فيكون المعالج زمانا من قبل الحركة العشرية المعاودة في عينها

عرفتم باسمه فلهذا دعوا كذا الحاصل من الحركة في الملا
 مع المعاوقة الطبيعية في قول المعاوقة الطبيعية في الحركة
 الثلاث وقد انضمت اليه في الملا في قول المعاوقة الطبيعية في الحركة
 الى زمان الملا العليقة في انا فرضنا في الحركة في الملا
 وفي الملا العليقة وفرضنا في الملا في قول المعاوقة الطبيعية في الحركة
 والمعاوقة الطبيعية في الملا والمعاوقة الطبيعية في الحركة
 معاوقة العليقة في الملا والمعاوقة الطبيعية في الحركة
 الرقبة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 لا يقال في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 وعندها لا يقال في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 وعلى التفسيرين لا يتم البرهان في فصلنا او فنقول في الملا في الملا
 القسرية اما يمكن وجودها مع المعاوقة الطبيعية في الملا في الملا
 كما لا يتم اذا التفسيرين في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 ايضا ما ذكر في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 من الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 ويتفاوت في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 بطلان التفسيرين انه وبجسبنا في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا

كلامه او يقال ان عدم التفاوت في الفاسد في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 الفاسد اصله لو كان في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 اثر الفاسد مع المعاوقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 يعني ان اثار الفاسد في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 لزمان في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 فلهذا هو مفصل المعترض وان اراد ان لا يتفاوت في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 اقليل اشلا فلهذا لك الصلوات وما سبق كما شاع على الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 جازهم هنا فلهذا كقولنا ذلك الامر في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 الفاسد في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 المحمودة هنا هو اصله فانه متفاوت فيها ان الميل في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 القسرية في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 اشتد من الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 يقال ينقل الكلام الى الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 امتناع امتداد الميل المتعلق الى الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 الفاسد في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 فصلناه ولا يندفع ذلك الا بان يثبت ان القوة القسرية في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا
 المعاوقة لا تعترض بالمعيار في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا في الملا العليقة في الملا

كذا

اقول فيه بحث لانا لا نشك في ان الميل الحاصل من ضعف
 اضعف من الحاصل من كل ما مع قطع النظر عن وجود المعاوقة
 اذا كان تقطعا القوة موجبا لنقطا الميل وضعفها والميل
 ايضا كذلك فاننا لا نشك في وجوب هذه الميل في الاول والآخر
 في النشور الذي اوجب كون النقطة الذي يوجد المعاوقة
 يقتضي التبريد والذي يوجب تقطعا القوة لا يفسد
 لا يحكم وايضا اذا لم يكن القوة الطبيعية خفية من الميل
 ولا القوة الغير كذلك فكيف يحصل منها وفيها مثل
 والحاصل ان المعاوقة التي يحملها محدودا ان يكون في القوة
 وضعف القوة الطبيعية والقسرية في انهما لا يتغير
 او يجلها وحذرك ان يظن بوجوب انكسار قوة الميل فان عموما
 ان القوة الطبيعية كانت وقسرية مع الضعاف المولدة لضعف
 الميل لا يكون في تحديد الميل في اعلى القاطعة والعاصم
 منها اما في تقطعا الحاصل في المكان على ان يتركب من
 المعاوقة الذي يتسببه ايضا كذلك لانا الميل الحاصل
 المعاوقة في ميل طبيعي فيحدث اضعف من ذلك المعاوقة
 فلهذا لا ادرى لك الميل الحاصل في القوة في ان يتركب من

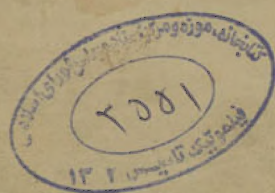
الزمان على نحو ما يقولون به في تلك الضعاف والميل في تلك
 بينا في القوة بين الضعفين وهذا المقام لغو من حيث اننا لا نشك
 ان الله ان ياتي بالضعف وامر الله في اول الفصول **وهذا** الكلام
 المحل ما في هذا وبين ان يكون معينا ان الله في تحديد الحركة لا
 الجدة يقتضي بل محدودا بغيره عليه من حيث ان الله في
 البطء فيترد عليه من حيث ان الله في الحركة في القوة في الحركة
 انه لا يقتضي بل معينا بغيره عليه من حيث ان الله في القوة
 من ان يفيض اليه من غير ضعف تلك القوة كما ذكرنا انما
 لا يجوز للميل لا يفيض ان شاء معاوقة فيظهر ان الله في القوة
 يجوز ان يكون في الحركة من جميع المعاوقة الخارجة من القوة
 كل ما يفيض منها كما لا ينفك ان الله في جميع الى ان الله في
 ان الله في القوة كان كذلك في جميع المعاوقة الخارجة من القوة
 انما في القوة وهذا من حيث المعاوقة الى ان الله في القوة
 من حيث القوة الذي يفيض منها من حيث القوة لا في القوة
 من حيث القوة الى ان الله في القوة الخارجة من حيث القوة
 الى الخارج الى الخارج الذي هو في القوة في المسافة لا في القوة
 تسليم الاختصاص الى الخارج الخاص من حيث الاختصاص الى ان الله في القوة

كما امرت به قوله سئلنا ذلك لكن يقول سئلنا في كماله
 على هذا المنع ان يحصل منه ثبوت المعاوق الخارجين
 الذي على صيرورة هذا المنع منع من المعاوق في تداخلها
 يلحق ان يقال لا طلاق لك الا يجب ان يكون معاوقا للمع
 ليس سئلنا فلا فائدة يجب ان يكون معاوقا في الجوار ان يكون
 داخلية وليس سئلنا فلا فائدة يجب ان يكون في المشاكلة ان
 خارجيا ان كانا معاوقين في الصورتين المذكورتين **سئلنا** لكن
 نقول في الجواب ان هذا البرهان ان يقال ان هذا هو المطلوب
 ان لا يقال ان معاوق المعاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 الجواب انما لا يتم من الحركة بدون المعاوقين معاوقين معاوقين
 ذلك المعاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 اخر فيه ويريد ان يكون معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 لا يجوز ان يكون معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 الملا يتصور المعاوقين الطبيعيين معاوقين معاوقين معاوقين
 الملا ولا على الشاكلة الطبيعية في الحركة اذا وقعت في الملا
 مع معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 يكون معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين

ك

لكن هذا المنع المحال يحصل هذا المنع انما يجوز ان يحصل
 الطبيعيين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 والقضاء بسبب المعاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 المنع المتوقفة الى قوله وكذا لا يقال ان معاوقين معاوقين
 يكون معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 بسبب المعاوقين ولا شك ان هذا هو المطلوب ان يكون معاوقين
 الميل الطبيعيين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 يعني ان مقصوده ان الحركة في المسافة المعينة في زمانا
 مع قطع النظر عن المعاوقين فلا بد ان يكون معاوقين معاوقين
 الجواب ان في هذا نظر لان الاجزاء الوحدية معاوقين معاوقين
 الكل فاما كانت معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 كذلك الحد معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 من افرادها انما لا يقال ان معاوقين معاوقين معاوقين معاوقين
 الوحدية انما لا يكون يقع شي من الافراد الموجودة في الحركة
 ولا خلاف ذلك في هذه الجزاء الوحدية اقل من ان يكون معاوقين
 الى اجزائه لو فرض ان هذا هو المطلوب ان يكون معاوقين معاوقين
 فردا مستقلا بالوجود فاذا كان كذلك فمعاوقين معاوقين معاوقين

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a collection of notes. The text is written in a cursive style and is arranged in several columns. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is written in a cursive style, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is written in a cursive style, and the paper appears aged and slightly discolored.



70